المشكلات الإجتماعية
والنقد الإجتماعى

دكتورة
عزة صيام
أستاذ علم الاجتماع المساعد
كلية الآداب بنها

إهداء

إلى روح الأستاذ الدكتور

السيد الحسيني

المحتويات

مقدمة الطبعة الثانية

نفذت الطبعة الاولى من هذا الكتاب عام ١٩٩٦، و كان لزاما على عندما فكرت فى اعادة طبعه، أن اتدارك بعض أخطاء الطبعة الاولى وان أعمل على اضافة مزيد من المداخلات النظرية والمعرفية فى بعض الجوانب التى تطلبت ذلك، فقد تضمن الفصل الثالث من الكتاب معالجة تحليلية لنموذج نظرى جديد لم يرد فى الطبعة الأولى وهو ما يطلق عليه نموذج الوصم الاجتماعى أو نموذج التسمية. ولقد حرصت فى نهاية الكتاب على طرح بعض التساؤلات المتصلة بأهم المشكلات الاجتماعية التى تواجه الانسان والمجتمع فى مصر والعالم الثالث،وبخاصة ونحن على أعتاب الألفية الثالثة. وعلى قدر ماجاءت الطبعة الراهنة مزيدة وطموحه معرفيا لكل الاتجاهات الفكرية التى تضمنتها، فإنها أسقطت من حسبانها بعض الفصول، التى رأت فيها خروجا على الخط العام لكتاب ينهض فى المحل الأول على تقديم بعض التصورات والأسس النظرية للدارسين والمهتمين بعلم اجتماع المشكلات الاجتماعية، ليكون زادا معرفيا ضمن زاد الانسان العربى فى كل الاقطار العربية، ومثالا معبرا عن مواءمة الكتاب الجامعى لموضوعه الدقيق وأهدافه الأساسية . وأرجو أن تحقق هذه الطبعة الفائدة المرجوة .

وأخيرا أتوجه بالشكر الى الاخ العزيز الاستاذ عبدالله أحمد أمين أخصائى البحوث والتدريب بقسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنصورة على المجهود الشاق الذى بذله من أجل طباعة واخراج هذا العمل فى شكله الحالى، أما الزميل الدكتور علاء عبد الستار بقسم الوثائق والمكتبات

والمعلومات بذات الكلية فقد انفق الكثير من الوقت والجهد فى سـعية المحمـود نحـو تدعيـم هـذه المحاولـة بفهرس تفصيلـى للمفهومـات العلميـــة، واسمـــاء الاعلام الواردة فى جميع فصول الدراسة، فله منى كل الشكر والعرفان.

والله ولى التوفيق

دكتورة عزه صيام
المعادى الجديدة (١٩٩٧)

مقدمة الطبعة

ظلت التحليلات السوسيولوجية فى علم إجتماع المشكلات مرتبطة بالمجتمع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر، ومتصلة بأزماته الاقتصادية والإجتماعية والثقافية. لقد جاء هذا العلم انعكاس حقيقى للواقع الإجتماعى الأوروبى- والأمريكى بوجه خاص - ولنظام إجتماعى يسعى إلى التكامل، ويعول على أساليب الضبط الإجتماعى أهمية كبيرة فى القضاء على التفكك الإجتماعى والتحلل، والجريمة والانحراف الاخلاقى ...... الخ .

وبطبيعة الحال، فقد انعكست هذه التحليلات على البناء النظرى لعلم إجتماع المشكلات الإجتماعية بكل مخرجاته الكلاسيكية والمعاصرة، وصولا إلى تلك التحليلات النقدية الحديثة، وظهور إتجاهات سوسيولوجية جديدة تؤكد أهمية ابراز الدور النقدى لعلم الإجتماع، فى مواجهة الأزمات الإجتماعية المختلفة التى تعتصر الجماعات العريضة من السكان، فتدفع بهم إلى خارج مجرى التقدم الإجتماعى .

على أن الجهود النظرية التى بذلت من أجل فهم المشكلات الإجتماعية، قد اتسمت فى الواقع، بقدر كبير من الاختلافات بين علماء الإجتماع فى تشخيص الواقعة الإجتماعية وتفسيرها، الأمر الذى شكل فى النهاية ضرورة علمية ومجتمعية لإعادة النظر فى المنطلقات الفكرية والأساليب المنهجية التى تستند اليها تلك النظريات العلمية والإجتماعية والتى باتت عاجزة عن تفسير الأحداث الإجتماعية تفسيرا مقنعا، سواء على "المستوى السوسيولوجى

المحدود"، أو " المستوى الإجتماعى العام" وليصبح علم الإجتماع مشروع فكرى، يوجه نحو تدعيم حركة المجتمع فى ماضيه وحاضره ومستقبله، يدعو إلى " التأمل السوسيولوجى" ويؤكد على ضرورة وجود حركة نقدية للإتجاهات السائدة فى الفكر السوسيولوجى، قادرة على الوقوف على أهم المشكلات التى يعانى منها الانسان، والإسهام بدور حقيقى فى إقامة مجتمع انسانى حر.

ومن خلال هذه الفهم الموجز تتوزع فصول هذا الكتاب الذى يضم سبعة فصول، يتناول الأول منها المشكلات الإجتماعية تعريفا وماهية، ويحاول استعراض أهم الإسهامات الفكرية فى هذا المجال، أما الفصل الثانى فقد عكف على دراسة المشكلات الإجتماعية فى سياقاتها التاريخية والمعاصرة، ومحاولة التعرف على الخلفية الإجتماعية والاقتصادية والثقافية التى أدت إلى نشأة هذا الفرع من علم الإجتماع، نشأة تتسق والنشأة الغربية لعلم الإجتماع ذاته. ويحاول الفصل الثالث تقديم الرؤية الوظيفية للمشكلات الإجتماعية، والتعرف على امتداداتها الفكرية فى تاريخ الفكر الإجتماعى. وفى هذا الخصوص يركز الفصل على مناقشة التصورات الأساسية لتحليل كل من بارسونز (للمشكلات الإجتماعية)، وميرتون (للانحراف). ومن الرؤية الوظيفية إلى النماذج التفسيرية ، يستكمل الفصل الثالث مهامه، فيستعرض أربعة نماذج أساسية فى تفسير المشكلات الإجتماعية، تتخذ من الرؤية الوظيفية منطلقا لها، وتدعيما لإسهاماتها. أما الفصل الرابع ، فيدور حول استعراض نظريات الصراع وكفاءتها فى تفسير المشكلات الإجتماعية بنفس الكيفية التى تم بها العمل فى الفصل السابق. أما الفصل الخامس فيتوجه إلى

دراسة الراديكالية والتحليلات النقدية للمشكلات الإجتماعية كما طرحها رايت ميلز وأنصار الحركة النقدية. على أن اهتمامنا فى هذا الفصل ينصب كذلك على طرح مجموعة من القضايا حول المشكلات الإجتماعية فى مجتمعات العالم الثالث بوجه عام. أما الفصل السادس فيحوى حوارا ابستمولوجيا لتصورات العلم الإجتماعى، للمشكلات الإجتماعية فى مواجهة القرن القادم .

وأخيرا تجدر الاشارة إلى أن المادة العلمية التى يحتويها هذا الكتاب (باستثناء الفصول الأول والثانى والسادس) تشكل فى الأصل جانبا من أطروحة دكتوراه ، تقدمت بها المؤلفة إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس عام (١٩٨٧) بموافقة كريمة واشراف علمى للاستاذ الدكتور سمير نعيم أحمد، أستاذ ورئيس قسم الإجتماع بجامعة عين شمس فى ذلك الوقت، ونالت بها درجة الدكتوراه فى الآداب (علم الإجتماع) بمرتبة الشرف الأولى (عام ١٩٩٢).

وفى مناسبة صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب ، يسعدنى أن انتهز الفرصة، لتقديم عرفانى وامتنانى لجيل من الاساتذة والعلماء الذين تعلمت على أيديهم أولى دروسى فى علم الإجتماع بجامعة عين شمس، وعرفت من خلالهم كيف يقترن العلم النافع بالخلق الرفيع، وكيف يمتزج العطاء العلمى بالدعم الانسانى. كما أجد نفسى مدفوعة أيضا، إلى أن أسجل هنا شكر خاص إلى أستاذى الكبير ، الاستاذ الدكتور السيد الحسينى أستاذ علم الإجتماع ووكيل كلية الآداب بجامعة عين شمس، على تشجيعه المستمر، وحثه الدائم، ومتابعته الصادقة لكل خطواتى العلمية ومشروعاتى البحثية .

أما زوجي الدكتور محمد حافظ، أستاذ علم الإجتماع المساعد بجامعة المنصورة فقد شملني بتوجيهاته ورعايته طوال سنوات اعداد هذا العمل، كما كان له فضل إقدامي على اعداده ككتاب أكاديمي في حقل يندر فيه التخصص، ويفتقد الكتابة النقدية المستنيرة، فله مني كل التقدير العرفان .

والله من وراء القصد .

المعادى (سبتمبر ١٩٩٣)

عزة صيام

الفصل الأول

المشكلات الإجتماعية

السياق التاريخي والمعاصر

الفصل الأول

المشكلات الإجتماعية السياق التاريخى والمعاصر

لعل أول ما يمكن أن نبدأ بـه الآن - وقبل أن نناقش النماذج النظرية لدراسة المشكلات الإجتماعية-، أن نتعرف على الظروف الإجتماعية التى واكبت نشأة تلك المشكلات ، وكيف تطور اهتمام علماء الإجتماع بدراستها؟ فى الواقع ، لم تكن المشكلات الإجتماعية حتى القرن الثامن عشر تدرك كمشكلات، فقد كان هناك نوع من القناعة يسود بين الأفراد بأن البؤس حالة طبيعية وحتمية، إلى أن بدأ بعض الفلاسفة فى نشر أفكارهم عن الديمقراطية، وترويج الأفكار المتصلة بالمساواة والعدالة. وكان طبيعيا أن يرفض أفراد المجتمع النظرة القديمة للفقر مثلا: ككارثة طبيعية ، لتحل محلها نظرة أخرى، قوامها أن الفقر هو نتاج لسوء توزيع الثروة، الذى يمكن القضاء عليه عن طريق تنظيم المجتمع ديموقراطيا، واعادة توزيع الدخل، وتحديد مكانة الفرد فى المجتمع على اساس جهده لا وضعه الطبيعى الموروث.[١] والحقيقة أن الولايات المتحدة قد شهدت فى أعقاب الحرب المدنية ظهور مجموعة من المفاهيم الجديدة مثل: المعاناة ، الفوضى، اللانظام، النظم اللاوظيفية ، كما شهدت هذه الفترة معدلات عالية من النمو الصناعى الحضرى. ولقد صاحب ارتفاع معدلات النمو الصناعى ، تغيرات عميقة فى نمو السكان و يمكننا أن نلحظ ذلك بوضوح فى ميل السكان الى التمركز فى مناطق وتجمعات

(١) Joseph Julian,:" social problems", third A Editon, Prentic Hall. Inc. Englewood liffs, New Jersey, 1980, p.3.

حضرية تزداد اتساعا يوما بعد يوم. ولقد أدى ذلك إلى شيوع بعض الظواهر التى رأى فيها البعض مشكلات إجتماعية يواجهها سكان المدن.[1] ولذا فقد رأى مجموعة من رواد علم الإجتماع فى الجامعات الامريكية، أن النمو الحضرى الهائل فى العواصم الكبرى، قد أدى إلى ظهور مشكلات إجتماعية عديدة، كما قادهم تفكيرهم أيضا إلى الاعتقاد فى فكرة التقدم "الأخلاقى" كوسيلة للإصلاح الإجتماعى.[2]

والواقع أن الاهتمام بدراسة المشكلات الإجتماعية ظل لفترة طويلة موضع اهتمام خاص لكثير من العلماء الأمريكيين والانجلو سكسون. فلقد ظهرت بدايات منهج هذه الدراسة فى شكل كتابات أصلية، تقارير، مقالات، مسوح خاصة بالقساوسة البروتستانت وقادة الإصلاح الإجتماعى الذين قاموا بنشاطات متنوعة لاصلاح السجون، المساكن، الحد من الفقر، أحوال العمل، وتحسين أوضاع عمالة النساء والأطفال.....الخ.[3]

وحوالى عام (١٨٦٥) تشكل علم إجتماع أمريكى، أخذ على عاتقه مهمة أساسية هى، تطبيق تاريخ العلم فى دراسة المشكلات الإجتماعية. وكان من الطبيعى أن يحتل الإصلاح الإجتماعى مكانة أساسية بين اهتمامات هذا التنظيم العلمى. غير أن إنشقاقا طارئا قد أصاب التنظيم، متمثلا فى صور عديدة يمكننا أن نشير إليها فيما يلى :-

---

(١) Bernord Rasenberg and others:: "The study of social problems", Five Perspectives. 15 .1971. P.

(٢) Ibid . P.16 .

(٣) Edvin M. Lemert :" Human deviance, social problems and social control ". second Edition . Prentice Hall. Inc.. Englewood Ciffs. New Jersey. 1972. P.4

أولا : انسلاخ مجموعة من أصحاب الاهتمامات العلمية، من دائرة هذا التكوين العلمى، مفضلة - تبعا لنظم أكاديمية معينة- تكوين تنظيمات علمية جديدة.

ثانيا : الميل الى الفصل أو التمييز بين النظرية والتطبيق.

ثالثا : تدهور التنظيم واختفاءه.

ولقد ترتب على ذلك أن أصبحت مقررات المشكلات الإجتماعية تدرس فى الجامعات الأمريكية بأساليب مختلفة وبشكل عرضى، إلى أن ظهر علم الإجتماع الذى أخذ على عاتقه دراسة هذه المقررات على نحو دقيق. ثم ظهر علم الإجتماع الأمريكي متأثرا بموضوعية التنظيم الإجتماعى الامريكى وبإتجاهات مصلحى الطبقات الوسطى فى المجتمع بشكل عام. ولقد أعتقد الآباء المؤسسين لعلم الإجتماع الامريكى، أن السلوك الإنساني محكوم بقوانين طبيعية، وأن على علم الإجتماع اكتشاف هذه القوانين. كما سلم هؤلاء العلماء أيضا بأنه فى سياق التغير الإجتماعى، تتحول المجتمعات من البسيط إلى المركب ، وعلى طريق التقدم ، يرتبط التصنيع والتحضر بظهور أحوال غير مرغوبة، وأن على علماء الإجتماع ضرورة اكتشاف القوانين الطبيعية التى تحكم السلوك الانسانى، حتى يصبحوا قادرين على تطبيق نظرياتهم المتصلة بالحد من هذه الأوضاع السيئة التى تطرأ على المجتمع.[1] ولعل ذلك ما دفع بعض العلماء "الأوائل" الى الاهتمام بصفة خاصة بدراسة الجريمة، المناطق المتخلفة، التغير الإجتماعى، التنظيم السكنى- الخ، وكان هدفهم الاساسى

(١) Ibid, P.16 .

يتلخص فى تقديم معالجة للأوضاع المتدهورة أو التحسين الإجتماعى Social betterment [١] لمجمل الأحوال البائسة فى المجتمع .

والحقيقة أن منهج المشكلات الإجتماعية قد بدأ بمرور الوقت يفقد صلابته ، وقدرته على مواجهة الفساد الإجتماعى والاخلاقى والحد من تدهور الأوضاع الإجتماعية . ففى أواسط القرن العشرين ، تحول اهتمام علماء الإجتماع الى مناقشة أمور تتصل بالمنهج ، والبناء النظرى، وتدعم الاهتمام بنظريات ماكس فيبر Max Weber واميل دور كايم E.Durkhiem ، وتعاظمت الهوة بين النظرية الإجتماعية وتطبيقاتها على مشكلات إجتماعية محددة . كما واجه علماء الإجتماع بما فيهم الامريكيون، طائفة من الضغوط العالمية، الناجمة عن أدراك الحكومات لاستخدامات علم الإجتماع خلال الحرب العالمية الثانية، ورصد مبالغ طائلة لدعم البحث التطبيقى فى فترة ما بعد الحرب، فضلا عن ارتفاع بعض الأصوات "الزنوج مثلا" للمطالبة بالمساواة ، وتعالت هذه الصيحات الاحتجاجية، وخصوصا فى خلال الخمسينيات من القرن العشرين [٢] .

ولعل أهم خاصية يتميز بها علم الإجتماع كنظام معرفى، هى أن نشأته وتطوره فى المجتمعات الغربية (أوربا والولايات المتحدة الأمريكية) كانت استجابة لتحديات وظروف طرحها الواقع الإجتماعى فى تلك المجتمعات فى مختلف مراحل تطورها ونموها. ولا تنسحب تلك الخاصية على ماقدمه هذا

(١) Jerome C. Manis::" Analyzing social problems, New-Yourk, 1976, p.4.

(٢) Edwin M.Lemert::" Human deviance, social problems and social control", op. cit., p 7.

العلم من فرضيات ونماذج نظرية فقط، بل تمتد إلى نظرتها لبعض المشكلات الإجتماعية كإفرازات لعمليات التغير الإجتماعى والثقافى التى شهدتها تلك المجتمعات.[(١)] ، والتى ترجع على حد تعبير توفلر Toffler إلى سرعة التقدم التكنولوجى والعلمى التى باتت تتحدى قدرة الإنسان على التلاؤم مع موقف سريع التغير،[(٢)] أو كنتاج للأزمات الحضرية أو للمدنية الحديثة[(٣)] . ومن بين هذه العوامل المتصله بتحليل السياق الإجتماعى للمشكلات الإجتماعية، يبرز مفهومى الثقافة الفرعية Sub-Culture والثقافة المضادة Counter Culture ، كمفهومين محوريين لازمين لفهم نظرية التدعيم الثقافى Cultural Supports Theory الذى تؤكد فى جانب منها على دور الثقافة فى تحديد ماهية الانحراف. إن مفهوم الثقافة كما يستخدم اليوم فى العلوم الإجتماعية هو نوع من التجريد لحقائق واقعية معاشية. ونحن نتعرف على وجود ثقافة معينة لدى جماعة معينة عندما نرى اعضاء تلك الجماعة يتصرفون (مع فروق فردية فيما بينهم) على نحو معين يخضع لقدر من الانتظام. وهذا الانتظام هو ما نسمية : القواعد والمعايير الثقافية ، ومنها نستخرج قيما معينة، تكون ذات

---

(١) انظر: فتحى أبو العينين ، سوسيولوجية المشكلات الإجتماعية : دراسة نقدية مع اشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربية، ورقة مقدمة الى ندوة قضايا التغير فى المجتمع القطرى فى القرن العشرين (٢٥-٢٨ فبراير ١٩٨٩)، جامعة قطر ، مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، ص٣.

(٢) Alvin Toffler :: " Future Shock", Bantan book , New -Yourk , 1972, pp 90-94 .

(٣) Helen Icken Sofa:." Cloria Levitas " Social problems in corporate America , Atrnasction Society . 1975.p.5

مكانة هامة فى تلك الثقافة[١] وهى الارضية التى يتغذى عليها المجتمع، والتى تنمو عليها العلاقات الإجتماعية، وهى فى نفس الوقت العصا التى تشكل هذا المجتمع وتصوغ قيمة ومعاييرة. ونحن فى تحليلنا السوسيولوجى للمشكلات الإجتماعية من منظور ثقافى، نتطلع الى القيم والقواعد الثقافية بوصفها شيئا موجودا بالفعل ومسلما به، ونحلل العلاقات الإجتماعية التى تلتزم بتلك القيم والقواعد التزاما يختلف فى درجة دقته وشدته. والحقيقة أن الفرد الذى ينتمى الى جماعة إجتماعية معينة، ينتمى فى نفس الوقت الى "ثقافة فرعية" معينة ، وهو لايمكن ان يصبح عضوا فى الجماعة الا اذا تعلم عناصر تلك الثقافة ، وتشرب تصوراتها واشكالها الفكرية. ان تمثل تلك القواعد التى تنظم هذه العلاقات بين أفراد الجماعة ، هى جزء لا يتجزأ من الثقافة[٢]. أما مفهوم الثقافة المضادة، فهو نوع مختلف من الثقافات الفرعية تعبر عن حالة من الصراع أو التصادم بين معايير الثقافة الفرعية ، وعناصر الثقافة الكلية للمجتمع. وهنا تلزم الثقافة المضادة أفرادها، على التعرف بطريقة معينة مغايرة لسلوك باقى أفراد المجتمع: أن الجرائم المنظمة خير مثال على ذلك النمط من الثقافة المضادة.

ان نظرية التدعيم الثقافى تبدو أكثر فائدة فى تناول وفهم السلوك الاجرامى، حيث تفترض هذه النظرية أن هناك مناطق معينة يمارس فيها الشباب- مثلا- صور الاجرام ، ويتشربون معاييرة المتفق عليها، ومن

---

(١) انظر : محمد الجوهرى ، المدخل الى علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص١٢٦.

(٢) المصدر السابق مباشرة، ص ١٣١ :١٣.

الممكن لهؤلاء الشباب ان يسطروا اشكالا مستحدثة من التنظمات الانحرافية، وينظرون اليها على انها تنظمات واساليب شرعية. ان الأفراد الذين ينحرفون بسبب عضويتهم المباشرة فى ثقافة معاكسة، هم من وجهة نظر انصار فكرة التدعيم الثقافى، اشخاص اسوياء لا منحرفين يتمتعون بدرجة عالية من التكيف ، طبقا لنسق التوقعات الخاص بجماعاتهم المنحرفة، بصرف النظر عن مستوى ونوعية تكيفه مع معايير المجتمع الكبير الذى ينمتون اليه[١].

وهكذا ينظر عالم الإجتماع الى المشكلة الإجتماعية فى سياقها الإجتماعى العام، نظرة شمولية ، لها انعكاساتها على البناء الإجتماعى ككل. ذلك أن المشكلة هى فى التحليل الأخير ليست خطيئة الأفراد ، بل هى خطيئة المجتمع أولا وأخيرا. أن التعرف على مستويات المشكلة الإجتماعية ، يقتضى بالضرورة ، تحديد العلاقات السائدة والبناءات الإجتماعية المختلفة التى يشارك فيها الأفراد ، القيود التى تفرض على سلوكهم، علاقة الأبنية الإجتماعية بعضها بالبعض الآخر وبالمجتمع ككل، كما يجب أن تحلل أيضا الطريقة التى تؤثربها هذه العلاقات فى السلوك الإجتماعى الصادر عن الجماعات الفرعية والتنظمات المختلفة الموجودة فى المجتمع.[٢]

إن التوصل الى كل هذه العلاقات، والتعرف على طبيعة ارتباطاتها ببعضها وبالمجتمع ، خليق بأن يكشف عن السياق الإجتماعى للمشكلة الإجتماعية. إن وحدة التحليل الأساسية المستخدمة فى دراسات المتخصصون فى علم إجتماع المشكلات الإجتماعية، هو المجتمع أو النسق الإجتماعى

(١) Paul B. Horton and Others , the sociology of social problems, op., cit., p29.

(٢) Ibid . p.15

ككل. فالمجتمع هو الاطار الأساسى الذى يضم كافة الأنساق والبناءات الإجتماعية المختلفة كالجماعة الأولية ، التنظيم الإجتماعى، نسق التدرج، المجتمع المحلى، السكان، الثقافة الفرعية والثقافة المضادة، التقنيع والتحضر، التغير التكنولوجى....الخ[١] .

ولقد حلل داهل Duhl وليوبولد Leopold المشكلة الإجتماعية استناداً الى مجموعة من المفاهيم مثل : مفهوم الجماعة الأولية Primary group فأوضحا أن أساس المشكلة الإجتماعية يكمن فى عدم قدرة أعضاء الجماعة الأولية على التعامل مع تلك الأزمات الناشئة، وبالتالى نشأة نوع من عدم التكيف الإجتماعى. أما مفهوم التنظيم zationinagrO فهو يشير إلى النوع من البناءات الإجتماعية ذات الأهداف الرسمية، حيث تحدث المشكلات داخل التنظيم نتيجة لاتباع مجموعة من القواعد والاجراءات التى تبدو سوية لبعض أعضائه داخل التنظيم ومرضية للأعضاء الأخرين. كما أنها تحدث أيضا (أعنى المشكلات) نتيجة للفشل فى احراز أهداف متوقعة . أما ثالث هذه المفاهيم فهى نسق التدرج الإجتماعى Social Stratification . وتتعدد المشكلات الإجتماعية طبقا لهذا النسق على اساس التوزيعات المتباينة للمكافآت . وفى تحليل دقيق لأبعاد هذا المدخل يشير ولينسكى Wilensky الى أن أفراد الطبقة الوسطى العليا، أكثر ميلا لتقييم أعمالهم على أنها مجزية، بالقياس الى أفراد الطبقة الوسطى الدنيا، أو حتى الطبقات الدنيا. وما يقال عن المكافآت يقال أيضا عن التوزيع السكانى بطريقة غير عادلة .....الخ. ولهذا

(١) Ibid. op cit. p.16

فليس غريبا أن تتنوع الثقافات الطبقية المختلفة داخل النسق الطبقى الواحد، وتتعدد أساليب الحياة فيه.

وعلى الرغم من أن الطبقة الإجتماعية، هى أكثر الابعاد وضوحا، عند مناقشة المشكلات الإجتماعية، الا أن هناك أنواع أخرى من التسلسل الرئاسى تبدو أكثر فائدة فى تحليل مشكلات إجتماعية معينة. فلقد قدم نيجارتن Neugarten اسهاما كبيرا باستخدامه فكرة نسق المكانة العمرية Age-Status System فى مناقشة المشكلات الإجتماعية الخاصة بالمسنين. وكذلك فعل فريدن برج grFriden be وآخرون فى تحليلاتهم لمشكلات الشباب . كما قدم جانز Gans مفهوما آخر فى تحليه للثقافة الجماهيرية. أما فيلدمان Feldman فقد ناقش العلاقة بين التصنيع والتحضر وانعكاس ذلك على انماط وآفاق تطور بعض الدول الاسيوافريقية[1]. ،

ومن أطرف وأمتع التحليلات ، تلك التى قدمها هوارد بيكر Howard Becker استنادا الى تحليل السلوك الإنسانى. يزعم بيكر أن ثمة مداخل ثلاثة اساسية، يستطيع عالم الإجتماع عن طريقها تقديم فهم شامل، وطرح تفسير أدق للمشكلات الإجتماعية. أول هذه المداخل التحليلية يبدأ بالتعرف على الجماعات الإجتماعية المختلفة، ورصد انماطها السلوكية، ويرتبط المدخل الثانى باستخدام مناهج البحث العلمى لاختبار التصورات الخاصة بالمشكلات الإجتماعية، وصولا الى الحقيقة، وتوضيحا لطبيعة السلوك الإجتماعى .وفى ضوء ذلك يستطيع عالم الإجتماع تقديم نتائج واقعية حول السياسات

---

(١). Helen Ickan Safa. Glori levitas, Social problems in Carparate American Atramaction society. Text book . 1975, pp.17-23

المجتمعية المتصلة بفهم وتصنيف المشكلات الإجتماعية . أما ثالث هذه المداخل ، فمن شأنه البحث عن طرق جديدة أكثر تطورا للتعامل مع هذه المشكلات[١].

أما مفهوم المجتمع المحلى Comunity فيستخدم فى تحليل المشكلات الإجتماعية عن طريق تحديد القطاعات السكانية التى تدور حولها هذه المشكلات إ يذهب أنصار هذا الإتجاه إلى أن الأفراد وإن كانوا يمتلكون قدرا كبيرا من العلاقات والتفاعل فيما بينهم، الا أنهم يفتقدون الى حد كبير، القدرة على الاتفاق العام حول كيفية تنظيم سلوكهم الإجتماعى بما يسمح لهم بتلافى حدوث أو مواجهة المشكلات الإجتماعية.

لقد أوضح بلوم بيرج Bloom berg فى تحليله لمشكلات تنظيم المجتمع المحلى، أسباب عدم قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة مشكلاتها بكفاءة. كما اسهم ويلار Weeler فى دراسة كيفية التعامل مع الجريمة ، والمناهج المتبعة لذلك فى القطاعات المختلفة من المجتمع المحلى.

وعلى صعيد آخر، اهتم بعض الباحثين بدراسة العلاقة بين حجم السكان وتوزيعاتهم وبعض المؤشرات الإجتماعية- الاقتصادية ، والنظر الى المسألة السكانية كمشكلة إجتماعية . فقدم سكنور Schnore اسهاما يتمثل فى امكانية تحليل المشكلات الإجتماعية بالقياس الى حجم السكان او توزيعاتهم وتكويناتهم، أى موقعهم فى التكوينات الإجتماعية والاقتصادية المختلفة، مع مراعاة بعض المؤشرات: كالسن والجنس والعنصر. فعلماء السكان فيما يرى

---

(١) James M. Menslin, Donald Whight Jr." Social Problems" MC Graw Hill book campany. 1983 . p.15

سكنور، يدرسون التساند بين هذه السمات الثلاثة ، وخاصة فى تأثرها ببعض العمليات الإجتماعية : كالخصوبة والهجرة والحراك. ويبين سكنور كيف ان حدوث اية تغييرات فى ناحية ، يتبعها بالضرورة تغيرات فى النواحى الاخرى. لقد استخدم سكنور المدخل السكانى فى دراسة اسباب ونتائج مشكلات النمو الاقتصادى فى الدول المتقدمة والنامية(١) ، وانعكاساته على ظهور المشكلات الإجتماعية فى هذه الدول.

على ان أدق وأهم اشارة للمشكلات الإجتماعية تلك التى ظهرت فى كتابات رايت ميلز C.Wright mills (١٩٤٣) المعنونة "الايديولوجية المهنية للباثولوجيا الإجتماعية" والتى حلل فيها انماط المشكلات الإجتماعية ، وابرز الطبيعة السياسية للانحراف وافسح المجال للاهتمام بنمو ايديولوجيات حديثة فى مجال المشكلات الإجتماعية. وفى هذا الخصوص يذهب كلارك M.Clarke إلى ان التأكيد من الطابع السياسى للانحراف ينبع من إعتبارين نظريين اساسيين ، أولهما: الحرص على احياء الاهتمام بتطوير وجهة نظر اكثر واقعية، تتعامل مع المنحرف كما لو كان مناوئ لاجهزة الضبط الإجتماعى والاخلاقى والسياسى. وهى وجهة نظر تمثل رد الفعل الاخر لعلماء نظرية التفاعل، التى ترجع الانحراف الى العوامل السببية غير الواعية، وتنكر على الشخص/المنحرف دوره الايجابى فى تحديد كينونتة وبقاءه الإجتماعى . وهى وجهة نظر لا تحظى الآن بقدر كبير من المصداقية، فلدينا من الشواهد العديدة، التى تؤكد ان هناك بعض الجماعات

Helen Ickan Safa. Gloria levitas:" Social problems corporate America" op. cit.,(١). p.26

مثل جماعة القوة السوداء Black power تمارس العمل السياسي، وتحوز ايديولوجيات معلنة، وتمتلك خططا للنضال السياسي من اجل البقاء. أما ثاني هذه الإعتبارات فتتصل بالوضع السياسي والإجتماعي للجماعات المصنفه، والذى باتت محلا للبحث والتأمل ، حول امكانية وضع الضوابط والحدود للقوى السياسية التى تتركز فى قبضة تلك الجماعات. بعبارة اخرى ، فإن فاعلية الضبط الإجتماعي فى المجتمعات الثورية مثلا تتوقف الى حد كبير على صراع المصالح داخل المجتمع. ولذلك يصبح من الضرورى تفسير بعض التنظيمات المعاصرة، والأوضاع المهنية الحالية والسابقة للطبقة الحاكمة فى ضوء ما يعرف بالاقتصاد السياسي. ولم يعد مهما الآن ، ان نصنف شخصا ما على أنه منحرف ، فتلك وجهة نظر خاطئة ، الأهم هو ان نعرف ما الذى يمكن ان يشكله هذا الشخص المنحرف اذا ما استمر فى تهديده لمصالح الجماعات الحاكمة. لابد اذن ان نفسر الانحراف فى ضوء مفاهيم الاقتصاد السياسى Political Economy . إن ذلك من شأنه أولا ان يسمح لنا بتفسير سلوك ما فى وقت معين على انه سلوك منحرف. وثانيا لان التنظيم الإجتماعى للمجتمع فى ذلك الوقت يمرس ضغوطا خاصة على الأفراد والأفعال الجماعية والتى تتأهب للفعل الذى يصنف على انه انحراف من وجهة نظر الطبقات الحاكمة. الأمر يقتضى اذن ان نبحث عن وجود اسس نظرية عن كيفية تكوين المجمع، وكيفية عمل طبقاته الإجتماعية، ومثله وادواته السياسية، تماما مثلما ندرس التاريخ الإجتماعي للمشكلات

الإجتماعية، وماهيتها، واشكالها...الخ[١]

ومن بعد "ميلز" ظهرت كتابات باحثين آخرين امثال فرانك Frank وويلار Waller وفولار Fuller وغيرهم، فهؤلاء الباحثين وخاصة اخيرهم ، سعوا الى تحليل المشكلات الإجتماعية فى ضوء القيم والصراع القيمى، لقد اشار فرانك وفولار الى ان اسلوب ما أو مشكلة محددة ، يمكن ان تشكل فى التحليل الاخير قيم مقدسة، ومن هنا فإن حل هذه المشكلات قد لا يكون أمرا يسيرا. واجمالا فان هذا النقد يبدو وكأنه يذهب الى وضع المشكلات الإجتماعية فى سياق بنائى ، يحطم كلا من الرشد الايديولوجى والدافع الضرورى للاصلاح، والنظر الى المشكلات وكأنها نتاج مباشر لنسق القيم السائدة فى المجتمع .[٢]

ان رؤية العالم السوسيولوجى للمشكلات الإجتماعية تختلف الى حد كبير عن رؤية غيره من المتخصصين لنفس المشكلات. ولعل ذلك يعود الى ان المنظور السوسيولوجى لا يرتكز على العواطف أو القيم الشخصية، بقدر ما يؤكد على ربط هذه المشكلات بالسياق المجتمعى العام أو البناء الإجتماعى ككل.

والحقيقة فإن عالم الإجتماع ، يدرس المشكلة الإجتماعية من عدة نواحى، لعل اهمها مدى توزيع المشكلة على أفراد المجتمع ، انتشارها بين

---

(١) Michael clarke:: social Proplem Ideologies, The Britich Journal of Sociology. volume xx VI No. 4, Decemler, 1975, pp 406, 407 .

(٢) Edwin M. Leman : " Human Deviance, social problems and social control", op. cit., pp. 7,6

الجماعات الفرعية المختفة، علاقتها ببعض النظم الإجتماعية السائدة فى المجتمع، وكذا القيم الثقافية التى من شأنها المحافظة على استمراريتها .....الخ. المشكلات الإجتماعية اذن لها مصادرها فى الحياة الإجتماعية، ويرجع انتشارها الواسع الى انماط معينة من التفكك الإجتماعى، واختلال التفكير الايجابى، بالاضافة الى وجود بعض العوامل الخارجية.(١)

وخلافا لذلك، تنهى كثيرا من التحليلات السوسيولوجية النظر الى المشكلات الإجتماعية بإعتبارها نتاجا للازمات الحضرية ، او التضخم الحضرى Over Urbanizalion . وفى هذا الصدد يمكننا طرح بعض التساؤلات حول مسئولية المجتمع الحضرى فى تفاقم مشكلات كالفقر والبطالة والعنصرية والجريمة، وسوء توزيع الدخل والانحراف ... الخ . يؤكد العديد من الباحثين أمثال : لويس ويرث L.Wirth ، وروبرت ردفليد R.Redfield أن المدينة الحديثة هى مصدر المشكلات الإجتماعية ، ومحور الصراعات الإجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة، وموطن التفكك والفوضى واللامبالاة(٢) . بالاضافة الى ذلك يرجع "توفلر" A. Toffler اهم أسباب معاناة الانسان المعاصر، الى حدوث التحول الإجتماعى السريع الناتج عن اتساع التقدم التكنولوجى الذى يشكل تحديا قويا لقدرة الانسان على التكامل مع موقف سريع متغير .(٣)

---

(١) Bernard Rosenberg and others::" Mass society in crisis in "Social problems and social pathology", Second Edition, the Macmillan Company , New-York, 1971, p.5.

(٢) Helen Icken Sofa, Gloria levitas ::" social problems in corporate America , A transaction society", textbook, 1975, p.5

(٣) Alvin Toffler::" future shock', Bantan book , New-York , 1972 pp.90-94.

ان الاسباب الحقيقية للمشكلات الإجتماعية لا تتمثل فقط في تلك التفسيرات الوظيفية " البنائية " ، ولا في الاغتراب " الاستغلال" بقدر ما تتمثل في بعض الاوضاع الايجابية التى من الممكن ان تكون لها نتائج سلبية على البناء الإجتماعي . فكلما نما حجم الرفاهيه في المجتمع ، كلما عظم حجم المشكلات.[١] إن معظم المشكلات الإجتماعية قد درست في معرض الاشارة الى التحولات التى يشهدها المجتمع خلال فترات الانتقال من المجتمع التقليدى الى المجتمع المعاصر.[٢] ان ذلك يتطلب من دارس المشكلات الإجتماعية مزيدا من الجهد والتعمق، على ما يذهب هورتون Horton في كتابه ذائع الصيت "علم إجتماع المشكلات الإجتماعية" (١٩٩٠)[٣] .

يؤكد هورتون على ضرورة التعرف على الطريقة التى يتخذها بعض الأفراد لمواجهة مشكلاتهم الإجتماعية، وفهم إتجاهاتهم نحو التعامل معها. فكثيرا ما تمثل هذه الطريقة وتلك الإتجاهات ، بعض المواقف التى تحفز (أو تحول) دون تكوين أو تأسيس اطارا معرفيا دقيقا، يدفع المشتغلين بعلم الإجتماع نحو فهم المشكلات الاساسية التى تواجه مجتمعاتهم. ولعل اهم هذه

---

(١) Haferkamp H.:" Theory of social prolems. critique of the New North American Sociology of social problems". 1987.39. I. Mar pp. 121 -131.

(٢) Gino Germani, :" The sociology of Modernization " studies on its historical and theoretical aspects with special regard to the Latin American case. Transaction books . New Brinswick and London, 1981. p.47.

(٣) Paul B Horton and Others. The Sociology of Social problems. New Jersey, prentice Hall. 1991. p.10 .

الإتجاهات التى تسيطر على أغلب الناس فى حالة ادراكهم لمشكلاتهم الإجتماعية، وكيفية مواجهتها هى:[١]

١- اللامبالاة : Indifference

يسيطر هذا الإتجاه فى التعامل مع المشكلات الإجتماعية على قطاع كبير من السكان فى اى مجتمع، فلا يعيرونها الاهتمام الكافى. أقلية من الناس هم الذين يعالجون امورا لا تمس حياتهم الخاصة أو رفاهيتهم . ان عامة الناس مشغولون بضغوط الحياة اليومية، المنزل، العائلة، الاصدقاء، العمل وغير ذلك من الشئون الاخرى التى تدفع الأفراد الى البحث عن وسائل الترف والراحة، لا الى ادراك المشكلات او تحليلها ، فتلك أمور تواجه عادة بشعور باللامبالاة الا فى حالة ما اذا كانت تلك المشكلات تسفر عن تهديد لوجودهم الإجتماعى وراحتهم النفسية، واوضاعهم الفيزيقية.

٢- القدرية :

هناك تصور آخر شائع أيضا، عند ظهور المشكلة الإجتماعية، ينهض على اساس القبول السلبى لها، بإعتبار ذلك نوع من الحظ أو الفشل . فملايين عديدة من الناس قد تحملت أصناف مختلفة من المعاناه بهدوء ورضا على أنها أشياء مصيرية ومحتومة. ولهذا فإن هؤلاء الناس، لا يلجأون الى حل المشكلة الإجتماعية، ولا يتدبرون كيفية مواجهتها، لانها ستحدث حتما، فلا مهرب منها، وهى مصير محتوم (أو شر لابد منه) لابد من وقوعه سواء على مستوى الأفراد او على مستوى المجتمع .

---

(١) Op. Cit., pp. 10-12

٣- السخرية :

ينظر معتنقى هذا الإتجاه، الى الجهد الذى يبذل فى التعرف على المشكلة الإجتماعية، ومحاولة تحليلها أو طرح بعض الاساليب لمواجهتها، على انه عبء دون فائدة، أو دون جدوى. كما ينظرون أيضا ، الى جميع أفراد المجتمع على انهم بؤساء بالضرورة لا يملكون من أمرهم شيئا، فسواء كان لديهم شعور داخلى بمشكلاتهم الإجتماعية أم لا، فإنهم لا يستطيعون عمل شئ ما ازاء مواجهتها، أو التخفيف من حدتها.

٤- العقوبة الالهية

اما اصحاب هذه الرؤية، فإنهم يرون المشكلات الإجتماعية ، كعقاب ربانى، أو قضاء الهى، فالويلات الإجتماعية مثل المجاعات ، والحروب ، والكوارث الطبيعية كالفيضانات والسيول... الخ، كلها من ارادة الرب لعقاب البشر. ان حل المشكلات الإجتماعية فيما يرى انصار هذا الإتجاه، لا يكمن فى التخطيط الإجتماعى، أو طرح سياسات إجتماعية جديدة، انما يتمثل بشكل خاص فى اداء الصلاة، وترديد الابتهالات، وحسن ممارسة "لطق... والعبادات الدينية .

٥- الرومانتيكية (*):

لقد قادت النظرة الرومانتيكية التى يتمتع بها كثير من الافراد، الى ادراكهم للمشكلات الإجتماعية بطريقة منتقاه أو قصدية تتفق أو تشبع ميولهم

(*) يشير مصطلح الرومانتكية الى ادراك الاشياء بالطريقة التى نود ان نراها [illegible] وليس بالطريقة التى توجد عليها هذه الاشياء فى الواقع.

العاطفية والنفسية، وهو ما لايؤدى فى كثير من الحالات الى معالجة بعض المشكلات مثل مشكلات الفقر، الجنسية المثلية، العنصرية ، التضخم الحضرى، فمثل هذه المشكلات فى حاجة الى تحليلات رشيدة، ومواجهات قاطعة، قبل اختزالها الى معطيات رومانتيكية أو عاطفية .

٢- العلم الإجتماعى: Social Science

ان الإتجاه العلمى (الإجتماعى) لابد وان يكون مميزا عن سائر الإتجاهات السابقة، ذلك انه يبحث فى اصول المشكلة الإجتماعية بدءا من الاحكام المتاحة حتى الوصول الى الأدلة العلمية والموضوعية القاطعة. ان منهج البحث فى العلوم الإجتماعية يبدأ بسؤال عن كيفية تعريف المشكلات الإجتماعية، والأدلة القاطعة على وجودها ، ويتدرج فى طرح التساؤلات ليصل الى درجة تعارضها مع الأحكام القيمية الموجودة ، وكذا السياسات البديلة المقترحة لعلاجها. ويؤكد هورتون فى هذا الصدد ان منهج العلم الإجتماعى هو منهج أمين، يسعى الى الفهم وليس الى إلقاء التهم أو اصدار الاحكام ضد بعض الأفراد المنحرفين، فضلا عن كونه يستند الى الإعتبارات العلمية (الموضوعية) لا العاطفية (والذاتية) ولذا فإن القضاء على المشكلات الإجتماعية يقتضى دائما وجود سياسات إجتماعية نابعة من الدراسة العلمية للمشكلات ذاتها (١).

وفى وفى مواجهة انتشار هذه الاوهام والمغالطات التى تعترض دارسى المشكلات الإجتماعية، يطرح علماء الإجتماع مجموعة من المسلمات

(١) Paul B . Horton and others. Ilid, p 11

الأساسية حول أسباب حدوث هذه المشكلات. لعل أول هذه المسلمات ضرورة النظر الى المشكلات الإجتماعية بإعتبارها -الى حد كبير- نتاجا لتأثيرات غير مباشرة أو غير متوقعة لأنماط سلوكية شائعة.

ويمكننا الإشارة هنا الى مشكلة الانفجار السكانى، بإعتبارها نتيجة غير مباشرة لنمط من انماط السلوك الشائع ، وقيمة إجتماعية تتمثل فى الميل الى إنجاب اكبر عدد من الاطفال(١). كما يمكننا كذلك الاشارة الى قوانين التحريم التى صدرت فى عام (١٩١٩)، لحماية أفراد المجتمع من اضرار تعاطى الكحوليات، فالملاحظ ان هذا التحريم وان كان قد قضى جزئيا على مشكلة التعاطى، الا انه قد شجع على ظهور بعض الجرائم الاخرى كالتهريب مثلا. ولنا ان نتساءل عن كيفية تشجيع البناء الإجتماعى لممارسة انماط معينة من الانحراف؟ لعل الاجابة عن هذا التساؤل يطرح لنا المسلمة الثانية التى تؤكد انه بقدر ما يدفع البناء الإجتماعى والثقافى الأفراد على الامتثال، بقدر ما يعمل على انحراف بعض الأفراد فى المجتمع. ولتوضيح ذلك نضرب مثالا. فنظم الملكية بإعتبارها عنصرا أساسيا فى البناء الإجتماعى فى الولايات المتحدة الامريكية ، تلقى قبولا إجتماعيا من جانب بعض أفراد المجتمع ، غير انها لا تشبع طموحا أو تطلعات قطاعات كبيرة من السكان وخاصة من الطبقتين الوسطى والدنيا، الامر الذى يشجع أفراد هاتين الطبقتين وغيرهم، على البحث عن طرق أخرى للكسب أو التملك غير مشروعة قانونا وغير مقبولة إجتماعيا، كالسرقة ، الرشوة، الاختلاس، السطو المسلح... الخ.

---

(١) Joseph ... ," social ...oblems", third Edition , Prentice -Hall, Inc., Englewood Ciffs, New Jers..y 1980 P.P.4,5

وبطبيعة الحال ، فهذه انماط منحرفة، عن المعـايير الثقافية فضـلا عـن تبـاين الشرائح السكانية حول تفسير وتـبرير هـذه الأنمـاط المنحرفـة. فبينمـا يشـترك جميع الأفراد فى وسم هذه الانماط بالانحراف، ووصف مرتكبيها بالمنحرفين، نجد أفراد الطبقات الدنيا، يبرون هذا الانحراف علـى انـه بسـبب الحاجـة الـى توفير مستوى معيشى ملائم، وتحقيق اشباع معقول لطموحات الأفراد.

ويقودنا ذلك الى تقديم المسلمة الثالثة الى ان كل بناء إجتماعى، فى أى مجتمع، يتكون من طبقات مختلفة ذات مستويات متباينـة مـن حيـث المسـتوى الاقتصادى التعليمى، المهنى، العرقى، وان هـذا التنـوع الطبقـى، يكشـف عـن تناول متباين للمشـكلات الإجتماعيـة السـائدة. ونظـرا لأن الفرد يحتل مواقـع مغايره، ويمارس أدوارا مختلفة فى المجتمع، فانه من الصعوبة التسليم بوجود عامل أحادى يؤثر فى ادراك الفـرد للمشـكلات الإجتماعيـة، وان هذا التحليل (الإدراك) يفضـى إلـى تنـاول المشـكلات الإجتماعيـة كنتـاج لعوامـل متعـددة. كالتعليم، الدخل، المهنة فضلا عن تراكـم الخـبرة الشـخصية. والواقـع ان هـذه العوامل لا تؤثـر فقـط علـى فهـم مشـكلة بعينهـا، بقـدر مـا تؤثـر علـى طبيعـة الاساليب المقترحة لمعالجة هذه المشكلات.

يتبقى فـى هـذا الخصـوص الإشـارة إلـى المسـلمة الرابعـة والأخـيرة، ومفادهـا أنـه مـن الصعـب الوصـول الـى إتفـاق عـام حـول ماهيـة المشـكلات الإجتماعية وأساليب مواجهتها وأحد أسباب ذلك، ان الأفراد لـم يتوصلـوا بعـد الى مبررات منطقية تلقى القبـول مـن كافـة الفئـات الإجتماعيـة ، وان كـل مـا يقدمه الأفراد من أساليب لحل تلك المشكلات، إنما تعكس فى الواقع مصـالحهم الخاصـة وتفضيلاتهـم القيميـة. ولعـل هـذا يفسـر لنـا حـرص بعـض جماعـات

المصالح على الحفاظ أو التهرب من مواجهة بعض المشكلات ، لأن فى ذلك نفع مادى لها، أو ان بقائها، انعكاس لوجود انماط من القوى المهيمنة على مجريات الامور، والتى ترى ان جسم مثل هذه المشكلات يعنى فقدان بعض المصالح الخاصة.[١]

(١) ibid , P.P 6,7

الفصل الثانى

المشكلات الإجتماعية

تعريفها وماهيتها

الفصل الثانى

المشكلات الإجتماعية : تعريفها وما هيتها

لعله من الأوفق الآن، وقبل أن نتعرض لأهم الإتجاهات النظرية فى دراسة المشكلات الإجتماعية أن نطرح التساؤل حول ماهية المشكلة الإجتماعية؟ الواقع أن الإفتقاد الى تعريف دقيق يحدد لنا ما يعنية مفهوم "المشكلة الإجتماعية" يزيد من صعوبة تحليل هذا المصطلح ، ويرجع ذلك فى المحل الأول الى وجود كم هائل من التعريفات حول " المشكلة الإجتماعية". هذا بالاضافة الى أن هذه التعريفات، تتضمن بالاضافة الى تنوعها وكثرتها، كم متنوع من المحكات التى تستند اليها فى تعريفها للمشكلة الإجتماعية.(١) لذلك فإن محاولة البحث عن تعريف مؤحد للمشكلة الإجتماعية، مسألة تنطوى على قدر بالغ من الصعوبة، نظرا لغموض المفهوم من جهة، ولتنوع المداخل النظرية التى تضطلع بمهمة التعرف من جهة آخرى .

ففى دراسة باكرة (١٩٥٩) يقدم راب bE. Raa وسيلزنيك G.J. Selznick فى مؤلفهما المشكلات الإجتماعية الرئيسية Major Social smelbopr تعريفا للمشكلات الاجتماعية بإعتبارها مشكلة فى العلاقات الانسانية التى تهدد المجتمع ذاته تهديدا خطيراً ، أو تعوق المصالح الرئيسية

---

(١) Rose Giallomborda:" Contemporary Sacial issues", Hamilton Publishing Company, 1975, P.1

لكثير من الأفراد[١] ويذهبان الى أبعد من ذلك حينما يصفا المظهر الأول للمشكلة الإجتماعية بقولهما" توجد المشكلة الإجتماعية حينما لا توجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الانسانية بين الناس، وتضطرب النظم السائدة، وينتهك القانون ، ويتعذر انتقال القيم من جيل لآخر، ويتحطم اطار التوقعات بعبارة أخرى، ينظر الى المشكلة الإجتماعية بوصفها تمثل انهيارا داخل المجتمع ذاته.[٢] وعلى صعيد آخر عرفت باربارا وتون Barbara Wooton فى كتابها العلوم الإجتماعية والباثولوجيا الإجتماعية (١٩٥٩) Social Science and Social Pathology ، ما اطلقت عليه" الباثولوجيا الإجتماعية" تعريفا ضيقا اشارت فيه الى" انها تضم كافة الافعال التى يتم من اجل منعها، انفاق الاموال العامة أو التى يعاقب من يرتكبها، أو هى كل ما يحتاج علاجه الى انفاق عام" وينصب الاهتمام على تعرف ميدان الدراسة تعريفا دقيقا قدر المستطاع، يجعلنا نتجنب الصعوبات التى ترجع الى تباين الافكار الذاتيه حول ما ينظر اليه بإعتباره يمثل " مشكلات إجتماعية". وحقيقة الامر ان هذا التعريف يحدد نطاق الدراسة تحديدا غير ملائم، طالما انه يشير فقط الى افعال لا الى مواقف كمايهتم بتلك الافعال التى تجذب اهتمام الدولة خلال فترة زمنية محددة، وهكذا فهو يستعيد من مجال الدراسة كثيرا من المواقف الهامة وضروب السلوك التى يتسع نطاق الاعتراف بها

---

(١) انظر : محمد على محمد، المشكلات الإجتماعية ، فصل فى كتابه : دراسات فى علم الإجتماع، دار المعرفة الجامعة، الاسكندرية، ١٩٨٦، ص٤١٨

(٢) المصدر السابق، نفس المكان .

كمشكلات إجتماعية، مثل: الفقر، وبعض انماط أو درجات الطرح الصناعى والحروب فى المجتمعات المعاصرة .... الخ [١].

وعموماً، فإن " المشكلة" كما يذهب كل من وينبرج Martin S. Weinberg وربينجتون Earl Rubington فى مؤلفهما "The Solution of Social Problems" تشير الى صعوبة أو عقبة ما، وأن الصفة "إجتماعية" Social تشير الى أن هذه الصعوبة أو تلك العقبة، قد أدركها عدد كبير من الأفراد[٢].

وبرغم بساطة هذا التعريف، الا أنه يتصف بقدر كبير من العمومية والتجريد بالاضافة الى افتقادة الى اساس نظرى يتيح لنا تحليل معنى المشكلة الإجتماعية فى سياق تاريخى بنائى فضلا عن التعرف على العوامل والمتغيرات الأساسية التى تلعب دورا محددا فى ظهور المشكلة الإجتماعية .

والواقع أن علماء الإجتماع ، يميلون بوجة عام الى مناقشة وتحليل المشكلات الإجتماعية، مافى اطار النظرية السوسيولوجية العامة التى تفسر العوامل المسببة للمشكلات الإجتماعية على انها نتيجة لنظام إجتماعى معين، أو فى إطار نظرية المشكلات الإجتماعية التى تفسر المراحل التى تصبح بمقتضاها ظروف أو أحوال معينة مشكلة إجتماعية[٣] .

---

(١) المصدر نفسه، ص ص ٤١٨/٤١٩.

(٢) "Martin S. Weinberg and, Earl Rubington:" The solution of sacial Problems" Five Perspectives, oxford university press, New York, 1973,p.3.

(٣) Honathan Gabe and Michalel bury:" Tranquillisers as a Social problem " in the Sociolagical Revriew", Volume 36, No .2, May , 1988, p.345

ان محاولة التعرف على ماهية المشكلات الإجتماعية يقتضـى منـا إستعراض بعض الإتجاهات المختلفة التى حاولت التصـدى لتحليـل هـذه المشكلات ، ولعل أهم هذه الإتجاهات واشملها تلك التى تميل الى رؤية المشكلات الإجتماعية بوصفهـا حالـة مـن الضـرر أو الأذى الـذى يلحـق بالمجتمع. وذلك على نحو ما ذهب اليه كل من وليم كولمان ودونـالد جيرسى James Willem Coleman and Donald R. Gressey فى مؤلفهما: "المشكلات الإجتماعية" (١٩٨٤)(١) . غير أن هذه النظرة وان كانت تتسم بقدر كبير من العمومية الا انها فى نفس الوقت تنطوى على قدر كبير من الغموض . وذلـك لأنها لم تعبر عن مؤشرات هذا الضرر وما هى حدوده، وعلى أى المجتمعات ينطبق ذلك؟ وماهى محدداته؟ وطبقا لذلك فإن مفهومات مثل : الضـرر أو الفائدة تتصف بقدر من النسبية الى حد كبير، فما يبدو ضـارا لقطـاع من المجتمع قد يكون مفيدا لغيرة من القطاعات .

وهناك إتجاه آخر يستند فى تحليلـه للمشكلات الإجتماعية على الربط بينها وبين نمط القيم السائد، فنجد عالم الإجتماع "هيرمان" Herman يقرر أنـه لتحديد ما نعنية بالمشكلة الإجتماعية، لابـد مـن وجـود بعـض المحكـات المعيارية، فهناك ضرورة للتـأكيد علـى القيـم كنظرية عامـة للمشـكلات الإجتماعية، وكذلك العمليات التى تختار علـى أساسها تلك القيم. أن نظرية القيم تفرض علينا دراسة الطبيعة الانسانية ، علاقة الفرد بالمجتمع، القواعد

---

(١) James William Coleman and Dovald R. Cressey, " sacial problems", Harper Row publishers. New-York . Second Edition. 1984., p.2

التي تحكم عملية الانجاز، فهم الحاجات الانسانية وطرق اشباعها.[1] والحقيقة أن هذا الإتجاه يستند فى تحليله للمشكلات الإجتماعية على أن المجتمع نفسه هو الذى يعرف في النهاية جميع مشكلاته الإجتماعية وفقا لمستويات اخلاقية معينة، تمده (أعنى المجتمع) بمعايير صريحة واضحة ، وقيم محددة، ومن ثم فإن تجاهل المعايير الإجتماعية السائدة فى المجتمع ، يشكل فى حد ذاته مشكلة إجتماعية ، ذلك أن بعض المشكلات الإجتماعية لاتزال تعرف إستنادا لذلك الإتجاه ، على انها انحراف عن المعايير الإجتماعية والثقافية المقبولة[2].

ولقد أولى الإتجاه السابق- بتركيزه على القيم- اهتماما خاصا بمسألة التناقض بين مثل المجتمع ومعاييره ، والواقع الفعلى لهذا المجتمع ، فالفجوة بين ما يعتقد بضرورة وجوده ، والطريقة التى توجد بها الأمور فعلا هى المصدر الأساسى للمشكلات الإجتماعية . فهناك قيم تقرر حق المساواة العادلة فى الحياة، بينما يحفل الواقع بمشكلات عديدة مثل التمييز العنصرى، التعصب، سوء توزيع القوة والثروة، التفاوت فى مستويات توزيع الدخل، المكانة، الى غير ذلك من مؤشرات التمايز الإجتماعى الكفيلة بخلق مشكلات إجتماعية خطيرة[3] . غير أن هذا المعيار، وان كان يمثل فى الواقع محكا ملائما للحكم على وجود المشكلة الإجتماعية ، الا أنه ينطوى على بعض

---

(١) Herman, R.D:" A social Welfare approaeh to the Value Issue in social problems theory, Humanity and Society", 1978, 2,3,Aug., pp 163-177

(٢) Frank J. Mcveigb And Arthur B. Sbostak::" Modern Social problems" Holt, plnehart and winston , Neu-york , 1978, p.4

(٣) James Willian Coleman And Donald R.Gressey:" social problems", op. cit, p.3

المغالطات ، حيث أنه لا يوجد مجتمع معاصر له اجماع قيمى محدد، فهناك العديد من القيم المتصارعه والتى لا يقرها الواقع المجتمعى .

ويستطيع المتتبع للإتجاه السابق، أن يتبين أن جذوره تضرب فى أعماق الفكر الوظيفى فى علم الإجتماع - وخصوصا فى آراء روبرت ميرتون R.Merton - فلكى تصبح حالة ما ، أو ظرف معين مشكلة إجتماعية، لابد أن يدرك ذلك عدد كبير من أفراد المجتمع، ومع تزايد وعيهم بخطورة تلك المشكلة- من خلال وسائل الاعلام- تتعاظم الفجوة بين المثل الإجتماعية التى يؤمنون بها والواقع المعاش بتناقضاته المختلفه، ذلك أن مثل مجتمع ما انما ترتكز على القيم التى يؤمن بها أفراده. ولما كانت هذه القيم تتغير من مجتمع لاخر، ومن جماعة لاخرى داخل المجتمع الواحد، فإن المسافة بين المثل الإجتماعية والحقائق الإجتماعية لابد أن تتسع أحيانا وتضيق أحيانا أخرى، والمحصلة النهائية هى ظهور مشكلات إجتماعية جديدة.

واذا كان الإتجاه السابق قد ركز فى تحليله للمشكلة الإجتماعية على مفهوم القيم وما يتصل بها من امكانية حدوث تناقض بين مايؤمن بة الأفراد من قيم ومثل وبين ما يسود المجتمع من أنماط سلوكية متعارضة ، الامر الذى يفضى فى النهاية الى حدوث المشكلات الإجتماعية ، فان هناك إتجاها مغايرا يحدد مجموعة من العوامل المتصلة بمفهوم المشكلات الإجتماعية . وفى هذا الخصوص يؤكد ماكفيب Frank J. Mcveigb وسبوستاك Arthur B. sbostak فى كتابهما : "المشكلات الإجتماعية المعاصرة "[١] انه بامكاننا

(١) Frank J Mcveigb And Arthur B. Sbostak: " Modern social problems", op. cit, p.4

تحديد مجموعة من الإعتبارات التى تلعب دورا اساسيا فى تعريف المشكلات الإجتماعية يمكن حصرها فيما يلى :-

- أن الصفوة وحائزى القوة هم الذين يعرفون المشكلات ، وليس أفراد المجتمع الذين يعانون اصلا من هذه المشكلات.
- أن ثمة جماعات معينة تفرض سلوك ما على انة مشكلة إجتماعية حفاظا على مصالح معينة ثابتة لتلك الجماعة .
- تعرف المشكلات الإجتماعية احيانا على انها نابعة من الخصائص الشخصية لبعض الأفراد ، وليس نتيجة لخلل طارىء فى البناء الإجتماعى ككل .
- تعرف المشكلات الإجتماعية داخل حدود اقليمية ، دون ربطها بالسياق العالمى .
- لاتخلو المشكلات الإجتماعية من توجية مسبق ، ذلك انها عادة ما تعرف بعد ادراك الناس لها وشعورهم بها .

وفى سياق فهم الإعتبارات السابقة اشار سملسر Neil J.Smelser فى مقالته الموسومة "العلوم الإجتماعية والمشكلات الإجتماعية القرن المقبل" (١٩٩٦)[١] ، الى وجود مدخل مادى (نفعى) utilitarlan view يرى ان المشكلات الإجتماعية هى اشياء واقعية ملموسة ومادية ، أوهى حقائق إجتماعية social facts على نحو ما اطلق عليها اميل دوركايم ، وان المتاعب الناتجة عن هذة المشكلات من الممكن التحكم فيها وحسمها عن

(١) Neil J. smelser. Sacial Sciences and social problems : The Next Century, International sociology. Volume 11, Number 3, Septemles, 1996,P.281

طريق التطبيق العملى لبعض جوانب العلم الإجتماعى ، تماما مثل تطبيقات علوم الفيزياء والهندسة ، ان التعبير الشهير لوجهة النظر هذه تجد صداها فيما كتبه وليم اوجبرن W. Ogburn (عام١٩٣٣) فى مؤلفة الاتجاهات الإجتماعية الحديثة Recent Social Trends . يقول اوجبرن ان معظم المشكلات الإجتماعية تظهر بسبب فجوة التغيرات النظامية الناشئة عن المستحدثات التكنولوجية ، فاختراع السيارة مثلا -هذا التقدم العلمى المادى الملموس – قد ولد نزوح خارجى للسكان فى اتجاة الضواحى ، وبالتالى فإن المشكلة المترتبة على ذلك هى أن مناطق معينة فى المدينة قد باتت مناطق خاصة لسكن الفقراء والمجرمين وغيرهم من الفئات السكانية بما يترتب على ذلك من اوضاع إجتماعية سيئة وغير مرغوبة . ويستطرد اوجبرن مؤكدا ان مواجهة هذة المشكلات يكمن فى مجموعة من الخطوات العلمية الموضوعية، تتمثل فى : تحديد المشكلة بالطرق العلمية المتاحة ، والأخذ بأساليب الضبط الإجتماعى (القانون مثلا) او التنظيم الإجتماعى لبعض المناطق المتدهورة ، ثم من خلال التطبيق العملى المدروس ، والافادة من السياسات الإجتماعية المتوفرة حول هذه المشكلة ، يتم التصدى لها وتحقيق افضل الحلول لمواجهتها .

وإذا كانت الرؤى السابقة فى تحليل المشكلات الإجتماعية قد ركزت على ابعاد مختلفة مثل الضرر اوالفائدة ، القيم ، جماعات المصالح والتغير الإجتماعى المادى ....الخ ، فى تأسيس المشكلات الاجماعية ، فإن هناك محاولات أخرى فى تعريف المشكلة الإجتماعية لعل أبرزها محاولات الوود Elwood ، وهويرث Howerth ، وكيلسى Keslsey وهارت Hart

وكلارنس كيس Clarence Case وغيرهم . لقد خلص الاخير الى ان المشكلات الإجتماعية هى " المواقف التى تؤثر على عدد كبير من الناس وتحتاج الى العلاج عن طريق الفعل الجمعى ".[1] كذلك إقترح عالم الإجتماع الأمريكى جيروم ماينز Jerome Manis تعريفا مغايرا للمشكلة الإجتماعية يؤكد على انها "تلك الظروف الإجتماعية والممثلة عن طريق التحقيق العلمى والقيم كأحوال ضارة للمجتمعات الانسانية " . وباستخدام هذا التعريف بالاضافة الى اتباع منهج موضوعى معين ، توصل ماينز الى ان هناك ثلاثة انواع من المشكلات : المشكلات الأولية أو الجوهرية Primary ، والمشكلات الثانوية Secondary ومشكلات الدرجة الثالثة Tertiary . وطبقا لمايراه "ماينز " فالمشكلات الإجتماعية الجوهرية هى احوال إجتماعية ضارة، مؤثرة ، ذات نتائج خطيرة على المجتمع مثل مشكلات الحرب والتمييز العنصرى والفقر ، هذه المشكلات الجوهرية قد تفرز مشكلات ثانوية أو مشكلات من الدرجة الثالثة ، فالفقر مثلا كمشكلة اولية ينتج عن مشكلات ثانوية مثل مشكلات المناطق المتخلفة ، والهجرة وسوء التغذية ، تلك المشكلات الثانوية ينتج عنها مشكلات من الدرجة الثالثة مثل جناح الاحداث . الادمان ، الاعتمادية ، المرض العقلى ، التأخر الدراسى ، اللامبالاة .[2]

ولعل اكثر الإتجاهات انتشارا وقبولا ، تلك التى قدمها ريتشارد فولار Richard Fuller فى دراسته للمشكلات الإجتماعية (١٩٣٨) . حيث يرى

(١) Edwin M Lemert : Human Clevrance ::" Social problems and Social Control , Second Edition, Prentice Hall Ince, Englewood cliffs, New jersey, 1972, p.8

(٢) Frank J Mcveigb And Arthur B. sbostak::" Modern social problems", op. cit. p:

فولار : " المشكلة الإجتماعية " هى حالة تؤثر علىٰ عدد كاف من الناس ، بطرق غير مرغوبة ، وتعنى بأن شيء ما يجب أن يتم من خلال عمل إجتماعى جماعى ".

يرتكز هذا الإتجاه على محك اساسى هو عدد الأفراد الذين يتأثرون بالمشكلة الإجتماعية ويمكن معرفة هذا الحجم بقياس الاهتمام العام عن بتلك الحالة التى تعتبر المشكلة الإجتماعية انعكاسا لها ، كأن يتم ذلك مثلا عن طريق حصر المقالات والدراسات التى تتناول تلك المشكلة ، هنا يمكن الحكم بأن هذا الظرف قد حقق انتشارا واسعا ، واصبح يمثل مشكلة إجتماعية، أما النواحى غير المرغوبة ، فيعنى بها ان قيم المجتمع هى التى تقر الحالة (الظرف) على انها مشكلة إجتماعية ام لا . فلم تشكل مثلا عمالة الاطفال أية مشكلة إجتماعية ، حينما قرراو اعتقد طائفة كبيرة من الناس أنها شيء مرغوب فية . ولكن حينما تغير هذا الوضع وأعلن عدد كاف من الأفراد ، ان تشغيل الأطفال يمثل أمرا غير مرغوب فية ، نصبح ازاء مشكلة إجتماعية . فالمشكلة الإجتماعية اذن – طبقا لفولار – تتضمن احكام قيمية وتقتضى اتفاق عدد كاف من الأفراد بأن هذة الحالة غير مرغوب فيها .[1]

يترتب على ذلك أن الانتحار ، تعاطى المخدرات ، الجنسية المثلية ، التعصب الدينى ، الادمان ، المجاعة ...... الخ ، لاتعتبر جميعها مشكلات، الا حينما تقر قيم عدد كاف من الأفراد انها ظواهر غير مرغوبة ، وبالتالى تشكل مشكلة إجتماعية . هنا يتولد شعور بأن شيء ما يجب ان يتم ، أى

(١) Paul B. Horton, Gerald R. Leslie : " The Sociology of social problems" , Third Edition, New-york, crofts, 1965, p.4

التعرف علي اسباب حدوث هذة المشكلات ومعالجتها بكافة الطرق وبخاصة الاعتماد على العمل الجماعى كاستصدار بعض القرارات العامة ، بلورة الاحكام القيمية ، وتصميم اساليب جديدة للعلاج .(١)

والواقع انه لايكفى لتعريف المشكلة الإجتماعية أن تتوافر مجموعة من المحكات مثل معاناةعدد كبير من الأفراد من بعض الازمات ، ذلك ان هذة المقولة من الممكن ان تصدق على خبرات العديد من الأفراد فى موقف ما دون ان يشكل ذلك مشكلة إجتماعية . ان ما يشكل جوهر المشكلة الإجتماعية هو المعاناة التى يواجهها عدد غير قليل من الأفراد ازاء موقف ما ، يشكل ازمة لهم . كما ان الحكم على ماهية المشكلة الإجتماعية بالرجوع الى بعض المحكات مثل عدد الأفراد الذين يعانون من تلك المشكلة ، لايمكن إعتبارة عامل اساسى للتسليم بوجود مشكلة إجتماعية من عدمه ، لأن ذلك الحكم ينبع من عامة الناس احيانا ، عديمى التوجيه ، واحيانا يتصف هذا الحكم بالطابع الذاتى ، والميول الفردية .

ويعرف جوليان J.Julian فى كتابه المشكلات الإجتماعية (١٩٨٠) ، المشكلات الإجتماعية بأنها وضع يرى المجتمع انه بحاجة الى اصلاح. ويقول ان اى وضع يصبح مشكلة إجتماعية عندما يرى عدد كبير من الناس أو عدد من الاشخاص البارزين والمنفذين ان هذا الوضع يخالف المعايير والاعراف السائدة،وانه لابد من ازالة هذا الوضع او اصلاحه او معالجته بالجهود الجماعية. وبالتالى لكى يتم الأقرار بوجود مشكلة إجتماعية يجب

(١)

توفر عنصر " موضوعي" وآخر "ذاتي". والعنصر الموضوعي هو الحالة نفسها، بينما العنصر الذاتي هو الاعتقاد بضرورة تغيير هذه الحالة[١].

ويعرف ميرتون R.K. Merton ونسبت R.A. Nisbet فى تحريرهما لكتاب " المشكلات الإجتماعية المعاصرة (١٩٦١) ، المشكلات الإجتماعية بانها عبارة عن هوه كبيرة بين المعايير الإجتماعية والواقع الإجتماعى (أو السلوك الفعلى) ، يرى عدد كبير من أفراد المجتمع او يرى المنفذون والأقوياء فى المجتمع، انه وضع غير مقبول " وانه لابد من حشد الجهود الجماعية لاصلاحه ومعالجته. ويضيفان بأن للمشكلة بعدين هما : البعد الذاتى الذى يستند الى ادراك الناس وتقويمهم لوضع ما على انه اشكالى أو ضار، والبعد الموضوعى الذى يستند الى حجم وانتشار الوضع او السلوك الفعلى الذى يجرى تقويمه[٢]. ويقول كين J.J. Kane ان تعريف المشكلة الإجتماعية يشتمل على ثلاثة عناصر هى :" كونها وضع يمس عددا كبيرا نسبيا من الناس ، وان هذا الوضع يشكل تهديدا لرفاه المجتمع كما يحدده النسق القيمي للمجتمع، وان الجهد الجماعى قادر على تصحيح الوضع". ويضيف بأن المشكلة

---

(١) Julian J., Social problemes , Englewood cliffs, N. J. Prentice -Hall, 1980, p.3.
نقلا عن : باسم سرحان ، دور الادراك فى تحديد المشكلات الإجتماعية، دراسة ميدانية ، فى : مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد السابع عشر ، العدد الأول ، ربيع ١٩٨٩، جامعة الكويت، ص ص ١١٧/١٣٩.

(٢) Merton, R.K. & Nisbet R. A., CEDS). Contemporary Social Problems. New York, Harcourt, B race, 1961, p.p 780-781.
نقلا عن باسم سرحان ، دور الادراك فى تحديد المشكلات الاجتماعية ، مصدر سابق.

الاجتماعية لاتعتبر كذلك ، إلا إذا رأى أو إدراك المجتمع انها كذلك. وهكذا يمكن ان تكون المشكلة قائمة موضوعيا ، ولكنها غير قائمة ذاتيا. وبالتالى لا يكون واقع معين او وضع إجتماعى محدد هو العامل الحاسم فى تحديد المشكلة وانما كيف يرى الناس هذا الواقع أو هذا الوضع . ويخلص كين الى ان المشكلات الإجتماعية تعتمد على ادراك الاوضاع الإجتماعية من خلال النسق القيمى للفرد أو للجماعة[1].

ولانستطيع ان نغفل هنا ، تمييز فولار ومايرز بين ماهو موضوعى Objective وما هو ذاتى subjective فى تناولهما للمشكلات الإجتماعية . يؤكد اباشتان ، ان تحليل المشكلات الإجتماعية يقتضى منذ البداية التفرقة بين جانبين : جانب " موضوعى " ، وجانب " ذاتى " . الأول هو موقف يمكن التحقق منه ، أما الثانى فيشير الى تصورات الأفراد ووعيهم بأن مشكلة ما تشكل تهديدا لقيم مقدسة يؤمنون بها . وعلى الرغم من ضرورة توفر الجانب الموضوعى - كما يذهب هوارد بيكر Howard S. Becker فى مؤلفة " المشكلات الإجتماعية ، اتجاة معاصر " ، - الا أنه فى حد ذاته ليس كافيا لتأسيس المشكلة الإجتماعيـة . إن المحور الأساسى فى اتجـة فولار ومـيرز Myers هو أن جوهر المشكلة الإجتماعية يكمن فى الناحية الموضوعية . غير ان تلك النظرة يعتريها بعض الغموض . فليس كل موقف موضوعى يشكل بالضرورة مشكلة إجتماعية ، وكثيرا من المواقف برغم انها تشكل بعض

---

(١) Kane J.J., Social Problem : A Situational Value Approach, Englewood cliffs, N.J. Prentice Hall, 1962, P.4

نقلا عن باسم سرحان ، مصدر سابق .

المتاعب لمجموعات كبيرة من الأفراد في المجتمع ، الا ان عملية التكيف يمكن تحقيقها ، ومن ثم تنتفى مبررات وجودها .(١)

من الواضح اذن ان الجانب الموضوعي لايشكل بمفرده ، مشكلة إجتماعية ، فالنظريه التى تذهب الى ان المشكلات الإجتماعيه هى انعكاس لظروف موضوعية فقط لا تفلح فى تفسير لماذا تعرف أوضاع معينة على أنها مشكلة إجتماعية، بينما لا تكون كذلك أوضاع أخرى أكثر خطورة وضررا ؟ ذلك يعنى ، أنه لا يمكن الاعتماد على الجانب الموضوعي فقط فى معالجة المشكلات الإجتماعية.(٢) فإذا كان الجانب الموضوعي هو ذلك الجانب الذى يمكن قياسه والتحقق منه بالاختبار، فإن الجانب الذاتى يشير الى ادراك الناس ووعيهم ازاء تلك الاوضاع التى تهدد قيمهم ومعتقداتهم. و على الرغم من تنبوء فولار ومايرز بأن المجتمع سوف يصل الى اتفاق حول المحددات التى تشكل المشكلة الإجتماعية، وتلك التى لا ترقى الى تشكيلها ، الا أنهما قد فشلا فى معالجة قضية الاختلاف فى وجهات النظر بين أفراد المجتمع ، تلك التى تعيد تشكيل ادراك الأفراد وإتجاهاتهم تجاه مشكلة بعينها.(٣)

---

(١) Howard S. Becker ::" social problems A Modera approach", John wiley And Sons, Inc., New-york, London, sudney. 1967,pp 2,3

(٢) Stephen Hillgartner; charles L. Bosk ::" The Rise and Fall of social prblems A public Arenas Model, in Amrican Journal of sociology", Volume 94, Number 1, July, 1988, The university of clicago press.p.54

(٣) James M Hensiln And donald Wlight, Jr:" social problems", Mc Craw Hill book Company, 1983, p.56.

ان المتتبع لوجهة نظر فولار فيما يتصل بالمشكلة الإجتماعية، يرى أنه ينظر اليها على أنها "تظهر حينما يوجد شعور بين أفراد بعينهم بان موقف إجتماعى ما، يمثل تهديداً لقيم معينة، وأن هذا الموقف يمكن القضاء عليه أو معالجته فقط من خلال فعل جماعى". هذا التعريف ينطوى على أربعة عناصر أساسية يمكن اجمالها فى : الموقف، القيم، الأفراد، الفعل. فالموقف يتكرر بدرجة معينة ليسمح فى النهاية بتهديد القيم الهامة لمعظم أفراد المجتمع. ومن ثم تصبح المطالبة بعمل جماعى مطلب هام وضرورى. وتجدر الاشارة الى أن ثمة ترابط قوى بين هذه العناصر الأربعة الواردة فى هذا التعريف .

واذا كان فولار ومايرز قد ميزا بين الجانب الموضوعى والجانب الذاتى فى تحليلهما للمشكلات الإجتماعية، الا أنه لا يمكن إعتبار ذلك سوى نوعا من التفسير، يتسم بعدم القدرة على تحليل المشكلات من وجهة نظر أعم وأشمل من الجوانب الذاتية والموضوعية. فضلا عن أن الحكم على أوضاع محددة، بأنها تشكل مشكلة إجتماعية، سواء من الناحية الذاتية أو الموضوعية، هو فى حد ذاته ، موقف ينبع من إتجاهات وميول الأفراد أنفسهم. وهنا لايمكن ربط هذا "التحليل بالسياق البنائى الشمولى للمجتمع ككل" ولذلك فإن تفسير المشكلات الإجتماعية وتحليلها على انها ذات شقين : ذاتى وموضوعى، ينطوى على قصور شديد، وتحيز واضح، فيفتقر الى الرؤية الشاملة لماهية المشكلة الإجتماعية فى سياقها المجتمعى العام.

وهناك بعد ذلك، تحليل آخر يستند على الفصل بين المشكلات الشخصية والمشكلات العامة المتصلة بالبناء الإجتماعى ، حيث تشكل

المتاعب والتوترات التى تحدث داخل شخصية الفرد والقدرة على تأسيس علاقاته الخاصة مع الآخرين، وفى اطار محدد مكانيا بالحياة الإجتماعية التى يحياها ويتعامل مباشرة معها، هذه المتاعب الشخصية تشكل فى واقع الأمر مشكلة خاصة فى نطاق الفرد كوحدة مفردة، وفى مواجهة هذا النمط من المشكلات الشخصية توجد مشكلات أخرى تتعدى نطاق حياة الفرد، مشكلات تحدث فى النظم الإجتماعية، حيث تتداخل وتتشابك القضايا داخل البناء الكلى للحياة الإجتماعية . المشكلة هنا عامة، تتعلق بالقيم العامة وفى اطار نظام عام.(١) ولقدنجحت التحليلات الكلاسكية فى النظر الى المشكلات الإجتماعية بإعتبارها جزء من السياقات الإجتماعية المحيطة بها، وبالتالى فقد تجاوزت النظرة الى المشكلة الإجتماعية بوصفهاحالات فردية فقط.(٢)

والواقع أن التصنيف السابق للمشكلات الإجتماعية. قد واجه بعض الانتقادات، خاصة فى رؤيته للمشكلات الإجتماعية كتعبير عن حالات فردية فى سياقات إجتماعية محددة، لقد اثارت هذه الانتقادات جهود بعض العلماء وأسفرت عن بروز طائفة من التحليلات تربط المشكلات الإجتماعية بالسلوك الجمعي والرأى العام . وان هذا الإتجاه يرى المشكلة الإجتماعية بأنها " حالة مهددة لحياة المجتمع وقيمة، استنادا الى بعض المعايير الرسمية، كما أن هذه المشكلات قابلة للحل من خلال الفعل الجمعي". هذا التعريف يتضمن وجهة نظر "صراع القيم" التى تذهب الى ان المشكلة الإجتماعية ليست حالة يمكن

---

(١) Arnold, W. Green :" Social problems . Arena of conflict, Mc Crow Hill book company, 1975 , pp 3,4.

(٢) Jon Mshepard.:" Spectrum on social problems", charles E Merrille publishing company. 1973, p 15

الاتفاق عليها، نظرا لتنوع القيم والمعتقدات المتضمنة فى الحكم على موقف ما بأنه تهديد للمعايير الموجودة . فضلا عن أن علاج المشكلة من خلال الفعل الجمعى قد يعكس قدرا من الصراع القيمى والمعتقدات الفعلية .(١)

والحقيقة ، فإن الحوار حول المشكلة الإجتماعية ما يزال محتدما حتى الآن، بين المشتغلين بعلوم المجتمع عامة وعلم الإجتماع خاصة، للوصول الى اطار نظرى عام يحظى بقدر كبير من القبول . فيشيرسملسر Smelser " الى اننا عموما ننظر للمشكلة الإجتماعية على انها نوع من الجروح يتعرض له الجسد الإجتماعى ، أو تمزق يصيب النسيج الإجتماعى، ينتج عنه حالة من عدم التماسك الإجتماعى، تتطلب بدورها مجموعة من التدابير التى تفضى الى تحسين الاوضاع وعلاجها. وباختصار، المشكلة الإجتماعية، هى حقيقة إجتماعية غير مرغوبة ولكنها ملموسة وواقعية. وينتقد سلمسر وجهة النظر هذه فى دراسة المشكلات الإجتماعية مذكرا انها غير حقيقية.وان التعريف الامثل للمشكلة الإجتماعية هو انها مجموعة من الثوابت الواقعية، المتخفية داخل بعض العوامل الثقافية والايديولوجية والسياسية المركبة، والتى تكتسب قبولا عاما عن طريق جماعات معينة من الناس .

وتنطوى هذه الرؤية فى فهم وتحليل الظاهرة الإجتماعية كمشكلة إجتماعية ، فيما يرى سملسر ، على ضرورة التأكد اساسا على وجودها كظاهرة. فلو ان ايذاء الاطفال -مثلا- يصنف على انه مشكلة إجتماعية ، فإن الأمر يقتضى وضوح عيانى لهذه الظاهرة فى المجتمع تجعل منها

(١) F. Janes Dairs :" Social problems", Enduring Mojar issues and social change, The Free press, New-york , 1970,pp21,22.

مشكلة. ان وجود أو غياب الظاهرة أمر حتمى للاقرار أو الإعتراف بالمشكلة الإجتماعية من عدمه، وهى (أى حالة الادراك العيانى المباشر) تعنى توافر قدر كبير من التأكيدات الواقعية، وتستوجب وجود ادلة كافية، ومناقشات منهجيه جادة[١].

(١) See : Neil J. Smelser, Social Sciences and Social Problems: The next Century, op cit., pp. 282-283

الفصل الثالث

الرؤية الوظيفية للمشكلات الإجتماعية: التصورات الاساسية

الفصل الثالث

الرؤية الوظيفية للمشكلات الإجتماعية

التصورات الاساسية

يسعى الفصل الراهن الى التعرف على الافكار الرئيسية التى احتوتها واحدة من الإتجاهات النظرية الوظيفية فى سعيها لدراسة المشكلات الإجتماعية، ومناقشة الشروط الاساسية التى تتطلبها المفاضلة الموضوعية بين منطلقاتها بالقياس إلى غيرها من الإتجاهات النظرية الأخرى ، واتخاذ موقف نقدى حيالها، يعتمد على تحليل المسلمات الاساسية التى ترتكز عليها النظريات فى هذا المجال، وكذلك الأدلة التى ترتكز عليها من اجل محاولة كشف الحقائق الإجتماعية المرتبطة بظهور هذه المشكلات وتحقيق فهم علمى لها . تجدر الإشارة بداية إلى أن الوظيفة تشكل إتجاها، أو تيارا من التيارات السائدة فى علم الإجتماع، يسمى أحيانا بالإتجاه البنائى الوظيفى Structural Functional Analysis . وينظر هذا الإتجاه الى المجتمع بإعتباره نسقا إجتماعيا Social Systém مترابطا ترابطا داخليا، ينجز كل عنصر أو مكون من مكوناته وظيفة محددة من أجل خدمة أهداف الكل . ولعل أبرز ملامح أو قسمات أى نسق من الانساق، ذلك التفاعل الذى يقوم بين مكوناته، أن ذلك يعنى ان المجتمع ما هو الا نسق كلى يضم مجموعة من الانساق الفرعية المتساندة التى تسهم فى تحقيق تكامله. غير ان تكامل الاجزاء (أو الأنساق الفرعية) لايتم دائمًا على نحو مثالى، وبالتالى فلابد أن تتكيف هذه الأجزاء مع المؤثرات الداخلية فى ضوء ميل عام يتجه نحو الاستقرار والقصور الذاتى.

وهنا تبدو أهمية أساليب الضبط الإجتماعى. واذا سلمنا بأن التكامل لا يتم فى شكله المثالى، فإن من المتوقع أن يشهد النسق بعض الانحرافات والتوترات والضغوط (المعوقات الوظيفية) التى قد تحول دون أداء وظائفه على النحو المرغوب فيه. وفى ضوء ذلك فإن التغير الإجتماعى لا يكون "ثوريا" ، بل، "تدريجيا "، و "تكيفيا"، فى آن واحد. ذلك ان الميل الى التغير موروثا فى الانساق الواقعية لأنها عادة ما تواجه مشاكل لابد أن تجد لها حلولا عن طريق تغيير أى من عناصر الموقف. فقد يواجه النسق مشكلة التطبيع الإجتماعى الناقص مما يولد بذور الانحراف فيه، وقد يواجه ندرة فى البيئة الطبيعية فيما يتعلق باشباع حاجاته مما يدفعه الى اجراء تعديلات فى البيئة أو فى بناء الحاجات ذاتها، هذا بالاضافة الى امكانية وجود مجموعة من التوجيهات المعيارية المتناقضة داخل النسق[١] . وفى معظم الأحيان فإن التغير يحدث بفعل عوامل خارجية، أى من خلال التباين البنائى الوظيفى، ومن خلال الاكتشافات والتجديدات التى يتوصل اليها الأفراد. أما التكامل الإجتماعى الذى يتحقق بعد ذلك فيتم من خلال " إجماع قيمى" وتوجيهات معرفية مشتركة، أى من خلال مجموعة من المبادئ والاسس التى تضمن الشرعية للبناء الإجتماعى القائم[٢].

---

(١) Moare . wilbert:" A Reconsideration of Social Change". Amer . Soc. Rev .No 25. Dec. 1960, P. 817.

نقلا عن : على ليلة وآخرون، التغير الإجتماعى، دار قطرى بن الفجاءة، الدوحة، قطر ، ط٢، ١٩٨٦،ص٥٣.

(٢) Cancian . F. "Varities of Functional Analysis "In International Encyclopedia of Social Science . (ed) by Shills. Vol.6. The Macmillan- Company. New-york. 1968. pp 24-23

والمفهوم الاساسى الذى يرتكز علية تحليل المشكلات الخاصة بالأنساق الإجتماعية - مثل المشكلات الإجتماعية ، والإنحراف ، والصراع الإجتماعى - هو اللامعيارية Anomie وهو يعنى - من بين ما يعنى -الافتقار الى قيم خلقية لتوجية السلوك فى لحظه معينه من حياة المجتمع ، أوفى قطاع محدد من قطاعاته .

وتصدع القيم - فى نظر أصحاب هذا الإتجاه- يعنى عدم التوازن الذى يصيب أحيانا الانساق الإجتماعية، أو ما يطلق عليه التفكك الإجتماعى "Social Disorganization" الذى يعنى ثغرة فى هذا التنظيم الإجتماعى يكشف عنها ضعف أجهزة الضبط الإجتماعى Social Control ويعنون بها القانون والدين والاسرة، ويبرزها أيضا القصور فى بلورة الاهداف واصطناع وسائل غير مشروعة لتحقيق الاهداف التى تقوم عليها الانساق الإجتماعية، واخيرا وضوح السلبيات التى تحيط بعملية التنشئة الإجتماعية..... الخ، ولذلك فهى تعتبر كل الظواهر ضربا من ضروب عدم الاتزان أو الاهتزاز المؤقت للمجتمع المعنى .

وفى اطار الفهم السابق، يذهب هيرمان Herman فى تحليلة للمشكلات الإجتماعية، الى ضرورة وجود بعض المحكات المعيارية، فهناك ضرورة للتأكيد على القيم كنظرية عامة للمشكلات الإجتماعية وكذلك تلك العمليات التى تختار على أساسها تلك القيم، ان نظرية القيم تفرض دراسة الطبيعة

- نقلا عن: السيد الحسينى، نحو نظرية إجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٥ص١٢٣.

الانسانية، علاقة الفرد بالمجتمع، القواعد والمعايير التى تحكم عملية الانجاز، فهم الحاجات الانسانية وطرق اشباعها .(١)

وتستند هذه الرؤية فى نظرتها للمشكلات الإجتماعية، على أن المجتمع نفسه هو الذى يحدد فى النهاية جميع مشكلاته الإجتماعية وفقا لمستويات أخلاقية معينة، تمده (أى المجتمع) بمعايير واضحه، وقيم محددة، لا يجوز التغافل عنها. ان تجاهل مثل هذه الإتجاهات السائدة فى المجتمع، يشكل فى حد ذاته مشكلة إجتماعية ، ذلك أن بعض المشكلات الإجتماعية لا يزال يعرف على انه انحراف عن المعايير الإجتماعية والثقافية السائدة. (أو المقبولة) بالمجتمع.(٢)

والواقع أن النظرة السابقة تمتد جذورها الى كتابات وآراء روبرت ميرتون R. Merton وغيره من العلماء الوظيفيين ، فلكى تصبح حالة ما، أو ظرف معين مشكلة إجتماعية لابد أن يدرك تلك طائفة كبيرة من أفراد المجتمع. ومع تزايد وعيهم من خلال وسائل الاعلام بخطورة تلك المشكلة ، تتعاظم الفجوة بين المثل الإجتماعية التى يؤمنون بها والواقع المعاش بتناقضاته المختلفه، ذلك أن مثل أى مجتمع تتجسد بشكل خاص فى تلك القيم التى يؤمن بها أفراده. ولما كانت هذه القيم تتغير من مجتمع لآخر، ومن جماعة لآخرى داخل المجتمع الواحد، فإن المسافة التى تفصل بين المثل

---

(١) Herman, R.D::"A Social Welfar Approach to the Value Issue in Social problem theory, Humanity and society : 1978, 2,3 Ayg, pp. 163-177.

(٢) Frank J. Meveigh::" Modern Social Problems", Muhlenberg College WithSblstock, Arther, B, Drexel University. Holt , Rivehart and Winston, p.4. 1978.

الإجتماعية والواقع الإجتماعي، لابد وأن تتسع أحيانا ، وتضيق في بعض الأحيان ، والمحصلة النهائية هي بزوغ مشكلات إجتماعية جديدة.

بعبارة أخرى يفترض الموقف النظرى لانصار هذا الإتجاه أن المشكلات الإجتماعية لا تتأسس في ضوء ظروف موضوعية فحسب، بل تتأسس أيضا في ضوء ادراك الأفراد في مجتمع معين لها. فليس هناك من معنى للمشكلة الإجتماعية اذا لم يستشعر أفراد المجتمع ، - أو قطاع من هؤلاء الأفراد (قل أو كثر) - القدرة على حلها. المشكلة الإجتماعية اذن توجد- على حد تصور هربرت بلومر- في ضوء ادراك المجتمع وتعريفه لها.[1] وقد أثرت روية بلومر هذه على ظهور الاعتقاد بأن المشكلة الإجتماعية، لا تعرف الا في ضوء ما يتصوره الأفراد عنها، وما يقومون به من أنشطة تجاهها. ومن أشهر التعريفات المتداولة في هذا الصدد ، تعريف Spectore and kitsure للمشكلة الإجتماعية بأنها " مجموعة الانشطة التي يقوم بها الأفراد والجماعات، ليعبروا عن بعض مظاهر المعاناة فيما يتصل بظروف يعتقد أنها مشكلات إجتماعية"[2]. وينطلق هذا التعريف من اطار معرفي يقرر أن المشكلات الإجتماعية لا تظهر الا اذا أظهرها الأفراد الذين

(١) Blumer:" Social problem as Collective Behaviour", social Problems, Vol. 18 1971, P300

نقلا عن : أحمد زايد، نحو سوسيولوجيا نقدية لدراسة المشكلات الإجتماعية، المستقبل العربي، العدد الثالث ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، مارس ١٩٩٠ .

(٢) M. Spector and J.I.Kitsuse:"Constructing Social problems", Menlo Park, 1977

استنادا الى : أحمد زايد ، المصدر السابق .

يعانون منها، وهي لاتتحدد الا في ضوء تجديد أو بناء Construction الأفراد لها، بأفكارهم وإتجاهاتهم ومجموع انشطتهم المتصلة بها، أما عن هؤلاء الأفراد، فان الباحثين يختلفون في تحديدهم، فالبعض يعتبرهم من الأفراد العاديين من سكان المجتمع، بشرط أن يكون عددهم كبيرا، بحيث تصبح المشكلة مشكلة عامة . وهذا هو الموقف الاكثر قبولا وشيوعا . ولكن البعض يشترط في الأفراد الذين يدركون المشكلة، شروطا خاصة، كأن يكونوا من الأفراد المهتمين بالشئون العامة ممن لهم تأثير في توجيه رأى الناس وأفكارهم كرجال السياسة والمثقفين ورجال الاعلام، أو أن يكونوا من رجال العلم القادرين وحدهم على الالتزام بقيم العلم والمعرفة ، ومن ثم الادراك الموضوعي للمشكلات الإجتماعية.(١)

ويميل بعض الدارسين الى التمييز بين الرؤية الوظيفية للمشكلات الإجتماعية كما تتبدى في كتابات بارسونز التي تؤكد أهمية العناصر القيمية المشتركة، وتلك الرؤية المتمثلة في كتابات ميرتون والتي تحرص على اظهار دور المعوقات الوظيفية، وعدم المبالغة في تأكيد الطابع التكاملي للنسق الإجتماعي.

---

(١) SEE jerome G. Manis:" Analyzing Social Problems, praeger Publishers, Inc. New-york, 1976.

وقد أنجز فتحي أبو العينين ترجمة عربية لهذا الكتاب بعنوان : تحليل المشكلات الاجتماعية (١٩٩٠). والاشارة الى هذا المصدر تعود الى الترجمة العربية، مالم ينص على غير ذلك

وسنحاول فيما يلي مناقشة أهم القضايا التي طرحها الرجلان باعتبارهما من أهم ممثلي الإتجاه الوظيفي. في محاولة لتشخيص ابعاد الرؤية السوسيولوجية ، وتحليل المشكلة الإجتماعية تحليلا بنائيا وظيفيا.

١- تالكوت بارسونز وتحليل المشكلات الإجتماعية :

قدم بارسونز T. Parsons تحليلا للمشكلات الإجتماعية، مسترشدا في كتاباته النظرية بماكس فيبر M .Weber ودوركايم E. Durkheim وباريتو A.Pareto. ولقد ارتبط تفسير بارسونز Parsons للواقع الإجتماعي بنظرية النسق و النسق الاجتماعي واحد من ثلاث طرق يبنى على اساسها الفعل الإجتماعي Social Action. أما الطريقان الاخران فهما الانساق التي تتعلق بالشخصية، والانساق الثقافية . وهذا يعني أن الميكانيزم الاساسي للفعل الإجتماعي يجب أن يتضمن فكرة توجيه الفاعلون Actors Orientation لأنفسهم من خلال المواقف الإجتماعية، بالاستناد الى القيم والاهداف والمستويات المعيارية [١]. ويعتقد تيماشيف أن جوهر الفعل عند بارسونز يرتكز على "توجيه الفاعل"، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من المكونات التوجيهية: التوجيه الذي يقوم على الدافع (التوجهات الدافعة)، والتوجية الذي يقوم على القيمة (التوجيهات القيمية)[٢] أما التوجيهات الدافعة

(١) انظر : عبد الباسط عبد المعطي، في النظرية المعاصرة لعلم الإجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٦،ص١٢١

(٢) T. Parsons:" the Social system", New-York , the Free press, 1951, pp. 57-38.
نقلا عن : نيقولا تيماشيف، نظرية علم الإجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة محمود عودة وزملائه، دار المعارف بمصر، ١٩٨٣، ص٢٥٦.

التى توفر الطاقة، والتى ستبذل فى الفعل، فانها ثلاثة أنواع : (ادراكية) Cognitive وهى متصلة بما يدركه الفاعل فى الموقف بالاضافة الى نسق استعدادته وحاجاته، والثانية (ارضائية) Cathectic وهى التى تتضمن عملية، من خلالها يعلق الفاعل على موضوع معين أهمية انفعالية أو عاطفية . والثالثة (تقيمية) Evaluation والتى بوسطتها يوزع الفاعل طاقته على اهتمامات مختلفة عليه أن يختار من بينها. أما التوجية القيمى، فانه يشير الى المعايير الثقافية والمقاييس الإجتماعية، حتى يكون فى موقف يسمح له بأن يختار السلوك الذى يقوم به، والتوجيه القيمى أيضا ، ثلاث شعب : المعرفية والتقديرية والاخلاقية .[١]

ويرى بارسونز أن هذه العناصر تصلح لاقامة ثلاث أنساق تحليلية هى: النسق الإجتماعى، والنسق الثقافى،ونسق الشخصية.حيث يتكون النسق الإجتماعى من مجموعة من الادوار ذات العلاقات المتداخلة ، تلك الادوار التي تحدد أوتشخص بواسطة المعايير المشتركة التى تحكم ويسيطر عليها بواسطة مجموعة من القيم الاساسية. اما نسق الثقافة فهو ذلك النسق المكون من العلاقات المتداخلة للقيم والمعتقدات والرموز المشتركة، التي توجد فى اى تجمع . أما نسق الشخصية فهو ذلك المصطلح الذى يقصد به ذلك النسق الذى يضم الدوافع والمؤثرات والامكانيات والقابليات وكل ما يتصل بالفرد ككائن

---

(١) Don Martındle::"Nature and Types of Socioogical Theory.". Routledge and Kegan Paul. London. 1967. pp. 448-454.

نقلا عن : سمير نعيم أحمد. النظرية فى علم الاجتماع: دراسة نقدية. دار المعارف بمصر ، ١٩٧٨، ص ٩٥.

عضوى، وكذا الافكار فى حالة استيعابها أو استدخالها داخل كل فرد. وتتشابك هذه الانساق الثلاثة وتتفاعل فى ظل نسق الفعل الإجتماعى.[١]

ولكن كيف ادرك بارسونز علاقة الانساق الثلاثة ببعضها وبنسق الفعل؟ يؤكد بارسونز ان النسق الإجتماعى هو مجرد أحد جوانب نسق الفعل الكامل البناء، حيث النسقين الآخرين هما انساق شخصية الفاعلين الأفراد، ونسق الثقافة الذى يتم بناؤها أثناء الفعل، مشيرا الى ضرورة النظر الى اى من الانساق الثلاثة على انه بؤرة مستقلة بالنظر الى تنظيم عناصر الفعل. بعبارة أخرى، فإن واحد من هذه الانساق لا يمكن ان يرد الى احدهما او إلى الاثنين الاخرين، ذلك بالرغم من ان كل منهما حيوى بالنسبة للنسقين الآخرين، بمعنى أنه بدون " الثقافة والأشخاص لا يمكن يتوفر هناك وجود للنسق الإجتماعى وهكذا بالنسبة للانساق الاخرى .[٢]

وعلى ضوء الافكار السابقة، يرى بارسونز أن الانساق الإجتماعية تتصف بخاصيتين أساسيتين ، أولهما : ميل مكونات النسق الى الحفاظ على درجة عالية من التكامل على الرغم من الضغوط البيئية. أما الثانية فتتمثل فى الميل الى التوازن، أى استمرارية مكونات النسق فى أداء وظائفها. واذا كان المجتمع يتميز بوجود توجيهات قيمية تخضع لها جماعات معينة-كأصحاب

---

(١) على ليلة، البنائية الوظيفية فى علم الإجتماع والانثروبولوجيا : المفاهيم والقضايا، دار المعارف بمصر، ١٩٨٢، ص ٢٥٦.

(٢) لتوضيح علاقة التفاعل والتساند البنائى الوظيفى بين هذه الانساق الثلاثة ببعضها وبنسق الفعل الإجتماعى، انظر : على ليلة، البنائية الوظيفية فى علم الإجتماع والانثروبولوجيا، مصدر سابق، ص ص ٢٤١/٢٥٩.

المهن الفنية العليا مثلا-، فان هذا التوجيهات ما تلبث أن تتحول الى نسق قيمى يعبر عن المجتمع ككل. ويعرف بارسونز النسق القيمى بأنه مجموعة من الاحكام المعيارية يتبناها الأفراد، ويحددون من خلالها ما يجب أن يكون عليه المجتمع الذى يعيشون فيه. أما القيم فقد عرفها بارسونز بأنها انماط معيارية يتبناها مختلف الأفراد عند تقييم طبيعة النسق الإجتماعى الذى يحيون فيه. وأخيرا نجده يعرف المعايير بأنها انماط عامة من التوقعات الفرعية السائدة لدى الوحدات البنائية المتباينة، وبتعبير أبسط، فان المعايير تشير الى ما يتوقعه الفرد من الاخرين، وما يتوقعونه منه فى اطار المجتمع. من خلال هذه التعريفات يبدو واضحا ان المعايير والقيم والأهداف الجمعية هى التى تحكم وتضبط سلوك الفرد فى المجتمع، وأن الاهداف لا تتصل بالأفراد بقدر ما تعبر عن المجتمع ، أى انها أهداف إجتماعية، وأن الفرد مدفوع وموجه نحو العالم الإجتماعى من خلال أهداف النسق الإجتماعى . وبذلك تصبح مهمة الفرد مقصورة على استيعاب واستدماج تلك الاهداف الجمعية، التى يفرزها ويعبر عنها المجتمع. أما محصلة ذلك كله فهو النظام الإجتماعى.(١) والواقع ان بارسونز قد منح مفهوم الدافعية أهمية فائقة، ذ هب الى أن الفرد من خلال مؤسسات التنشئة الإجتماعية (كالأسرة والمدرسة) يستوعب ويستدمج الاهداف والقيم والمعايير ، بما يسهم فى تكوين نظام إجتماعى طبيعى .(٢)

---

(١) السيد الحسينى، نحو نظرية إجتماعية نقدية، مصدر سابق ، ١٩٨٥، ص ص ١٢٨-١٢٩. انظر أيضا : تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع، مصدر سابق، ص [illegible]٣٥.

(٢) السيد الحسينى، المصدر السابق، ص١٣٠

وفى تحليله لعمليات التغير فى نسق الفعل، يذهب بارسونز الى ان أى نسق لابد وأن يتكيف مع البيئة الفيزيقية، ويهيئ الوسائل الاقتصادية الضرورية لحياة أعضائه. ولكى يحقق النسق اهدافه؛ لابد له من تنوزه ما من التنظيم السياسى (أى تركيز القوة)، ولابد من حماية النسق لنفسه من التحلل والتفكك، وذلك عن طريق وضع مجموعة من القوانين والتنظيمات، واقامة جهاز أمنى يعمل على تنفيذها (التكامل)، كما لابد من تدريب الاعضاء الجدد عن طريق الضبط الإجتماعى على المشاركة فى نشاطات المجموعة، تبعا للأساليب المحددة لهما.[١] بعبارة أخرى يخلص بارسونز فى تحليله هذا الى أن أى نسق من أنساق الفعل يبدأ تدرج الضوابط، من وظيفة المحافظة على النمط، ثم التكامل، فتحقيق الهدف، فالتكيف.

كما يذهب بارسونز الى أن الانحراف ينتج عن الحقيقة التى مفادها أنه لا يمكن اطلاقا تحقيق توافق كامل بين القيم الراسخة وبين وعى الفرد. ويترك هذا مجالا لقدر من التباين فى أسلوب الفاعلين الأفراد فى استدماج الثقافة السائدة، ودرجة هذا الاستدماج. وتحدث أشياء كثيرة أثناء عملية التنشئة الإجتماعية تغير من مجراها بطرق لا حصر لها ويمكن أن تؤدى فى التحليل الأخير الى الانحراف [٢].

---

(١) سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الإجتماع: دراسة نقدية، مصدر سابق، ص١٩٦-١٩٧.

(٢) جى روشية، علم الإجتماع الامريكى: دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهرى وأحمد زايد، دار المعارف بمصر، ١٩٨١، ص٢٤٨.

على أن مفهوم الصحة العقلية الذى وضعه بارسونز يكشف لنا بجلاء عن نظرته الى المجتمع ، حيث يذهب الى أن الصحة يمكن تعريفها بأنها حالة القدرة Capasity القصوى لفرد ما على القيام الفعال بالادوار والمهام التى نشئ إجتماعيا لكى يقوم بها. وهى بذلك تعرف على أساس اسهام الفرد فى النظام الإجتماعى . وهى تعرف أيضا بإعتبارها امرا نسبيا يتعلق بمكانته Status فى المجتمع والتى يحددها جنسه، وسنه، ومستوى تعليمه.....الخ[1].

وهذا التعريف يؤدى تطبيقه الى القاء مسئولية المسايرة والانحراف على عاتق الأفراد، والى الاخفاء المتعمد لمسئولية المجتمع، اذ يزعم أن المجتمع ينشئ الأفراد تنشئة إجتماعية سليمة لكى يقوموا بالادوار المقدر لهم- حسب مواصفات النظام الإجتماعى السائد-أن يقوموا بها، فاذا فشلوا أو انحرفوا، أو حادوا عن الطريق، أو خاب مسعاهم لسبب أو لآخر فهم المسئولون أولا واخيرا . فالمجرمون - والمنحرفون بوجه عام - ينحرفون لكونهم فشلوا فى تمثيل القيم السائدة من خلال عملية التنشئة الإجتماعية، أو لكونهم لم ينجحوا فى اختبار القدرات القصوى التى يتحدث عنها بارسونز. ويصل المنطق الذى يقوم عليه هذا التعريف الى حد وصف جماعة سلالية كاملة كالزنوج بأنهم جنس منحط، يتسمون بانخفاض مستوى الذكاء اذا ما قورنوا بالبيض ويستشهدون على هذا بنتائج اختبارات الذكاء الموضوعية التى يطبقها علماء

---

(١) السيد يسن، التوازن الطبقى فى فكر النخبة السياسية بين الادراك والممارسة ، فصل فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) ، مصر فى ربع قرن (١٩٥٢-١٩٧٧) - دراسات فى التنمية والتغير الإجتماعى ،معهد الانماء العربى، بيروت ، ١٩٨١، ص١٦٦.

النفس الامريكيون، بعد مقارنة نتائجها بمجموعات ضابطة من البيض، حيث يظهر الفرق الشاسع بين مستويات ذكاء هؤلاء وأولئك.[١]

لقد كان بعد الامتثال (أو الانحراف) متضمنا فى فكر بارسونز عن الفعل الإجتماعى، وانساقه الاساسية والفرعية، فالمعيارية تشكل جانبا هاما من جوانب النموذج الثقافى المكون لنسق التفاعل الإجتماعى. فهناك دائما مستويات أولية لجوانب الاتفاق العام على القيم ، ومن ثم يسود فى المجتمع النظام العام، والتناغم والاستقرار.....الخ فهناك توقعات دائمة للامتثال لهذا النموذج المعيارى، ولذلك فان النسق الإجتماعى البارسونزى تتوافر فيه مجموعة مترابطة من خطوط الدفاع ضد التوتر والاختلال والصراع، حتى أنه اذا وهن بعضها حل الآخر محلها، وأصبح جاهزا لإمتصاص تلك الصدمات واستيعابها . ومن المؤكد أن للنسق قدرة لانهائية لامتصاص الصدمات والتكيف مع التغير .[٢]

من الواضح اذن أن بارسونز قد حلل اضطراب توازن نسق التفاعل بين الأفراد، على أنه مصدر المشكلات والانحراف ، فدافعية الفرد نحو السلوك المنحرف هو نتاج لعملية التفاعل الإجتماعى بينه وبين الاخرين. فاذا اصيب نسق التفاعل الإجتماعى بالاضطراب ، أدى ذلك الى احباط نسق توقعات الفرد بالاخرين ، مما يدفع الى توتر الفرد وتعرضه لمشكلات

---

(١) المصدر السابق مباشرة، ص١٦٧.

(٢) A Gouldner: " The Coming Crisis of Western Sociology", New Delhi, 1971, pp. 251-258.

التوافق، ومن ثم يصبح الانحراف من وجهة نظر بارسونز، هو نتاج التفاعل بين التاقضات الوجدانية فى النسق بين الفرد والآخرين.

٢- روبرت ميرتون وتحليل الانحراف :

وفى اطار سعينا الى فهم ادق للسلوك الانحرافى لابد وان نتوقف امام كتابات ميرتون حول البناء الإجتماعى والانومية Anomie حيث يبدى ميرتون فى دراسته الشهيرة عن: البناء الإجتماعى واللامعيارية Social Structure and Anomie اهتمام خاص بتطوير ودراسة السلوك الفردى، والتوصل الى تصنيف لأساليب السلوك.[١] وتمثل محاولته بالاضافة الى تحليله للانحراف نموذجا وظيفيا لدراسة المجتمع . ويبدأ ميرتون بتوضيح ما يقصده من البناء الإجتماعى، وذلك لكى يتمكن من رفض تفسيرات الانحراف التى ترتكز على أسس فردية أو افتراضات سيكولوجية. فالبناء الإجتماعى يتيح للاشخاص فرصا متنوعة لممارسة أنماط للفعل والسلوك، هدفها الاساسى تحقيق التوافق، وهذه الخاصية البنائية هى أصل فكرة الانحراف، أى أن هناك عددا من المصادر البنائية للسلوك بطريقة غير مألوفة، ومثل هذه المصادر البنائية هى التى تجعل الانحراف سلوكا عاديا. فالاشخاص المنحرفون ليسوا بالضرورة معوقين أو مرضى نفسيين، فهم يمارسون ماهو متوقع منهم فى ظل ظروف بنائية معينة. ويعتقد ميرتون أن أداء ما هو متوقع هو قمة التفسير الوظيفى.

---

(١) محمد على محمد، تاريخ علم الإجتماع: الرواد والإتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥، ص٤٦١-٤٦٢، انظر أيضا. سمير نعيم أحمد ، النظرية فى علم الإجتماع، مصدر سابق، ص٢٠١-٢٠٢.

أن ذلك يعني أن التفسير يكشف عن أن هناك أنماط للفعل سوية ومتوقعة ، اذا توافرت شروط معينة.

ويشير الموقف الانومى الى الغياب التام للمعايير والقيم الإجتماعية بين أفراد المجتمع ، حيث يعجز هؤلاء الأفراد عن التكيف مع نسق القيم السائد فى المجتمع، والذى كان بمكنتهم التكيف معه سلفا. وبسبب التغيرات الإجتماعية المتلاحقة، تبدو المعايير الإجتماعية وكأنها متناقضة وغير واضحة، الامر الذى يؤدى الى مزيد من الخلط بين الأفراد. ولهذا يحاول اصحاب هذه الرؤية (اللامعيارية) ، فهم ومعرفة الانحراف الإجتماعى بالنظر الى عاملين:

أولهما : نسق المعايير الموجود فى المجتمع، والثانى هو الطرق التى يدرك بها أفراد المجتمع تلك المعايير. ١

والواقع ان المجتمع الرشيد- بمعنى الخالى من فقدان المعايير- هو ذلك المجتمع الذى يتميز سلوك الأفراد فيه بالتقنين الثقافى، وبوضوح الاهداف المقبولة بطريقة تلقائية الى جانب توافر مجموعة من الوسائل (المقبولة والواضحة ايضا) تعين هؤلاء الأفراد على تحقيق تلك الاهداف. اما وقد ادى التغير الإجتماعى الى فقدان المعايير فلابد وان تتسم الاهداف بالغموض ، وان تتعثر اساليب تحقيقها (أعنى الاهداف الإجتماعية)، ومن ثم يتسم سلوك الأفراد بالانحراف . ولدينا امثلة عديدة على ذلك مثل الاستخدام الشائع للمخدرات لدى ابناء الطبقات الدنيا فى الولايات المتحدة الامريكية ، كآلية للهروب من ضغوط الحياة اليومية. أو النظر الى تعاطى المخدرات بين سكان المدن الكبرى مع ما يصاحب ذلك من مستوى منخفض من التعليم وتصدع

اسرى ، هنا يظهر الانومى Anomie وينتشر كنتيجة لسوء الاحوال المعيشية المصاحبة للتغير الإجتماعى. ايضا فى حالة الاصابة بالمرض العقلى، فقد اثبتت الاحصاءات ان معدلات الاصابة مرتفعة بشكل اوضح بين الرجال عنها بين النساء ، ولدى غير المتزوجين بالقياس الى المتزوجين، وبين سكان الحضر بالنظر الى غيرهم من سكان المناطق غير الحضرية . ويعزى منظروا هذه الرؤية ارتفاع معدلات الاصابة بالمرض العقلى بين هذه الفئات الى كونهم يعانون أكثير من غيرهم (أقرانهم) من ضغوط الحياة اليومية، ويواجهون مستويات منخفضة من الاوضاع المعيشية.(١)

لقد فهم ميرتون البناء الإجتماعى على أنه تنظيم إجتماعى لبعض الوسائل المقبولة التى تحقق غايات محددة. وهذا التنظيم (المعايير والاعراف) يشكل نوعا من الضغط على الأفراد حينما يشرعون فى ممارسة أفعالهم. ولا تعد هذه التنظيمات معوقات للسلوك دائما، ذلك أن الأفراد يقبلون القواعد بوصفها موجهات للفعل، ينبغى التوافق معها، والامتثال لها، والبناءات تمنح الأفراد أنماطا مقننة، وأساليب محددة للسلوك وانجاز الاهداف . اذن الموجهات البنائية والنظامية للفعل تمثل أهمية خاصة عند ميرتون ، كموجهات لتحديد ما ينبغى تحقيقه من الاهداف . أن ما يفعله الناس هو جزء فقط، والجزء الأخر هو لماذا يمارسون هذا الفعل بالذات. وهناك معتقدات نظاميةتحدد الجانبين معا. وحيما تقل فعالية القواعد الرسمية، وتفقد قوتها على تنظيم السلوك وتحقيق الامتثال، وتزداد الفردية، وتضعف وسائل تحقيق

(١) - Paul B. Horton and Others. The Sociology of Social Problems . Op.cit., p.p.28 29

النظام العام،واستقراره ، فإن ذلك يمثل حالة يطلق عليها علماء الإجتماع " تحطيم التكامل". والتكامل عند ميرتون يدل على العلاقات القائمة بين أجزاء النسق. وهناك تكامل فى المصالح يمثل فى رأيه حالة الإتساق بين الغايات النظامية،والوسائل النظامية، تلك هى الحالة المسئولة عن العلاقة الوظيفية بين البناءات. وتختلف درجة تكامل النسق الإجتماعى، فى ضوء التوزان القائم بين الوسائل والغايات. فالقبول الجمعى للغايات والوسائل تخلق حالة توازن وتناغم بين هذين الجانبين للحياة الإجتماعية، ويطلق على هذه الحالة مصطلح الامتثال Conformity أما رفض الوسائل أو الاهداف أو كليهما، فانه يؤدى الى ظهور أحد الانماط السلوكية الاربعة التالية المعبرة عن حالة انعدام التكامل، وهذه الانماط هى[١]: الابتكار (التجديد) Innovation وهى حالة قبول الوسيلة ، الطقوسية Ritualism وتعنى حالة قبول الوسائل وعدم قبول الهدف، التراجعية (الانسحابية) Retreatism بمعنى عدم قبول الاثنين ، العصيان (التمرد) Rebelion وتمثل تحول الاهداف والوسائل، وظهور نمط جديد للتكامل بين أهداف جديدة ووسائل جديدة.

والواقع أن التحليل الوظيفى للمشكلات الإجتماعية قد أفاد من كتابات ميرتون ذات الصلة الوثيقة بالبناء الإجتماعى والأنومية. حيث يهتم التحليل الوظيفى بالعلاقات المتبادلة بين الوحدات الإجتماعية. فالوظائف هى تلك النتائج الملاحظة التى تعمل على تكيف أو توافق نسق ما، وهى تشير الى الطرق التى تعمل من خلالها أجزاء أو وحدات المجتمع معا. غير أن

---

(١) أثرنا تفصيل هذه الانماط فى معرض مناقشتنا لنموذج السلوك الانحرافى فى موضع آخر من هذا الكتاب . أنظر الفصل الرابع ، ص ص٩٨/١٠٠ .

العناصر الإجتماعية أو الثقافية ليست بالضرورة وظيفية- ضرورية ومفيدة أو تكاملية- بالنسبة لكافة المجموعات الإجتماعية أو المجتمع بأسره. هنا يفترض ميرتون أن بعض الممارسات القائمة يمكن أن تكون غير وظيفية Non functional أو معوقة وظيفيا. Dys functional ويعني مفهوم المعوقات الوظيفية تلك النتائج القابلة للملاحظة والتى تقلل من تكيف النسق أو توافقه. أوبعبارة أخرى، تقصير بعض النظم الإجتماعية عن أداء وظائفها من أجل اشباع الحاجات الإجتماعية، وتحقيق التكامل الإجتماعى .

ونستطيع الاشارة هنا أيضا الى اسهام ميرتون فى مجال المشكلات الإجتماعية ، وعلى الاخص تمييزه بين المشكلات الإجتماعية الظاهرة، والمشكلات الإجتماعية الكامنة. يؤكد ميرتون أن للمشكلة الإجتماعية جانبين: أولهما ذاتى، يتصل بعملية التقييم والتحديد التى يصف بها ذوى السلطة ظاهرة ما، بأنها مشكلة ، أى أنها تتمثل فى حكم أفراد المجتمع (أو ذوى السلطة)، فى ضوء نسق القيم والمعايير الإجتماعية، بأن الظاهرة المعينة، تشير الى حالة من اللامعيارية (أو فقدان المعايير)، وبالتالى فهى تعبر عن واحدة من الانماط الاساسية للمشكلات الإجتماعية. أما الجانب الثانى فهو موضوعى، يعبر عن جماع العوامل الإجتماعية التى تشير بالفعل الى ظهور المشكلة فى الواقع الإجتماعى. وهذه العوامل قد يدركها معرفى المشكلة الإجتماعية Problems Definers أو ذوى السلطة القائمين على تحديد المشكلة

وقد لا يدركونها.[١]

والواقع ان القدرة على ادراك الظاهرة، كمشكلة إجتماعية من قبل العلماء أو ذوى السلطة القائمين على تحديدها، انما يمثل لب العوامل الهامة التى يقرر ميرتون أنها تسهم فى ظهور شكلين متباينين من المشكلات الإجتماعية هما " المشكلات الظاهرة"، و " المشكلات الكامنة". فالمشكلات الإجتماعية الظاهرة، هى ما يدركها العلماء وذوى السلطة، ويمكنهم تحديد ماهيتها الضارة بالمجتمع ، ومن ثم يعملون للحد منها، والقضاء على العوامل والاسباب التى تؤدى الى ظهورها وانتشارها. أما المشكلات الإجتماعية الكامنة، فهى تلك المشكلات الموجودة بالفعل فى الواقع ، بدون أن يدرك ذوى السلطة ،أنها أيضا ظواهر معتله، تتسم باللامعيارية ، وتتعارض مع الانساق الإجتماعية المتفق عليها فى المجتمع.[٢]

ثمة اضافة هامة أخرى، يمكننا الافادة منها هنا وهى أن ميرتون ، قد ركز جانبا كبيرا من اهتمامه لموضوع حاجات النسق الإجتماعى، على إعتبار انها تؤلف جزءا جوهريا فى التحليل الإجتماعى للمشكلات الإجتماعية. وذلك على الرغم من أن ميرتون نفسه، لا يلبث أن يذكر أنه من الصعوبة بمكان تحديد مثل هذه الحاجات بطريقة موضوعية، ولا يكاد يدلنا على طريقة للتغلب على هذه الصعوبة.

---

(١) انظر معالجة ضافية فى الموضوع ، فى المصدر الهام التالى : -
شادية قناوى، المشكلات الإجتماعية واشكالية اغتراب علم الإجتماع: رؤية من العالم الثالث دار الثقافة العربية، (د.ت) ، ص ٦٨-٦٩.

(٢) المصدر السابق، ص٦٩.

والواقع ان تطبيق ميرتون لمقولات البنائية الوظفية، فى دراسة وتفسير المشكلات الإجتماعية ، يكشف أن هذه المشكلات، ترجع فى الاساس الى التأكيد اللامتكافئ على انساق القيم المجتمعية، والاساليب النظامية التى اكتسبت شرعيتها لاشباع وتحقيق طموحات أفراد المجتمع. فاذا كانت جماعات القوى على اختلافها، هى التى يمكنها تحديد الاهداف الثقافية، القادرة على تحديد أساليب الوصول الى هذه الاهداف، وفرض نسقها القيمى الذى يختلف بل ويتعارض بشكل أو بآخر مع الانساق القيمية للجماعات الإجتماعية الأخرى، فلنا أن نتوقع وبالضرورة، أنها ستحدد أهدافا واساليبا تتفق مع مصالحها واهتماماتها، وبالتالى تتعارض ايضا مع مصالح واهتمامات الجماعات الاخرى التى لم يسهم فى تحديد وفرض أهدافها واساليبها المختارة لاشباع طموحات أفرادها، ومن ثم فان النتيجة المتوقعة هى تحلى العضوية فى هذه الجماعات الاخيرة، بالعديد من الشواهد المرضية ومزيد من ارتكاب اعضائها للجريمة والسلوك المنحرف. وبطبيعة الحال فان مرد ذلك يرجع الى طبيعة الفرص التى يتحصل عليها هؤلاء الاعضاء ونوعيتها ومدى كفاءتها لتحقيق طموحاتهم وأهدافهم الحقيقية، وفقا لسبل مشروعة فى ظل المحتوى الإجتماعى - الاقتصادى السائد فى مجتمعهم.[1]

والحقيقة أن وجهة نظر ميرتون، لم تفلح فى كشف النقاب عن مجمل الاسباب والميكانزمات الكامنة فى النظام الإجتماعى السائد فى المجتمع، والتى يتمحض عنها أنماطا سلوكية انحرافية تجذب معظم أفراد المجتمع بصرف النظر عن توجهاتهم الفكرية أو انتماءاتهم الطبقية . وفى مواجهة هذه

---

(١) المصدر السابق، ص٨٠

الانتقادات تطرح "شادية قناوى" مجموعة من التساؤلات الهامة على النحو التالى :-[١]

- لماذا يتحول مجتمع بأكمله فى فترة تاريخية بعينها، وفى ظل ظروف اقتصادية وسياسية وإجتماعية محددة، من حالة السواء الى حالة الانحراف الجماعى؟
- لماذا تظهر فى ظل كل ما سبق من ظروف، قيم سلبية – انحرافية ، تسود باقى القيم الإجتماعية الأخرى؟
- متى ولأى الاسباب يوصف مجتمع ما، بأنه مجتمع منحرف تنتشر فيه مظاهر الفساد الفردى والجماعى؟
- متى وتحت أى ظروف، يتحول المجتمع الى مفاعل نووى لتفريخ الفساد؟

ولعل التصدى لمثل هذه القضايا الى أثارتها التساؤلات السابقة، يفضى بنا الى مناقشة النماذج النظرية للمشكلات الإجتماعية كما عبر عنها الإتجاه البنائى الوظيفى فى علم الإجتماع. (انظر : الفصل الرابع).

وقبل أن ننتقل الى مناقشة تلك النماذج النظرية السائدة فى اطار علم إجتماع المشكلات الإجتماعيية ، تجدر الاشارة الى اننا قد استندنا فى تصنيف تلك النماذج على اساس مواقفها وعلاقاتها بالمنطلقات النظرية لأى من الإتجاهين التاليين :"الإتجاه المحافظ"، والإتجاه النقدى"، بإعتبارهما أبرز إتجاهين نظريين ظهرا على مسرح علم الإجتماع المعاصر، وهى تفرقة

---

(١) نفس المصدر، ص٨٤،٨٥.

شائعة فى المنتج المعرفى المعاصر لعلم الإجتماع، تؤكد على طابع العلم من ناحية، وتبرز أهم وظائفه الاساسية (بوصفه علما انسانيا من المفروض أن يكون مع الانسان من أجل مستقبل أفضل)، من ناحية أخرى.[١]

(١) حول تصنيف الإتجاهات النظرية المعاصرة فى علم الإجتماع ومعاييرها، وأهم المحاولات السوسيولوجية للتصنيف فى نظرية علم الإجتماع ، انظر :

- عبد الباسط عبد المعطى، إتجاهات نظرية فى علم الاجتماع (الفصل الثانى) المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٨١، ص ٤٧-٧٢.

الفصل الرابع

الرؤية الوظيفية للمشكلات الإجتماعية: النماذج التفسيرية

الفصل الرابع

• الرؤية الوظيفية للمشكلات الإجتماعية

النماذج التفسيرية

يقدم لنا هذا الفصل عرضا تفصيليا وتحليلا نقديا لأهم النماذج التفسيرية التى اتخذت من الإتجاه البنائى الوظيفى منطلقا لها فى فهم المشكلات الإجتماعية وتشخيص دواعيها ومسبباتها.

ومن أهم هذه النماذج التى سنوليها اهتمامنا فى هذا الفصل ، النماذج التالية :

أولا : نموذج الباثولوجيا الإجتماعية.

ثانيا : نموذج التفكك الإجتماعى.

ثالثا : نموذج السلوك المنحرف.

رابعا : نموذج التسمية (الوصم الإجتماعى).

أولاً: نموذج الباثولوجيا الإجتماعية Social Pathology.

يرتبط تاريخ الباثولوجيا الإجتماعية ، ارتباطا قويا، بميلاد علم الإجتماع نفسه، فقد اكتسب مبكرا خصائص النظرية الإجتماعية بتأكيداتها العضوية، واهتماماتها النظرية، ومزاعمها الاصلاحية. وقد شكلت الباثولوجيا الإجتماعية اهتماما مميزا للمنظرين الأوربيين الأوائل أمثال أوجست كونت A. Comte وهربرت سبنسر H. Spencer ،ثم أخذت بعدا أمريكيا على أيدى الرعيل الاول من علماء الإجتماع الامريكيين.

وتشير الباثولوجيا الى دراسة طبيعية وأسباب الامراض والاحوال غير السوية، فهى تركز على الظروف والعمليات الإجتماعية المرضية التى يخلقها وينميها النظام الإجتماعى. تبعا لذلك فإن الظواهر غير السوية فى المجتمع، ما هى الا أمراض إجتماعية، يتمخض عنها العديد من المشكلات الإجتماعية.(١) فالباثولوجيا كمنظور ، ما هى الا محاولة لتطبيق النموذج البيولوجي أو (الطبى) على الظواهر الإجتماعية التى تتطلب حلا، استنادا الى فكرة أساسية مفادها أن المجتمعات شأنها شأن الأفراد يمكن أن تنمو بطريقة غير سوية، وأنه من الممكن تشخيصها ووصفها ، فى ضوء معيار الصحة.(٢)

وفى ضوء هذه الفكرة يغلب على هذا النموذج الاستعانة فى تحليلاته للظواهر المعتلة بمفهومات خاصة مثل المرض، اللاسواء، الانتحار، القلق، اهتزاز الشخصية، والاغتراب .....الخ.(٣)

وفى حقيقة الامر، فإن إسهامات هذا النموذج تتمثل فيما قدمه من تفسيرات أكثر موضوعية لتحليل المشكلات الإجتماعية. فطبقا لهذا النموذج يعزى ظهور المشكلات الى الضعفاء والعاجزين من الأفراد. فالجريمة والفقر والجهل كمشكلات، كانت تنسب الى أفراد الطبقات الدنيا، ومهاجرى

---

(١) Martin S.Weinberg and Earl Rubington:" The Solution of Social Problems", Oxford University Press, New-York, Five Perspectives, 1970, PP.20.

(٢) Edwin M: Lemert Human Deviance:"social Problems and Social control", Second Edition . Prentice Hall. Inc. Englewood Ciffs , New Jersey , 1972, P.10.

(٣) Martin S. Weinberg and Earl Rubington:" The Solution of Social Problems" op. cit., p.22 .

الشرق وأوروبا الغربية، والملونين. هؤلاء الأفراد الذين أشار لهم علماء الإجتماع والباثولوجيا على انهم كائنات انسانية معتله وغير سوية.[١]

والواقع ان جذور منظور الباثولوجيا الإجتماعية تمتد بصورة واضحة، وبشكل علمي، الي كتابات العالم البريطاني هربرت سبنسر، وبخاصة في مجال تشبية المجتمع بالكائن العضوى، وهي مماثلة قديمة شاعت شيوعا كبيرا في القرن التاسع عشر بوجه خاص . وأصحاب هذا الإتجاه يستخدمون الكلمة للاشارة الى العلاقات المتبادلة بين البناء الإجتماعى وعملية الحياة الإجتماعية.[٢] ترى الباثولوجيا الإجتماعية اذن أنه لما كان المجتمع يتكون من أفراد يرتبطون معا بعلاقات إجتماعية،فان الباثولوجيا تشير الى عدم "تكيف في العلاقات الإجتماعية. ان ذلك يعني، أن مفهوم الباثولوجيا الإجتماعية يستخدم للاشارة الى الظروف الإجتماعية الناتجة عن فشل الأفراد في التكيف مع الحياة الإجتماعية التى يعيشون فيها، كأعضاء لهم أدوار فى المجتمع . كما يشير أيضا الى فقدان التكيف مع البناء الإجتماعى ذاته، بما فى ذلك طرق أداء الادوار والمواقف. فالظروف الباثولوجية الإجتماعية، من الممكن أن تبرز في المجتمع كنتيجة لافتقار قدرة الأفراد على مواكبة

(١) Jerome G. Manis:" Analyzing Social Problems ", praeger publishers, Inc. New-York, 1976 . pp. 6,7 .

(٢) أحمد أبوريد، البناء الإجتماعى: مدخل لدراسة المجتمع، ط١ (المفهومات) الدار القومية للطباعة والنشر ، الاسكندرية، ١٩٦٥، ص٧١.

الظروف والمواقف المتغيرة فى المجتمع ، أو كنتيجة لفشل المجتمع فى مواكبة الظروف المتغيرة فى العالم الذى يحيط به.(١)

وتميل الدراسات السوسيولوجية المعنية بالمشكلات الإجتماعية الى ابراز كفاءة نموذج الباثولوجيا الإجتماعية فى تفسير مشكلات المجتمع ، فى ضوء مجموعة من العوامل الإجتماعية والثقافية التى كانت سائدة فى المجتمع الامريكى الناطق بلسان الرأسمالية، وتعنى بذلك الثقة فى فكرة التقدم، تفاقم بعض المشكلات الناجمة عن التصنيع السريع، والتضخم الحضرى Overurbanization وتلاحق موجات الهجرة داخليا وخارجيا، وزيادة حدة مشكلات التكيف، هيمنة بعض القيم المرتبطة بالطبقة الوسطى ، وتأكيد بعض النزعات الفردية والمحلية والاقليمية خاصة فى الجنوب الامريكى....الخ. فى ظل تلك الاوضاع مجتمعة، تدرك الظروف المتغيرة والمتطورة على انها نوع من التقدم الحتمى، ويصير التكيف لها ضرورة أخلاقية وقيمة ايجابية سوية وصحيحة - أما الاخفاق فى تحقيق هذا التكيف سواء من قبل الناس (كأفراد) أو من قبل بعض جوانب أنساق البناء الإجتماعى، فيعد عائقا للتقدم ، ومن ثم فهو اعاقة نمو اداء الكائن العضوى الإجتماعى لأدواره بصورة سوية.(٢)

---

(١) Martin S. Weinberg and Earl Rubington :" The Soution of Social problems". op. cit., pp. 17, 18.

(٢) فتحى أبو العينين، سوسيولوجية المشكلات الإجتماعية: دراسة نقدية مع اشارة خاصة — لمجتمعات الخليج العربية، مصدر سابق ص ٣٩٧.

Joseph Jullian :" social problems", Third Edition, preatice Hall, Inc . Englewood Cliffs, New Jersey, 1980, PP 13-14 .

ولقد حاول علماء الإجتماع الاوائل تطوير منهج ملائم لدراسة وتحليل هذه الظواهر المرضية، والعمل على ايجاد حلول لها. فالمشكلة الإجتماعية اذن هى انتهاك لنسق التوقعات المعيارية والتقدم، نظرا لافتقار القدرة على التكيف.[١] بعبارة أخرى، فان السمات الشخصية التى يخلقها وينميها النظام الإجتماعى الاقتصادى هى سمات مريضة، ومن ثم فهى تخلق انسانا مريضا، ومجتمعا مريضا.

ان نقطتى الارتكاز فى منظور الباثولوجيا الإجتماعية هما : "النظام والصراع". فلقد رأى الباثولوجيون الأوائل، النظام، فى مقولات مثل المعتقدات والمعايير الخاصة بالمدن الصغرى، هذه الروية أفضت الى تفسير السلوك المغاير لهذه القيم والمعايير، على أنه سلوك لا أخلاقى، وباثولوجى، وغير سوى، ولهذا يعارض منظروا هذا النموذج، فكرة الحياة فى المدن الكبرى حيث يوجد العديد من الانشطة فى القطاع غير الرسمى Informal Sector ، وتختفى القيم والمعايير التى تسود فى المدن الصغرى. ويشكل الخروج عن هذا النمط، ما يسمى بالصراع أو السلوك ذو الطبيعة الصراعية. ولذلك نجدهم (أعنى أنصار هذا النموذج) يؤكدون أن الصراع الذي يمكن أن يوجد بين الأفراد أنفسهم، أو فيما بينهم وبين النظم (أو الانساق) الإجتماعية الموجودة فى المجتمع، سوف يدفع بهم فى النهاية الى حالة من حالات عدم الكفاءة أو اللاأخلاق.

---

(١) Ibid ,pp.13-14.

ويميل بعض علماء الإجتماع الى الاعتقاد بأن نموذج الباثولوجيا الإجتماعية كان في بداياته موجها نحو باثولوجية الأفراد، أكثر منه نحو المجتمع ونظمه، وربما كانت دراسات ادوين ليمرت Edwin M. Lemert من ابرز الدراسات الإجتماعية التي عنيت بالنظر الى الأفراد بإعتبارهم المصدر الاساسي لمشكلات المجتمع.[١] ، فلقد أشار ليمرت أن أنصار هذا النوذج يتفقون على أن "سوء التكيف الشخصي" هو المرجع الاساسي لكل آفات المجتمع، ويتطلعون الى معرفة تأثير بعض الحالات مثل المرض العضوي، والاضطرابات والاختلالات العقلية وتعاطي المسكرات، والافتقار الى التعليم ، والتنشئة الإجتماعية السيئة، على امكانية تحقيق أهداف الحياة التي تعد سوية وعادية بالنسبة لمعظم الناس[٢]. وهكذا كان ينظر الى الأفراد بإعتبارهم مصدرا لجميع مشكلات المجتمع. فالأفراد-المشكلة- هم أولئك الذين لم تتم تنشئتهم إجتماعيا بصورة تامة وصحيحة تتمشى مع التوقعات الاخلاقية الخاصة بالنظام الإجتماعي والتقدم[٣].

وخلال السنوات الاخيرة ، تمخض نموذج الباثولوجيا الإجتماعية عن إتجاه جديد يعزى وجود المشكلات الإجتماعية الى خلل في بناء المجتمع ونظمه، أي أن المجتمع وليس الفرد هو مصدر المشكلات . ولذلك نجد أن مفهوم " المرض" قد أخذ بعدا جديدا في تحديد ماهية المشكلات الإجتماعية، وخصوصا في مؤلفات اريك فروم Erich From وهربرت ماركيوز Herbert

---

(١) Edwin Lemert::"Human Deviance,-social problems and social Control, op. cit.

(٢) Frank j. Meveigh , Modern Social Problems Muhlenberg college with Arthur B. sbostak, Drexele university . Holt . Rivehart and winston, 1978, p.7

(٣) op. cit., p.10

Marcuse ،وتشارلس ريتش Charles Reich وفليب سلاتر Philip Slater. وغيرهم. فقد أشار هؤلاء العلماء بصفة خاصة الى وجود المشكلات فى قلب المجتمع، قبل أن تكون فى قلب الأفراد، ومن ثم فقد شخصوا مشكلات مجتمعهم على أنها تنتمى الى قلب المجتمع المريض فى هيكله البنائى. ولقد حلل مارتن لوثر كنج النماذج التقليدية لنمط العلاقات السلالية فى الولايات المتحدة الامريكية على أنها اعراض واضحة للمجتمع المريض. ويمكننا أيضا الاشارة الى جنار ميردال G. Myrdal فى وصفه لعلاقات السود والبيض على أنها المعضله الامريكية. كذلك نجد العديد من القادة المدنين يفضلون الاشارة الى هذه العلاقات السلالية على انها "المرض الامريكى".[١] ويذكر روبنجتون وواينبرج Rubington & Weinberg ان جذور هذا الإتجاه الذى لايرى "المرض" فى أعضاء المجتمع "المارقين" وانما فى المجتمع نفسه، ربما تمتد الى فلسفة جان جاك روسو J. J. Rousseau حول الطبيعة الانسانية، اذ يرى روسو أن الأفراد خيرون ، أما نظمهم فسيئة. وعلى الرغم من ذلك فان انصار هذا الإتجاه يرون علاج المشكلات الإجتماعية يكمن فى تغيير قيم الناس، وأن الحل الحقيقى الوحيد عندهم هو فى النهاية التربية الإجتماعية[٢]. وعلى قدر نجاح المجتمع-من خلال عمليات التنشئة الإجتماعية- فى تزويد الأفراد بالمعايير الإجتماعية (الاخلاقية) يمكن الحكم على أفراده بالمرض أو السواء. فالمرض فردى وإجتماعى فى آن واحد، والمشكلة الإجتماعية هى محصلة لباثولوجيا فردية، وظروف إجتماعية مرضية، تضافرت معا فى

---

(١) Martin S. Weinberg and Earl Rubington:" The solution of Social problems ", op. cit., p.21

(٢) فتحى أبو العينين، سوسيولوجية المشكلات الإجتماعية، مصدر سابق، ص١٠.

نسيج واحد قوامه سوء التكيف سواء في اداء الادوار أو فى تحقيق العلاقات الإجتماعية التى تنعكس جميعها على البناء الإجتماعى الكلى ووظائفه الاساسية.

هذا وقد ادمج فرويد وآخرون هذا النموذج فى نظرياتهم عن الباثولوجيا الفردية وعلاجها. كما أفاد أنصار نموذج التفكك الإجتماعى Social Disorganization – على نحو ماسنرى بعد قليل–إفادة فعالة من نموذج الباثولوجيا الإجتماعية فى تحليلاتهم للتفكك الإجتماعى والتباين الثقافي اللذان يسود مجتمعاتهم. غير ان جون فاس كونسيلوس John Vas Concellos (١٩٨٠) قد أنجز مقالا هاما إنتقد فيه هذا النموذج (يقصد نموذج الباثولوجيا الإجتماعية، مشيرا الى انه لا يقدم سوى لقاحات إجتماعية "Social Vaccine" ضد بعض الامراض الإجتماعية مثل الفشل الدراسى، الادمان، تعاطى المخدرات. كما أن هذا النموذج لم يدلل بشكل قاطع على كيفية تجاوز الحالة "المرضية" للمناطق الموجودة داخل المجتمع وصولا على الحالة " السوية".[١]

ويؤكد "ماينز" أن رايت ميلز Mills قد انتقد الإتجاه الباثولوجى كمدخل لتحليل المشكلات الإجتماعية، فنجده يرى أن علماء الباثولوجيا كانت توجيهم أيديولوجيات ترتكز على أصولهم المنحدرة الى حد كبير من الطبقة الوسطى، البروتستانت، الأصول الريفية. وكانت النتيجة هى معارضة غير منظمه، ليس لها أساس نظرى ، مُجزأة ، معادية للحضرية والنظم السائدة بوجه عام[٢].

---

(١) Neil J.Smelser. Social Science and social problems. The Next Century , op .cit., p.282.

(٢) Jerome G. Manis;:" Analyzing social problems", op cit.p.7.

ومن اللافت للنظر أن هذا المنظور قد ساد في حقبة المزاعم العلمية الوصفية، مع أن زعمه الاساسي، الذي يذهب الى مماثلة المجتمع بالكائن العضوى لاينبئ اليوم الا عن "فشل فكرى في فترة انتاج خصبة" ، اذا ما جاز لنا أن نستخدم سالم سارى . كما أنها (أى المماثلة) تعتبر في نظر كثير من العلماء المحدثين، من مخلفات الماضى، ولم يعد ينظر اليها بكثير من الاحترام والتقدير. ورغم أنه (أعنى هذا المنظور) اتخذ من المشكلات الإجتماعية متغيرا بنائيا، فانه لم يأخذ النظام الإجتماعى الذى انشغل به اشكالية له. فظل بمجملة إتجاها تحليليا فرديا، يرى بذور الانحراف والمشكلات كاختلالات واختلافات تكمن في الفرد نفسه. وعمل دعاة ومنظروا هذا الإتجاه القدامى وباحثوه الجدد ، على اختزال المشكلات الإجتماعية للمجتمع الاوسع الى مشكلات لبعض أفراده، وظلوا يتعاملون معها كأطباء محترفين أو كباحثين موضوعيين ولايقومونها الا في اطار النفقات التى يتحملها المجتمع للوصول الى حالة مثلى لمجتمع صحى معافى. وقادهم اهتمامهم هذا الى قياس كل ما يرونه بشكل باثولوجية فردية أو ظروف إجتماعية مرضية، الى تقديم حصر نوعى أو "تعداد للرؤوس المنحرفة" تعدادا اليا مجردا. كما قادهم انشغالهم المفرد بالمنهجية والموضوعية الى سذاجة معرفية، وتكريس الامر الواقع، ونتائج جاهزة لخدمة طبقات معينة، وكان لمزاعم هذا المنظور ان تتجدد.[1]

---

(١) سالم سارى: علم الإجتماع والمشكلات العربية: هموم واهتمامات ، فى : مجموعة من الباحثين، نحو علم اجتماع عربى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٦ ص٤٧.

ثانيا :- نموذج التفكك الإجتماعى Social Disorganization

الواقع أن من الصعب مناقشة نموذج التفكك الإجتماعى، دون الاشارة الى التحولات الاقتصادية والإجتماعية التى شهدها المجتمع الامريكى غداة الحرب العالمية الاولى ، فخلال تلك الفترة التى امتدت تأثيراتها لسنوات طويلة ، انجزت الولايات المتحدة الامريكية المرحلة الاولى من تطورها الاقتصادي ، والتى تضمنت انشاء الصناعات المتنوعة التى تنتج ادوات الانتاج ومواد الاستهلاك. واستفادت من الانطلاقة التى نتجت عن جهودها فى تموين الحلفاء واشتراكها فى الحرب. وبدأت الولايات المتحدة تعانى من آثار تشبع اسواقها الداخلية، فى نفس اللحظة التى أمسك بها حلفاؤها ايديهم عن الشراء المجزى منها بعد أن تخلصوا من دمار الحرب. ومنذ اللحظة الاولى ظهرت أزمة الكساد العظيم (١٩٣٠) الامريكية، بإعتبارها أزمة فائض انتاج.[1] وعلى مستوى المجتمع كانت الهجرة مازالت مؤثرة ، بل ان فاعليتها قد ازدادت فى مجال العلاقات الإجتماعية، فضلا عن عوامل أخرى تمثلت فيما تمخضت عنه تحولات ما بعد الحرب من تساؤلات حول القيم والمثل الامريكية.٠ وبطبيعة الحال، أدت هذه العوامل ، الى طرح مجموعة من المشكلات ، لم يستطع مدخل الباثولوجيا الإجتماعية، أن يقدم اجابات حولها. وعلى الصعيد الفكرى والبحثى كانت هناك رغبة فى الافادة من مبدأ النسبية الثقافية التى كشفت عنه الانثروبولوجيا الامريكية، فى وضع النقاش حول المشكلات الإجتماعية، فى سياق فكرى أكثر شمولا والتزاما بالطموحات

---

(١) بنير جورج، عالم اليوم : واقعة ومشاكله (ترجمة كمال السيد) ، دار المعارف بمصر ص١٠٨، ١٠٩.

المنهجية لعلماء الإجتماع، فى وقت كانت فيه السياسة العلمية آخذة فى التشكيل[1]. فى ضوء هذه الإعتبارات ابدى كثيرا من المثقفين الامريكيين - خلال تلك الفترة - قلقهم البالغ على ظروف التفكك الإجتماعى والتباين الثقافى والكساد الاقتصادى التى تعرضت له الولايات المتحدة . وفى مواجهة تلك الأوضاع الإجتماعية والاقتصادية، نشأت الحاجة الى صياغة نموذج آخر أكثر كفاءة وقدرة على تفسير الازمات والمشكلات الإجتماعية . ومن هذه الزاوية يمكننا تفسير المنطلقات الفكرية لنموذج التفكك الإجتماعى.

فعلى الرغم من أن النموذج الراهن قد اتسع استخدامه خلال الفترة من (١٩٢٠-١٩٤٠) الا أنه قد استمد تصوراته الاولى، من بعض الافكار وخاصة تلك الافكار التى ظهرت فى أعمال تشارلس كولى C. H. Cooly وبصفة خاصة فى كتابيه " الطبيعة البشرية والنظام الإجتماعى ١٩٠٢" ، "والتنظيم الإجتماعى ١٩٠٩". يرى كولى ان التنظيم الإجتماعى هو وحدة العلاقة بين الفرد والمجتمع . وعلى الرغم من أن المجتمع محكوم بمجموعة من الممارسات التقليدية، البيروقراطية، الالية، الا أن هذه الالية وهذا التماسك الاعلى ، هما مصدر التفكك الإجتماعى. لقد ذهب كولى الى ان هذا الشكل الرسمى من النظام قد أفرز حالة من السأم ، (التعصب) ينتج عنها تفكك إجتماعى يفضى الى اللاتكامل، ومن ثم يفرز طائفة متنوعة من المشكلات

---

(١) فتحى أبو العينين ، مصدر سابق، ص١٠.

الإجتماعية[١].

والواقع ان نموذج التفكك الإجتماعى قد شهد وجهات نظر متباينة لأن فكرة التفكك كان لها مولدان: الأول عندما قدم وليام توماس وفلوريان زنانيكى W. I. Thomas & F. Znaniecki فى دراستهما الشهيرة عن: الفلاح البولندى والتى ضمناها كتابهما The polish Peasant In Europe and America وهى دراسة مستفيضة للاسرة الريفية والحياة الجمعية والتأثيرات التى طرأت عليها نتيجة للتصنيع وهجرة الفلاحين الى المانيا وأمريكا. قدما الباحثان فى هذه الدراسة تعريفا للتفكك الإجتماعى يقصر - باختصار - معنى التفكك الإجتماعى، فى قلة فاعلية المعايير الإجتماعية المتصلة بسلوك الأفراد اعضاء الجماعة. كما اهتم الباحثان كذلك بالتفكك الشخصى بمعنى انخفاض قدرة الفرد على تنظيم حياته، من أجل الادراك الكفء لمصالحة الخاصة بصفة مستمرة[٢]. ويذكر لنا ماكيفروبيج أنه منذ نشر كتاب الفلاح البولندى، ضاعف السوسيولوجيون من هذه المحاولة فاشتمل عملهم علىدراسة الدوائر المكانية للمدينة الحديثة، حيث يشيع التفكك الإجتماعى الثقافى، وذلك باستخدام تاريخ حياة الأفراد ، الذين لحقهم التفكك، والحالات الخاصة بهم . وكذلك حللوا الانماط المتغيرة للاسرة بواسطة فحص مشكلات الحياة اليومية عند

---

(١) نجد عرضا لاراء تشارلس كولى حول العلاقة التكاملية بين الفرد والمجتمع فى المصدر التالى :

غريب سيد أحمد ، تاريخ الفكر الإجتماعى (سلسلة علم الإجتماع وقضايا الانسان والمجتمع) ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٦، ص٤٣٨-٢٤٢.

(٢) Jerome G Manis: " Analyzing social problems". op cit , pp 8-9.

أفرادها، ثم صوروا مظاهر الصراع الإجتماعى والثقافى بين الاقليات بدراسة تاريخ حياة أعضائها[١]. أما الميلاد الثانى لفكرة التفكك فقد جاء بعد أن تقدمت دراسة التغير الإجتماعى وبعد ان ذاعت نظرية التخلف الثقافى التى ولدت فكرة التخلف الإجتماعى نتيجة للسرعات المتفاوتة فى التغير بين جوانب الثقافة المادية واللامادية التى كانت متوازنة أصلا[٢] .

ولقد طور باحثون آخرون أفكار منظور التفكك الإجتماعى فيذهب كوهن Cohen الى ان الثقافات الفرعية Sub-Culture تظهر عادة فى المجتمع الذى يتميز بدرجة عالية من التباين وذلك حينما يتفاعل عدد من الاشخاص لديهم مشكلات متماثلة. وعلى الرغم من أن معظم المجتمعات تنطوى على معايير إجتماعية متنوعة ومتعددة، الا أن الأفراد لا يتوحدون الا مع عدد قليل منها[٣]. كما كان لافكار كولى Colley انعكاسات بالغة على غيره من علماء الإجتماع وخاصة فيما يتصل بتحليلة لاوضاع الهيئات والمراكز الثانوية فى المناطق الحضرية والتى قادت الجماعات الاولية لفقدان السيطرة على أعضائها. كذلك فقد اشار وليام أوجبرن W. Ogburn الى ان التغيرات

---

(١) انظر: عرضا لدراسة الفلاح البولندى فى :- المصدر الاصولى التالى :
أحمد أبو زيد، البناء الإجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع، مصدر سابق، حاشية ص٢٤٠.

(٢) عاطف غيث ، علم الإجتماع (النظم والتغير والمشاكل) جـ٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧، ص٤٠٣.

(٣) Cohen. A.k Delinquent Boys . " The culture of the Gang": Glencoe, III:Free press, 1955. p.59

التكنولوجية تسبق قدرة الجماعات والنظم على استيعابها والتكيف معها، وبالتالى فقد أقر أوجبرن بتأثير التكنولوجيا على القواعد الإجتماعية.[١]

لقد عبر هؤلاء الباحثين عن امكانية الافادة من تلك التصورات فى تفسير المشكلات الإجتماعية بعيدا عن الأحكام الاخلاقية التى كان نموذج الباثولوجيا الإجتماعية موجها بها.بعبارة أخرى، الباثولوجيا التى تولد المشكلات الإجتماعية فى هذا النموذج "باثولوجيا ثقافية" بمعنى ان المعنويات الثقافية المجتمعية والضوابط الإجتماعية الضرورية للحفاظ على الخط التوافقى السلوكى، لا تنفذ الى جميع المستويات الثقافية والمناطق الايكولوجية فى الهيكل المجتمعى العام[٢].

وهكذا يذهب عالم الإجتماع الامريكى هينكل G. Himkle الى ان التفكك الإجتماعى يمثل عادة الاساس النظرى للمنوعات الكثيرة للمشكلات الإجتماعية التى عكف علماء الإجتماع على بحثها خلال النصف الاول من القرن العشرين. ويلاحظ هينكل انهم (أى علماء الإجتماع) يتفقون بوجه عام على افتراضات معينة حول طبيعة واسباب التفكك الإجتماعى ، غير أن هذه الافتراضات موروثة عن حركة الطب النفسى الإجتماعى فى الثلاثينيات[٣].

---

(١) Martin S. Weinberg. Earl Rubington :" the solution of social problems", op. cit., p.84 .

(٢) سالم سارى، مصدر سابق، ص٤٨.

(٣) Becker H. and Boskoff A., Modern Sociological Theory in Continuity and Change. N.Y., 1957. P.P 597-598

ولعل أول ما يمكن أن يقال في هذا المجال ان نموذج التفكك الإجتماعى ينطلق أساساً من بعض الأفكار والتوجيهات التى تسلم بأن الحياة الإجتماعية تفرض مجموعة من القواعد، التى تحكم سلوك الأفراد والجماعات، والتى تأخذ شكل التوقعات حول كيفية تصرف الناس في المواقف المتباينة فى الجسم المجتمعى العام، أى أنها تشكل مايسمية علماء الإجتماع بالتنظيم الإجتماعى Social Organization ، كما أنها (أى التوقعات) بالضرورة ، تستوعب من كل الأفراد وتعمل على تسهيل المجتمع لوظائفه الاساسية.

يتأسس على المعنى السابق أن وحدة تحليل المشكلات الإجتماعية طبقا لهذا النموذج، تستند الى الخلل الإجتماعى (أو التفكك الإجتماعى) المصاحب لعملية التغيير الإجتماعى. فطبقا لهذا النموذج ، المجتمع ماهو الا نسقا إجتماعيا معقدا وديناميا، تعمل أجزاؤه في تناسق، وإن أى تغير يحدث فى أى جزء من أجزاء النسق، يتطلب تكيفا فى الاجزاء الأخرى ، فاذا غاب هذا التكيف أو حدث بمعدلات ضئيلة، فان ذلك يكون مؤشرا على التفكك الإجتماعى، الذى يفضى بدوره الى ظهور ممارسات جديدة، واختفاء الممارسات القديمة بإعتبارها بالية، مهملة وغيرمناسبة . لذلك فمن الضرورى لفهم أى مشكلة إجتماعية-طبقا لنموذج التفكك الإجتماعى-ان نبحث فى

نقلا عن ج. أوسيبوف، قضايا علم الإجتماع، دراسة سوفيتيه نقدية لعلم الإجتماع الرأسمالى ، ترجمة سمير نعيم أحمد وفرج أحمد فرج، القاهرة، دار المعارف بمصر، ١٩٧٠، ص٢٤٢.

احشاء الفترة السابقة لظهورها ،أى فى فترة الثبات النسبى، والتى ظهر فيها وتطور هذا الموقف الحالى الذى تمخض عنه ظهور هذه المشكلة[١].

وجاءت نتائج البحوث المتراكمة ، المنطلقة من هذا المنظور، لتؤكد أن مناطق التفكك الإجتماعى، مناطق موبوءة ينتشر فيها الفقر والجهل والمرض وذات طابع انحرافى الى حد كبير. وربما كانت هذه النتائج طبيعية فى مجتمع يشهد تحولات سريعة تصيب انساقه المختلفة، وهجرة واسعة بما يصاحبها من صعوبات فى التكيف الإجتماعى والشخصى ، فضلا عن الإتجاه نحو التصنيع والتحضر وما يتمخض عنهما من مشكلات بالغة. وكرد فعل ازاء تلك الظروف كلها، اتجهت جماعات كثيرة الى صياغة ثقافات فرعية، أو ابتكرت لنفسها أساليب للتغلب على تلك الصعوبات التى تواجهها. وليس صدفة ان توسم غالبية تلك المناطق والثقافات الفرعية بارتفاع معدلات شرب الخمر، وتعاطى المخدرات، والمرض العقلى والجريمة، والبغاء بصورة واضحة. فثمة اذن مناطق منحرفة، وثقافات فرعية دائمة الانحراف. وكما استقر النظر الى المجتمع العام كأنساق وظيفية تكاملية رغم باثولوجية بعض أفراده، كذلك اعتبر المجتمع الكلى نسقا متوازنا ومنظما رغم تفكك بعض مناطقه المتحولة، أو مشكلات مناطقه الراسخة، كمناطق "جيتو" ثقافية مقفلة، تنعزل بنفسها ولنفسها[٢]. فاحياء الجيتو تشير الى بعض الاحياء ذات المستوى السكنى المنخفض، وتتميز بالاضافة الى ذلك بطابع عنصرى، ويمتد المفهوم أخيرا

---

(١) Paul B. Horton. Gerald R. leslie: " The sociology of social problems ', Third Edition , New-York : Appleton, Century , Crofts. 1965 P.3.

(٢) سالم سارى ، مصدر سابق، ص٥٤.

(أعنى مفهوم الجيتو) ليشمل الأحياء المتخلفة التى يسكنها مهاجرون أو جماعات أخرى، أما بسبب الفقر أو التمييز الإجتماعى. غير أن ظهور هذه الاحياء ، لايعنى طبقا لما أسفرت عنه بعض الدراسات الانثروبولوجية، أنها مصحوبة بالتفكك الشخصى والإجتماعى. فقد تبين من الدراسة التى أجريت فى "ليما" ان هناك قدرا كبيرا من التنظيم فى ذلك الحى. كما أوضح وايت Whyte ان الحياة فى الجيتو وفى الاحياء المتخلفة بصفة عامة، ذات ابنية إجتماعية محكمة وواضحة على خلاف الرأى الشائع[١].

ومن العسير ان نعتبر التفكك الإجتماعى، ظاهرة شاذة أو غير مألوفة، فهو يتحقق-الى حد ما-فى كل المجتمعات، وخلال عصورها المختلفة، غير أن فترات الاستقرار الإجتماعى هى التى تتميز بقدرة الجماعة على تدعيم قوة القواعد السائدة-وبذلك تستطيع مواجهة التفكك الإجتماعى-ومعنى ذلك أن استقرار نظم الجماعة، يمثل عملية توازن دينامى بين التفكك والتنظيم. ومع ذلك فقد يختل هذا التوازن اختلالا ملحوظا، الامر الذى يتعذر معه تدعيم القواعد السائدة. فى مثل هذا الموقف يصبح من الضرورى تطوير معايير جديدة للسلوك،ونظما أكثر حداثة، تتوافق بشكل أفضل مع المطالب الجديدة[٢].

ولم يتجه الباحثون فى واقع الامر الى تفسير تلك الاختلالات المجتمعية، باستخدام مفاهيم السواء والمرض والانحراف والقواعد الاخلاقية،

---

(١) رالف ل. بيلز وهرى هويجز، مقدمة فى الانثربولوجيا العامة، جـ ٢، (ترجمة محمد الجوهرى وآخرون) ، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٩٧٦، ص٨٧٧-٨٧٩.

(٢) فتحى أبو العينين، مصدر سابق، ص١١.

وانما استعانوا فى سبيل ذلك بمفاهيم اخرى مثل الهوة الثقافية، الصراع ، الخلاف....الخ. وفى اطار منظور التفكك الإجتماعى ظهرت مصطلحات جديدة مثل "المناطق المفككة"Disorganized Area و "منطقة التحول" Zone of Transition والمناطق الطبيعية" Natural Area ارتبط ظهورها بالدراسات التى أجراها باحثوا "مدرسة شيكاغو" من أمثال : روبرت بارك R. E. park وارنست بيرجس E. W. Burges وروبرت فاريس R. Faris وواسن دانم H. W. Dunham وغيرهم. كما تبنى كثير من الباحثين مفهوم التفكك الشخصى Personal Disorganization الذى اشار اليه توماس وزنانيكى فى دراستهما التى اشرنا اليها قبل قليل، اشارة الى تضاؤل قدرة الفرد على تنظيم حياته على نحو يحقق مصالحة بصورة فعالة ومستمرة[1] .

ومن بين المسلمات الاساسية التى يستند اليها نموذج التفكك الإجتماعى، يبدو الاعتماد على مجموعة من التوقعات وقواعد السلوك أكثرها أهمية وخطورة. وعند تفسير هذه المسلمة نجد بعض العلماء يؤكدون دور القواعد الإجتماعية فى التظيم الإجتماعى، اما حينما يقل تأثير تلك القواعد، واخفاق تلك التوقعات، يتحقق التفكك الإجتماعى ، والذى يتخذ واحدا من أشكال ثلاثة:-

(أ) اللامعيارية : Normlessness بمعنى حدوث تغير إجتماعى يجعل المعايير التقليدية للسلوك عتيقة، ومهملة دون أن يقدم قواعد ومعايير بديلة تحدد للناس أساليب تصرفاتهم .

---

(١) Martins Weinberg and Earl Rubington (eds), Op. cit., pp. -83.

(ب) الصـراع الثقـافي: Culture Conflict حيث يتواجـد النــاس بيـن مجموعات متناقضة من القواعد- كقواعد ثقافة المجتمع الجديد بالنسبة لأبناء المهاجرين مثلا-بحيث يؤدى تصـرف الاشـخاص وفقا لأى منها الى انتهاك للأخرى في الوقت نفسه .

(ج) الانحلال أو الانهيـار : Breakdown بمعنـى وجـود قواعد، لكن الامتثال لها والتصرف فـى ضوئهـا، امـا أن يقـابل بالاخفـاق فـى الحصول على التعويض أو المكآفات المناسبة المتوقعـة، أو أن يفضي الى توقيع عقوبة على الممتثل، مثل الاحباط الذى يواجـه توقع الزنوج حين يجتهدوا في الدارسة، ويمتثلوا لمعايير النجـاح، لكنهم يواجهون بمشكلة التميـيز العنصـرى حيـن يتقدمـون لتولـى الوظائف .[1]

عدم الثبات اذن في كل شكل من أشكال التفكك الإجتماعى الثلاثة ، أمر لايمكن إنكاره. ففي حالة التفكك الإجتماعى الناجمة عن فقدان المعايير يكـون غياب القواعد الإجتماعية ، غير ملائم لخبرة الفرد فـى الحيـاة الإجتماعيـة . وفى حالة صراع الثقافات تكون القواعد غير متلائمة مع بعضها البعض وفـى حالة الانهيار تكون هذه القواعد غير ملائمة للمكافآت .

يتأسسس على المعنى السابق ، أن نموذج التفكك الإجتماعى ينطلق مـن نقطة أساسية هى علاقة الأجزاء بالكل (المعقد) ، فحينمـا تكـون هـذه العلاقـة متناغمة ، يكون هناك نوع من التنظيـم الإجتمـاعى . ولكـن حينمـا يخـرج أى

---

(١) فتحى أبو العينين، مصدر سابق، ص١٢.

من هذه الاجزاء عن هذا الاطار ، أو حينما تتصارع الاجزاء مع بعضها البعض ، أو مع الكل ، هنا تبدأ العديد من المواقف المضطربة فى الظهور ، وتطفو المشكلات الإجتماعية تباعا.

وفى ضوء ما تقدم تستطيع أن نفهم حرص أنصار نموذج التفكك الإجتماعى على اطلاق بعض المسميات الخاصة لتوصيف وتشخيص مشكلات مجتمعهم ، من هذه المسميات : التغير المفاجئ الحاد ، الانهيار ، التعقد ، الصراع ، الهوة الثقافية ، الفساد الاخلاقى ، الكارثة ، اللاتكامل ، اللانظام ، انعدام التوجيه ، المعوقات الوظيفية ، اللاتماسك ، فقدان المعايير ، فقدان المعنى ... الخ . غير أن أهم ما يميز هذه التسميات: اختزالها مواقف التوقعات العنيفة ، وانعدام الضبط، اشارة الى التضارب والتناقض بين الأجزاء والكل ، إيذانا بتفجير المشكلات الإجتماعية [١] .

ونستطيع بعد ذلك التعرف الى الحلول التى تتضمنها استراتيجية انصار نموذج التفكك الإجتماعى . منذ البداية يمكننا أن نقرر أن هذه الحلول تكمن فى محاولة تبنى نسق واضح من القواعد متوافقة وثابتة وذات تأثير فعال فى احراز نتائج مرغوبة ومستهدفة. وبامكاننا تقديم الاطار المقترح التالى والذى يقدمه باحثو نموذج التفكك الإجتماعى كحل أو علاج لمشكلات إجتماعية فى الولايات المتحدة الامريكية ، ففى حالة المظهر الأول للتفكك الإجتماعى ونعنى به اللامعيارية ، يتمثل العلاج فى ظهور مجموعة واضحة من القواعد، من شأنها أن تحكم مواقف المشكلة . وفى حالة الصراع الثقافى الذى

(١) Martins Weinberg and Earl Rubington ." The Solution of Social problems ', op. cit ., p.81

ينتج عنه سرعة التغيير الإجتماعى والتكنولوجى ، يرتبط العلاج بتباطؤ معدلات هذه التغييرات والحد من سرعتها ومحاولة تأسيس نوع من التكيف بين الثقافتين : الجديدة والقديمة وانصهارهما معا . أما فيما يتصل بالمشكلات الناجمة عن حالة الانهيار فإن حلولها بالضرورة تبدأ من التركيز ، والاتفاق ، أو الاتصال .... الخ .[١] وعلى الرغم من أهمية الافتراضات التى طرحها أنصار هذا النموذج إلا أنه لم يسلم من النقد . ومن أمثلة الاعتراضات التى وجهت الى نموذج التفكك الإجتماعى ما أشار أليه كلينارد Clinard من أن فكرة التفكك تعنى انهيار الظروف التى كانت موجودة من قبل التنظيم الإجتماعى، وهذا موقف لا يمكن قبوله ببساطة لأن التغير الإجتماعى غالبا ما يختلط بالتفكك ، كما أن التفكك الإجتماعى ينظر إليه غالبا على أنه شئ سئ ، وفى هذا تورط فى حكم من أحكام القيمة لا مبرر له فى الدراسة العلمية ، هذا الى أن ما قد يبدو تفككا قد يكون فى واقع الامر عبارة عن انساق عالية التنظيم مثل عصابات المنحرفين والمجرمين مثلا[٢] .

ومهما يكن من أمر ، فقد نال نموذج التفكك الإجتماعى اعجاب الكثير من الباحثين ، الأمر الذى دفع به الى البقاء لفترة طويلة فى ميدان دراسة المشكلات الإجتماعية فى الولايات المتحدة ، وربما حتى الآن ، بل أن بعض الباحثين من العالم الثالث قد بلغ اعجابهم بهذا النموذج النظرى فى دراسة

---

(١) Ibid., p. 84.

(٢) Clinard M.B... sociology Daviant Behaviour, New York, 1961, p.14 .

نقلا عن : عاطف غيث، علم الإجتماع (النظم المتغيرة والمشاكل) ،ج٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧، ص٤٠٣.

المشكلات الإجتماعية ، الى الحد الذى أفضى بهم لمحاولة نقله وتطويره عسى أن يجدوا فيه نموذجا ملائما لتفسير التحولات الاقتصادية والازمات الإجتماعية التى تمر بها مجتمعاتهم النامية. غير أن هذه المحاولة قد واجهت العديد من الانتقادات، التى كشفت عن عدم ملاءمتها لكثير من الدول التى تعانى من حدة ونتائج التحولات الاقتصادية . فهل من رؤية أخرى بديلة ؟

نعم هناك رؤية أخرى ، كشف عنها أنصار نموذج السلوك الإنحرافى Behavior Deviant وهاك الآن استعراض لأهم مسلماته واسهاماته فى دراسة المشكلات الإجتماعية والسلوك المنحرف .

ثالثا:- نموذج السلوك الانحرافى Deviant Behavior

هناك اتفاق عام على أن نموذج السلوك الانحرافى ، يقوم أساسا على مقولات وإعتبارات تتضمنها النماذج النظرية السابقة : الاهتمام بالسلوك الشاذ، وفكرة الخلل المجتمعى (نموذج الباثولوجيا الإجتماعية) ، وانهيار القواعد ، وفقدان المعايير (نموذج التفكك الإجتماعى) . ومع التسليم بذلك الاتفاق فقد استطاع نموذج السلوك الانحرافى أن يسهم برؤية ثاقبة فى دراسة المشكلات الإجتماعية . صحيح أن نموذج الانحراف قد أفاد من استيعاب المقدمات الاساسية للنماذج النظرية السابقة ، غير أن ذلك لم يكن على حساب عجزه عن تقديم اسهامات أصيله فى دراسة وتفسير السلوك الانحرافى نظريا وامبيريقيا ، على نحو ما سنرى فى موضع لاحق من هذا العرض .

فقد ترتب على هذا التداخل بين المفهومات الاساسية لكل من النماذج التفسيرية السابقة، النظر الى المشكلات الإجتماعية على أنها باثولوجيا

إجتماعيـة أو تفكك إجتمـاعى ، أو انحراف إجتمـاعى ، بإعتبارهـا درجـات متفاوتة لظاهرة واحدة هى عدم التوازن فى جانب معين من جوانب البنـاء الإجتماعى. ولذلك فإن هناك من العلماء من لا يفرق بينهم ، ويستخدمون هذه المفهومات الثلاث كل فى مكان الآخر دون تمييز . فكلينـارد Clinard مثـلا يهدف من كتابه Sociology of Deviant Behaviour أن يكـون مرجعـا فـى المشكلات الإجتماعية والتفكك الإجتمـاعى والامـراض الإجتماعيـة[1]. وينهـج هذا النهج ليمـرت Lemert إذ يـرى أن هنـاك اتصـالا وثيقـا بيـن التفكـك الإجتماعى والتفكك الشخصى ، ولذلـك فثمـة عدة مداخل لدراسـة الانحـراف الإجتماعى أو السلوك الإجتماعى المرضى كـالمدخل البيولوجـى أو النفسـى ، ولكن يهمنـا فـى المقـام الأول هـو المدخـل السوسـيولوجى لأن هـذا المدخـل يتضمن بالضرورة معرفة بالعوامل البيولوجية والنفسية والجغرافية والسكانية، ولا يعنى ذلك أن علماء الإجتماع يخوضون فيهـا بتفاصيلهـا، ولكنهـم يكتفـون بالاشارة إليهـا. الأمر هنا يشير الى أن ليمرت ينظر الى المشـكلة الإجتماعيـة على أنها انحـراف يتـم داخل إطـار المجتمـع، ويـدور فـى دوائـر تبـدأ بـالفرد وتنتهى بالجماعة[2] .

وحتى يمكن إدراك المسلمات الاساسية لنمـوذج السـلوك المنحـرف قـد يكون من المفيد الآن ، أن نقف قليلا أمام بعض التصورات المتصلة بمصـادر

---

(١) Lundberg , Larsem, Sociology, Y. , 1998 , p 351 .
نقلا عن عاطف غيث ، علم الإجتماع ، مصدر سابق ص ٤٠٠ .

(٢) Lemert , Social Pathology , London , 1991 P . p .
نقلا عن عاطف غيث ، المصدر السابق ص ٤٠١ .

المشكلات الإجتماعية والتى تظهر فى كتابات عدد كبير من العلماء من أمثال فيبر Weber وباريتو Pareto بل وأيضا فى بعض كتابات اميل دوركايم E. Dur Kheim وبخاصة فى دراستيه : "تقسيم العمل الإجتماعى [١٩٨٣] " ، والانتحار [١٨٩٧].[1] وكذلك فيما كتبه روبرت ميرتون R. Merton حول النظرية الإجتماعية والبناء الإجتماعى . يتفق هؤلاء العلماء على أنه من الخطأ تصور أن هناك قنوات مجتمعية خاصة تفرز سلوكا انحرافيا ، وأخرى تصور مشكلات إجتماعية . والمؤكد أن البناء الإجتماعى والثقافى ، هو الذى يفرز أنماطا من السلوك يعتبرها أفراد المجتمع سوية Normal ، كما أنه هو نفسه الذى يفرز أيضا غيرها من الأنماط المماثلة ، التى يعرفها المجتمع بأنها انحرافية أو مرضية Pathological . فالبناء الإجتماعى على نحو ما يقرر ميرتون - وليس القواعد التى تحكم السلوك - هو المصدر الاساسى للمشكلات الإجتماعية .[2]

ويمكننا الاشارة هنا الى بعض التعريفات الخاصة بالانحراف دون الدخول فى تفصيلات هذه التعريفات ، ذلك أن اهتمامنا الرئيسى . انما ينصب على اسلوب معالجة منظور الانحراف للمشكلات الإجتماعية ، وفحص ومناقشة الدعائم الاساسية التى تستند عليها إستراتيجية مواجهة هذه المشكلات.

(١) Alan Swingewood : : " short History of sociological Thought " , Macmiiian , 1984 , P . 117 .

(٢) Robert K . Merton and Robert Nibset , (eds): : " Contemporay social problems ", 4 th . ed New - York , Harcourt Brace Jovanovich, 1976 , P . 9 .

فمن تعريفات الانحراف السائدة ، ما قرره ميرتون من أن السلوك الانحرافى يشير الى سلوك يخرج أساسا من المعايير المطابقة للأشخاص فى مراكزهم ، وينبغى ربط الانحراف بالمعايير التى حددها المجتمع واقرها، على أنها ملائمة ومفروضة اخلاقيا على أفراد يشغلون عدة مراكز إجتماعية(١) .

وعلى حين أشار ايرك جود Erick Goode الى أن الانحراف هو سلوك يسبب ازعاجا للمجتمع ويتبعه حاله من عدم الاتفاق الإجتماعى،(٢) يشير أيريكسون E. Erikson الى أن الانحراف يلفت نظر مؤسسات الضبط الإجتماعى على أنه سلوك يجب عمل اجراءات ما بصدده(٣) .

ويؤيد ليندبرج G .Lundberg هذا الإتجاه ، فيرى أن السلوك الانحرافى هو أى سلوك يفشل فى الامتثال لمستويات محددة . ونظرا لأهمية عدم الامتثال وخطورته ، فإنه يفسر فى ضوء مصطلحات الدرجة (أى درجة انتشاره ودرجة خطورته) ، وإتجاه الانحراف من المعيار الذى يقره المجتمع. ولذلك فان درجة ونوعية الانحراف الذى يتسامح فيها تختلف اختلافا كبيرا ، باختلاف الثقافات الوطنية . ومن هنا ، فان تعريف السلوك

---

(١) R . K . Merton : : " Social problems and sociological Theory " , from R . K . Merton and A. Nibset (eds) : contemporary Social problems, New York , Harcourt . Brace Warll, 1961 , PP. 697 - 700 .

(٢) Erick Goode : :" sociolagy ", Prentic Hall, Inc . Englewood Ciiffs, New Jersey , 1984 ; P - 183.

(٣) F . Erikson : Notes on the Sociology of Deviance , in H. S. pecker (eds) ., The -Other Side , perspective on Deviance , New Yourk , Free Pres , 1064 , PP .

الانحرافى لا بد أن يأخذ فى إعتباره درجة التسامح الذى يمنحه المجتمع للخروج على القواعد والمعايير المتفق عليها ، فضلا عن الموقف الذى يحدث فيه الانحراف.(١)

وفى هذا المجال نصادف نظريتين شهيرتين ، الاولى هى النظرية اللامعيارية عند ميرتون ودوركايم من قبلة ، والثانية هى نظرية المخالطة الفارقة التى وضع اللبنات الأولى لها سذرلاند.

وفيما يتعلق بالنظرية اللامعيارية نجد دوركايم فى كتابة "تقسيم العمل الإجتماعى" يؤكد ان تقسيم العمل يعتبر فى جوهرة مصدرا للتضامن ، وأن كل شكل من اشكال تقسيم العمل لا يحقق التضامن ، يصبح شكلا مرضيا أوغير سويا(٢). ويفسر دوركايم الاشكال غير السوية فى تقسيم العمل ، وعلى الأخص تلك الاشكال التى تمت فى ظل الصناعة الحديثة ، بالرجوع دائما الى فساد التنظيم . وفى موضع اخر يؤكد دور كايم ان الاعمال ذات الطابع التخصصى المفرط ، ربما تقود فى ظروف مجتمعية خاصة الى أن يفقد العمال ، مثلا، معنى علاقاتهم مع الآخرين ، كما قد يفقدون مهمة عملهم الذى يستغرق اوقاتهم . وبطبيعةالحال يقود مثل هذا الموقف الى خلل فى الطبيعة الانسانية ، وتدهور العلاقات الإجتماعية ....الخ. غير أن هذة الاثار فى حد ذاتها ، لم تكن هى التى وصفها دوركايم بالانومية Anomie وانما هى

---

(١) Lundberg . Larsen . Sociolagy . OP . cit .. .P . 344 349 .

استنادا الى عاطف غيث علم الإجتماع ، مصدر مذكور .

(٢) see:

Emile Durkhiem . The Division of Labor in Socity. Transed by: Geroge Simpson . the Free press of Glencoe. London. 1964. p.355.

البناء الإجتماعى للمجتمع الذى افرز تلك النتائج. فالمجتمع الانومى هو مجتمع متفكك العلاقات ، لاتتناسب فية مصالح الأفراد ومساعيهم، يفتقد التساند والتضامن بين مختلف الاجزاء .(١)

وفى كتابة الثانى الذى نشرة عام ١٨٩٧ تحت عنوان " الانتجار " منح دور كايم مفهوم الانومية معنى آخرا ، يختلف اختلافا طفيفا عن المعنى الذى منحه اياة فى دراستة الاولى، حيث يعنى فى الاخيرة ،حالة انحرافية محددة (الانتحار اللامعيارى) . لقد رجع دوركايم بالمفهوم ، الى ظروف مجتمعية مضطربة - كحالة الازمات والطفرات الفجائية-، تتدهور فيها توقعات الأفراد وتطلعاتهم ،وتغيب عنها الضوابط المجتمعية اوتعجز عن مراقبة وكبح جماح بعض الرغبات المتشعبة ، والحاجات المفرطة ، والأهداف غير المؤهلة .

والانتحار، فى رأى دوركايم ، ظاهرة متميزة بذاتها ، ولذا فمن الطبيعى أن يفسرها عن طريق ربطها بمجمل العوامل والظروف الإجتماعية الأخرى التى تلازمها فى الواقع . أى أنة كان يدرس الظاهرة الانحرافية بالاشارة الى البناء الإجتماعى الكلى ووظائفة المتشعبة على ما يقول جورج سمبسون.

اما ميرتون ، فقد نظر الى الانومية كأداة لتحليل الثقافة الامريكية المعاصرة ، وتفسير انماط المشكلات فى المجتمع الامريكى ، فذهب الى أن الانومية تعنى حالة من الانهيار فى البناء الثقافى، تنجم عن حدوث انفصال

---

(١) نجد مناقشة تفصيلية لظاهرة الانتحار بالمفهوم الدوركايمى فى المصدر التالى :
أحمد أبو زيد، البناء الإجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع، مصدر سابق، ص٢.

كلى بين المعايير والاهداف من جهة ، وبين امكانيات وقدرات الأفراد على التصرف بصورة تتلاءم مع تلك المعايير والاهداف من جهه أخرى، وهى الاكامنيات والقدرات التى تخضع فى التحليل الاخير للبناء الإجتماعى الذى يشمل على كافة القواعد المنظمة للعلاقات الإجتماعية . ومن الضرورى ان ندرك أن توقعات الناس عن تحقيق هذة المعايير، ترتبط بنسق المعايير الخلقية ذاتة ، وان كان يمكن تمييزها عنه. كما لاحظ ميرتون أن الثقافة الاتومية هى ثقافة مجتمعية تنمى فى أفرادها حلما عريضا بالنجاح، غير أن البناء الإجتماعى يحمل فى ثناياه، بذور مشكلات إجتماعية تعترض جهود الأفراد والفئات الإجتماعية، وتتمثل فى الفقر والتعصب العنصرى وغيرهما . ويؤدى وجود هذه المشكلات الى فقد المعايير الضابطة لسلوك الأفراد، قوتها ولونها ومذاقها فى واقع الممارسة ، ومن ثم تدعيم مصادر اللامعيارية فى المجتمع، أى انهيار المعايير المنظمة للسلوك، وظهور أشكال من الاحباط ومن الثقافات الفرعية الاجرامية والسلوك الانحرافى. وقد أشار ميرتون الى فكرة تصدع البناء الثقافى للمجتمع نتيجة لإنطوائه على قيم ومعايير متعارضه(١) .

وفى تحليل دقيق للثقافة الأمريكية (الاتومية) وما تغرسه فى نفوس الأفراد من متطلبات نحو القوة والثروة والنفوذ، تؤكد واحدة من التحليلات الرصينة، أن امكانية تحقيق هذه التطلعات وان كانت ميسورة لجميع المتنافسين دون تفرقة عرقية أو طبقية أو دينية أو ايديولوجية، الا أن الموقف أكثر تعقيد من ذلك، اذ نادرا ما يتحول الى حقيقة بطرق مقبولة

(٢) R. Merton. Social Theory and Structure. Glencoe Free press. 1979

مشروعة.ويكشف الأفراد الذين استوعبوا أهداف الثقافة المادية، أن ثقافتهم تتآمر عليهم بقوانين لعبة خفية لا يقاعهم فى "فخ ثقافى"، ويضطرون الى اللجوء لطرق بديلة ليتكيفوا مع معايير ثقافية انومية. وتكون أنماط تكيفهم استجابات عادية متوقعة لمواقف وضغوط مجتمعية غير عادية. وتتابين انماط تكيفات الأفراد فى شتى جماعات المجتمع طبقا لقوة (أو ضعف) التزامهم بالاهداف، ومدى استيعابهم " للحس الاخلاقى" الامريكى ومدى توفر القنوات المشروعة والوسائل المقبولة إجتماعيا لتحقيقها.(١)

وازاء هذا التشخيص لاستجابات الأفراد وتكيفاتهم فى ظل ثقافة انومية ذات معايير مضطربة، كان من الطبيعى أن ينشأ نوع من الانفصال بين الوسائل المشروعة، والاهداف الثقافية ، يفرز انماطا معينة من الانحراف ، وخصائص محددة لهؤلاء الأفراد ، يمكن حصرها فيما يلى :(٢)

١- الابتكار: Innovation أى تخلى الأفراد عن الوسائل المقبولة إجتماعيا وتبنيهم -بدلا منها- وسائل غير مشروعة (انحرافية) لتحقيق أهدافهم، إما بصورة ظاهرة كالسرقة أو بصورة مستترة كالتزوير والرشوة. وأفراد هذا النمط هم المنحرفون الحقيقيون فى رأى ميرتون، وهم الغالبية العظمى من الطبقات الفقيرة

---

(١) سالم سارى ، علم الإجتماع والمشكلات العربية ، مصدر سابق، ص٥٢.

(٢) فتحى أبو العينين، سوسيولوجية المشكلات الإجتماعية، مصدر مذكور ، ص١٧، انظر ايضا سالم سارى، علم الإجتماع والمشكلات العربية، مصدر سابق، ص١،ص٥٢/٥٣. سمير نعيم أحمد، النظرية فى علم الإجتماع، مصدر سابق ، ص ص٢٠١-٢٠٥.

والملونين والمهاجرين الذين يعتبرون جميعا الضحايا المباشرين لخرافة الحلم الامريكى.

١- **الطقوسية : Ritualism** أى خضوع الأفراد بصورة متزمنة لقواعد ومعايير النظم الإجتماعية، وابتعادهم عن المغامرة والطموح ومبالغتهم فى التمسك بالإجراءات والروتين، وتخليهم عن أى تطلعات تمجدها الثقافة السائدة، ومن أمثلة هؤلاء تكيف رجل الدين الامين، موظف البنك المذعور، والبيروقراطى الحذر.

٣- **الانسحابية : Retratism** وهى حالة سلبية يلجأ فيها الأفراد الى التخلى عن كل الاهداف الثقافية المادية النظامية وكافة الوسائل المشروعة، فيستغرقوا- كنتيجة لانسحابهم – فى تعاطى المخدرات وادمان المسكرات، ويصابوا بالمرض العقلى، ويتحولوا الى متسولين وافاقين ، يعيشون فى المجتمع ولكن دون إنتماء اليه ولا يؤمنون بقيم المجتمع السائد، ولكن لا يميلون الى العنف لتغيرها، وانما يكتفون بالانسحاب من المشهد الإجتماعى كله. وأفراد هذا النمط سلبيون بليدون غارقون فى معتقداتهم التى تتمحور حول الانسحاب من المجتمع والتقاعس عن المشاركة مع غيرهم فى ثناء مجتمعهم .

٤- **التمرد : Rebellion** أى رفض الاهداف والوسائل السائدة جميعها، وتبنى غيرها كبدائل، والعمل على تطوير بناء إجتماعى تسوده معايير ثقافية تنسجم فيها الاهداف والوسائل والمعايير مع المكافآت . وأفراد

هذا النمط لا يكتفون برفض القيم والمعايير المادية ، واستحداث بدائل لها ، وانما يعملون كذلك على التحلل من مصادر الثقافة، واقتراح مصادر أخرى أكثر مدعاة للقناعة وتوفير الفرص.

اما نظرية المخالطة الفارقة Differential Association أو الاختلاط المعاير عند سزرلاند، فهى تحمل طابعا لا معياريا خاصا. وممثلو هذا التيار لا يسعون الى معرفة السبب فى ارتفاع نسبة السلوك المنحرف فى بعض قطاعات المجتمع دون غيرها على نحو ما يفعل مؤيدو نظرية ميرتون- وانما يملون الى تفسير لماذا يقبل بعض الأفراد فى تلك القطاعات على مثل ذلك السلوك دون غيرهم. من هذه الزاوية يختلف ممثلوا هذا التيار عن أنصار النظرية اللامعيارية. ولكن مع ذلك يظل، هناك قدر من التشابة بين ممثلى هذا النموذج (السلوك المنحرف) قائما فى بعض الاصول. ويعتبر سذرلاند E.H. Sutherland خير ممثلا لهذا التيار الاخير. ففى كتابه " مبادئ علم الإجتماع" والذى نشر عام ١٩٣٩، حاول سذرلاند أن يعطى تحليلا للعملية التى يصبح الشخص من خلالها منحرفا. وفى هذا الصدد يذهب الى أن الناس يتعلمون كيف يكونوا منحرفين من خلال اختلاطهم بنماذج " منحرفة". وكأن مفهوم المخالطة الفارقة Differential Association عند سذرلاند يركز على انتقال واستمرار أنماط الانحراف فى مناطق ثقافية بعينها، ويعبر عن بناء غير شرعى، تقدمه الثقافة الفرعية المنحرفة المنظمة تنظيما مغايرا. فهى مخالطة فارقة، بمعنى أن ما يكتسب فى عملية المخالطة بالانماط السلوكية الاجرامية (الانحرافية)، يختلف عما يكتسب فى عملية المخالطة بالانماط السلوكية المضادة للاجرام (الانحراف). ومن ثم فإن نسبة الاختلاط أو التعرض إلى

من الانماط السلوكية الأجرامية والانماط السلوكية غير الاجرامية تحدد طبيعة السلوك المكتسب.

ويفترض سزلاند أيضا أن الجزء الاساسى فى تلقى الانحراف ينتج عن العلاقات بالجماعات الشخصية. أما وسائل الاتصال غير الشخصية فانها على الرغم من تقديمها لانماط سلوكية (انحرافية وغير انحرافية)، فان تأثيرها على اكتساب الفرد لهذه الانماط لا يعادل تأثير العلاقات الشخصية الوثيقة(١).

ومهما يكن من أمر فانه وان كانت نظريتى ميرتون وسزرلاند تعدان من النماذج ألنظرية لدراسة المشكلات الإجتماعية التى افرزها البناء الإجتماعى والثقافى فى مجال دراسة الانحراف، فإنه ثمة نماذج أخرى تقابلها فى الفكر السوسيولوجى، تحاول أن تضع تفسيرا لآليات الخروج من دائرة الانحراف من خلال صياغة تركيبية تجمع بين هذين التيارين الاساسيين (الانومية-المخالطة الفارقة). وهنا تبرز أمامنا- كأمثلة على ذلك- نظرية البرت كوهين A. Cohen فى الثقافة الفرعية الجانحة Delinquent Structure ونظرية ريتشارد كلوارد R.A. Clowrd ولويد اوهلين Lioyd Ohlin فى بناء الفرص المتاحة Opportunity Structure .

وفيما يتعلق بنظرية الثقافة الفرعية الجانحة، فقد تمكن "كوهين" من وضع بدايات نظرية،فىكيفية وجود ثقافات فرعية، ثم طبقهاعلىثقافة الجناح. فذهب الى ان بناء النسق الإجتماعى الشامل ،وثقافته ،وتنظيمه الإجتماعى، هىكلها امور هامة قد تواجه الاشخاص - فى كل وضع داخل النسق

---

(١) سمير نعيم أحمد ، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامى ، مصدر سابق ، ص٢٦٠.

بمشكلات توافق متميزة ،وتمدهم بوسائل لمعالجتها .ولكن عندما تكون وسائل العلاج غير كافية داخل اطار المعايير النظامية، فانهم (أى الأفراد) يميلون الى رفض الجوانب الثقافية التى تسهم فى خلق المشكلات اوفى وضع الحواجز التى تحول دون حل المشكلات القائمة، وعليهم ان يستبدلون هذه الجوانب الثقافية بجوانب اخرى يتمكنون من تطبيقها،والامتثال لها.هذة هى معايير الثقافة الفرعية للجانح التى قد تسمح باداء سلوك يخالف معايير المجتمع التقليدية.(١)

هذا وقد سعى "كوهن " الى تأييد النتائج التى خلص اليها، بتقديم بعض الملاحظات الدالة ،

من واقع تعليم ابناء الطبقة العاملة ،مؤكدا انهم (اى ابناءهذه الطبقة) يواجهون بموقف لامعيارى فى مدارس الطبقة الوسطى، مما يدفعهم الى الالتقاء مع بعضهم،وتطوير ثقافة مناهضة لقيم الطبقة الوسطى، ومن خلال عملية المخالطة الفارقة يتناقلون فيما بينهم مجموعة من المعايير التى تقتضى انتهاك الرموز المشروعة(٢).

وفى معرض حديثة عن نظرية المخالطة الفارقة، يرى دونال دكريس Donald Cresseyانها(اىالنظرية) تفسرلنا معظم الاختلافات فى معدلات الجرائم. فارتفاع معدلات الجريمة بين الزنوج وبين الطبقة العاملة وبين الشباب من الذكور فى المجتمع الامريكى يمكن تفسيرها على اساس وجود

---

(١) سامية جابر، الانحراف والمجتمع، محاولة لنقد نظرية علم الإجتماع والواقع الإجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٨٨، ص ص ١٤٢/ ١٤٣.

(٢) فتحى ابو العينين ، مصدر سابق ، ص١٨.

تقاليد اجرامية اكثر من التقاليد غير الاجرامية فى هذه الجماعات. ومع الاخذ فى الإعتبار معدلات التعرض للانماط السلوكية (انحرافيةوغيرانحرافية) لنا ان نتوقع ان فرص تعرض الفرد لانماط سلوكية غير مقبولة إجتماعيا، تكون اكبر لوكان زنجيا اوعضوا فى الطبقة العاملة ، او ذكرا اوساكنا بالمدينة، والعكس بالعكس. يقول سذرلاند يصبح الاشخاص مجرمين لانهم تعرضوا لعزلة نسبية عن ثقافة الجماعات المطيعة للقانون بسبب محال اقامتهم او مهنهم ومعاييرهم او ربما بسبب اتصالهم المتكرر بثقافة اجرامية اخرى،وعلى هذا فانة تنقصهم الخبرات والمشاعر والإتجاهات التى يمكن بواسطتها ان ينظموا حياتهم بشكل يتقبله الجمهور المطيع للقانون.(١)

اما عن نظرية بناء الفرصOpportunityStructure التى ظهرت فى عام ١٩٦٠كدراسة هامة كتبها كلوارد وأوهلين، فهى تمثل محاولة جادة للتوفيق بين نظريتين سابقتين:

الاولى: نظرية" اللامعيارية "كما جاءت فى كتابات كل من دوركايم وميرتون.

والثانية: نظرية" المخالطه الفارقة" لادون سذرلاند.

---

(١) Sutherland , E. and Cressey, D., Principles of Criminology, p 323.

نقلا عن :

سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامى، مصدر سابق، ص٢٦٢.

وتشير الفرص المتاحة[1] الى ان نماذج الثقافات الفرعية المتصفة بالجنوح ؛ وبدون استثناء ؛ انما تتكون وتحدد أطرها من اجل ايجاد بديل عملي لما يتيحه المجتمع الكبير من فرص. وترجع اسباب ذلك ، كما جاء في نظرية ميرتون ،الى ما يتعرض له هؤلاء الاحداث في مجتمعات الأقليات، من إحباطات في تحقيق غاياتهم. بالرغم من قدرتهم على انجاز أهدافهم. ومرد ذلك الى ما يتمتعون به من مستوى إجتماعي، وما يتوفر لديهم من امكانيات وقدرات(مادية ومعنوية، تعليم وثقافة وتدريب واستعدادات نفسية ....الخ) لايمكن معها تحقيق اى قدر مناسب من هذه الاهداف في الواقع. ويؤدى ذلك الى ان ينضم من تنطبق عليهم تلك الاوصاف بعضهم الى البعض الاخر لتكوين ما يسمى بالثقافة الفرعية الجانحة وذلك من اجل استحداث فرص بديلة لما تحدده الاغلبية.

ويضيفيا كلوارد واوهلين الى النظريات السابقة ، نظرية "الفرص المتاحة ، لتصف هذة الوضعية من خلال التحليل التالى ...[2].

" هناك نظام للفرص تحددة الاغلبية، وهو عبارة عن نظام تتفاوت وتتباين وتتمايز فيه الفرص من شخص الى اخر بناء، على الطبقة التى ينتمى اليها الفرد. ومثلما تقوم الثقافة السائدة فى المجتمع بتحديد القواعد والنظم التى يتم بناء عليها، تنافس الأفراد لتحقيق اهدافهم، من خلال الفرص المشروعة

---

(1) Richard A. Cloward and Lloyd Eohlin . Delinquency, and opportunity . A theory of Deliquent Gangs . New York, Free press . 1960.

(٢) انظر : مصطفى عبد المجيد شكاره، مقدمة فى الانحراف الإجتماعى، معهد الانماء العربى بيروت، ١٩٨٥، ص٢٧٥.

المتاحة في المجتمع الذى يعيشون فية ، والتي تتمثل في الواقع نظاما فارقا ، فان هناك كذلك نظاما فارقا آخر للفرص غير المشروعة لاتتكافىء فيه الفرص بالتساوى امام الجميع . وتقوم الثقافة (الفرعية) الجانحة ،مثلها في ذلك تماما مثل الثقافة السائدة ،بتحديد الكيفية التفاضلية المتمايزة التي يمكن بها السماح للفرد بدخول هذا التنظيم . كما تقوم الثقافة (الفرعية الجانحة) فوق ذلك ، بتقرير ما يجب مراعاتة من قواعد سلوكية تعتمد على تفاوت الأفراد في الامكانيات المتاحة لهم ، والكفاءات المتوافرة لديهم ، وبناء على الظروف المناسبة .وتتمثل هذه في مجموعة من الوسائل غير المشروعة تقع ترتيبيا هرميا في نظام الفرص ، يوليها الجانحون اهتمامهم وولائهم التام ويمكن حصرها في ثلاث... (1).

اولا :يمثل الثراء المادى أعلى مراتب هذا التدرج الهرمي للفرص غير المشروعة ، داخل نظام الثقافة الجانحة ، ويتم تحقيق هذا الاختيار بقيام المحرومين من الفرص المشروعة بالنجوء الى استغلال ما قد يتاح لهم من فرص غير مشروعة ، وذلك بأستخدام الوسائل غير المشروعة بديلا للوسائل التي يحدد نظام الفرص في الثقافة السائدة ، من استخدامها. ويشيرا كلووارد واوهلين الى وجود العديد من الثقافة الجانحة في الأحياء التي يحصل فيها ساكنوها على دخول منخفضة ، والتي يحتلون فيها مستويات إجتماعية تقع في أدنى مراتب البناء الطبقي . وتمثل هذه الوضعية للمحترفين من الجانحين دوما مركزيا او مضاعفا :

(1) المصدر السابق، ص ص ٢٧٥-٢٧٧.

انتمائهم لأسر فقيرة تقطن فى احياء ذات مستويات إجتماعية واقتصادية منخفضة تحرمهم من تكافؤ الفرص المشروعة ،ومن ناحية اخرى. فان الحى المتمتع بالهدوء والاستقرار ،والمتميز بدرجة من الترابط والتكامل الإجتماعى (مجتمع القواعد والمعايير) انما يفرض حدا معينا من الضبط الإجتماعى (المشروع) عن طريق ما يتوفر لدية من مؤسسات إجتماعية ، اضافة الى ماتفرضة العناصر الاجرامية من رقابة وضوابط (غير مشروعة) تؤدى بالتالى الى ان تصبح الفرص غير المشروعة غير متكافئة هى الاخرى، مثلها مثل الفرص المشروعة .

ثانيا : يلى هذا المستوى من التدرج الهرمى للفرص غير المشروعة ، ما يتبقى للأحداث الجانحين من فرص غير مشروعة تكفل لهم تحقيق النجاح ، والسلطة ، والمركز ، وغير ذلك من الاهداف التى تحققها الثقافة ، وذلك كبديل للفرص غير المشروعة المؤدية الى تحقيق ذلك من خلال النجاح والكسب المادى (الثراء) التى يمنحها الاختيار الاعلى مرتبة من التدرج الهرمى (الاختيار الاول) . ويتمثل هذا البديل (او الاختيار التالى) فى احتلال مراكز القوة والشدة والصلابة واستخدام وسائل العنف اوالانتماء الى الجماعات التى تلجأ إلى استغلال الفرص غير المشروعة باللجوء الى استخدام مختلف اشكال الجرائم .

ثالثا : بالنسبة للمنتمين الى أقليات فقيرة مضطهدة إجتماعيا واقتصاديا، ممن لاتتاح لهم ولاتتكافأ امامهم فرص تحقيق النجاح بالوسائل المشروعة (الفرص المشروعة)، وأيضا لاتتاح لهم فرص تحقيق نفس الهدف بالوسائل غير المشروعة (الفرص غير المشروعة) ، انما يترك امامهم مجال واحد يتمثل فى الانسحاب من المجتمع كلية ، والانعزال ، ومن ثم الانتماء الى ثقافة فرعية جانحةانعزالية .ويطلق كلووارد على هذا النوع من الثقافة الفرعية صفة الثقافة الجانحة ، نظراً لكون هذة الثقافة تكفل لأعضائها حرية مزوالة انشطة منحرفة ، مثل تعاطى المخدرات والمسكرات والشذوذ الجنسى ... الخ (١) .

وعلى صعيد نظرية بناء الفرص المتاحة ، قاما كلووارد واوهلين فى احدى المحاولات التجريبية التى حاولا فيها تطبيق نظرية الصراع بين القيم الداعية للنجاح وبين السبل المتاحة لتحقيقة ، بعمل توعية بين كبار رجال الاعمال واصحاب المنشآت التجارية لاستخدام الشباب العاطل من الطبقات الفقيرة ومن الاقليات ، للتبرع بجانب من المال لانشاء مدارس للتدريب المهنى، ينتظمون فيها . لقد اتضح لهما، ان اصحاب الاعمال وان كانوا قد استجابوا لهذة الدعوة مبكراً ، الاان الشباب يفتقد الكثير من المهارات الاساسية للعمل ، ورؤى الاستغناء عنهم بعد استخدامهم (٢) .

ومن الواضح ان هذة المحاولة كانت تهدف الى إتاحة بعض الفرص امام شباب الطبقات الفقيرة لكى يحققوا شيئا من النجاح ،ومن ثم يبتعدون عن

---

(١) المصدر السابق، ص٢٧٧.

(٢) سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامى، مصدر سابق ، ص٢٧٨.

سبيل الانحراف . ومن الواضح أيضا ان نقطة الارتكاز الاساسية فى هذة النظرية تستندالى ان البناء الإجتماعى مثلما يحدد الوسائل المشروعة لتحقيق الاهداف الثقافية، فانه هو الذى يحدد أيضا، الوسائل غير المشروعة لتحقيق انماط مختلفة من " الثقافات الفرعية الجانحه" - اذا جاز لنا أن نستخدم تعبير "كوهين" - تظهر الى حيز الوجود كاستجابة لغياب أو لوجود الفرص المشروعة وغير المشروعة[١].

تلك هى الخطوط العريضة التى يمكن رسمها من خلال القواسم المميزه التى بلورت افكار انصار نموذج السلوك المنحرف بتيارية الاساسيين . وهى خطوط توحى بما لايدع مجالا للشك ، بأنهما – وفقا لبعض التحليلات – يتكاملان الى حد كبير . فعلى حين تنهض نظرية ميرتون (اللامعيارية) نحو تفسير ارتفاع معدلات السلوك المنحرف فى قطاعات بعنيها من المجتمع ، تسعى نظرية سذرلاند (المخالطة الفارقة) بوجة خاص ، الى تفسير لماذا يسلك (يتعلم) بعض الناس دون غيرهم ، سلوكا يتسم بالانحراف .

وعلى الرغم من الطابع التكاملى للمساهمات النظرية التى اوردناها فى اطار دراسة نموذج السلوك المنحرف ، والتى إستلهمت منظور الانومية البنائية - الثقافية ، فان ذلك لايعنى أن النموذج قد سلم من النقد، او انة قد خلى من الاعتراضات ، فالواقع ان نظرية اللامعيارية عند ميرتون وان كانت قد اسهمت فى فهم ودراسة المشكلات الإجتماعية نظريا (بتحليل بعض المصادر البنائية الثقافية للمشكلات الإجتماعية) وعمليا (باقتراح- بصورة

(١) Earl Rubington and Martin S. Weinberg (eds) op .cit., pp 133, 135 .
نقلا عن : فتحى ابو العينين ، مصدر سابق، ص١٨.

ضمنية احيانا-مفهوم الثقافات الفرعية المنحرفة ، كمفهوم وسط بين النظرية والتطبيق، بين دراسة المجتمع الكلى و بين التركيز على النشاطات الفعلية للأفراد المنحرفين والجماعات المشكلة) ، فإن نظرية سذرلاند عن المخالطة الفارقة قد اسهمت بدورها فى تفسير استمرارية الانماط السلوكية المنحرفة فى جماعات وثقافات معينة ، غير أن هاتين النظريتين ، وكذلك النظريات الساعية الى الدمج بينهما ، تكشف عن بعض الملاحظات النقدية ، يمكن حصرها فيما يلى : -

- ان النموذج بوجة عام يكشف منذ البداية عن موقف متميز ، ضد فئات معينة فى المجتمع والتى تفرز ، او يتوقع ان تفرز - بحكم منطق هذا النموذج - ثقافات فرعية جانحة وأفرادا منحرفين. فالفقراء وسكان المناطق المتخلفة والملونون المنبوذون عرقيا، هم مصدر الجناح والاجرام الذى يعد مشكلة إجتماعية بالنسبة للطبقات الوسطى والعليا فى المجتمع الامريكى. واذا كان هناك من حل لتلك المشكلة ، فانه لا يكمن فى اعادة النظر فى طبيعة البناء الإجتماعى والثقافى الذى هو مصدر الانفصال بين الأهداف والوسائل، وانما يكون-حسبما يذهب أصحاب نموذج السلوك المنحرف فى "اعادة تنشئة" المنحرفين، وذلك باتاحة الفرصة امامهم لمزيد من الاتصال بالنماذج السلوكية المقبولة[1].

وفى ضوء موقف التحيز هذا، ضد بعض الفئات فى المجتمع لحساب الفئات الاخرى، يمكننا أن نفهم أيضا دعوى الثقافات الفرعية المنحرفة بأن

(١) Ibid., P. 136.

المشكلات الإجتماعية ليست نتاجاً للمجتمع الأوسع، وانما هى نتاج لبعض قطاعاته وفئاته، كجماعات المنحرفين والمجرمين والفقراء والاقليات العرقية، أو بفشل هؤلاء فى اقامة ارتباط مشروع عبر القنوات المجتمعية التقليدية، وكان من الممكن لولا وجودها (أعنى هذه الجماعات)، تنظيم وازدهار الجوانب السياسية والاقتصادية والتعليمية والصحية.... الخ (١).ومع أن البنائيين لا يغالون حقا فى وجود هذه الفرص المتاحة ، فانهم مايزالون يزعمون كمنظرى الثقافات الفرعية-ان الدوافع المادية المشتركة لجميع الأفراد، ليست مشكلة فى حد ذاتها لو لم يشوبها أفراد القطاعات الاخرى (طبقات) الثقافات المشكلة .(٢)

وقد حال هذا الموقف النظرى بأصحاب هذا النموذج، دون اجابتهم عن تساؤلات هامة، ينبغى أن تقدمها أية نظرية أخرى متماسكة، فى تفسير المشكلات الإجتماعية. وكان لابد لنموذج آخر من أن يأخذ بالإعتبار، حقائق المصالح والقيم المتباينة للجماعات الاجتماعية المختلفة، وأن يوسع من مفهوم المشكلات الإجتماعية ودائرة البحث فيها.

---

(١) سالم سارى ، مصدر سابق ، ص ص ٥٤- ٥٥.

رابعا :- نموذج التسمية : Labeling

كان الرأى لدى عدد كبير من العلماء الإجتماعيين الذين تعرضوا بالحديث فى كتاباتهم للمشكلات الإجتماعية ، ان هذه المشكلات ماهى الا حالة أو ظاهرة يراها غالبية الأفراد، ويقدسها ويخضع لها أفراد المجتمع، وتتحكم فى انماط السلوك العام[١]، وربما كانا والش وفيرفى Walsh Furfey من أبرز علماء الإجتماع اهتماما بتشخيص المشكلة الإجتماعية. حيث نجدهما يعرفان المشكلة الإجتماعية بأنها : " انحراف أو خروج عن المثل الإجتماعية، يجرى تقويمه بالجهد الجماعى" ويضيفان بأن هذا التعريف يفترض وجود عنصرين للمشكلة هما: قيام وضع ينظر اليه على انه غير مرغوب أو شاذ أو خاطئ أو غير طبيعى، والادراك بأن معالجة هذا الوضع لا تتم الا بالجهد الجماعى، وان الفرد عاجز عن معالجته [٢] اما راب Rabb فيقول بأن المشكلة الإجتماعية تظهر أو تتواجد فى حالتين أولهما : اذا بلغت العلاقات السائدة بين الناس الى عرقلة الاهداف الشخصية لعدد كبير من الأفراد، والثانية: اذا تعرض تماسك المجتمع لتهديد خطير نظرا لعجزه عن تنظيم العلاقات بين أفراده[٣]. ثمة ميل واضح اذن للنظر الى حالات مثل الجناح والجريمة والادمان والفقر، بوصفها مشكلات إجتماعية أو انماط انحرافية، وسعى قوى الى تفسير تلك الحالات بالنظر الى العوامل التى تؤدى الى ظهورها، وطبيعة

---

(١) Fuller R.C & Myers R.R, " The Natural History of a Social Problem". American Sociological Review, 6 (June), 1941, P. 320.

(٢) Walsh M.E. & Furfey P.M Social problem & Social Action, Englewood cliffs, N.J., prentice-Hall, 1958 , pp.1-2.

(٣) Rabb E., Major Social problems , New York , Harper& Row, 1973, p.3.

الظروف التى تظهر فيها... الخ، دون ان تأخذ فى الإعتبار رد الفعل المجتمعى، ازاء سلوك معين واختلاف ذلك من مجتمع لاخر.

وكان لابد من تفسير آخر يفسح طريقة إزاء ردود الأفعال الاجتماعية كمدخل لدراسة المشكلات الإجتماعية، ويأخذ فى حسبانه، عمليات التعامل الرمزى والضبط الإجتماعى فضلا عن تباين المراكز وتوزيع القوة واختلاف القيم بين الجماعات المختلفة. ولقد شكل هذا التفسير من خلال نموذج " التسمية الإجتماعية " Social Label أو ما يطلق عليه فى بعض الكتابات أحيانا نموذج" رد الفعل الإجتماعى" أو " نموذج الوصم الإجتماعى Labeling أحيانا أخرى [١].

يؤكد النموذج الراهن، ان المشكلات الإجتماعية ليست سوى نتاجا لردود الافعال الإجتماعية تجاهها، فهى حكم إجتماعى بشأن الاختلاف الفردى والتغاير الإجتماعى. ان ذلك لايعنى التشكيك فى وجودها تماما فى أى مجتمع ذى قواعد وتوقعات، بقدر ما يشير بشكل خاص الى وجودها، وفى عيون ناظريها، فهى موجودة بالقدر الذى تراها فيه بعض الجماعات فى المجتمع كمشكلات إجتماعية تعرفها بهذا التعريف، وترد عليها على هذا الاساس. يركز هذا النموذج اذن على الأفراد والمواقف والظواهر التى تلفت انتباه الناس من خلال التفاعل الإجتماعى اليومى، لتعرف وتعامل كمشكلات إجتماعية. وعلى هذا الاساس نستطيع أن نقول ان انصار نموذج التسمية ينطلقون بداية من فكرة أن التعريفات المقبولة للانحراف أو للمشكلات

---

(١) انظر : سالم سارى، مصدر سابق، ص٥٥. انظر كذلك - فتحى أبو العينين، مصدر سابق، ص١٩.

الإجتماعية تعد مسألة ذاتية، ويسعون بوجه خاص الى فهم ميكاينزمات الفعل المنحرف أو الحكم على بعض أفراد المجتمع من قبل ذوى السلطة بأنها أنماط سلوكية منحرفة، بينما لا تسمى نفس الممارسات السلوكية للبعض الآخر من الأفراد بهذه التسمية. أى أنهم يهتمون فى الأصل بالجمهور المسمى للجريمة لا بالمجرم المقترف للسلوك الاجرامى، ومبرر هذا المنطلق الفكرى يتحدد فى أن الجمهور هو الذى يقوم بتحديد وتسميه، ومن ثم الحكم على سلوك ما بأنه سلوكا إنحرافيا[1].

ان منظرى هذا النموذج فى تصنيفهم للمشكلات الإجتماعية ، يسيرون تبعا لخطوات معينة، فهم يسلمون منذ البداية بأن موقف ما ، يعتبر مشكلة إجتماعية، ومن ثم نجدهم يحثون الناس على تكوين ردود فعل إجتماعية تجاهه، وفى سبيل ذلك يقومون بعمليات واسعة لاقناع الاخرين . فمن خلال التفاعل الإجتماعى يتصل الأفراد بعضهم [2] بالبعض الآخر، عن طريق بعض الرموز المشتركة التى ينتج لهم فى بعض الاحيان ظروف ومواقف غير متوافقة، ينتج عنها ردود أفعال مجتمعية غير سوية ، يمكن تصنيفها

(١) Earl Rulington and Martin S. Weinberg, The Solution of Social problems, op. cit., p. 244.

انظر أيضا :سالم سارى، مصدر سابق، ص٥٥.

(٢) شادية قناوى، المشكلات الإجتماعية واشكالية اغتراب علم الإجتماع، مصدر سابق، ص ص ١١٥-١١٦.

كمواقف سلبية. والواقع أن توافر حكم إجتماعى بصدد هذه المواقف يسهم الى حد كبير فى تحويلها الى مشكلات إجتماعية. (١)

يضاف الى ما سبق أن معالجات أصحاب نموذج التسمية، للانحراف والمشكلات الإجتماعية، تعنى فى جوهرها أن عملية دمغ أو وصم أو تسمية سلوك ما بأنه " منحرف" يحيل الى المجتمع الذى يقوم بهذه العملية، أكثر منه الى الفعل أو الشخص الموصوم. وربما يتضح ذلك فى نسبية عملية الوصم هذه واختلافها من مجتمع الى آخر بالنسبة لسلوك معين–على نحو ما أوضحنا قبل قليل. فشرب الخمر – مثلا – قد يكون مقبولا أو يقابل بالتسامح فى مجتمع معين بينما لا يكون كذلك فى مجتمع آخر، ولهذا دلالة بالنسبة للمعايير والقواعد الاخلاقية والدينية والإجتماعية فى كل من الحالتين، بل أن نسبية عملية الوصم يمكن أن تكون قائمة فى نفس المجتمع، وذلك حين لا ينظر الى الفعل المنحرف نفس النظرة من جانب كل الجماعات (٢). ويعطى جوزيف جوليان Joseph Julian مثالا على ذلك بمدة السجن التى يحكم بها على المجرمين السود فى الولايات المتحدة الامريكية، اذ عادة ما تكون هذه المدة أطول من تلك التى يحكم بها على المجرمين البيض الذين ارتكبوا نفس

---

(١) Martin S.Weinberg and Earl Rubington, The Solution of Social problems, op. cit., p. 246.

(٢) فتحى أبو العينين، المصدر السابق، ص ص ١٩– ٢٠.

(٢) Joseph Julian , Social problems , Third Edition, prentice-YHall, Englewood cliffs, New Jersey , 1980, pp. 17-18.

نقلا عن : فتحى أبو العينين، المصدر السابق، ص٢٠

الجرائم. وهذا يحيل -بالنسبة لأصحاب النموذج الراهن- الى دلالات خاصة تتصل بتوزيع القوة فى المجتمع الامريكى[١] .

ان الحقيقة التى ينبغى التأكيد عليها هنا هى، أن المشكلات الإجتماعية ليست متغيرا بنائيا، أو حقيقة موضوعية ولكنها ظروف أو حالات تصبح فى ظلها سلوكيات أو مواقف معينة معروفة وموصوفة أو " مدموغه" بأنها مشكلات إجتماعية. ويتفق أنصار هذا النموذج على أن السلوك (أو الموقف المعين) يتحول الى مشكلة إجتماعية، حين يستفيد شخص اوجماعة - بطريقة أو بأخرى - من وراء دمغ هذا السلوك (أو الموقف) بأنه "مشكل" أو منحرف".

ويمكننا ان نجد تطويرا لبعض هذه الأفكار والتوجهات فى دراسة باول هورتون P.B Horton وزملائه، والتى تبدو للوهلة الأولى ذات اتجاه مميز فى رؤيتها للإنحراف وللمشكلات الاجتماعية . فالدراسة تميزا قاطعا بين الانحراف الاولى Primar Deviance، والانحراف الثانوى Secandary Deviance، حيث يشير الانحراف الاولى "الى السلوك المنحرف العرضى للأفراد، الذين يشكل سلوكهم غالبا، بدايات أو نوبات بسيطة لانتهاك المعايير الاجتماعية بطريقة عرضية وغير مقصودة، دون ان يترتب على ذلك ردود فعل مباشرة من القبل المجتمع، أو يلقب هذا السلوك بالانحراف، مثل الافراد المتهربين من دفع الضرائب الحكومية، أو الافراد الذين يتجاوزون اشارات

المرور داخل المدينة. ان مثل هذا السلوك يسهم بطريقة تلقائية فى نمو المشكلات الاجتماعية.

ان هذا "الانحراف الاولى" ليس سببا مباشرا للمشكلات الاجتماعية مثلما يشكل ذلك"الانحراف الثانوى" الذى يمكن ان ينمو فى اعقابه. ان الانحراف الثانوى يحدث حينما يكتشف السلوك المنحرف، ويصنف مرتكبه على انه منحرف. ان الصبى المراهق- على سبيل المثال- الذى يرتبط بعلاقة جنسية مع فتاة اصغر منه يصنف فى حالة اكتشاف تلك العلاقة على انه منحرف. الأمر كذلك فى كل اشكال الانحراف الاخرى مثل التعاطى، الجنسية المثلية، البغاء... الخ. التى يمكن سلوك مرتكبيها بتلك الطريقة. وينظر اليهم على انهم اشخاص من ذوى السلوك المنحرف.(١)

ما نود الاشارة اليه، ان حالة الانحراف التى تعقب عملية الوصم (الانحراف الثانوى) هى حالة يبدأ عندها الشخص الموصوم، يتقبل دور المنحرف كما حدده المجتمع. بل قد تزدادا افعاله المنحرفه من حيث عددُها ونوعها بهدف فرض ادوار جديدة من الانحراف. فالشخص الذى يوصم بأنه متعاطى- للمخدرات-مثلا- قد يدفعه ذلك الوصم الى تبنى ما يعتبره العامة أسلوب حياة المتعاطين للمخدرات، والذى قد يتجلى فى مقاومة العمل أو العلاج، والانخراط فى الجريمة والاتصال بالمجرمين ... الخ(٢)

---

(١) Paul B. Horton and Others : The Sociology of Sociel Problems , Prentice Hall, New Jersey 1991, p.28

(٢) فتحى أبو العينين، مصدر سابق، ص٢٠.

ولقد أوضحت دراسة باول هورتون وزملائه التى سبق الاشارة إليها، بعض الجوانب الهامة الأخرى فى فهم وتحليل المشكلات الاجتماعية، استنادا الى ان مفهوم الانحراف الثانوى هو مفهوم محورى فى نظرية التسمية. تخلص الدراسة الى ان الافراد المنحرفون كان ينظر اليهم سلفا على انهم بقايا أو متعاطون أو لصوص، أو غير ذلك من طرق التصنيف التى يخلعها عليهم المجتمع. ثم بدأت هذه النظرة تأخذ نمطا اخر، بتزايد اعداد هؤلاء الاشخاص المنحرفون، حيث تلحظ الدراسة وجود ميلا واضحا لدي هؤلاء المنحرفون الى تكوين جماعات خاصة بهم، يلتقون فيها مع اقرانهم الاخرين الذين يقترنون نفس السلوك، والذين صنفوا واياهم على انهم منحرفون. ان البداية تأخذ دائما صورة فعل منحرف بسيط، سيسر فى حركة دائمة، وفى سلسلة متصلة من الانحرافات التى تنتهى اخيرا بأن تدفع مرتكبى الفعل الى المشاركة فى عضوية هذا التنظيم المنحرف، الذى يضم العديد من الاقران، الخارجين على المعايير والقواعد الاجتماعية فى المجتمع(١)

ولعل أفضل من يمثل هذه النظرة " هوارد بيكر" Howard S. Beckerr حيث يعرض آرائه فى كتابة المعنون Outsiders : Studies in the Sociology of Deviance (١٩٧٣). يذهب بيكر الى أن الجماعات الإجتماعية هى التى تضع القواعد والمعايير التى يمثل الخروج عليها انحرافا، ويوصم منتهكيها بالخارجين. فالانحراف ليس صفة لسلوك يرتكبه شخص ما، بقدر ما هو نتاج لقيام اخرين بتطبيق قواعد معينة وجزاءات محددة على شخص " مذنب". ان ذلك يعنى أن المنحرف هو ذلك الشخص الذى طبقت عليه هذه التسمية، بينما

(١) Paul B.Horton and Others, op. els.

السلوك الانحرافى هو ذلك السلوك الذى أطلق عليه الأفراد تلك الصفة.[١] ولقد فحص بيكر الدور الذى يلعبه " مقاولوا الاخلاق" Moral entrepreneurs والذى يتلخص فى صنع القواعد وكيفية فرضها بالقوة على المجتمع، أى من يحددون انماط السلوك غير المرغوب ، وتطبيق العمليات الإجتماعية المترتبة عليه. يدخل فى تلك الفئة المشرعين (يعنى أعضاء الهيئات التشريعية) والاطباء النفسيين، والصحفيين ، والوعاظ ونواب العموم والمحامين ...... الخ [٢].

وفى مقاله بعنوان Whose side are we on (١٩٦٧)[٣] يؤكد بيكر على ضرورة قبول الاوضاع العامة والمعانى الاخلاقية التى ينادى بها الصفوة، ويحذر من الانسياق - على نحو ما يفعل بعض العلماء الإجتماعيين-وراء الاحكام القيمية أو اختزال أو تجزئة المشكلات الإجتماعية على نحو ضيق.[٤]

---

(١) Howards S. Becker, outsiders: studies in the Sociology of Deviance, New York, Free press, 1973, p.9.

(٢) Jerome Manize: Analyzing Social problems, op. cit., p.15 .

(٣) Op. cit., p.16.

(٤) لقد غالى بعض العلماء فى تصوير الازمة التى تمر بها مجتمعاتهم على أنها مشكلات إجتماعية، فوليام ل. جارسيون William L. Garrison لم يصنف العبودية كمرحلة من مراحل التطور الانسانى، ولكن كمشكلة إجتماعية، واليزابيث جاوى ستانتون Elizabth Gady Stanton تنظر الى حرمان المرأة من حق المشاركة السياسية على كونه مشكلة إجتماعية بينما يصور السيناتور جوزيف S. joseph الشيوعية كمشكلة إجتماعية، ويشير ميشيل هارينجتون Michael Harrington الى الفقر فى أمريكا -الاخرى The other America كأحد المشكلات الإجتماعية البارزة، وحديثا يعرف

وعلى الرغم من ان نموذج الدصم الإجتماعى ، قد نجح فى لفت الانتباه الى مثل هذه الاراء والتصورات المتصله بفهم وتحليل المشـكلات الإجتماعيـة على اساس الدراسة العلمية لانماط الانحراف، والعمليات الاساسية التى يتخلق على ضوءها التنظيم الإجتماعى للمنحرفين، الا ان النموذج قد وقع فى بعض المثالب، التى واجه بسببها كثير من الانتقادات التـى وجههـا اليـه بعض نقـاده ومعارضية، فمن قائل بأن اصحاب نظرية الوصم وان كانوا قد اثـاروا بعض التساؤلات حول اساس الوصم ونتائجـه، الا انهـم لـم يقدمـوا ايـة مسـتويات او معايير بديلة لتعديل او تحسين الاحكام المجتمعية، بشأن اطلاق التسميات على مرتكبى الافعال المنحرفة[١]. ومن جانب آخر، فقد أكد نقاد نمـوذج الوصـم أن هذا النموذج يميل الى تجاهل الضـرر الفعلـى الـذى تحدثـه اشـكال معينـة مـن الانحـراف، وان التركـيز علـى تـأثير وصمـة العـار قـد جعـل " الدراسـة الإجتماعيـة لضحايـا الظلـم والإضطهـاد "Sociology of Underdog" تغفـى

سيمور هارش Seymour Hersh القتل على انه مشكلة إجتماعية، ويرى رالـف نـادير Ralph Nader أن نقص التحـسم النوعى فى الصناعة يمثل مشكلة إجتماعية يجب الالتفات اليها .... الخ.

انظر فى تفصيل ذلك :

Martin S. Weinberg and Earl Rubington, The Solution of Social problem, op. cit., p.245.

(١) جيروم ج، مانيس ، تحليل المشكلات الإجتماعيـة (الترجمـة العربيـة لفتحـى ابـو العينين) مصدر سابق، ص٦٢.

المنحرف من مسئوليته عن فعله :[١] وان النظرة الى المنحرف كضحية انما تلقى باللوم والمسئولية على المجتمع وجماعاته المهيمنة[٢].

وثمة نقد أخر مؤداه ان نموذج الوصم، قد بالغ فى تبسيط اسباب الانحراف . حيث يذهب بعض انصاره الى القول بأن اطلاق الصفات (مريض عقلى -مجرم...الخ،مثلا) هى الاسباب الرئيسية للانحراف[٣]. فى الوقت الذى يجمع فيه ، النقاد على ان اسباب الانحراف الاولى لا تكمن فى عملية الوصم ذاتها وانما فى مجموعة اخرى متنوعة من الحالات مثل الصراع والفقر مثلا[٤].

وفى معرض تحليل هذا الجانب من الانتقادات الموجهة الى انصار هذا النموذج، تؤكد شادية قناوى بأنهم (أى الانصار) لم يحاولوا الاجابة عن بعض التساؤلات مثل :

---

(١) Schur, Edwin M., Labeling Deviant Behavior, New York : Harper & Row, 1971.

نقلا عن جيروم ج. مانيس، تحليل المشكلات الإجتماعية(الترجمة العربية)،مصدر سابق ، ص ص ٥٩/٦٠

(٢) المصدر السابق، ص٦٠.

(٣) Scheff, Thomes, Being Mentally ill. Chicago: Aldine, 1966.

-نقلا-عن جيروم ج مانيس ، تحليل المشكلات الإجتماعية، مصدر سابق، ص٦٠

(٤) Waller R. Gove, " Societal Reaction as an Explanation of Menlal Illness : An Evaluation ", American Sociological Review 35 (October 1970) p.p. 873-84.

نقلا عن : جروم ج . مانيس ، المصدر السابق، نفس المكان.

لماذا يستمر هذا الوضع غير العادل الذى يحتم وجود واستمرار عملية التسمية بين الفرد مقترف السلوك المنحرف ومجموعة الأفراد الذين يسمون سلوكه بالانحراف؟ وما هى طبيعة التكوين الإجتماعى -الاقتصادى التى تحتم شروطها المجتمعية انتشار الجريمة (الانحراف) بين الاغلبية العظمى من ابناء الطبقات الدنيا؟[١]

والحقيقة ان بعض انصار هذا النموذج يذهبون الى ان البناء الإجتماعى-الاقتصادى للمجتمع الحديث، هو بناء غاية فى التعقيد، لا يتيح لكل أفراده المساهمة فى وضع قواعدة واداء معاييرة. فالمجتمع الحديث ملئ بالعديد من الجماعات الإجتماعية ذات العادات والتقاليد والثقافات المختلفة، فضلا عن تباين المصالح والاهداف. الامر الذى يترتب عليه ان مسألة اعتراض بعض الجماعات الإجتماعية على ما يسود المجتمع من قواعد أو معايير او قوانين انما يعد امرا طبيعيا، بإعتبارها - فيما يقرر هوارد بيكر H.Becker ، نتاجا عمليا لتفاعل الجماعات الإجتماعية بقيمها الإجتماعية المختلفة. ومن ثم فإن عملية الاختلاف مع- أو الاعتراض على- هذه المعايير لا يجب بأى حال من الاحوال ان تحول الباحثين عن هدفهم الاساسى وهو الوصف الدقيق للواقع الراهن، والكشف عن اسباب الظواهر الموجودة

(١) نجد مناقشة ضافية لأهم الانتقادات التى وجهت الى نموذج التسمية فى المصدر الهام التالى :
شادية قناوى: المشكلات الإجتماعية واشكالية اغتراب علم الإجتماع (رؤية من العالم الثالث)، وكالة الاهرام للتوزيع، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ط٣، ١٩٩٤، ص ص ١٢٤/١٢٨.

به والمشكلات الإجتماعية المنبثقة عنه[1] وهو أمر لم يسعى له انصار هذا النموذج على نحو دقيق، ولم تكشف تحليلاتهم عن وعى كبير بأهمية البحث فى العلاقات السببية المتصلة بظهور المشكلات الإجتماعية.

وعلى أية حال فان ما نود الاشارة اليه هنا؛ أن اعتماد نموذج التسمية على خاصية رد الفعل لتحديد أنماط السلوك بإعتبارها مقبولة أم مرفوضة انحرافية أم سوية، يعنى أن الانحراف كصفة خارجة عن الفاعل أو الفعل، لا يتم الا فى اطار ما يخلقه رد الفعل الإجتماعى من استجابات تؤكد وجود الانحراف أو تنفيه . وعلى الرغم من تأكيد أنصار هذا النموذج على أن الافعال تتحدد بإعتبارها انحرافية ، بواسطة خاصية " رد الفعل " نحوها ، إلا أنها لم تفسر نوع الاستجابات التى تحدد الافعال الانحرافية ، أو نماذج ردود الافعال المجتمعية التى يقوم بهذه الوظيفة . كما يرى بعض منفذى هذا النموذج أنه بتركيزه على ممارسات مؤسسية ، يضيق من المصادر العريضة للمشكلات الإجتماعية، وبتوجهه الكلى الى اصلاح الخلل المؤسسى أو " سوء ادراة " المشكلات الإجتماعية ، يتجنب المنظور رؤيتها فى البناء الإجتماعى والسياسى والثقافى للمجتمع ، الامر الذى أضعف اسهامه فى تطوير رؤية إجتماعية سياسية ، يؤكد على المصادر البنائية للمشكلات الإجتماعية فى المجتمع المعاصر[2].

على حين يرى البعض الآخر أن الجهود التى يبذلها باحثوا هذا المنظور فى الكشف عن عمليات الوصم وعمليات الضبط الإجتماعى وتوزيع

---

(١) شادية قناوى : المصدر السابق ، ص١٢٧.

(٢) سالم ساري ، مصدر سابق ، ص ٥٦ .

القوة فى المجتمع، يمكن أن تسهم فى فهم المشكلات الإجتماعية فى علاقتها بسياقات اوسع، الا أن البحوث التى تمت حتى الان فى هذا النطاق لم تثلت ذلك بعد ، ولهذا فان تأثير هذا النموذج ما زال محدودا ، ولا يمكن التنبؤ به .

ولعل أهم الانتقادات التى وجهت الى نموذج التسمية ، أن النموذج لم يفلح فى تقديم اجابة واضحة عن اسباب استجابة المجتمع بطريقة معينة ازاء سلوك معين ، ووصفه بالانحراف ، واستجابته بطريقة مغايرة لسلوك آخر . فضلا عن غياب أية تفسيرات حول بعض الثغرات المتصلة بأسباب اختلاف معدلات الانحراف من مجتمع لاخر، وارتكاب أفراد بعينهم دون غيرهم انحرافات محددة ، وكذا اختلاف السلوك الى سلوك ما ، أو أفعال معينة (سواء أو انحرافا) من مجتمع لأخر. وعلى الرغم من أن نموذج التسمية ان كان قد تطرق الى مجالات خصبة لم يتطلع اليها باحثون آخرون، الا أنه بتركزه على عملية " رد الفعل المجتمعى" قد اختزل العديد من الادوات المتاحة لتحليل المشكلات الإجتماعية وحصر نتائج جهده فى دائرة ضيقة دون محاولة النظر اليها كنتاج لعمليات بنائية وثقافية وسياسية تمارس تأثيراتها الفاعلة على المجتمع وتفرض نفسها على جميع أفراده بغير استثناء . ولذلك يظل اسهام النموذج الراهن محدودا ، فى تقديم منهج ملائم يسمح لنا بالتعرف على المصادر البنائية لدراسة المشكلات الإجتماعية المعاصرة.[١]

ثالثا : الرؤية الوظيفية للمشكلات الاجتماعية : استخلاصات نقدية .

---

(١) انظر ، فتحى أبو العينين ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

يستدل من التحليل السابق أن نظرة أنصار البنائية الوظيفية نحو تفسير المشكلات الإجتماعية (على النحو الوارد فى النماذج النظرية للمشكلات الإجتماعية فى هذا الفصل) ، ترجع الى عدم الاتساق بين كل من القيم والاهداف المحددة ثقافيا ، وكذلك الاساليب النظامية التى رأى فيها النظام الإجتماعى أساليب مشروعة يجب أن يتبعها أفراد المجتمع حينما يتطلعون الى اشباع وتحقيق طموحاتهم المادية . والتركيز هنا موجه الى ردود فعل الفرد وتكيفه مع الضغوط التى تفرزها ثقافة المجتمع وبنيته الإجتماعية . وتتضح المشكلة كما يشير ميرتون فى أن البنية والتركيب الإجتماعى لبعض المجتمعات ، انما تعتمد على وضع حدود أو حواجز امام بعض فئات المجتمع، تحول دون تحقيق هذه الاشباعات و الطموحات أو على الاقل ، تجعلها صعبة المنال بدرجة غير متكافئة لدى جميع الأفراد والجماعات . ما يحدث حينئذ هو محاولة أعضاء هذه الفئات اختراق هذه الحواجز ، استنادا الى بعض الوسائل غير المشروعة لتحقيق رغباتهم واشباع طموحاتهم ، دون الاصطدام بمتطلبات الثقافة السائدة فى المجتمع . ولذلك فان ما تتصف به الان، بعض المجتمعات الرأسمالية ، وما تتميز به ثقافتها من تأكيد وتركيز على الثروة ، لما يرتبط بها من نفوذ ومكانة ، قد يدفع الأفراد فى هذه المجتمعات ، لتحقيق الثراء من أجل الحصول على الاشباعات المادية وغير المادية ، دون التأكيد أو حتى الاهتمام ، بالوسيلة التى يمكن من خلالها الحصول عليها.

ويشير نموذج ميرتون بشكل خاص الى أن أفراد المجتمع ، انما يسعون فى مثل هذه الظروف الى استحداث وتحديد الوسائل التى يتم لهم بها تحقيق

الاهداف ، مثل الحالات التى يلجأ فيها بعض الصناع اوُ التجـار الـى اسـتخدام مـختلف وسائل الغش فـى معـاملاتهم ، أو كتعـاطى الرشـوة وارتكـاب جرائـم الاختلاس ، وغيرها من وسائل جمع الـثروة بطـرق غير مشـروعة كالسـرقة والدعارة والاتجار فى الممنوعات أو السوق السوداء ، أو بيع – أو استيراد – وتجارة السلعة الفاسدة ، أو حتى استخدام العنف أو التهديد باستخدامه كما هـو الحال فى استخدام السلاح ، والسطو على المنازل أو البنوك ..... الخ .[١]

والواقع أن التفسـيرات الوظيفيـة للسـلوك المنحـرف وإن كـانت تكتسـب قـدرا مـن المصداقيـة والملائمـة فـى حالـة خـروج بعـض الفئــات الدنيــا فــى المجتمع، عن الالتزام بالقيم الإجتماعية والثقافية السائدة فى مجتمعهم ، والتــى تلزمهم باتباع اساليب مشروعة ومحددة لتحقيـق رغبـاتهم وطموحـاتهم ، التـى يجب الاتتعارض مع هذه القيم الإجتماعيـة والثقافيـة ، الا أنهـا لـم تكـن كذلـك ازاء تفسير سلوك أبنـاء الطبقـات الوسـطى أو العليـا ، ومحـاولاتهم المتكـررة لخرق القواعد والنظم ، والقيم والمعـايير التـى ينـص المجتمـع علـى ضـرورة اتباعها ، والتى تمثل أساليب مشروعة ، يجب على جميع أفراد المجتمع علـى حد سواء ، مراعاتها ، كمتطلبات لتحقيق أهدافهم وطموحهم. بعبارة أخـرى ، لم تيسر لنا نظرية اللامعيارية انحرافات الخاصة (أصحـاب الياقـات البيضـاء)

---

(١) انظر . مصطفى عبد المجيد شكاره ، مقدمة فى الانحراف الإجتماعى ، مصدر سـابق ، ص ٢٥٤ – ٢٥٨ .

انظر أيضا : شادية قناوى ، المشكلات الإجتماعية واشكالية اغتراب علم الإجتماع ، مصدر سابق ، ص ص٨٠ – ٨٣ .

والتى لم تخدد التعاقد ، ولا البنية الإجتماعية ، كم ونوع الوسائل المتاحة امامها ، ولم تحرمهم مجتمعاتهم من الفرص الإجتماعية المختلفة.

ولعل من أهم أوجه النقد التى وجهت الى الرؤية الوظيفية (نظرية اللامعيارية) انها وان كانت تدعوا الى اتاحة الفرص للجميع بالتساوى ، الا أنها تدعوا أيضا الى المحافظة على الأوضاع الاقتصادية الراهنة . ذلك أن ميرتون حينما يؤكد ضرورة أن ينال الفرد قسطا من الثروة والمكانه وغيرهما من الاهداف التى يطمح الجميع الى تحقيقها ، انما يؤكد كذلك على ضرورة أن ينال ذلك بناءً على جدارته ، وليس بناء على حاجته [1] . هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ، ترى النظرية أنه بتحقق مبدأ التكافؤ فى الفرص، وفى المزايا الإجتماعية أمام الجميع ، يمكن تحقيق مبادئ العدالة والمساواة واقرار النظام. ومع ذلك فانه حين يتساوى شخصان ويتعادلان فى الفرص المتاحة لكل منهما، قد لا يصبح باب التنافس أمامها مفتوحا بالتساوى ، حينما يتميز أى منهما عن الآخر ، فى انتماءاته الأسرية أو المهنية ، أو المستوى الاقتصادى، أو الاوضاع الإجتماعية ..... الخ ، كما لا يمكن أن تتكافأ الفرص حيث لا يتكافأ الجميع فى الميول والاستعدادات وفى الكفاءات الشخصية . التكافؤ اذن فى الفرص الإجتماعية ، غير موجود فى المجتمع . وهى نقطة لم تسهم النظرية ، فى تقديم اجابة عليها .

---

(١) مصطفى عبد المجيد شكارة ، مقدمة فى الانحراف الإجتماعى ، مصدر سابق ، ص ٦٢ .

الفصل الخامس

نظريات الصراع ومحاولة تفسير المشكلات الإجتماعية

التصورات الأساسية والمحاولات التفسيرية

الفصل الخامس

نظريات الصراع ومحاولة تفسير المشكلات الإجتماعية

التصورات الاساسية والمحاولات التفسرية

أولاً : نظرية الصراع كمدخل لفهم المشكلات الإجتماعية:

التصورات الاساسية :

ترجع نظريات الصراع فى تفسيرها للمشكلات الإجتماعية - على عكس ما تذهب اليه المقولات الوظيفية - الى أن أجزاء النسق الإجتماعى تكون فى حالة تنافس وتنافر ؛ لاتوازن وانسجام. ويرتكز إتجاه الصراع على مجموعة من المسلمات الاساسية حول طبيعة المجتمع ؛ وديناميات تغيره ؛ واسباب المشكلات الإجتماعية . والمجتمع بالنسبة لمنظرى هذا الإتجاه عبارة عن صراع سياسى محتدم بين جماعات متناحرة فيما يتعلق بأهدافها أو بنظرتها الاجمالية للحياة .

وتنطلق نظريات الصراع من عدة قضايا : فهى تسلم بأن الصراع بين الجماعات المختلفة هو المظهر الدائم للحياة الإجتماعية ؛ فضلا عن كونه مصدر هام للتغير . فالصراع يتضمن عدم الاتفاق حول القيم ؛ والمنافسة على مصادر الأمن مثل القوة والثروة والمكانة .... إلخ . والمشكلة الإجتماعية طبقا لهذا الإتجاه هى نتاج لتعارض مصالح الجماعات

المتنافسة.[١] أو هى النتاج الطبيعى والحتمى للنضال الإجتماعى بين من يملكون القوة ؛ ومن لا يملكون . وهذه الفئة الأخيرة فى سعيها لكسب القوة لأنفسها تصبح فى حالة صراع مستمر . وتتولد المشكلات الإجتماعية حتما من ذلك الصراع الموروث بين ذوى القوة ومن لايمتلكونها، بين المستغلين و المشتغلين بين ومن يسيطر عليه . وتنتج عن هذه العلاقة مشكلات أخرى مثل الفقر ، التميز، الاضطهاد ، التعصب ...الخ. وكلما قاوم المقهورون اضطهادهم، قادهم ذلك الى سلسلة اخرى من المشكلات كالجريمة، العنف، الانتحار، التمرد، تعاطى المخدرات.[٢]

أوجز ماركس تحليلاته للمشكلات الإجتماعية فى مقولته الشهيرة "إن تاريخ كل الكائنات البشرية والمجتمعات، هو تاريخ الصراع بين الطبقات "، فالترتيبات الإجتماعية والثقافية لكل مجتمع، تعكس بالتالى مصالح الطبقة الحاكمة . وفى ضوء هذا المعنى يجب أن نفهم وان نحلل مشكلات مثل الفقر، التعصب ، الإضطهاد ، فلكى نفهم نشأة المشكلة الإجتماعية ومدى خطورتها ، لابد من تحليل البناء الطبقى للمجتمع لمعرفة من المستفيد.[٣]

وإذا أردنا قدرا من التوضيح، قلنا أن منظرى الصراع يبدون اهتماما فائقا بتحليل المشكلات الإجتماعية فى سياق تحليل توزيع القوة والربح فى المجتمع، والبحث الجاد عن جذورها الكامنة المتمثلة فى صراع المصالح

---

(١) Ian Roberston : " Social problems ", second Edition, rondom House, New York, 1975, PP. 16 - 17.

(٢) Mensluin , Donald W. light : " social problem ," Mc Grae , Hill Book company, 1983, P. 4.

(٣) Ian Roberst :" Social Problem ", OP.. cit.. P 16

والقيم، بين مختلف الجماعات الإجتماعية. والواقع أن ماركس فى معالجته للمجتمع الرأسمالى لم يسلم بالقضية المجردة الذاهبة الى أن صراع المصالح يؤدى بالضرورة الى التفكك ، ذلك لأنه كان واعيا بأن التوازن يمكن أن يتحقق من خلال التنظيم والقيادة والايديولوجية، غير أن التوازن عند ماركس هو دائما توازن قلق، لأنه يتضمن فى داخله عناصر التناقض والصراع . وفى هذا السياق يظهر دور الصراع الطبقى فى احداث التغير الإجتماعى، وتعميق وتكريس المشكلات الإجتماعية . تلك المشكلات التى تنبثق من وجهة نظر منظرى الصراع، من تعارض المصالح وعلاقات القوة، وتمثل بشكل خاص جزء من الديناميات الاساسية التى تغير المجتمع فالتغير ما هو إلا عملية جدلية تتم من خلال صراع طبقى.[١]

الواقع أن النظرية الماركسية قد لاقت استحسانا كبيرا فى مجال تحليل المشكلات الإجتماعية والتغير الإجتماعى . فلقد بدت هذه التحليلات وكأنها اكتشافا يمكن الإنسان من السيطرة على مصيره . لقد ادرك العديد من علماء الإجتماع ، أن المجتمع الصناعى الحديث : له نسق طبقى ذو مصالح متعارضة ، تولد صراعا حادا ينتج عنه العديد من المشكلات الإجتماعية ، لقد دفع هذا الادراك بعلماء الإجتماع الغربيين ، الى رفض امكانية قيام المجتمع اللاطبقى فى ظل الظروف الصناعية الحديثة حيث لا يكون الصراع السائد

---

(١) James M . Mensluim Op . cit ., pp 45 - 60

انظر أضا - السيد الحسينى ، نحو نظرية إجتماعية نقدية ، مصدر سابق ، ص ١٣٨.

صراعا طبقيا أو قيميا فقط ، بل صراعا حول توزيع القوة والمكانة والثروة أيضا .(١)

والتحليل الصراعي Conflict Analysis مرادف للتحليل التاريخي ، فتفسير العمليات المتداخلة بين الانساق الإجتماعية ، يعتمد على رصد التحولات التي تصيب العلاقات الإجتماعية . ويعتمد هذا التحليل على مفهوم أساسي لوصف التغير التاريخي والإجتماعي الذي يتضمن نشأة ضروب (جديدة) من السلوك ، لا ضروبا (منحرفة) كما تذهب الى ذلك نظرية التوازن، وهو مفهوم الاغتراب Alienation والتغير هو الاستجابة التقدمية لحالة الاغتراب.

وعلى الرغم من أن مفهوم الاغتراب قد ظهر في كتابات كل من هيجل وفيورباخ ، إلا أن ماركس قد عالج هذا المفهوم في ضوء فلسفته المادية الجدلية . ذلك أن ماركس – وعلى الاخص في اعماله المبكرة – قد استخدم مفهوم الاغتراب لوصف ونقد الظروف الإجتماعية التي يعيش في ظلها الانسان ، تلك الظروف التي افقدته القدرة على المبادأة الفعالة ، وحولته بالتالي الى شئ سلبي يخضع لعوامل خارجية لا يستطيع التحكم فيها. أن ذلك يعني أن العالم الإجتماعي الذي يوجد فيه الانسان يتعارض مع النزعة الانسانية الحقيقة ، ذلك لأنه (أي الانسان) يستشعر الغربة عن نفسه أولا ، وعن الآخرين ثانيا . وفي فترة لاحقة من حياة ماركس نجده يؤكد فكرة اغتراب الانسان عن العالم الذي تشكل بجهده وعرقه، وان ذلك قد تم من

---

(١) James Wiiliam Coleman . OP - cit .

خلال تطور الملكية الخاصة ، ونمو رأس المال ، واتساع نطاق السوق ، حتى تحول النشاط الانسانى الى سلعة تخضع للتقلبات الاقتصادية . لقد تحول عالم الانسان الى عالم الاشياء واصبح العمل مغتربا عن صاحبه.[1] أن نقطة الانطلاق عند ماركس فى تحليله لهذه الظاهرة السيكولوجية الإجتماعية التى تعنى بصفة عامة أن يصبح الانسان غريبا عن جانب من جوانب حياته، هى الواقع الاقتصادى الإجتماعى والعلاقات الانتاجية التى مارس الانسان العمل فى ظلها[2] . وبالنظر الى ذلك نجد أن ماركس قد أكد على تحليل ظاهرة الاغتراب كظاهرة إجتماعية أساسا ، فى اطار علاقات إجتماعية محددة وفى نطاق نسق إجتماعى تاريخى بعينه .

ومن خلال كتابات ماركس يمكننا التمييز بين صور عديدة لاغتراب الانسان : اغتراب عن الذات أولا ، والناس ثانيا ، والطبيعة ثالثا ، فإذا كانت الرأسمالية تسهم فى اغتراب الانسان عن نشاطه ونتاج عمله ، فانها ما تلبث أن تحول هذا الناتج الى شئ مغترب. وكلما ازداد عمل الانسان ازداد خضوعا لعالم الاشياء الذى هو من صنعه . ومعنى ذلك أن جوهر التأكيد الذاتى للانسان [العمل]، سرعان ما يتحول فى ظل نمو الرأسمالية لنير

---

(١) Bottomore , T: and Rubel , M. (eds) Karl Marx :' selected writings in Sociology and Social Philosphy , " penguin Books , Harmondsworth ,

نقلا عن : السيد الحسينى ، نحو نظرية إجتماعية نقدية ، مصدر سابق ، ص ٩٠ ، ٩١ .

(٢) ... نعيم أحمد ، النظرية فى علم الإجتماع ، مصدر سابق ، ص ١٨٠ ، ١٨١.

صالحه . ويؤدى بالتالى الى اغترابه عن النشاط الانتاجى ، وبذلك يتحول العمل الى نشاط قهرى أو شئ خارجى لا يسهم فى التعبير عن القدرات الانسانية الابداعية ، بقدر ما يؤدى الى البؤس والشقاء واليأس[1]. وإذا كان ناتج العمل هو الاغتراب ، فان الانتاج نفسه يصبح اغترابا ايجابيا [نشطا] ، أو هو نشاطا للاغتراب ، حيث لا تقدم وظيفة العمل أية اشباعات جوهرية تجعل من الممكن للعامل أن يطور أو ينمى قدراته العقلية أو الفيزيقية بحرية، ما دام العمل مفروضا بواسطة الظروف الخارجية القاهرة وحدها . ان العمل يصبح وسيلة لغاية ، لا غاية فى حد ذاته ، ويتضح ذلك من حقيقة أنه بمجرد أن تزول قوة القهر أو الاكراه عن العمل ، فان الناس يفرون من العمل مثلما يفرون من الطاعون .[2]

تتضمن تلك الصورة أيضا للاغتراب ، أن العامل يفقد السيطرة على ناتج عمله ، ما دام ما ينتجه يستولى عليه الآخرون، ومن ثم فهو لا يستفيد منه . إن المبدأ الجوهرى فى اقتصاد السوق هو أن السلع تنتج من أجل التداول ، وفى اطار الانتاج الرأسمالى يعتبر انتاج البضائع من أجل التبادل من أهم آليات اقتصاد السوق. بل إن العامل ذاته ، الذى يعامل كسلعة تباع وتشترى فى السوق ، لا يمتلك القدرة على تحديد مصير ما ينتجه ، ومن ثم

---

(١) السيد الحسينى ، نحو نظرية إجتماعية نقدية ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

(٢) انظر معالجة لقضية الاغتراب فى المصدر الهام التالى :

سمير نعيم أحمد ، النظرية فى علم الإجتماع، مصدر سابق ، ص ١٧٤ .

تعمل آليات السوق على دعم مصالح الرأسمالى ، على حساب مصالح العامل.[١]

يدخل فى ذلك أيضا تلك الآثار الإجتماعية المباشرة لإغتراب العمل ـ والتى بموجبها أصبحت العلاقات الانسانية فى المجتمع الرأسمالى مجرد آليات فى السوق. ويتضح ذلك بشكل مباشر فى مغزى النقود فى الحياة الإجتماعية، أن النقود فى المجتمع الرأسمالى تشجع على ترشيد العلاقات الإجتماعية، طالما أنها تمثل معيارا مجردا يمكن على أساسه المقارنة بين أكثر الخصائص اختلافا وتجانسا ، واستبدال كل منها بالآخر . وصاحب النقود يردد دائما أن نقوده قادرة على تبادل كل خاصية وكل شئ بغيره، بصرف النظر عن التناقضات القائمة بين هذه الأشياء وبين بعضها البعض .[٢]

وفيما يتعلق بالاغتراب على المستوى الانسانى نجد أنه قد وقعت مجموعة من الاغترابات التى استهدفت الانسان فجعلته فى واقعة الرأسمالى ، انسانا مغتربا عن نموذجه الأصلى . وتتمثل أولى صور الاغتراب على هذا المستوى فى تحول علاقة الانسان بالعالم ، من علاقة ذات طبيعة انسانية ، الى علاقة ذات طبيعة حيوانية. يتضح ذلك من أن البشر يعيشون فى الأصل فى اطار علاقة ايجابية متفاعلة مع العالم الطبيعى بحيث يمكن إعتبار الثقافة والتكنولوجيا نتاجا لهذه العلاقة، وتعبيرا عنها ، وفى اطار هذه العلاقة فإن العمل المغترب يرجع النشاط الانسانى المنتج الى مستوى التكيف مع الطبيعة، وليس السيطرة عليها ، وهو الأمر الذى يفصل الكائن البشرى عن تكوينه

---

(١) المصدر السابق ، ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٢) سمير نعيم أحمد ، النظرية فى علم الإجتماع ، مصدر سابق ، نفس المكان .

النوعى ويفصله أيضا عما يجعل الحياة الانسانية متميزة عن الحياة الحيوانية[١] .

وتتضمن كتابات ماركس المبكرة ، بعض القضايا الهامة المتصلة بجوهر تصوره للاغتراب . فإذا كان الانسان هو صانع العالم الإجتماعى بفضل نشاطه ، إلا أنه قد اغترب عنه ليتخذ منه موقفا عدائيا . ومن البديهى أن تكون طبقة البروليتاريا هى أكثر الطبقات اغترابا فى ظل المجتمع الرأسمالى . غير أن البروليتاريا كطبقة لا توجد الا فى ظل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تلك الملكية التى تعد المصدر الاساسى لظهور العمل المغترب .

لذلك نجد ماركس يذهب الى أن تحرير العمال من (واقعهم المغترب) يتطلب تحريرا للانسانية بأكملها ، ومعنى ذلك أن كل أفراد المجتمع الرأسمالى يعانون الاغتراب ابتداء من الرأسمالى الذى يخضع لقهر قانون تراكم رؤوس الأموال ، مرورا بالأدباء والفنانين الذين يبيعون مواهبهم لقاء أجر نقدى ، وصولا الى العمال الكادحين الذين لا يملكون سوى قواهم البدنية والذهنية. هنا تصبح الثورة مطلبا حياتيا حاسما ، تمثل الطبقة العاملة جبهتها المتقدمة . أما الهدف الأقصى لهذه الثورة فهو القضاء على الاستغلال وما يرتبط به من اغتراب . ومن الواضح أن ماركس كان واضحا هنا حين قال "إن اغتراب الطبقة العاملة هو اغتراب للمجتمع ككل ، وان الدور الثورى

---

(١) Geddens , A. : " Capitalism and Modern Social Theory An Analysis of the Writinig of Marx , Durkhein and Max Weber , " Camberidge University Preees , London , 1971 , P . 20 .

البطولى الذى ستقوم به سوف يؤدى الى ظهور مجتمع انسانى حقيقى يتكامل فيه الانسان مع نفسه ومجتمعه وكونه ."[١]

ومن هنا فإن العامل المغترب لا يشعر أنه مع ذاته، إلا عندما يتحرر من العمل، بينما يشعر بأنه منفصل عن ذاته وهو يعمل . أنه يشعر بكيانه حين لا يعمل ، ولا يشعر به حين يعمل . ومن هنا فإنه لا يقوم بعمله طوعا ، بل كرها . أنه عمل بالسخرة . ومن ثم فإنه ليس اشباعا لحاجة بل هو مجرد وسيلة لاشباع غبات خارجة عنه[٢] .

والواقع أن وجهة نظر ماركس فى الاغتراب كانت بمثابة حوار [أونفى] مع الآراء البرجوازية التى سادت القرن التاسع عشر . إذا نلمس اهتماما خلال تلك الفترة، بمناقشة النتائج الإجتماعية اللانسانية المترتبة على تقسيم العمل، فعلى سبيل المثال نجد دى توكيفل De Tocqueville يذهب الى أن ارتفاع مهارة العامل فى عمله ، تفقده القدرة على استخدام عقله فى توجيه العمل ، وان زيادة تقسيم العمل قد أدت الى تضييق أفق العامل وتحويله الى

---

(١) Bottomore . T ; Rbel , M . ; (eds.) OP . cit ; P . 178 .
نقلا عن : السيد الحسينى ، نحو نظرية إجتماعية نقدية ، مصدر سابق . ص١٠٣/١٠٤ .

(٢) المخطوطات الاقتصادية الفلسفية .
Oekonomisch - Philosoph schet Manuskripte (1844)
فى : المؤلفات الكاملة لماركس وانجلز ، نشرها معهد ماركس وانجلز ، المجلد الثالث برلين ١٩٣٢ ، ص ٨٥ / ٨٦ - نقلا عن :
هيربرت ماركيوز ، العقل الثورة: هيجل ونشأة النظرية الإجتماعية ، (ترجمة : فؤاد زكريا)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، ١٩٧٠ ، ص ١٧١ .

شخص تابع . كذلك فان كونت Conte يدين تقسيم العمل بسبب نتائجه الإجتماعية الخطيرة . غير أن ماركس فى حقيقة الأمر قد منح هذا الحوار حول الاغتراب معانى إضافية . فالاغتراب عند ماركس ليس مجرد نتاج لتقسيم العمل بقدر ما هو محصلة لتنظيم العمل داخل نمط انتاجى تاريخى محدد .[١] كما أنه لا يشير فقط الى الظروف الذاتية والسيكولوجية التى يعيش فى ظلها الأفراد ، ولا يعنى مجرد الاحساس بعدم الانتماء الى العمل ، وبالتالى العجز عن التوحد مع الأهداف المهنية أى أنه (أىالاغتراب) لا يتصل بوعى العامل بقدر ما يتعلق بالظروف الموضوعية للتنظيم الرأسمالى للصناعة ، ذلك التنظيم الذى يحول نتاج عمل الانسان الى قوة خارجية مغتربة عنه . إن ذلك يعنى أن ظروف العمل لا تشكل سوى جانبا محدودا من عملية الاغتراب[٢] .

وفى ضوء هذا الفهم الموجز لجوهر الصراع ومحاولة تفسير المشكلات الإجتماعية، نجد أن مشكلة السواء أو الانحراف هى أساسا مشكلة عملية يتوقف حلها على نتيجة الحملة التى ستشن للقضاء على الاغتراب . والحقيقة، فإنه نظرية الصراع وإن كانت تتضمن تعريفا خاصا للصحة أو السواء ، غير أن القيم الكامنة وراءه تشير الى متطلبات النمو والتغير أكثر من إشارتها الى التكيف مع ضروب التطبيق السائدة ، أو مع الاحتياجات المفترضة للحفاظ على النظام الإجتماعى القائم ، فالصحة والمرض يعرفان

---

(١) Kaufman , W : " the Inevetability of Alienation " the Introduction to Schacht , R ., Alination , Georgy Alien and Unwin L TD . London , 1971 .

نقلا عن : السيد الحسينى ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ / ١٠٥ .

(٢) السيد الحسينى ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ / ١٠٧ .

على ضوء الاحتياجات المفترضة للنمو الفردى والإجتماعى . على ان تحليل المشكلات الإجتماعية هنا ينجم أساسا عن أنماط التطبيق الاغترابية للجماعات المسيطرة. وعلى ذلك فالمشكلات الإجتماعية - من وجهة نظر منظرى الصراع - لاتعكس المشكلات الادارية للنظام الإجتماعى القائم ، ولا فشل الأفراد فى القيام بالادوار التى أعدوا ونشئوا إجتماعيا للقيام بها ، لكنها تعكس فشل المجتمع فى التكيف مع مطالب الأفراد واحتياجتهم المشروعة .(١)

ويكشف عن هذا النهج فى تفسير المشكلات الإجتماعية ، تعريف السواء المتضمن فى تحليل عالم الإجتماع الامريكى بول جودمان P.Goodman - الذى ينتمى الى حركة اليسار الجديد - لمشكلة الجناح فى المجتمع الامريكى . فهو على عكس تالكوت بارسونز T.Parsons ، لايعرف الانحراف بإعتباره ذلك السلوك الذى لا يتطابق مع قيم النظام الإجتماعى ، ذلك أنه يذهب الى أن الجناح ليس رد الفعل على استبعاد بعض الأفراد من اطار هذه القيم ، وليس مجرد مشكلة تتعلق بعملية تنشئة إجتماعية خاطئة ، فالقيم والتطبيقات السائدة فى المجتمع ، محكات من العبث الاعتماد عليها ، لأنها لا تقدم للشباب ما يحتاجونه لكى ينموا وينضجوا ويتطوروا . ولعل عبارات جودمان نفسها تكشف عن نهجه فى التحليل بصورة أعمق . يقرر جودمان أنه كما كان متوقعا ، فإن غالبية السلطات وجميع المتحدثين الرسميين يفسرون الجناح بأنه نتيجة عملية تنشئة إجتماعية خاطئة . وأن العوامل المتعلقة بالخلفية الإجتماعية قد أحدثت الاضطراب فى عملية التنشئة

---

(١) السيد يس ، التوازن الطبقى فى فكر النخبة السياسية بين الادراك والممارسة ، مصدر سابق ، ص ١٧١ .

الإجتماعية ، ولذلك لا بد من تحسينها ، ولكن قد يكون قد حدث خطأ ما فى عملية التواصل ، لعل الرسالة الإجتماعية قد سرت بوضوح من خلال قنوات الاتصال بهؤلاء الشباب ، غير أنها رفضت . ولذلك سأتخذ الموقف المضاد لأسأل : تنشئته إجتماعية لأى شئ؟ لأى مجتمع مسيطر ، وأية ثقافة متاحة؟[1] .

وعلى ضوء العرض السابق ، نستطيع أن نخلص الى أن انصار الصراع يتساءلون بلا انقطاع عن شرعية التطبيقات القائمة ، وعن نوعية القيم السائدة ، هذه التطبيقات وتلك القيم التى يقبلها انصار المدرسة الوظيفية على أنها هى ذاتها معايير الصحة والسواء .

أما عن النظرة الاجمالية للحياة وللمشكلات الإجتماعية والانحراف فى نظرية الصراع، فيمكننا ان نرصد هنا ملامح النظرة الاجمالية للحياة وصوره المجتمع لديها ، والتى تتمثل فى الصراع بين الجماعات الإجتماعية المتصارعة فى أهدافها ، وفى نظرة أعضائها الى الحياة . أما فيما يتعلق بنظرتها الى الطبيعة الانسانية فهى تركز على عنصر العمل ، وتنظر الى الانسان بإعتباره الخالق الايجابى لنفسه ولمجتمعه . وإذا نظرنا الى عالم القيم نجدها تركز على الحرية والتغير والعمل ، وتهدف الى تحقيق النمو والتطور بصورة كيفية عن طريق التغير الإجتماعى الجذرى . أما عن نظرتها للمشكلات الإجتماعية وللانحراف : فالثابت ان هذه النظرية تنطلق من تعريف للسواء يتطابق مع مستويات غير متحققة فعلا ،بمعنى أنها تركز على

---

(١) Goodman P., Growing up Assurd. N. Y.: Random House, 1960.
نقلا عن السيد يس ، مصدر سابق ، ص ١٧٢ .

مطامع الجماعات الإجتماعية الخاضعة، وإن كانت صاعدة من خلال نضالها. لذلك يمكن القول أن تعريفها للسواء تعريف طوباوى ، لأنه يريد تحقيق اقصى درجات الازدهار للشخصية الانسانية .

وهذه النظرية تنظر بشك الى ما تعتبره المجتمعات سلوكا منحرفا . فكثيرا ما يدرج تحت هذه الفئة كل معارضى النظام سياسيا ، والخارجين عليه، وهى لذلك تنظر في بعض الاحيان الى هذا السلوك الذى يعتبر منحرفا، بإعتباره ضرورة من ضرورات تغيير العلاقات القائمة .

ويتمثل تفسيرها للانحراف فى كونه يقوم أساسا على الاغتراب الناجم عن الاستخدام غير المشروع للضبط الإجتماعى ولسيادة الاستغلال . ويرى انصار هذه النظرية أن الاجراءات الكفيلة بالتغيير ، تتمثل فى القضاء على وسائل الضبط الإجتماعى التقليدية ، والتعديل الجذرى لانماط التفاعل الموجودة ، والتغيير الثورى للنظام الإجتماعى .

ثانيا: المحاولات التفسيرية : صراع القيم نموذجا

يعتبر الاهتمام بدراسة صراع القيم Value - Conflict فى علم الإجتماع ، حديثا نسبيا ، بالرغم من أن فكرة الصراع فى حد ذاتها كانت واردة فى كتابات بعض المنظرين والنقاد الإجتماعيين الامريكيين فى نهايات القرن التاسع عشر ، مثل البيون سمول A. Small وادوارد روس E. Roos وثورشتاين فبلن Th. Veblen . كما أن المفهوم قد ألمح إليه فى ثنايا دراسات ومفهومات أخرى ، وبخاصة مفهومات كل من دور كايم وبارسونز ، وميرتون عن ظاهرة الانومى، Anomie .غير أن أعمال لورانس فرانك

Frank وخصوصا مقالته الموسومة ، [المشكلات الإجتماعية] [١٩٢٥]، والتى نشرت فى المجلة الامريكية لعلم الإجتماع فى نفس التاريخ ، تمثل ، اشارة صريحة الى مفهوم صراع القيم ، وامكان استخدامه كمدخل لدراسة المشكلات الإجتماعية(١).

لقد أرجع فرانك المشكلات الإجتماعية الى فشل النظم الإجتماعية والثقافية، ذاهبا الى أن ازمات الاسكان والصراع الصناعى وارتفاع معدل وفيات الأطفال ترجع الى الاحتفاظ بعدد كبير من القيم والممارسات البالية ، وأن حلول تلك المشكلات تقتضى اعادة تنظيم الثقافة وخلق خطط جديدة للحياة . ومع أن هذا المقال يعد كلاسيكيا فى دراسة المشكلات الإجتماعية إلا أنه قد لفت الانظار الى وجود ظاهرة ذات اسم جديد (صراع القيم) درست قبل ذلك تحت عناوين أخرى . وقد ظل تراث علم الإجتماع خاليا من أى مضمون متعلق بهذه الظاهرة ، حتى أنجز عالما الإجتماع كويلر J F Cullier وهاربر A. Harper دراستهما "المجتمع الأمريكى : القيم فى صراع" . غير أن هذا العمل وأن استطاع أن يوضح بطريقة نظرية تستند الى بعض المشاهدات التى لا يحكمها اطار منهجى ، العلاقة بين صراع القيم والمشكلات الإجتماعية ، وبخاصة دور هذا الصراع فى احداث المشكلات فإنه من ناحية، يكشف تأثر كويلر وهاربر بالإتجاه التكاملى فى علم الإجتماع،

---

(١) اعتمدنا فى رصد تطور الاهتمام بفكر صراع القيم على المقالة الهامة التالية :
عبد الباسط عبد المعطى ، بعض مظاهر القيم فى اسر قروية مصرية، المجلة الإجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية، القاهرة، يناير ١٩٧١، ص ٧٢.

الذى يعتبر الصراع الإجتماعى عامة وصراع القيم ، خاصة ، ظاهرتان طارئتان على تكامل الاتساق الإجتماعية .[١]

وإذا واصلنا تتبع الإهتمام بهذا الموضوع ، فإننا نجد أن أبرز الدراسات فى هذا الصدد ، تلك التى أجراها سولون كوبرن S. koberin بعنوان (صراع القيم فى مناطق الجناح) . وإذا كانت هذه الدارسة قد حاولت أن تدلل على أن جناح الاحداث يرتبط بصراع القيم ، فإن معظم هذه الأدلة جاءت مركزة حول نظريات الجناح ، أكثر منها حول ظاهرة صراع القيم وأبعادها.[٢] ومن هذه الدراسات نجد أخريات كانت أكثر اقترابا من توضيح مفهوم صراع القيم ، وتبين بعض مظاهر وجوده فى الجماعة الإجتماعية ، أو فى المجتمع. فرالف تيرنر R.Turner فى مقاله حول دور صراع القيم فى خلل التنظيم الإجتماعى Valuę -Conflict in Social Disorganization اهتم اهتماما واضحا بصراع القيم ومشكلات دراسته، إلا أنه اكتفى بالاشارة الى أن الظاهرة درست قبلا تحت مفهوم الانومى Anomie ، أما ويلارد ويلار W. Waller فقد أشار الى أن صراع القيم يعنى تضاد بين إتجاهين أساسيين من إتجاهات القيم ، وركز على أن أبرز مظاهر هذا التضاد ، ما يحدث بين القيم المنبثقة عن التنظيم وتلك التى ترتبط بمثل انسانية اشبه ما تكون مثالية .[٣]

ومن جانب آخر فثمة باحثين حاولا أن يربطا صراع القيم بمتغيرات إجتماعية أخرى، فهيبورج جابوت H. Gabot ربط بين صراع القيم وتباينها

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، المصدر السابق، ص٧٢.
(٢) المصدر السابق مباشرة ، نفس الصفحة .
(٣) نفس المصدر ، ص ٧٣ .

من جانب ، وتباين القيم والنظام الطبقى السائد فى المجتمع الامريكى من جانب آخر، وبين النسق الاقتصادى السائد فى المجتمع من جانب ثالث .[١]
غير أن تشارلس هوبارت C . Hobart ربط بين الظاهرة وبين النسق الاقتصادى السائد ، مع قدر واضح من التركيز على الجانب المعوق وظيفيا Dysfunction لصراع القيم ، لأنه تحت ظروف بنائية محددة يساعد فى تفكك العلاقات البنائية .

ويتفق كثير من الباحثين على أن مدخل صراع القيم فى دراسة المشكلات الإجتماعية لم تستكمل صياغته إلا من خلال جهود كل من ريتشارد فولر وريتشارد مايرز R. C. Fuller R. R Myers التى أستمرت عبر سنوات الكساد العظيم وخلال الحرب العالمية الثانية . لقد كانت الظروف الاقتصادية التى كانت تمر بها الولايات المتحدة خلال ثلاثينيات هذا القرن ، وتدفق موجات الهجرة الى المدن الامريكية من مختلف دول العالم ، وراء الإهتمام المتزايد بنظرية الصراع، وخصوصا بعد الانتقادات التى وجهها كل من رايت ميلز R .Mills ولويس ويرث L . Wirth وجونار ميردال G . Myrdal لنموذج التفكك الإجتماعى فى دراسة المشكلات الإجتماعية. إذا أن هذه الانتقادات وغيرها، كانت قد أشارت الى أن مقولة (التفكك) Disorganiztion تعكس فشل أصحابها فى الاعتراف بالتنظيم القائم فعلا بين الناس البعيدين عن حياة الطبقة الوسطى واسلوب الحياة فى المدينة الصغيرة. وأن المجتمع الحديث يتألف فى الواقع من أنساق متصارعة داخل ثقافات فرعية مختلفة. وقد أشار وليم هوايت W. Whyte فى دراسة أجراها على

---

(١) نقلا عن عبد الباسط ، مصدر مذكور ، نفس المكان .

مجتمع الناصية Street Corner Society الى أن المعايير والقيم التى تسود الأحياء المتخلفة قد تكون على درجة كبيرة من التنظيم . كما ذهب عدد من علماء الإجتماع الى أن الثقافات الفرعية المختلفة ، يمكن أن تسهم من خلال تنوعها وتعددها واختلافها فى وحدة المجتمع وتكامله، أكثر من اسهامها فى تفككه وضعفه.(١)

والواقع أن تلك الانتقادات قد تركزت بصورة خاصة حول فكرة أن الأحكام القيمية موجودة حتى ولو حاول الباحث تجنبها. وقد وجد بعض الباحثين فى تلك الفكرة مبررا لرغبتهم فى حقن عالمهم بالقيم الإجتماعية ، واقترنت هذه الرغبة برغبة أخرى غزتها ظروف الحرب ، وهى توظيف العلم فى خدمة المجتمع . (٢)

لقد قدم فولار ومايرز اسهاما عظيما فى نمو إتجاه صراع القيم. فعبر خمس أبحاث شهيرة خلال الفترة من [١٩٣٦- ١٩٤١] ، سلم الباحثان بأن صراع القيم متغلغل فى كافة أنساق وانماط البناء الإجتماعى ، ومن ثم فأن القيم هى محور المشكلات الإجتماعية بصرف النظر عن المكان أو الزمان الذى تظهر فيه هذه المشكلات . لقد ذهب فولار ومايرز بعد ذلك الى أن جميع المشكلات الإجتماعية ذات طبيعة تاريخية، أو ما يطلقا عليه التاريخ

---

(١) See: Wiliam , R. , Jr (1957) : " Unity and Diversity , in Modern America " Social Forces . 36 - 91 - 8 .

نقلا عن : محمد الجوهرى وآخرون ، دراسة علم الإجتماع ، دار المعارف بمصر، ١٩٨٠ ، ص ص٢٥٤ - ٣٥٥.

(٢) فتحى أبو العينين ، مصدر سابق ، ص ٣١ .

الطبيعى Natural History للمشكلات الإجتماعية، وهو ما يمثل عندهما اطـارا مرجعيا أو أداة تصورية لفحص البيانات الخاصة بالمشكلات الإجتماعية التـى يقرر أنها [أى المشكلات الإجتماعية] تمر بمراحل ثلاث تتصارع فيها مصالح وقيم المجموعات الإجتماعية المختلفة .[١] فالمرحلة الأولى هى مرحلة الوعـى Awareness وفيها تبدأ جماعات معينة فى ادراك موقف محدد بإعتباره يشـكل تهديدا لقيم هامة. والثانية هي تقرير السياسـة Policy Determination ومنهـا يختار الناس المواقف ، ويعيدون تحديد القيم ويعرضـون مقترحـاتهم للفعل . أما الثالثة فهـى مرحلـة الاصـلاح Reform وفيهـا تتجـح جماعـة أو جماعـات معينة فى مسعاها نحو القيام بفعل معين فـى صـالح قيمهـا. ويحـاول الباحثـان الكشف عن الأحكام القيمية التى تتضمنهـا مختلـف مراحـل المشكلة بـدءا مـن الوعى بها وحتى التحرر منها .[٢]

صراع القيم – أذن – متوفر منذ البداية ، سواء فى تعريف أو فى حـل المشـكلة الإجتماعيـة . وهنـاك سلسـلة منظمـة مـن العمليـات التـى تظهـر مـن خلالها المشكلة الإجتماعية ، تبدأ بالتعريف وتنتهى بحل المشـكلة ، قدمهـا لنـا فيما يذكر " هورتون" ، كل من R . Fuller وسبكتور M . Spector وكيتيـوس J . Kitsuse فهو (أىصراع القيم) موجود فى جميـع مراحـل ظهـور المشـكلة بدءا من :

(١) الانتقال بالقضايا الخاصة لتصبح قضايا عامة .

(٢) الادراك الرشيد للمشكلة الإجتماعية .

---

(١) Ibid , p 84

(٢) فتحى أبو العينين ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٣) محاولة وضع استراتيجيات بديلة للعلاج أو المواجهة .[1]

واستنادا الى ذلك الفهم الخاص لنموذج صوراع القيم ، يمنح فولار [القيم] أهمية مطلقة فى حدوث المشكلات الإجتماعية ، ويرى أن هذه الأهمية تستند الى ثلاث إعتبارات أساسية : يرتبط أولها بالقيم من حيث هى محكا للحكم على أشياء بعينها على أنها غير مرغوبة ، كالسرقة مثلا . وترجع الثانية الى أن القيم تقف غالبا وراء ظهور نماذج من السلوك غير المرغوب فى المجتمع ، فالقيم المادية تشجع على السرقة فى كثير من الأحيان . أما الثالثة ، فتشير الى أن القيم تشكل وتسهم فى حدوث المشكلات الإجتماعية حينما تكون مصدرا لعدم الاتفاق حول اسلوب المواجهة ، وما إذا كان هذا الاسلوب يقوم على العقاب أم على الاصلاح.[2]

والحقيقة ، أن كل الصراعات القيمية فى المجتمع لا تنبع من الفشل فى الوصول الى أوضاع إجتماعية مرغوبة ، ذلك أن صراع القيم يوجد ويتخلل النسيج المجتمعى ، كما يوجد أيضا عبر المراحل المختلفة لنمو الأفراد . أن النظام القيمى فى المجتمع ، يلزم الأفراد بأن يكونوا امناء وناجحين فى حياتهم الخاصة فى نفس الوقت . غير أن الامانة والنجاح ، لا يمكن أن يتما على أكمل وجه بدرجة مطلقة ، ولا بد أن يكون هناك قصور فى جوانب بعينها . أن وجود تخلخل فى النسق القيمى والأخلاقى فى المجتمع هو ما يشجع فى الواقع على الإنحراف الشخصى ، وهو ما يمكن أن نعتبره أحد النتائج الهامة

---

(١) Horton . OP . cit ., P 31 .

(٢) Jerome G . Mániz . Analyzing Social problems , OP . cit ., P . 11 .
Horton . Op . cit .

لذلك الصراع القيمى الدائم فى المجتمع . أن التعرض الدائم لهذا الصراع يؤدى حتما الى تذبذب الأفراد بين نوعين مختلفين من القيم ، مما يؤدى ببعضهم الى حالة لا يتمسكون فيها بأى نوع من القيم ، الأمر الذى يسفر فى النهاية عن تضخم حجم المشكلات الناتجة عن ضعف الجهود المبذولة لبناء شخصية متكاملة تتمتع بالأمان والثقة الإجتماعيين. والواقع أن نموذج صراع القيم فى سعيه لتحليل المشكلات الإجتماعية يطرح مجموعة من التساؤلات الرئيسية التى يحاول الاجابة عليها ، لعل أهمها :- (١) ،

ما هى القيم محل الصراع ؟ وما هى أبعاد وعمق هذا الصراع ؟

- ما هى القيم غير المتصارعة ، وما هى القيم التى يمكن اعلائها من أجل مواجهة أفضل للمشكلات ؟
- ما هى الجماعات الإجتماعية ذات القيم المتصارعة ؟
- كيف يتوزع بناء القوة داخل هذه الجماعة ؟ وكيف نتعرف على تأثيرها داخل الجماعة ؟
- هل توجد بالفعل مشكلات إجتماعية ، يصعب القضاء عليها بسبب حدة الصراع القيمى بين الجماعات الإجتماعية المختلفة ؟

على أن أهم ما يعنينا هنا هو التعرف على الاستخلاصات الاساسية تى يؤكد عليها انصار هذا النموذج . من الواضح أن هذه النتاجات الفكرية لنموذج صراع القيم ، قد عبرت عن طائفة من القضايا المتصلة بتحليل المشكلات الإجتماعية وهى:-

---

(١) Paul B . Horton and others . ?The Socilology of Sacial problem . OP . cit ., p . 32 .

١- أن المجتمع يتكون من جماعات إجتماعية متعددة ، ذات مصالح متعارضة ، تعبر عن نفسها من خلال مجموعة من الافكار والقيم .
٢- أن صراع المصالح بين هذه الجماعات ، أمر حتمى .
٣- أن المجتمع يصل الى حالة من النظام والاستقرار عندما يستطيع أن يتوصل الى حلول مقبولة للمصالح المتصارعة .
٤- حينما يفقد المجتمع السيطرة على تلك الصراعات - اعنى صراعات المصالح- تتفاقم المشكلات الإجتماعية ، وتبدو أكثر حدة[١] .

ثالثا :- نظريات الصراع ومحاولة تفسير لمشكلات المجتمع:

بعض الاستخلاصات العامة.

تؤكد مقولات النظرية الصراعية ، أن المشكلات الإجتماعية تنجم عن أنماط التطبيق الاغترابية للجماعات المسيطرة - على نحو ما مر بنا قبل قليل- ومن ثم فهى لا تعكس المشكلات الادارية للنظام الإجتماعى القائم ، ولا فشل الأفراد فى القيام بالادوار الإجتماعية التى عهد اليهم بها، ولكنها تعكس اخفاق المجتمع فى التكيف مع احتياجات الأفراد ومطالبهم المشروعة .

ويتمثل تفسيرها للمشكلات الإجتماعية والانحرافية ، فى اعتمادها على الاغتراب ، الناجم عن الاستخدام غير المشروع للضبط الإجتماعى ، ولسيادة

---

(١) Martin S. Weinberg and Earl Rubington , The Solution of social problem , op . cit . p . 139

الاستغلال وأن الاجراءات الكفيلة بالتغيير لابد وأن تستند الى إلغاء وسائل الضبط الإجتماعى التقليدية ، والتعديل الجذرى لأنماط التكامل الموجودة والتغيير الثورى للنظام الإجتماعى من أجل القضاء على ظاهرة الاغتراب ، بإعتبارها التعبير الحقيقى عن مشكلات مجتمع - أيا كان توجهاته الاقتصادية أو درجة تقدمه - تسود فيها علاقات غير متكافئة .

أن مشكلات المجتمع غير المتكافئ [فى قوتيه الاقتصادية والإجتماعية] تتمثل فيما تذهب واحدة من الكتابات الهامة المعنية بالموضوع فيما يلى :- (١)

١- خلق مناطق متخلفة فى العالم .
٢- خلق قوى مسيطرة وأخرى خاضعة .
٣- خلق فوارق طبقية ليس فقط على المستوى القومى ، بل على المستوى العالمى أيضا .
٤- زيادة حدة الافقار لدى الغالبية من الدول فى مقابل زيادة حدة الغنى لدى الاقلية .
٥- تبديد طاقات الانسان وتحويلها الى طاقات مستهلكة .
٦- سوء توزيع ناتج العمل قوميا وعالميا .
٧- ظهور حالات اللاإنتماء ، وعدم الولاء ، فى ظل علاقات السيطرة للقيم المادية وطغيانها .

---

(١) شادية قناوى ، المشكلات الإجتماعية واشكالية اغتراب علم الإجتماع ، مصدر سبق ص ١٥٠ -١٥١ .

وكم هى قاتمة تلك الصورة التى تنسحب على المجتمع المعنى ، من جراء تفشى مثل الانماط الاغترابية داخل ابنيته المختلفة ؟ وكيف لنا نتصور تأثيراتها وانعكاساتها على بنية المجتمع ، والعلاقات الانتاجية ، والانسانية .... إلخ. الامر يتطلب بالضرورة، تحريرا للانسانية كلها على حد تعبير ماركس .

ترى هل نجح نموذج صراع القيم ، فى طرح تفسيرا ملائما للمشكلات الإجتماعية الاساسية التى تعبر عنها النظرية الماركسية ، ونعنى بها مشكلة الاغتراب ؟ بعبارة أخرى : ما هى أهم اسهامات هذا النموذج (صراع القيم) فى تفسير المشكلات الإجتماعية ؟

لقد اتضح لنا أن فكر الصراع يستند الى مسلمة عامة هى أن الجماعات الإجتماعية المتخلفة التى يتكون منها المجتمع ، ذات قيم متباينة بالضرورة ، مما يؤدى فى كثير من الاحيان الى حالة من الصراع والتنافس . ومهما يكن من أمر ، يمكننا الاشارة الى أن نموذج صراع القيم قد أسهم فى :-

(أ) تصنيف الجماعات ذات المصالح المتعارضة .

(ب) تحليل القيم والمصالح التى تتصارع الجماعات من أجلها .

(جـ) محاولة تقديم تفسير معقول لظهور المشكلات الإجتماعية بوجه عام .

والواقع أن نموذج صراع القيم فى دراسة المشكلات الإجتماعية، قد أثيرت حوله عدة تساؤلات نقدية خاصة فيما يتعلق بمدى قدرته على الاسهام فى فهم بناء المجتمع ككل ، وعلاقة هذا البناء بتكوين المشكلات وطرق حلها.

وفـى مواجهـة الانتقـادات العديـدة التـى وجهـت الـى نمـوذج صـراع القيـم، وخصوصا ما يتصل منها بكفاءته فى تفسير بعض المشكلات الإجتماعية المعاصرة، التى تلعب فى تكوينها عوامل أشمل وأكثر أهمية من تلك القيم الإجتماعية التى تعتنقها جماعات متنافسة ، بات واضحا تماما ، عجز منظـور صراع القيم ، عن اثبات صدق مسلماته ، وضعف أو محدودية قدرته على مواجهـة العديد من هذه المظـاهر الانحرافية ، أو المشكلات التى لاتتصـل بالأحكام القيمية بقدر ما تتصل بالبناء الإجتماعى والثقافى للمجتمع ككل .

الفصل السادس

الراديكالية والتحليل النقدي للمشكلات الإجتماعية

الفصل السادس

الراديكالية والتحليل النقدى للمشكلات الإجتماعية

أولا : التصورات الأساسية

شهدت المجتمعات الغربية ، منذ العقدين الماضيين ، مجموعة من المتناقضات البنائية ، تميل الى الدفاع عن الأوضاع الراهنة ، ومعارضة أية تغيرات جذرية شاملة تصيب البناء الإجتماعى . لقد عملت هذه التناقضات فى واقع الأمر، على بعث مجموعة من التيارت أو الفصائل النقدية داخل علم الإجتماع الغربى، تستهدف نقد واعادة تقييم نظريات علم الإجتماع السائدة ، وعلى وجه الخصوص النظرية الوظيفية ، وما تتضمنه من مسلمات، وما تحتوى عليه من مضمون ايديولوجى، وما تشير اليه من اجراءات عملية وتطبيقية . وقد تبلور هذا التيار النقدى ، بوصفه مراجعة متعمقة لمسلمات علم الإجتماع التقليدى ، ودعوة صريحة لإحداث تغيير جذرى فى النظام الإجتماعى القائم فى الغرب، واحلاله بنظام آخر جديد ، والعمل على طرح تصور بنائى جديد فى دراسة المجتمع .[1]

أن ملامح الازمة الآن فى المجتمع الرأسمالى ، أكثر حدة من أى وقت مضى. وخاصة أن المشكلات المتراكمة التى أفرزها المجتمع الرأسمالى الغربى، قد أسهمت فى الحد من تلك النزعة التفاؤلية التى سيطرت خلال فترتى الخمسينات والستينيات ، ليس فقط على علم الإجتماع ، بل أيضا على

---

(١) سمير نعيم أحمد ، النظرية فى علم الإجتماع (دراسة نقدية)، مصدر سابق ، ص ٤٥.

العلوم الإجتماعية بوجه عام . كما دعم ذلك أيضا مسلمات النظرية الوضعية ، والنظرية الوظيفية على وجه الخصوص.

ولقد حاول بعض المنظرون الغربيون ارجاع المشكلات التى فرضها الواقع الجديد الى النمو الصناعى الحديث ، وما ترتب عليه من تغيير سريع فى المجتمع ، بغض النظر عن عيوب النظام القائم ، حيث يرى البعض من أمثال دانيال بل Daniel Bell[1] أن شرور ومشكلات المجتمع الصناعى سوف تختفى فيما أطلق عليه بل "مجتمع ما بعد الصناعة"، وأيده فى ذلك كل من هيرمان وينر Herman & Weiner فى مؤلفهما عام ٢٠٠٠، حيث يرجعا كافة التناقضات والمشكلات فى المجتمع الصناعى الى التطور التكنولوجى الحديث.[2]

وبالرغم من تعدد الجهود النظرية التى حاولت اخفاء حقيقة التناقضات الداخلية فى المجتمع الرأسمالى ، إلا أن هذه التناقضات قد كشفت عنها بوضوح الحركات الإجتماعية المطالبة بالتغيير ، والتى تزعم معظمها اليسار الجديد . ولقد ارتبط ظهور اليسار الجديد ، بحركات الاحتجاج الإجتماعى وثورة الزنوج ، وحركة الحقوق المدنية ، وثورات الطلاب وحركة السلا

(١) Daniel Bell :: The Coming of post Industrial S iety ; A Venture in Social Forecasting . Heinemann . London . 1974 .

(٢) H . Kahm and A . Welner . The Year 2000 . Macmillan . New York . 1979 .

استنادا الى المصدر التالى : -

هيرمان كان وآخرين ، العالم بعد مائتى عام : الثورة العلمية والتكنولوجية خلال القرنين القادمين ، (ترجمة شوقى جلال) ، عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، يوليو ١٩٨٢.

.... الخ ، يدخل في ذلك أيضاً تفاقم مشكلات المجتمع الرأسمالي كزيادة معدلات الجريمة ، وانتشار الروح الفردية ، وارتفاع معدلات الانتحار ، الى غير ذلك من أزمات استهدفتها حركة النقد الواسعة النطاق للنظام الرأسمالي برمته .

ويمكننا أن نؤرخ لظهور اليسار الجديد ، بعام ١٩٦٥ - طبقا لبوتومور - حيث تزامن ظهوره (اعني اليسار الجديد) ، مع مجموعة من الاحداث العالمية التى كان لها تأثيراتها العميقة على المجتمعات الرأسمالية . ولعل من أهم هذه الاحداث، سياسة الولايات المتحدة الامريكية في جنوب شرق آسيا وامريكا اللاتينية ، وثورة الزنوج ، وثورة كوبا ..... الخ .

ويمكن القول أن اليسار الجديد حركة عالمية ، كما هي حركة إجتماعية، تضم مجموعة من الإتجاهات السياسية غير المتجانسة وتستند هذه الإتجاهات على البناءات التحتية أكثر منها على البرامج الساسية . ويتكون اليسار الجديد من الطلاب الجامعيين الراديكاليين ، الذين يتميزون في إتجاهاتهم عن الإتجاهات المادية ، وتتركز قيمهم على المساواة والحرية والنفور من الثروة بدون كرامة ، والرغبة في بناء مجتمع مضاد للبناءات الراهنة .

هذا ويرفض اليسار الجديد السياسة المبنية على النظرة الماركسية التاريخية ، فهو لا يعتمد على الطبقة العاملة في عملية التغيير ، إذ من

الممكن أن تستميلها الى جانبها ، دولة الرفاهية[١]. وعليه فإن الرؤية الايديولوجية لليسار الجديد تختلف عن نظيرتها لليسار القديم .

ولقد تزامن ظهور اليسار الجديد مع ظهور حركة فكرية ناقدة ورافضة للمجتمع الرأسمالي والايديولوجيات المحافظة . ولقد صادف ظهوره (أى اليسار الجديد) رواجا كبيرا فى علمى الإجتماع والسياسة . وقد تمثل تيار النقد الموجه للمجتمع الرأسمالى بوضوح فى كتابات كل من رايت ميلز C. R. Mills ونورمان بيرنباوم N. Brinbaum الذى كشف عن أن المجتمع الرأسمالى يمر بأزمة تكمن أسبابها فى عناصر بنائه الإجتماعى ذاته خصوصا التركيب الطبقى وبناء القوة ، والثقافة .[٢]

وترجع أهمية هذه الحركة النقدية. الى أنها تكشف بجلاء عن واقع المجتمع الرأسمالى، وتميط اللثام عن تناقضاته الداخلية، التى كانت أساسا لظهور الحركات الإجتماعية المتمردة. أن مهمة النقاد كانت تنحصر فى الكشف عن مشكلات البناء الإجتماعى القائم وربطها بالإطار العام لهذا التيار وما يتحكم فيه من قوى ، بينما كانت مهمة الحركات الإجتماعية محاولة تغيير هذا البناء ، أو ممارسة كافة الضغوط من أجل تغييره، وكلاهما -الفكر

---

(١) See. A Gouldner . The Coming Crisis of Western Sociology , H. E. B.,

(٢) N. Brinbaum, The Crisis of Industrial Society , Oxford University press, New York , 1969 , PP 1 -3

والممارسة- يعبران عن مظاهر الصراع الفكرى والبنائى فى المجتمعات الغربية .[١]

على أننا نعتقد أن ظهور "علم الإجتماع الجديد" يرجع فى الاساس الى اسهامات س . رايت ميلز . فقد ارتبط من خلاله بمبادئ وحركات اليسار الجديد منذ نهاية حقبة الخمسينات وبداية حقبة الستينيات. غير أنه مثلما نما اليسار بسرعة كبيرة واستبدل بحركات اضافية ما زالت أكثر حدة ، فقد حدث ذلك بالنسبة لعلم الإجتماع الجديد أيضا ، فقبل أن يتمكن من تأسيس نفسه بشكل ملائم كاسلوب متميز فى التفكير الإجتماعى ، نجده قد نحى جانبا بواسطة محاولات أكثر حداثة لمنح العلم توجيها منعشا . ومن ثم ففى أقل من عشر سنوات أصبح لدينا علم الإجتماع النقدى Critical Sociology وعلم الإجتماع الراديكالى Radical Sociology[٢] .

ولقد مثل تيار النقد الذى ظهر مع بداية الستينيات ، محاولة كشف الصورة شبه الايديولوجية للبنائية الوظيفية بإعتبارها تقدم تبريرا للنزعة المحافظة التى سادت الفترة السابقة من تطور علم الإجتماع الامريكى فى أوروبا الغربية . وقاد توجيه انتباه العلماء الإجتماعيين نحو الضبط الإجتماعى والاهتمام بعملية التكيف مع الوضع القائم ، واقصاء نظرهم عن التغير الإجتماعى ، والصراع . ولقد تمخض عن هذا التيار مجموعة من

---

(١) أحمد زايد ،، علم الإجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر ١٩٨١ ، ص ٢٢٨ .

(٢) بوتومور ، علم الإجتماع والنقد الإجتماعى ، ترجمة وتعليق محمد الجوهرى وآخرون، دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص ٤٩ .

الكتابات ، لميردال G. Myrdall وميلز C.W.Millls وورونج D.Wrong ونيجل K.Naigele وكثيرين غيرهم . والواقع أن الجانب الأكبر من الحركة الراديكالية أو حركة تحرير علم الإجتماع ، والتى تفرع عنها اليسار الجديد ترتبط بالتغيرات والاحداث التى طرأت على البناء الثقافى والإجتماعى للمجتمع، وتؤكد قيم المساواة والحرية والجماعية والديموقراطية والكرامة والابتكار ، وتعادى كل ما يقلل من شأن القيم الانسانية وحرية المجتمع .

وإذا كانت هذه الحركة قد ارتبطت بفكر ماركس الشاب، فانها رفضت الجانب السياسى فى الماركسية التاريخية ، وبدلا من أن تستمد تأييدها من الطبقة العاملة ، استمدته من نمو دولة الرفاهية ، ومن فئات إجتماعية أخرى كالطلاب والسود والمغتربين وغيرهم من الفئات التى تنادى بالتغيير الإجتماعى، وتهتم بنقد الاوضاع الداخلية والسياسات القومية الخارجية والرسمية ، والسلطة والتدرج والامتثال للقيم.(١)

والملاحظ أنه فى الوقت الذى كانت فيه حركات الاحتجاج، ضد السياسات الداخلية والخارجية للحكومة الامريكية وللحكومات الاوروبية الغربية، تتخذ شكلا منظما ، أخذت حركات نقد مضمون وأهداف علم الإجتماع الغربى تتبلور بشكل واضح . وحدث تداخل بين النوعين من الحركات (السياسية والاكاديمية)، ونظم شباب علم الإجتماع مجموعات عمل ومؤتمرات لكشف العلاقة بين علم الإجتماع والسياسة أو طالبوا بأن يحدد

---

(١) دراسات فى علم الإجتماع والانثروبولوجيا ، تأليف مجموعة من أساتذة علم الإجتماع بالجامعات المصرية ، الطبعة الأولى ، دار المعارف بمصر ١٩٨٥ ص ٣٣ ، ٣٤ .

المشتغلون بعلم الإجتماع موقعهم بوضوح من القضايا الرئيسية للمجتمع .[١]
ترتكز الراديكالية اذن ، على نقد المسلمات والاسس التى تنهض عليها النظريات الإجتماعية التقليدية وما يرتبط بها من مناهج، وكذا الاسس التى تنهض عليها النظم الإجتماعية القائمة، مع تقديم مسلمات وتصورات بديلة للنظم الإجتماعية التى يجب أن تحل محل تلك النظم الراهنة ، استنادا الى التحليل العلمى الصحيح المعتمد على الأدلة الامبيريقية والتاريخية.[٢] وهذا التعريف يتفق تقريبا مع المعنى الاكثر استخداما للراديكالية . ففى دائرة معارف العلوم الإجتماعية ، تحدد الراديكالية بوصفها مركبا متفاعلا لمكونات ثلاثة : يتمثل الاول وهو الاكثر اهمية فى وجود موقف أو اطار فكرى نحو نظام محدد فى مجتمع من المجتمعات أو نحو النظام العام للمجتمع فى كليته وشموله . ويتركز الثانى فى وجود فلسفة محددة ، وبرنامج عمل للتغيير الإجتماعى يضع فى حسبانه تبديل ما هو قائم واستبداله بغيره . أما المكون الثالث فيوكد ضرورة تحديد الاهداف والمفهومات من خلال تصورات ديموقراطية .

وفى ضوء الفهم السابق يمكننا التوصل الى بعض الاستنتاجات الهامة لعل أهمها :

---

(١) سمير نعيم أحمد ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .

(٢) سمير نعيم أحمد ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

أولا : أن كل محاولة نقدية ليست بالضرورة راديكالية ، وان كان أى موقف راديكالى يتضمن النقد بالضرورة .[١]

ثانيا : ان علم الإجتماع الذى يستند الى النقد والجدل ، لا يمكن الا أن يكون راديكاليا ، يؤدى وظيفة تحررية ، بمعنى أنه يسهم فى تحرير الانسان من حالة الاغتراب التى يعانى منها ، والقضاء على كل اساليب السيطرة التكنولوجية .

ويحضرنا هنا تساؤل هابيرماس J.Habermas " أليس النقد هو جوهر علم المجتمع؟ ذلك ينبغى أن يكون".

ثالثا : ان الإتجاه النقدى فى علم الإجتماع قد استهدف بشكل خاص البحث عن نموذج نظرى بديل للنموذج التقليدى . فالنظرية التقليدية تنظم الخبرات الإنسانية فى ضوء الطريقة التى تكفل انتاج الحياة داخل المجتمع المعاصر . ويعنى ذلك أن العالم الخارجى هو الذى يحدد نشأة المشكلات ، وأساليب استخدام العلم فى المواقف الفعلية والاهداف النهائية لتطبيق المعارف العلمية . أما النظرية النقدية فتنهض على أسس مختلفة تماما ، وذلك أن موضوع هذه النظرية هو الانسان بوصفه منتجا لاشكال الحياة التاريخية . واستنادا الى ذلك فانها (أى النظرية النقدية) لا تعتمد فقط على الطبيعة بل تعتمد – بدرجة أكبر – على الانسان الذى

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى : إتجاهات نظرية فى علم الإجتماع ، عالم المعرفة ، العدد (٤٤)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، أغسطس ١٩٨١ ، ص ٢٠٦ .

شكلها وطورها . وهذا يعني أن ما يدركه الانسان ما هو إلا نتاج لنشاط بشرى[١]. وهى بهذا تؤكد فى المحل الاول، على دور الوعى والنشاط الهادف المقصود، بوصفه عنصرا أساسيا فى خلق أو تغيير شكل إجتماعى معين ، باستخدام اللغة والتواصل مع الآخرين.[٢]

من هذه الزاوية يمكننا أن نفهم النظرية النقدية بوصفها واحدة من مدارس علم الإجتماع التفسيرى تتجه الى تحليل العالم الإجتماعى من خلال تفسير المعانى ، وليس من خلال دراسة العلاقات السببية ، ومن ثم فهى ترفض ليس فقط النزعة الوضعية الكامنة عند ماركس ، بل ترفض فكرة السببية البنيوية ، وهى الفكرة المركزية لدى البنيويين الماركسيين.[٣]

إذا كانت الراديكالية تهدف الى تغيير المجتمع نحو الافضل ، فانها تحدد تصورات لمجتمع جديد يحل محل المجتمع القائم ، مجتمع يتسم بأن العمل فيه غير مغترب، أى أنه لا يتحدد بالاحتياجات الخاصة لرأس المال الاحتكارى، ولكنه يتحدد بالاحتياجات الإجتماعية العقلانية ، كما أن الثقافة فيه غير قمعيه Non - repressive بحيث تتحرر فيه كل القيم الروحية للانسان .

---

(١) نجد عرضا ضافيا حول وجهات نظر فلاسفة " النظرية النقدية " فى علم الإجتماع ومواقفهم المتباينة من " النظرية التقليدية " فى كتاب السيد الحسينى ، نحو نظرية إجتماعية نقدية ، مصدر سابق ، ص ص ٢٣٣/ ٢٦٩ .

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، المصدر السابق ، نفس المكان .

(٣) محمود عودة تاريخ علم الإجتماع ، مرحلة الرواد مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٨١، ص ٢٤٢ .

وتجد وسائل التعبير عنها مجتمع يعتمد فيه التنظيم على اللامركزية وعلى جماعيه اتخاذ القرارات داخل الجماعات المحلية بطريقة مستقلة ، وبحيث تكون وسيلة تحقيق الذات هى العمل من أجل الصالح العام . كذلك تذهب الراديكالية فى تصوراتها للمجتمع الجديد الى كونه يتميز بالتحرر من السيطرة السياسية والاستغلال الاقتصادى وسيادة ثقافة دولية عامة تقوم على المحبة والتفاهم المتبادل ، بالاضافة الى احلال الملكية الجماعية محل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، واستثمار الموارد الاقتصادية من أجل سعادة كل البشرية .... الخ[1] .

وعلى الرغم من صعوبة الوصول الى اتفاق نظرى دقيق - بين الراديكاليين - حول الكثير من تفاصيل النظرية الإجتماعية ، إلا أن الخصائص التى توصل اليها (سمير نعيم) حول ابعاد الاتفاق بينهم ، يمثل اضافة هامة فى هذا المجال . فهو يحصر ما أسماه بالخصائص العامة المشتركة فى الإتجاه الراديكالى ، فى ستة خصائص أساسية هى :-

١- يعتبر الإتجاه الراديكالى فى علم الإجتماع الغربى الرأسمالى جزء من اليسار الجديد ، سواء على المستوى الاكاديمى أو المستوى السياسى .
٢- أن الغالبية العظمى من أصحاب الإتجاهات الراديكالية من الشباب ، وبخاصة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس فى الجامعات، وهم لا يشغلون مناصب عليا فى المؤسسات التعليمية أو الجمعيات العلمية .

---

(١) سمير نعيم أحمد ، النظرية الإجتماعية : دراسة نقدية ، مصدر سابق ، ص ٢٥٤ .

٣- ان الإتجاهات الراديكالية اليسارية الجديدة ، ليست فقط أكاديمية ولكنها ايضا سياسية ، فهى تتحدى المؤسسات القائمة ، وأساليب الحياة السائدة فى المجتمعات الرأسمالية .

٤- أن هذه الإتجاهات لا تقتصر على مجتمع بعينه ، ولكنها ظاهرة تشمل كافة المجتمعات الغربية الرأسمالية .

٥- أن هذه الإتجاهات تتخذ موقفا معارضا من التسلطية سواء فى الغرب أو الشرق، وهو ما يتضح فى المؤسسات القائمة على البيروقراطية والتدرج الطبقى للسلطة، كما يتضح أيضا فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة التى تعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، وتتسم بتوزيع غير متكافئ للثروة ، حيث تتكدس الثروات فى أيدى القلة ، كما تتسم كذلك بسيادة معايير طبقية صارخة فى العلاقات الإجتماعية . وتطالب الإتجاهات الراديكالية بخلق مجتمعات خالية من العلاقات الطبقية ، تعتمد على التسيير الذاتى ، وجماعية اتخاذ القرارات على المستوى الجماهيرى .

٦- تتخذ هذه الإتجاهات موقفا معارضا تماما للعنصرية Racism والامبريالية Imperialism التى تسود المجتمعات الرأسمالية المتقدمة بوجه عام ، والولايات المتحدة الامريكية بوجه خاص . ويؤكد اليسار الجديد أن القضاء على العنصرية والامبريالية لن

يتم الا بالقضاء على الاساس الطبقى للعلاقات الإجتماعية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة .(١)

وفى مقابل هذه الخصائص العامة للنظرية الراديكالية ، نجد أيضا مجموعة من الخصائص التى تميزها عن النظريات المحافظة والليبرالية، فعلى سبيل المثال تؤكد النظرية الراديكالية على حقيقة أن قدرات الانسان غير محدودة ، وان بامكانه دائما تغيير الواقع المادى والإجتماعى الذى يعيش فيه. . كما تؤكد على أن هذا الواقع دائم التغيير ، وأنه لا يتسم بالسكون أو الثبات ، وبالتالى فمهمة النظرية الإجتماعية تقديم فهم علمى سليم للقوانين التى تحكم هذا التغير . هناك أيضا فيما يرى أنصار هذه النظرية الراديكالية ، رفض مطلق لفكرة الاجماع القيمى ، والنظر اليها كخرافة ، فلا اجماع فى ظل وجود تعارض فى المصالح بين الأفراد فى المجتمع . ومن ناحية أخرى تؤكد النظرية الراديكالية على أن النظرية الإجتماعية يجب ألا تقتصر على الوصف بشكل سلبى لما هو قائم فى المجتمع، ولكن لا بد أن تتضمن بالضرورة توجيهات للممارسة والأساليب العملية، لتغيير المجتمع، إلى الصورة المثلى التى توصلت اليها من خلال تحليل ودراسة المجتمعات القائمة . وأخيرا تؤكد الإتجاهات الراديكالية على ان النظرية الإجتماعية يجب أن تكون موجهة لتلك المجموعات والفئات الإجتماعية التى من مصلحتها احداث التغيير فى المجتمع لا الى تلك المجموعات المستفيدة من الاوضاع القائمة.(٢)

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٥١ - ٢٥٢ :

ومن بين الانتقادات التى وجهت الى المجتمع الرأسمالى الحديث ،تبدو تلك الانتقادات التى وجهها هربرت ماركيوز Herbert Marcuse أكثرها حدة وخطورة . وعند مناقشة هذه الانتقادات يؤكد ماركيوز ، أن التناقض الداخلى للمجتمع الرأسمالى هو التناقض بين التقدم التكنولوجى والواقع الإجتماعى . ففى الوقت الذى يتقدم فيه المجتمع من الناحية التكنولوجية ، تتزايد القيود على حرية الانسان واستقلاله . ينكر ماركيوز كذلك الطابع الثورى للبروليتاريا ، فقد استطاع النظام الرأسمالى أن يقدم لها المغريات التى أفقدتها الاهتمام والدافع للقيام بهذه المهمة . وعلى الرغم من أن ماركيوز لم يحدد بشكل مباشر ، فئة معينة تقوم بهذه المهمة ، إلا ان اعجابه بالحركات الطلابية التى تضم الصفوة المثقفة الواعية والتى تتوافر لها رؤية نقدية صريحة للمجتمع الرأسمالى، دفعته الى إعتبارها أكثر الفئات المرشحة للقيام بهذه المهمة، بالاضافة الى ذلك نجد ماركيوز يؤكد أن الثورة لا تكتسب شروطها (أو مشروعيتها) إلا بخلق الحساسية الانسانية القادرة على التصدى أو التمرد ضد الأوامر التى يمليها العقل .

والواقع أن التغيير العميق الذى سعى اليه كثير من الراديكاليين ، لا يمكن تحقيقه بالوسائل السياسية وحدها . وإذا كان المجتمع القديم يبقى ويحافظ على ذاته ليس فقط بالعنف أو الحكمة ، بل أيضا عن طريق نظريات وأيدلوجيات معينة ، تحقق له السيطرة على عقول الناس ، فإنه من المستحيل أن يتحرر الناس من المجتمع القديم ، أو أن يبنوا مجتمع جديد دون أن

يتزودوا منذ البداية ، بثقافة مضادة متضمنة فى نظريات إجتماعية جديدة ، يؤمن بها الناس ويعملون على نشرها.[١]

ولقد ظهر التيار النقدى فى صورته المعبرة ، على يد عالم الإجتماع الامريكى تشارلس رايت ميلز C . W .Mills وخصوصا فى مؤلفه الهام "الخيال السوسيولوجى" Scoiological Imagination . وعلى الرغم من تزايد اهتمام علماء الإجتماع الامريكى بالدراسات التجريبية ، يرى ميلز أنهم قد اخفقوا فى تشخيص مشكلات مجتمعهم الخاصة ، ومواجهة أهم قضاياه العامة . لقد انسحب هؤلاء العلماء من روح عصرهم ، واكتفوا بدراسة قطاعات محدودة منه ، متأثرين فى ذلك بفلسفة العلوم الطبيعية . وربما لهذا السبب يصعب أن نجد دراسات موجهة نحو التصدى لمشكلات بعينها كاللامبالاة وعدم الاستقرار والقلق ، رغم الحاحها وشيوعها فى المجتمع الامريكى .

وربما كانت دراسة ميلز عن الخيال السوسيولوجى من أبرز الدراسات التى تزود الباحثين بما يسمح لهم بتصحيح مساراتهم العلمية ، وادراك مشكلات مجتمعهم وابعادها الواقعية. فهذا "الخيال العلمى" كفيل بمساعدتهم على ادراك أن الفرد جزء من بناء إجتماعى ، وأن البناء الإجتماعى جزء ومرحلة من مراحل التاريخ[٢] وبالتالى ادراك المشكلات الإجتماعية فى سياقها البنائى التاريخى واستيعاب العناصر الاساسية والنظامية التى تؤلف

---

(١) A . Gouldner , The Coming Crming Crisis of Western Sociology , OP . cit ., PP . 3-7 .

(٢) عبد الباسط عبد المعطى ، إتجاهات نظرية فى علم الإجتماع ، مصدر سابق، ص ٢٠٢ .

الواقع الإجتماعى المعاصر . ويبدو " الخيال السوسيولوجى" فى نظر ميلز وكأنه وسيلة تحقيق هذا الهدف ، لأنه يمكن عالم الإجتماع من تأمل العصر الفكرى الذى يعيشه ، والوقوف على أهم المشكلات التى يعانى منها الانسان ، والاسهام بدور حقيقى فى اقامة مجتمع انسانى حر.[١]

وإذا ما تأملنا كتابات ميلز ، لاحظنا اهتماما ووعيا بضرورة الأخذ بالنظرة الشاملة فى الدراسة السوسيولوجية ، بحيث يكون تركيز الباحث موزعا على مستويات ثلاثة هى : الانسان ، المجتمع ، التاريخ. فالمشكلات الاساسية التى يعانى منها الناس هى نتاج لمشكلات البناء الإجتماعى العام ، وهما معا يرتبطان بمشكلات التاريخ. وفى هذا يكتب ميلز " عندما تصاغ مشكلات العلوم الإجتماعية صيغة صحيحة ، لابد أن تتضمن كلا من المتاعب والقضايا والتاريخ الشخصى للأفراد ، وكذلك التاريخ العام ، ومجال العلاقات المعقدة القائمة بينهما ، لأن حياة الفرد وتكوين المجتمعات كلاهما يجريان فى نطاق ذلك المجال.[٢]

وفى محاولة الربط بين نقد المجتمع الامريكى ، ونقد علم الإجتماع فيه، وهى نقطة كثيرا ما تغيب عمن يصنفون أنفسهم ضمن حركة النقد فى علم الإجتماع ، وضح ميلز قضية اغتراب الانسان (الامريكى) وتزييف وعيه، وبالتالى وسمه باللامبالاة والقصور فيما يتعلق بالتغيير ، وحاول ربط هذا

---

(١) السيد الحسينى، نحو نظرية إجتماعية نقدية ، مصدر سابق ، ص ٢٢١ .

(٢) عبد الباسط محمد حسن ، تشارلس رايت ميلز وفلسفة البحث فى علم الإجتماع ، عالم الفكر ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب، الكويت ، يوليو ١٩٧٥ ، ص ٦٢٠.

الواقع – بجانب عوامل أخرى – بالايحاء للانسان بأن مشكلته ليست مشكلة إجتماعية بنائية، وانما نفسية شخصية . فكثيرا ما أكد الباحثون من خلال دراستهم له أن المسألة تعود الى تكيف الانسان وتوافقه مع الواقع المحيط، فكلما كانت لديه قدرات – نفسية – على هذا التكيف ، وذلك التوافق ، قل اغترابه والعكس صحيح .(١)

لقد كان ميلز بحق أول المعارضين أو النقاد وأكثرهم راديكالية والتزاما بدراسة وتفسير ما يدور حوله من احداث . ولعل ذلك ما دفع الباحثين الى إعتباره الأب المؤسس للإتجاه النقدى فى علم الإجتماع ، سواء على مستوى النقد السوسيولوجى أو النقد الإجتماعى . وربما لهذا السبب سنخصص ما تبقى فى الفصل الراهن، للتعرف على مجمل آرائه، ومناقشة تحليلاته البنائية المتميزة للمشكلات الاساسية التى يتعرض لها البناء الإجتماعى ، ويعانى منها الانسان المعاصر ، اعتقادا منا بأن للرجل رؤية مستقلة تشكل بالفعل إتجاها مرموقا داخل الفكر الإجتماعى ، يمكن الافادة منها ونحن بصدد مناقشة التصورات السوسيولوجية المختلفة المتصلة بفهم المشكلات الإجتماعية بشكل عام .

ثانيا : رايت ميلز وتحليل المشكلات الإجتماعية

يرجع رايت ميلز ازمة علم الإجتماع الغربى الى عزوفه عن الاهتمام بدراسة المشكلات والقضايا العامة ، والاستغراق فى تناول قضايا جزئية وهامشية . وقد أدت مغالاة علماء الإجتماع الامبيريقيون فى هذا المجال ،

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، مصدر سابق ،ص ص ٢٢٦ – ٢٢٧ .

وانشغالهم بكل ما هو محسوس ونوعى، الى اعفائهم من أى التزام اخلاقى نحو مشكلات القطاعات العريضة من السكان ، بحجة تبنى مفهوم الحياد الاخلاقى فى البحث العلمى ، مما أبعد علم الإجتماع الامبيريقى عن ادراك المشكلات الإجتماعية الحقيقية .[1]

استنادا الى ذلك شن ميلز هجوما ضاريا على ما أطلق عليه "النظرية الكبرى" Grand Theory والامبيريقية المجزأة Abstracted Empricism . فاصحاب النظريات الكبرى يقدمون اطرا فكرية تصورية بالغة التجريد حتى تبدو فى صورتها النهائية "تدريبا ذهنيا" على استخدام المقولات النظرية . وبذلك تفقد "النظرية الكبرى" قوتها التوجيهية وتبتعد بالتالى عن محاولة فهم المشكلات الواقعية. ولعل فى ذلك دعوة صريحة لعلماء الإجتماع الى العودة الى التاريخ الذى يعد بحق رصيدا فكريا يجب أن تعتمد عليه النظرية السوسيولوجية إذا ما أردات أن تفهم المجتمع الانسانى فهما تفسيريا مقارنا[2].

وبنفس الكيفية نجد ميلز يوجه انتقادات حادة للنزعة الامبيريقية المجردة فى العلوم الإجتماعية ، تلك النزعة التى تبنت فلسفة العلوم الطبيعية ، فى دراسة الانسان. أن ذلك يعنى ، أن علم الإجتماع بتبنيه لهذه النزعة الفكرية الضيقة ، انما يحكم على نفسه بافتقاد تصور حقيقى للانسان والمجتمع . فبدلا من محاولة الوصول الى مثل هذا التصور، يحاول الامبيريقيون التجريديون تحويل علم الإجتماع الى علم طبيعى يستخدم نفس المعادلات الرياضية

---

(١) R . Mills , Two Styles of Research in Currrent Social Studies , soclologial Investation , Oxford University Press, phil . of Science , Vol . 20 , No . 4 , October , 1953 , P . 5 .

(٢) السيد الحسينى ، نحو نظرية إجتماعية نقدية ، مصدر سابق، ص ٤٨ .

الشائعة فى الفيزياء مثلا أو فى غيره من العلوم الطبيعية . كل ذلك بهدف الوصول الى فهم شكلى للانسان ، يتفق مع متطلبات العلوم الطبيعية، أكثر مما يتفق مع متطلبات العلوم الإجتماعية التى يجب أن تتوصل الى فهم نوعى لعلاقة الانسان بالمجتمع .[1]

لقد وسم ميلز هذا الإتجاه الامبيريقى بأنه إتجاه تجزيئ من حيث أنه يدرس ظواهر منفصلة دون ربطها بنظرية معينة، ودون التعمق فى أصولها التاريخية . وهو عبارة عن نزع للظواهر بعيدا عن سياقها البنائى والتاريخى. فالإتجاه الامبيرقى المجزئ - لا يتميز بقضاياه أو نظرياته الجوهرية ، ولا يقوم على أى فهم لطبيعة المجتمع أو الانسان ، أو لأى حقائق معينة عنهما . ويمكن التعرف على هذا الإتجاه من خلال المشكلات التى يختارها انصاره للدراسة، ومن خلال اسلوبهم فى تناول هذه المشكلات.[2]

وليس غريبا أن يهمل هذا الإتجاه ، الدراسة التاريخية والمقارنة ، وأن يرفض الامبيريقيون التعامل مع التاريخ ، أو الالتجاء الى التفسير المقارن متجاهلين بذلك الكثير من الافكار الاساسية المتراكمة حول البناء الإجتماعى التاريخى ، دون أية إفادة منها فى تحديد وتطوير أوضاع مجتمعهم ودراسة مشكلاته ، وتجاوز تلك التفسيرات المحدودة التى يقدمونها لتلك المشكلات[3].

---

(١) استنادا الى :

Mills , C Wright Socilological Imagination , Harmondsworth , penguin , 1970 .

(٢) أحمد زايد ، مصدر سابق ، ص ٢٦٥ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٢٦٦.

ما نود الاشارة اليه هنا فى اطار مهمتنا الراهنة ، أن تحليل كتابات ميلز يجب أن تأخذ فى الإعتبار الظروف الإجتماعية والسياسية المحيطة بها ، فضلا عن الدعائم الفكرية والفلسفية التى تأثر بها . والواقع أن ميلز قد انطلق فى معظم كتاباته الناضجة من وجهة نظر راديكالية ملتزمة، حاول من خلالها التأثير على التيارات الإجتماعية السائدة فى امريكا والعالم على السواء .[١]

ويمكننا تقسيم التأثيرات التى تعرض لها ميلز الى رافدين أساسيين، ساهم كل رافد منهما فى تكوين عنصر معين من تفكيره: يرجع الرافد الاول الى الخلفية الفكرية الممتدة الى الفلسفة البرجماتية وأفكار كل من ماركس وفرويد وماكس فيبر . أما الرافد الثانى فيكشف عن تأثيرات مجتمعية ، أو تأثره بواسطة المجتمع نفسه ، وضم هذا الرافد الاخير خبرته بالواقع الإجتماعى ، من خلال بحوثه الامبيريقية المبكرة وتأثره بالحرب الباردة ، والتناقضات الفكرية والبنائية الآخذة فى الظهور فى المجتمع الرأسمالى .

لقد ساهم كل من هذين النمطين فى خلق جانب من ثورة ميلز أو إتجاهه النقدى . فقد ساهم النمط الأول فى ثورته على النظرية الكلاسكية ذاتها، واسلوب العلماء فى تناول الموضوعات وتصويرهم لدور العلم فى المجتمع . فهى ثورة فكرية اكاديمية او هى ضرب من ضروب الراديكالية العلمية ، وساهم النمط الثانى فى ثورته على الواقع الإجتماعى لمجتمعه ، وأن يوضح ما يعانى منه هذا الواقع من أزمات ومشكلات، وأن يحلل بناءه

---

(١) السيد الحسينى ، نحو نظرية إجتماعية نقدية، مصدر سابق ، ص ٢٦٥ .

الإجتماعى تحليلا يكشف عما فيه من زيف واستغلال وسيطرة ونفوذ .فهى ثورة إجتماعية ، أو ضرب من ضروب النقد الإجتماعى.[١]

والواقع أن ميلز يرفض أية وصايا تفرض على ادراك الفرد الرشيد وعلى تقديره للامور، وحكمه عليها ، ويرى أن واجب علم الإجتماع الأول هو العمل على اعادة الوعى للقطاعات الواسعة من السكان ، وخاصة المواطنين أو الجماهير داخل المجتمع الصناعى الحديث ، حيث تتآمر وسائل الأعلام وأصحاب المصلحة ، فى استمرار الاوضاع الجائرة ، واحكام صراع الجماهير.[٢]

ويطرح ميلز عددا من القضايا الهامة التى يتعين على الباحثين الكشف عنها ،للوصول الى فهم حقيقى وواقعى لمجتمعهم . والواقع أن هذه القضايا تستند الى مجموعة من التساؤلات الجوهرية ، على النحو التالى : ما هو البناء الإجتماعى ؟ ما هى مكوناته الجوهرية ؟ وكيف ترتبط هذه المكونات ببعضها ؟ وكيف يختلف هذا البناء الإجتماعى عن غيره من النظم الإجتماعية المتباينة ؟ وما هى دلالة ومغزى كل ملمح نوعى بالنسبة لاستمرارية هذا البناء وتغيره ؟ أين يقف هذا المجتمع من التاريخ الانسانى ؟ ما هى ميكانزمات واليات تغييره ؟ ما هى دلالة ذلك بالنسبة للانسانية ككل ؟ كيف يؤثر كل ملمح نوعى نفحصه بالمرحلة التاريخية التى يمر بها المجتمع ؟ ما هى العلامح الجوهرية لهذه المرحلة ؟ وكيف تختلف ملامحها عن ملامح

---

(١) أحمد زايد ، مصدر سابق ص ٢٦٠ - ٢٦١ .

(٢) آمال السواح ، النظرية السوسيولوجية عند تشارلس رايت ميلز ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، معهد العلوم الإجتماعية، الاسكندرية، ١٩٧٥، ص ٢٧٤ .

المراحل الاخرى ؟ ماهي اساليبها المتميزة فى صناعة التاريخ ؟ ما هى نوعيات الرجال والنساء الذين لهم السيادة فى هذا المجتمع فى هذه المرحلة التاريخية ؟ ما هى النوعيات التى ستسود أو المرشحة للسيادة ؟ بأى الاساليب يتم انتقاؤهم وتحريرهم أو اخضاعهم ، أو جعلهم أكثر فاعلية أو أكثر سلبية ؟ ما هى الطبيعة الانسانية التى نلاحظها فى هذا المجتمع وفى هذه المرحلة التاريخية من خلال دراستنا للسلوك و الشخصية ؟ ما هى دلالة بالنسبة للطبيعة الانسانية .[1]

ولن يصعب علينا ادراك ما فى هذه التساؤلات الهامة التى طرحها ميلز ، من اسس لدراسة المجتمع المعاصر ، خاصة وان ميلز قد انتقد مؤلفات علم الإجتماع فى دراسة مشكلات المجتمع ، مؤكدا انها لا تعدو أن تكون مجموعات هزيلة من الحقائق المتصلة ، أو هى مجموعة من المشكلات الخاصة بالضواحى (الريفية). وبدلا من تقديم نقد واضح للنظام الإجتماعى فى المجتمع الامريكى ، يتجه الباحث الإجتماعى لأن ينصب نفسه مدافعا عما هو قائم . فالإتجاه المحافظ الذى كرهه ميلز ، نظر للحياة على أنها نمط من الثبات تسودُ فيه أشكال الملكية المريحة والمحببة والاخلاق الفاضلة . وعلى أية حال فإن ميلز قد ساهم - مع غيره من العلماء - فى تكوين روح جديدة ، ساهمت بدورها فى ايجاد بداية جديدة فى علم الإجتماع الامريكى، وقد مثل ذلك احياء لتقليد جديد ، ولإتجاه جاد ، فى النظر الى المجتمع ومشكلاته لا كأجزاء منفصلة ولكن كسلسلة من المشكلات المترابطة والمتشابكة ، والتى

---

(١) المصدر السابق مباشرة ، ص ٥ .

تمثل فى حقيقتها ، أجزاء من البناء الإجتماعى العام .[١] فقد وحد ميلز اسس تكوين الشخصية بفكرة البناء الإجتماعى . والواقع أن هذه القضية وليدة الاهتمام بمفهوم الدور الإجتماعى.[٢]

ويستطيع المتتبع لكتابات ميلز المختلفة ، أن يتبين أن دراسة مشكلات المجتمع الانسانى ، قد نالت قسطا كبيرا من اهتماماته النظرية والمنهجية ، فما هى رؤية ميلز لتلك المشكلات ؟ وما هى المشكلة الإجتماعية عند ميلز ؟ ما هو المنهج الملائم لدراستها ؟ ما هى أسباب تلك المشكلات ؟ ومن الناحية الأخرى ما هو المجتمع ؟ وما هو الفرد بالنسبة لرايت ميلز ؟ ثم ما هو دور عالم الإجتماع بالنسبة لتلك المشكلات ؟ وما هو موقفه من الحقيقة الإجتماعية؟ وأخيرا ما هى المشكلات الرئيسية التى حللها رايت ميلز ؟ وفى أى المجتمعات ؟ ولماذا ؟

تلك هى الابعاد الرئيسية التى يمكن الاستعانة بها فى فهم الجوانب الفكرية والنقدية للمشكلات الإجتماعية عند رايت ميلز .

إذا كان ذلك هو موقف ميلز النقدى من النظريات الكبرى [الإتجاه النظرى المجرد] والإتجاه الامبيريقى المتجزء، فما هو البديل الذى طرحه فى كل دراساته ؟ وما هو اسلوبه فى تحليل المشكلات الإجتماعية؟ وحقيقة اذا كانت نقطة الضعف التى اشترك فيها كلا الإتجاهين هى اهمال دراسة البناء

---

(١) Gresham , M. Sykes Scott :" Social Problems in America, Foresman and Company "Glemview , Ililnoois , London , 1971 , PP . 3 , 4 .

(٢) Joseph A. Scimecca :" The Sociological Theory of C . Wright Mills , " Kennikat press , press , part Washington , N . Y . London , 1977 , PP . 5.6 .

الإجتماعي ودراسة ابعاد التغير الإجتماعي داخله ، فمن الطبيعي أن يهتم ميلز بتحليل هذا البناء الإجتماعي، والكشف عن العوامل التاريخية التي أثرت وتؤثر فيه مع التركيز على العلاقة بين الفرد والمجتمع كمكونان أساسيان لهذا البناء ، ولقد قاد ميلز في كل موقف نظرى منهجي يحدد إتجاهه الايديولوجي والتزامه بالاهداف التي يجب أن يسعى اليها علماء الإجتماع .

ما يعنينا الاشارة اليه هنا ، أن ميلز قد طرح فكرة الخيال السوسيولوجي كحاجة للأدوات النظرية والمنهجية التي تحدد هذا الإتجاه الايديولوجي . فالخيال العلمي الإجتماعي أكثر افادة واثراء للوعي الذاتي . فباستخدام هذا الخيال سيشعر الناس الذين ظلت عقولهم محصورة في مجموعة محددة من الدوائر، وكأنهم استيقظوا فجأة على حقيقة مغايرة لتلك التي كانوا يظنون أنفسهم على معرفة بها . الخيال السوسيولوجي هنا يعني القدرة على الانتقال من التحولات اللاشخصية والتحولات الذاتية الى أكثر السمات قربا والتصاقا بالذات البشرية، والقدرة على رؤية العلاقات بين هذه التحولات وتلك السمات والخصائص . ويكمن وراء استخدام هذا الخيال العلمي الإجتماعي، الرغبة والتطلع الى معرفة المغزى الإجتماعي والتاريخي للفرد في المجتمع، وفي المرحلة التاريخية التي تحدد وجوده وطابعه النوعي.[1]

(١) رايت ميلز ، الخيال الإجتماعي ، ترجمة عبد الباسط عبد المعطي وعادل مختار الهوارى ، تقديم سمير نعيم أحمد ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٦ ، ص ١٨ .

بعبارة أخرى ، يمنحنا الخيال السوسيولوجى القدرة على استيعاب المشهد التاريخى العريض ، بالرجوع الى معناه سواء بالنسبة لحياة الفرد الشخصية أو بالنسبة للحياة العملية لفئة معينة من الأفراد . أنه القدرة على تغليب الإجتماعى على الفردى .

وبامكاننا تحديد الفكرة المحورية للخيال السوسيولوجى ، استنادا الى مستويين أوليين من التحليل : مستوى المجتمع أو البناء الإجتماعى ، ومستوى الفرد انطلاقا من مسلمة أساسية مؤداها أنه لايمكن فهم حياة الفرد أو تاريخ المجتمع بمعزل عن بعضهما ، أو دون فهم العلاقة التى تربط كل منهما بالآخر . فإذا كان الأفراد لا يملكون القدرة على فهم العلاقة بين الانسان والمجتمع ، أو بين تاريخهم وتاريخ مجتمعهم ، أو بين الذات والعالم الخارجى، فانهم بحاجة الى مجموعة من المهارات العقلية تمكنهم من تكوين فكرة جلية لما يدور حولهم ، وما سوف يحدث لهم تأثرا بهذا العالم . هذه القدرة العقلية هى ما أطلق عليه رايت ميلز الخيال السوسيولوجى.[1]

ولعل هذا الطرح التحليلى يفصح عن الهدف الاساسى للخيال السوسيولوجى والذى ينحصر فى اكساب الأفراد وعيا بمشكلات مجتمعهم ، واتاحة الفرص أمامهم لفهم علاقة هذه المشكلات ، بمشكلاتهم الخاصة . هنا تكمن القدرة الواعدة للخيال السوسيولوجى .

---

(١) Mills C. Wright. Sociological Imagination, op. cit..

نقلاً عن : أحمد زايد ، مصدر سابق ، ص ٢٦٧ .

والواقع أن استخدام الخيال السوسيولوجى، كـأداة فعالـة لتحقيق أهداف ميلز فى دراساته التحليلية للمشكلات الإجتماعية ، قد مكنـه مـن التمييز بين مستويات متنوعة مـن المشكلات التـى فرضـت نفسـها علـى المجتمـع، منـذ منتصف القرن العشرين تقريبا. يؤكد ميلز أن أكثر تلك المستويات ثراء يتمثل فـى ذلـك التمييز بين تلك الهمـوم والمتـاعب الشـخصية الناتجـة عـن الخـبرة المباشرة للانسان، و بين القضايا العامة الناتجة عن البنـاء الإجتمـاعى. ومن الطبيعى أن تحدث هذه المتاعب أو الهموم فى نطاق بيئة الفـرد ، وفـى نطـاق علاقاته المباشرة بالآخرين ، ومن ثم فهـى غير منبتـة الصلـة بذاتـه ، وبتلك القطاعات المحدودة من الحياة الإجتماعيـة التـى يعيهـا الفرد بصـورة مباشـرة وشخصية . واذا أردنا قدرا من الوضـوح ، قلنـا أن ادراك نوعيـه المتـاعب ، والتعرف على الاسلوب الامثل لمواجهتها ، يتوقف أساسا على الفرد ، بوصفه كيانا له ظروفه التاريخية الخاصة المتميزة ، كمـا يراعـى ذلـك أيضـا الوسـط الإجتماعى المباشر المحيط بالفرد ، والـذى يؤثر بشـكل مباشـر علـى نشـاطه الارادى ، فالمتـاعب اذن مسـألة خاصـة ، فيمـا يعتنقهـا الفـرد ، ويشـعر انهـا معرضة للخطر.[1] ذلك شأن الهموم ، أما عن "القضايا" فانهـا تتعلـق بـالأمور التى تتجاوز هذه الأوساط الإجتماعية المحلية للفرد ، ومجال حياتـه الداخليـة. ومن الطبيعى أن ترتبط مثل هذه القضايـا بالاوسـاط الإجتماعيـة والمؤسسـات ذات الطابع التاريخى الإجتماعى الشـمولى ، فضـلا عـن التحامهـا وارتباطهـا

---

(١) المصدر السابق مباشرة ، نفس المكان.

بمختلف الاوساط الإجتماعية ، لتشكل البناء الإجتماعى الكلى للحياة الإجتماعية والتاريخية.[١]

على أن أبرز ما خرج به ميلز من تحليله لاثر النظم الإجتماعية على تكوين الشخصية الإجتماعية للفرد ، يتمثل فى المعيار الذى صاغه من أجل التمييز بين المشكلة الإجتماعية ، والمشكلة الشخصية ، والذى يتيح معرفة المشكلة الإجتماعية بالرجوع الى عواملها البنائية التاريخية . ومفهوم المشكلة الإجتماعية عند ميلز لا ينطوى اذن على مجرد وصف الظاهرة وتحديد مقاييسها ، وانما يشير فى نفس الوقت الى منهج تصورى تفسيرى يعتمد على البحث عن مسبباتها وجذورها التاريخية الحقيقة . فالمشكلات الإجتماعية مثلها فى ذلك كمثل المشكلات الشخصية ، تعكس تهديدا لبعض القيم ، غير أن هذه القيم تتمثل فى حالة المشكلات الشخصية ، فى تلك الانماط التى يمليها الفرد ، بينما تصبح البيئة الإجتماعية المحيطة بالفرد ، مصدر التهديد والخطر . أما فى حالة المشكلات الإجتماعية فاننا نكون بصدد واحد من القيم التى تلقى قبولا عاما من المجتمع ، وبالتالى علينا أن نبحث عن مسبباتها فى أوضاع البناء الإجتماعى الكلى . ومن ثم فإن سمة الانتشار التى تتصف بها هذه القيم تكتسب معنى جديدا داخل الاطار التصورى لميلز ونعنى به الارتباط بالبناء الإجتماعى . فانتشار الظاهرة دليل على ارتباطها الوثيق بعناصر وأوضاع البناء الإجتماعى المختلفة .

---

(١) المصدر نفسه، نفس المكان.

وقد يكون من المفيد الآن أن نطرح تساؤلا أساسيا حول ماهية المشكلات الرئيسية الخاصة السائدة فى هذا العصر ، وإرتباطها ببعض المشكلات العامة فى المجتمع ؟ لعل الاجابة على هذا التساؤل من منظور ميلز ، يطرح أمامنا تعريف كل من المشكلات الخاصة ، والمشكلات العامة. فعندما يشعر الفرد أن مجموعة القيم التى يعتنقها مهددة بالزوال ؛ ينتابه قدرا من الاضطراب أو ما يسمى بالمشكلة الخاصة ، أما عندما تشعر الجماهير بأن قيمها مهددة ، فانها فى هذه الحالة تصبح أمام مشكلة عامة . وغالبا ما تتضمن المشكلة العامة أزمة فى المستويات النظامية ، أو تتضمن ما يطلق عليه الماركسيون "التناقضات" . أو مظاهر العداوة Antogonisms . يترتب على هذين التعريفين أن أهم مشكلات عصرنا - فيما يرى ميلز - هى القلق واللامبالاة التى تنتشر فى الوسط الشخصى . أما أهم المشكلات العامة ، فانها ترتبط بالقوى غير الحقيقية التى تتحكم فى مجتمعنا المعاصر ، مع ما يصاحب هذه القوى من طرق انتاج تذكى الاغتراب ، وما يلازمها من أساليب للسيطرة والفوضى النظامية .(١)

وربما قاد التحليل السابق ميلز ، الى البحث عن منهج ملائم لدراسة وتحليل المشكلات الإجتماعية ، ذلك أن مهمة عالم الإجتماع ومسئوليته اصبحت تتمثل فى التعرف على أهم مشكلات الانسان فى المجتمع الحديث : تدهور نوعية الحياة الإجتماعية التى أصبح الانسان المعاصر مكرها على أن يحياها داخل أكثر المجتمعات تقدما . كما تتضح معالم هذا المنهج أيضا فى معالجة ميلز للمشكلات الاساسية التى تطل برأسها على العالم منذ منتصف

---

(١) أحمد زايد ، مصدر سابق ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ .

القرن الراهن ، حيث ينظر ميلز الى الموقف الانسانى نظرة شاملة ، ولا يتردد كثيرا فى ترديد عبارة "المواجهة العالمية" كما نجده فى مواضع عديدة من كتاباته يكشف عن تهديد الاغتراب للقيم الانسانية السائدة فى المجتمع الامريكى : الحرية - التعقل - الصدق. على أن طريقة طرحه للمشكلات الإجتماعية ، تمثل فى واقع الامر المدخل الحقيقى لفهم القيم والمقولات الاساسية التى توجه كتاباته. أما أهم المقولات التى اعتمد عليها ميلز فى أعماله فهى "النظام" و"التغير" أو بتعبيره "البناء الإجتماعى" و"التاريخ". ومن خلال تبنيه لهاتين المقولتين الاخيرتين ، نجده يثير قضايا وتساؤلات عديدة حول تصور الانسان "للواقع ككل" و"الاطار الحقيقى للمصير الانسانى".[1] لقد خلص ميلز فيما يعنينا هنا الى أن المشكلات الإجتماعية العامة ، أصبحت تمس حياة الفرد ، وتنعكس عليه، وبالتالى أصبح الفرد أكثر احتياجا لمن يفسر له أسباب معاناته اليومية ، فضلا عن ان علماء الإجتماع أنفسهم قد باتوا أكثر حاجة ، لأداة تحليلية تمكنهم من ابراز حقيقة الارتباط بين هذه المشكلات الشخصية ، والعوامل البنائية التاريخية ، أى بين الفرد والمجتمع بإعتباره حقيقة تاريخية .

ومع التسليم - مع بعض التحفظات - بأن فكرة البناء الإجتماعى تمثل الوحدات النوعية لعلم الإجتماع ، فانها من الناحية التاريخية ترتبط بعلم الإجتماع ارتباطا قويا .

---

(١) السيد الحسينى ، مصدر سابق ، ص ٢٠٨ .

لقـد كـان مركـز الاهتمـام التقليـدى فـى كـل مـن علـم الإجتمـاع والانثروبولوجيا هو دائما "المجتمـع الشـامل" . ويعبر ميلز عن ذلك تعبيرا واضحا حين يقرر "أن ما أهدف اليه هو تحديد واقع الظروف الانسانية تحديدا موضوعيا ، وأن تجـد تصوراتنـا ومفاهمنـا قبـولا مـن جـانب الجمـاهير العريضة" .(١)

ويعتقد ميلز أن الوعى بمشكلات البناء الإجتماعى ، ومغزاه التفسيرى حتى بالنسبة للسلوك الفردى ، يتطلب اسلوب "للخبروية" ارحب بكثير. وحتـى فى البناء الخاص بالمجتمع الامريكى ، حيث تنوع وتعدد الروابط المشتركة إجتماعية وسيكولوجية يصبح تنوع السلوك البشرى مسألة لا يمكن الالمام بهـا ببساطة . يتأسس على هذا المعنى أن تصبـح عمليـة صياغـة المشكلات غير متاحة دون أن تقـترن باتسـاع رؤيتنـا لكـى تشـمل البنيـه الإجتماعيـة المقارنـة والتاريخية.(٢) فمشكلات عصرنا التى نواجهها الآن، بمـا فـى ذلـك المشـكلات الخاصة بطبيعة الانسان ذاته، لايمكن طرحها بصـورة متكاملـة دون ممارسـة ذاتيـة حقيقـة لتلـك الجوانـب الهامـة التـى تشـكل العمـود الفقـرى للدراسـة الإجتماعيـة، واعنـى بهـا الجوانب التاريخيـة التـى اسـهمت فـى تدعيـم هـذه المشكلات، فبدون توظيف التاريخ ، وبدون حس تاريخى للجوانب الإجتماعيـة والسيكولوجية ، فان عالم الإجتماع لا يستطيع بصورة ملائمة وكافية أن يحدد أنواع المشكلات التى ينبغى النظر اليها كنقاط توجيه للدراسات التى يقوم بهـا. ولكى نستطيع فى الواقع أن نفهـم مشكلات مجتمـع بطـئ الحركـة – انحصـر

---

(١) السيد الحسينى ، مصدر سابق ، ص ٢٠٩ .

(٢) رايت ميلز ، الخيال السوسيولوجى ، مصدر سابق ، ص ١١٧ .

لعدة قرون فى شرك الفقر والجهل والمرض – يتطلب الامر ، دراسة الخلفية التاريخية والميكانزمات المتصلة بها بتلك المشكلات و تلك التى جعلته أسيرا لذلك الحصار الرهيب الذى يمثل نتاجا لعمليات عالمية تاريخية مستمرة.[١]

يؤكد التحليل السابق ، أن منهج ميلز فى تحليل المشكلات يستند الى محورين أساسيين ، يقوم المحور الأول على مفهوم البناء الإجتماعى ، ويتمثل المحور الثانى فى ضرورة الاعتماد على الدراسة التاريخية . فاذا كنا بصدد تحليل مشكلة إجتماعية ما، فيحق لنا أن نبدأ بفهم البناء الإجتماعى ، وما يجرى داخل نطاقه ، فمفهوم البناء الإجتماعى عبارة عن اطار تصورى يمكننا من تناول المجتمع فى شموله ، والنظر اليه بإعتباره وحدة كلية، ومن ثم نتناول المشكلات المجتمعية بإعتبارها جزء من هذا الكل ، أى بإعتبارها مدخلا لفهم العالم الإجتماعى ليس فقط بما يحويه من بناءات وقوى مختلفة ، بل أيضا بما يتضمن من أفراد عليهم أن يواجهوا مشكلات التعايش المشترك . وهكذا يبدوا واضحا أن البعد التاريخى يضيف الى البعد البنائى ، عمقا كبيرا فى تفسير المشكلات الإجتماعية، وخاصة بالنسبة لتلك المشكلات الضاربة بجذورها فى اغوار التاريخ ، فالبيانات التاريخية تمكننا من تفسير المجتمع ، بإعتباره حقيقة متغيرة . واذا كانت الامبيريقية المجردة قد فشلت فى التشخيص السليم لحقيقة المشكلات الإجتماعية ، نظرا لاعتمادها على البيانات والمؤشرات المستخدمة لتبرير الواقع الراهن أو النظام القائم ، وتجاهل قضايا التغير البنائى وقضايا التاريخ ، فان منهج ميلز فى دراسة المشكلات الإجتماعية يرتكز على أساس ادراك ابعاد مشكلات المجتمع فى سياقها البنائى

---

(١) المصدر السابق مباشرة ، ص ٢٥٣ - ٢٧٣

- لا الفردى أو الذاتى -على نحو ما أوضحنا قبل قليل. وأن التسلح بالخيال السوسيولوجى كفيل بأن يساعد الباحث على ادراك أن الفرد نتاج لبناء إجتماعى كما أنه واحد من مكوناته ، وان هذا البناء الإجتماعى بدوره جزء ومرحلة من مراحل التاريخ .

هناك تصور عام أذن يحدد تفسير ميلز للمشكلات الإجتماعية ، يستند الى حقيقة أساسية وهى أن نظرية البناء الإجتماعى لا يمكن فصلها عن نظرية التاريخ ، فكلاهما يشكل محورا أساسيا فى الواقع الإجتماعى ، بما يفرزه هذا الواقع من مشكلات وقضايا متنوعة. فاذا كانت نظرية البناء الإجتماعى تحقق فهما متكاملا لمشكلة "النظام العام" فى المجتمع ، فان نظرية التاريخ تقدم فهما لمشكلة "التغير". النظرية الأولى تعكس دراسة مشكلات البناء الإجتماعى ، والثانية تنظر الى التاريخ فى ارتباطه بهذا البناء . لقد دعى ميلز فى كتاباته ، الى ضرورة الأخذ بالنظرة الشاملة فى الدراسة السوسيولوجية، بحيث يتم تركيز الباحث على مستويات ثلاثة هى : الانسان - المجتمع - التاريخ . فالمشكلات الأساسية التى يعانى منها الناس ، هى نتاج لمشكلات البناء الإجتماعى العام ، وهما معا مراتبطان بمشكلات التاريخ.[1]

والملاحظ أن ميلز ، ينظر الى المجتمع نظرة مزدوجة ، فهو من ناحية بناء يتكون من مجموعة من الانساق تترابط فيما بينها ، وتستمد معناها من شكل البناء الإجتماعى الذى يضمها، كما أنه من ناحية أخرى ، واقع

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى ، مصدر سابق ، ص ٢٢٣ .

تاريخي لا يمكن فصله عن المجتمع العالمى ، ولا عن جذوره التاريخية المترامية .

والواقع أن محاولة الكشف عن مدى التزام ميلز بالمنهج الذى وضعه لتحليل المشكلات الإجتماعية من منظور بنائى تاريخى شامل ، تعد محاولة ضرورية ، إذا ما أردنا فهما أعمق لتوجهاته -أعنى ميلز- التى تعبر عن ركائز مشروعه السوسيولوجى ، واستناده المعرفى .ففى تحليله للبناء الإجتماعى فى المجتمع الامريكى ، ومحاولته التعرف على مشكلات هذا المجتمع الصناعى المتقدم ، يؤكد ميلز أن المجتمع التكنولوجى الحديث بما يسوده من إتجاه عام نحو تقسيم العمل ، وترشيد الأداء ، ومركزية القرار - ..... - الخ ، قد ساهم بالفعل فى تحويل الغالبية العظمى من أفراد المجتمع الى عاملين بأجور محددة لحساب فئة صغيرة من كبار المساهمين ، الأمر الذى خلق وضعا مملوءاً بالتناقض . غير أن تكنولوجيا المجتمعات الصناعية المتقدمة ، قد تمكنت بالفعل من الحد من تلك التناقضات ، وامتصاص هؤلاء الأفراد الذين كانوا يشكلون فى ظل الأنظمة الإجتماعية السابقة ، أصواتا احتجاجية ساخطة، أو قوى انشقاقية معارضة . والتكنولوجيا تفعل ذلك جزئيا من خلال خلق مجتمع الكفاية والوفرة واشباع الاحتياجات الاساسية للجماهير. لقد إستطاعت هذه الاشباعات المادية ، أن تزيل أسباب الانشقاق والاحتجاج وأن تجعل من هؤلاء الأفراد مجرد أدوات سلبية للنظام السائد[1] .

---

(١) السدير ماكنرو ، ماركيوز، (ترجمة عدنان كيالى) ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ .

وهكذا يتحول التحرر من الحاجة المادية التى اعتبرها ماركس وماركيوز شرطا مسبقا للحريات الاخرى ، يتحول الى مدخل لتوليد العبودية ذاتها . أن القضية التى نود الاشارة اليها هنا هى قضية التناقض الواضح المتمثل فى الادعاء بأن تلبية احتياجات الناس يسمح بالسيطرة عليهم ، دون ما تفرقه بين احتياجات "زائفة أو باطلة" واحتياجات "حقيقية" اذا ما جاز لنا استخدام مقولات ماركيوز.[١]

والواقع أن المجتمع الرأسمالى بما يفرضه من نظم انتاج ، وبما يحكمه من قوى سياسية واقتصادية وعسكرية ، يفرض على الفرد داخل المجتمع نوعا من الحياة يتلقى فيها ما يحتاجه وما يفكر فيه من أعلى ، دون مشاركة فعالة فى عمليات صنع القرار . لقد أضحى هذا المجتمع نموذجا مسيطرا ، تمارس فيه الاساليب غير المباشرة للضبط والقهر ، وظائف متعددة مطلقة .

لقد خلص ميلز الى أن ، المجتمع الرأسمالى يشهد مجموعة من التناقضات يمكن حصرها فيما يلى :-

أولا : أن الفرد يعيش داخل هذا المجتمع الصناعى غير مبال بما يدور حوله ، أى أن هناك حاجزا من اللامبالاة ، يمنع الفرد من التعايش مع مشكلات العصر

ثانيا : أن علاقات العمل الرأسمالية ، تفرض على الفرد أن يعيش فى حالة اغتراب داخل العمل ، ومن ثم الالتزام بنوع من التخصص الدقيق ، فى ظل سيادة وسائل ضبط ورقابة مستمرة وأسلوب

---

(١) المصدر السابق مباشرة ، نفس المكان .

رئاسى هرمى محكم ، الامر الذى يقود الفرد فى النهاية ، لأن يعيش حالة من الاغتراب عن عمله ومجتمعه .

ثالثا : من الطبيعى فى ظل ظروف العمل القاسية ، أن يسلم الفرد نفسه لوسائل الاعلام والترويح ، التى تكون غالبا موالية لمراكز السلطة فى المجتمع (الرأسمالى) والتى تلهيه عن أية مناقشة جادة للابعاد الحيقيقة للمشكلات الإجتماعية .

رابعا : أن نسق القوة السائدة فى المجتمع الرأسمالى ، يساهم فى دعم ظاهرتى اللامبالاة والاغتراب. فهو نسق يعتمد على اساليب جديدة غير معلنة للقهر السياسى ، كما أنه يتحكم فى الأفراد ويحركهم ، دون أن يعى الأفراد من هو المسئول الحقيقى عما يستحدث فى حياتهم من أزمات أو مشكلات .

خامسا وأخيرا : ضيق وانعدام الفرص المؤهلة للأفراد ، لأن يصبحوا أحرارا فى مجتمعهم ، فضلا عن انحسار العقل وتدهوره وعجزه عن التحكم فى مسار الحياة اليومية .

عندما اخضع ميلز تصوراته ، للمجتمع الامريكى ، إتضح له وجود وعى زائف ، موجه نحو الذات والعالم الخارجى على السواء . خاضع لسيطرة الالات والاسواق. يؤكد ميلز فكرة الوعى الزائف ، بمناقشة قضية الاغتراب فى المجتمع الامريكى، ففى هذا المجتمع اغترب الناس عن صميم الحياة الانسانية ، وأصبحوا أسرى الخداع الفكرى الذى تمارسه وسائل الاعلام. وأحد نتائج ذلك ، ضعف القدرات الابداعية للعقل الانسانى ، وتفشى الاغتراب السياسى واختفاء المبادئ الفردية الخلاقة . وعندما حاول ميلز تأمل

نمط الانسان الامريكى المعاصر ، وجد أنه قد افتقد الجهاز الاخلاقى . واكتسب بدلا منه مجموعة من السمات الشخصية السلبية كعدم الاكتراث ، والبلادة الاخلاقية. أى أن الانسان الامريكى قد خدع بقواعد الترشيد ، بعد أن أجبر على التخلى عن البصيرة الانسانية . وهكذا نجد ميلز، يربط بوضوح بين قضايا العقل والاحساس والحرية . فبدون العقل والاحساس يصعب تحقيق الحرية ، التى هى اساس الابداع الفكرى والثقافى ، كما يستحيل تحقيق الاستقلال الاخلاقى.[1] وينتقد ميلز ، وجهة النظر التى تفترض القضاء على جميع المشكلات المتصلة بعلاقة الانسان بالمجتمع ، كذلك وجهة النظر التى تذهب الى أن هناك قدرا من الانسجام بين المصالح ، فى قطاعات المجتمع المختلفة .[2]

لقد استطاع ميلز ، بفضل حسه التاريخى ، وخياله السوسيولوجى أن يناقش مشكلات مجتمعه دون أن يفصل بين الاهتمام الاكاديمى والالتزام الاخلاقى. اتضح ذلك تماما فى نظرته الى الاغتراب ، وكذلك فى تحليله لصفوة القوة، فقد أبرز التحليل الأخير الدور الذى تلعبه "السياسة الملتزمة" فى مواجهة حالة الاغتراب مما دفعه فى نهاية الامر الى المطالبة بتدعيم المسئولية الفكرية القادرة على تبديد الوعى الزائف لدى الجماهير، والقضاء على الجهل الانسانى لدى الصفوة الحاكمة. وحينما ابدى ميلز اهتماما بالقضايا السياسية، فانه لم يعالجها من وجهة نظر اكاديمية بحته، بل حاول تحليل البناء

---

(١) السد الحسينى ، نحو نظرية اجتماعية نقدية، مصدر سابق ، ص ص٢١٠ - ٢١١ .

(٢) Rick Tallman , C . Wight Mills :: " A Native Radical and his , American Intellectual Roots . The Pensylvania stat University Press , University of Pork and London 1984 , PP , 144 , 145 .

السياسى فى ضوء ما يتيحه من حرية انسانية ووعى حقيقى بمشكلات المجتمع[1].

ويتعين علينا الاشارة الى رؤية ميلز للمشكلات الإجتماعية على أنها ليست نتاجا للأفراد ، بقدر ما هى نتاج لنظم إجتماعية فاسدة، فهى تنبع من الطريقة التى ينظم بها المجتمع. وتتراكم هذه المشكلات وتتصاعد ضد الضعفاء والاغلبية، الذين يحاولون التكيف مع البناء الإجتماعى الجائر. ان حل هذه المشكلات يكمن أساسا فى أحداث تغيير فى البناء الإجتماعى، وهذا يتطلب تغيرا راديكاليا نظاميا، مع اعادة توزيع حتمى لعناصر الدخول والقوة فى المجتمع[2].

بعبارة اخرى ، المشكلات الإجتماعية الناجمة عن اسلوب العمل ونظامه، فى المجتمع الامريكى ، هى موضع اهتمام ميلز بشكل خاص، فظواهر مثل اللامبالاة والقلق والاغتراب ، تعتبر من أهم المسائل التى استحوذت على اهتمام الرجل، فسعى الى تحليلها وفقا لمسبباتها وفى ضوء الفهم البنائى التاريخى، وبرؤى شاملة للمجتمع. ولم يكتف ميلز بمجرد التشخيص ، وانما اقترح العلاج أيضا، وهو علاج يلقى على الفرد تبعه اصلاح نفسه ومجتمعه، وهنا يبدو ايمان ميلز المتزايد بقيمة الانسان.

ثالثا: المشكلات الإجتماعية وواقع البلاد النامية:

---

(١) السيد الحسينى، مصدر سابق ، ص ٢١٢ .

(٢) Frank J. Meveligh : " Modern Social Problems ", op. cit., p 9

والآن وبعد استعراض الخطوط العريضة للإتجاهات النظرية المختلفة فى دراسة المشكلات الإجتماعية نتساءل : الى أى مدى يمكن الافادة من تلك الإتجاهات فى تحليل ودارسة مشكلات الدول النامية بوجه عام، ومشكلات المجتمع المصرى بوجه خاص ؟ ايضا نتساءل أين يقع مفهوم المشكلات الإجتماعية فى مصر والدول النامية من هذا العرض السابق؟ بمعنى: هل يمكن تطبيق الإتجاهات النظرية السابقة فى تحديد أهم المشكلات التى تعانى منها مجتمعات العالم الثالث ومن بينها مصر؟

ان مفهوم المشكلة الإجتماعية Social problem وكذلك مترادفاته مثل الانحراف الإجتماعى Social Deviance والمرض الإجتماعى Social Pathology والتفكك الإجتماعى Social Disorganization ، من المفهومات العديدة التى يغص بها علم الإجتماع الذى ظهر اساسا فى البلدان الغربية الرأسمالية وتطور، بها مما يدفعنا أساسا الى التساؤل : هل مفهوم المشكلة الإجتماعية كما يعرف فى البلدان المتقدمة الرأسمالية الغربية التى ظهر بها ليحلل مشاكلها الرئيسية، يلائم البلدان النامية عامة كموضوع اساسى للدراسة الإجتماعية؟بمعنى هل يجب ان يولى علماء الإجتماع فى بلادنا نفس الاهمية للموضوعات التى تدرس بوصفها مشكلات إجتماعية فى البلاد الغربية الرأسمالية؟ وهل يتبعون نفس المنهج فى دراستها؟[1].

وقبل الاجابة عن هذه الاسئلة يجب تقرير حقيقة هامة، وهى ان علماء الإجتماع فى دول العالم الثالث ومنها مصر، ظلوا لفترات طويلة يتقبلون كل

---

(١) سمير نعيم أحمد ، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامى ومقالات فى المشكلات الإجتماعية والانحراف الإجتماعى ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص٢٤.

ما يرد اليهم من نظريات ومفاهيم علم الإجتماع الغربى دون أى دراسة نقدية، ولذلك جاءت معظم دراسات علم الإجتماع بصفة عامة وعلم إجتماع المشكلات بصفة خاصه عن الواقع الإجتماعى، وكأنها تكرارا لدراسات مشابهة خاصة بالمجتمعات الغربية باستخدام نفس المفهومات والمنطلقات الفكرية وأدوات البحث، على واقع ومشكلات تختلف اختلافا جذريا عن واقع الدول الغربية، وليس أدل على ذلك من أن الإتجاهات السابقة فى تحليل المشكلات الإجتماعية ركزت فى تحليلاتها على جوانب معينة، مغفلة جوانب المشكلات التى تهدد كيان ووجود الانسان فى مجتمعات العالم الثالث. فلقد أكد نموذج الباثولوجيا الإجتماعية على المشكلة الإجتماعية بوصفها ظواهر غيرسوية (مرضية) ينتج عنها العديد من المشكلات الإجتماعية الأخرى، بينما ركز نموذج التفكك الإجتماعى على الخلل الإجتماعى المصاحب لعملية التغير الإجتماعى، مؤكدا على دور القواعد الإجتماعية فى التنظيم الإجتماعى، اما منظور السلوك الانحرافى فقد ركز على المشكلة الإجتماعية بوصفها انحرافا عن المعايير السائدة والمقبولة إجتماعيا، بينما حلل منظور صراع القيم المشكلات الإجتماعية على انها صراعا قيميا يهدد المجتمع ككل، وعلى صعيد آخر وأخيرا نجد منظور التسمية يؤكد على ان المشكلات الإجتماعية ليست سوى نتاجا لردود الافعال الإجتماعية تجاهها، فهى حكم إجتماعى بشأن الاختلاف الفردى والتغاير الإجتماعى.

واذا ما تأملنا التحليلات النظرية المختلفة للمنظورات السابقة والأسس العامة التى تستند عليها، لرأينا انها تنطلق من نظريات وايديولوجيات خاصة بالمجتمع الغربى الرأسمالى الذى عالجت واقعه وحللت مشاكله. ولكن الخطير

فى الأمر أن العلماء الإجتماعيين فى دول العالم الثالث ينقلون هذه المنطلقات النظرية والاساليب المنهجية المتبعة فى الغرب الى بلدانهم ويطبقونها كما هى، دون تفرقة بين الطبيعة النوعية للمشكلات التى تعانى منها مجتمعات العالم النامى .

ان معظم المنظورات السابقة (الباثولوجية الإجتماعية- التفكك الإجتماعى-السلوك المنحرف-التسمية صراع القيم) قد ركزت على ظواهر معينة اعتبرتها مشكلات إجتماعية مثل (المرض الإجتماعى-انهيار القواعد- ضعف المعايير الإجتماعية-الصراع القيمى-الجريمة-انحراف الاحداث- الجناح-صراع الاقليات-الهوة الثقافية...الخ) . وعادة ما تفسر هذه الظاهرات، بردها الى نواحى بيولوجية أو سلوكية أو ثقافية أو إجتماعية بالمعنى المحدود، دون محاولة معالجتها على ضوء البناء الإجتماعى ، ودون محاولة ردها الى العوامل البنائية المسببة لها فى ضوء ظروف المجتمع السياسية والاقتصادية والثقافية ككل.

وليس أدل على غربة هذه المنظورات السابقة عن واقع ومشكلات الدول النامية بوجه عام، من استعراض بعض التعريفات الغربية التقليدية لمفهوم المشكلات الإجتماعية ذلك أنه بالاضافة الى ما تتضمنه هذه التعريفات من محكات من المحتمل ان تشكل مشكلات إجتماعية، فان تأسيس تعريف عام موحد للمشكلات الإجتماعية أمر يعتريه قدر كبيرمن الشك، بسبب تضمن هذه المشكلات لبعض المحكات النسبية[١].

---

(١) Rose Giallomborda (editing) : : " Comtemporary Social Issues ", Hamilton publishing Company , 1975 . p . 1 .

ولعل من أهم التعريفات :

- ان المشكلة الإجتماعية هى حالة من الضرر أو الأذى الذى يلحق بالمجتمع، وعلى الرغم من أن هذه النظرة تتسم بقدر كبير من العمومية، الا أنها تنطوى على قدر كبير من الغموض ، فما هى محكات هذا الضرر؟ وما هى حدوده؟ كما أن مفهومات مثل الضرر والفائدة تتسم بقدر كبير من النسبية[١].

- المشكلة الإجتماعية هى التناقض بين مثل المجتمع ومعاييره والواقع الفعلى لهذا المجتمع، فالفجوة بين ما يعتقد الناس بضرورة وجودة، والطريقة التى توجد بها الأمور فعل اهى المصدر الاساسى للمشكلات الإجتماعية[٢].

- المشكلة الإجتماعية هى حالة تؤثر على عدد كاف من الناس بطرق غير مرغوبة، وتعنى بأن شئ ما يجب أن يتم من خلال عمل إجتماعى جماعى[٣].

- المشكلات الإجتماعية هى مواقف تؤثر على عدد كبير من الناس وتحتاج الى العلاج عن طريق الفعل الجمعى[٤].

---

(١) James William Coleman , Donald R . Gressey : "Social problems" , Harper Row Publishers , New - York , Second Edition , 1984 , P . 2 .

(٢) Ibid ., p. 3 .

(٣) Paul B. Horton , Gerald R . Leslie : " The Sociology of Social Problems ." Third Edition , New - York , Appelton , Century , Crafts , 1965 . p .4 .

(٤) Edwin M . Lemert : "Human Deviance , Social problems and Social Control " . Second Edition , prentic Hall , Inc ., Englewood , Cliffs . New Jersey , 1972 . p .8 .

- المشكلة الإجتماعية هى كل ما يهدد حياة المجتمع وقيمه إستناداً الى بعض المعايير الرسمية(١).

وبالاضافة الى هذه التعريفات السابقة، توجد بعض المحكات الخاصة بتعريف المشكلات الإجتماعية منها أنه لتحديد ما نعنيه بالمشكلة الإجتماعية، لابد من وجود بعض المحكات المعيارية، مثل القيم ، علاقة الفرد بالمجتمع، فهم الحاجات الانسانية وطرق اشباعها(٢). أيضا لابد من التمييز بين الجانب الموضوعى Objetive والجانب الذاتى Subjective للمشكلة الإجتماعية، فالأول هو موقف يمكن التحقق منه، أما الثانى فهو يعتمد على تصورات الأفراد ووعيهم بأن مشكلة ما تشكل تهديدا للقيم التى يؤمنون بها. وهنا يجب على عالم الإجتماع اكتشاف حقيقة الظروف الموضوعية التى تعيق توازن المجتمع(٣). ومع ذلك فان الجانب الموضوعى فقط لا يشكل بمفرده مشكلة إجتماعية ، فالنظرية التى تذهب الى ان المشكلات الإجتماعية هى انعكاسات لظروف موضوعية فقط لاتستطيع تفسير لماذا تعرف أحوال معينة على أنها مشكلة إجتماعية بينما أحوال أخرى أكثر خطورة وضررا لا تكون كذلك، وهذا يعنى أنه لا يمكن الاعتماد على الجانب الموضوعى فقط فى معالجة

---

(١) F . James Davis : : "social problems " , Enduring Major Issues and Social Change , The Free Press , New - Youk , 1970 , pp . 21 , 22 .

(٢) Herman , R . D . : : " A Social Welfare approache to the Value Issue in Social problems Theory , Humanity and Society ," 1978 , 2,3 Aug ., pp . 163 - 177 .

(٣) Howard S . Becker : : "Social problems : A Modern Approach " , John Wiley & Sons . Inc ., New - York , 1967 , pp . 2,3

المشكلات الإجتماعية[1]. وعلى الرغم من أن بعض علماء الإجتماع تنبؤا بأن المجتمع سوف يصل الى اتفاق حول ما يشكل مشكلة إجتماعية ومالا يشكل، الا انهم قد فشلوا فى معالجة احتمالية الاختلاف فى وجهات النظر بين أفراد المجتمع ذو الاوضاع المتغيرة تجاه مشكلة معينة[2].

يتبقى فى اطار العرض الراهن الاشارة الى إتجاه آخر يستند فى تحليله للمشكلات الإجتماعيةعلى الفصل بين المشكلات الشخصية والمشكلات العامة المتصله بالبناء الإجتماعى ،وهناك مشكلات تحدث داخل شخصية الفرد وفى اطار علاقاته الخاصة مع الأخرين، وهناك مشكلات تتعدى نطاق حياة الفرد وتحدث فى النظم الإجتماعية حيث تتداخل وتتشابك القضايا داخل البناء الكلى للحياة الإجتماعية[3].

ان التحليلات الكلاسيكية للمشكلات الإجتماعية وان كانت لم تستطع أن تنكر وجود تلك المسئلات،الا أنها قد أفلحت فى وضعها داخل البناء الإجتماعى التى هى جزء منه. هذا التحليل للمشكلة الإجتماعية فى المجتمع المعاصر، من شأنه تحجيم النظرة الى المشكلة الإجتماعية والإتجاه الى

---

(١) Stephen Hilgartner , Charles L . Bosk : : "The Rise and Fall of Social problems , A public Arenas Moder , in American Journal of Sociology " , Volume 94 , Number I, July , 1988 , The University of Chicago Press, P . 54 .

(٢) James M . Henslin , Donald Wright , Jr : : " Social problems ", Mc Graw Hill Book Company , 1983 , pp . 5,6 .

(٣) John Mshepard : : " Spectrum on Social Problems " University of Kentucky , Chlres E . Merrille publishing Company , 1973 , p . 10 .

تحليلها فقط كحالات إجتماعية[١].والواقع ان علماء الإجتماع بوجه عام يميلون فى تحليلاتهم الإجتماعية للمشكلات ، الى اتباع واحد من طريقين : اما النظرية السوسيولوجية التى تفسر الأحوال والظروف على انها نظام اجتماعى، أو اتباع نظرية المشكلات الاجتماعية التى تفسر العمليات التى تصبح بمقتضاها تلك الظروف والاحوال مشكلات إجتماعية. وليس من المهم تحليل تلك الظروف أو وضعها كمشكلات ، لكن الاهم من ذلك هو ادراك العملية لايديولوجية والسياسية التى توجه لفهم وتحليل المشكلات الإجتماعية [٢].

وقد انتقد (سمير نعيم) هذه التعريفات للمشكلات الإجتماعية بقوله انها تركز على نقاط بعينها بوصفها مصادر أو أسباب لحدوث المشكلات الإجتماعية ، فهى :-

- **تفترض أن المجتمع نفسه هو الذى يحدد فى النهاية جميع مشكلاته وفقا لمستويات اخلاقية معينة ثابتة .**
- **تبعا لذلك أنها تفترض وجود اتفاق جماعى عام داخل المجتمع على المعايير التى يعتبر الخروج عليها مشكلة إجتماعية .**

---

(١) John Mshepard :: "Spectrum on Social problems ", University of kentucky . Merrille publishing Company . 1973 . p . 10 .

(٢) Honathan Gabe and Michael Bury :: " tranquillisers as a Social problem in the :lological Review " . Volume 36 . No . 2 . May . 1988 . P . 345 .

- انها تسلم بمشروعية أو صلاحية هذه المعايير للحكم على وجود المشكلات الإجتماعية داخل المجتمعات المختلفة .
- أنها لا تربط بين هذه المعايير وبين النظم الإجتماعية التى تضمها.
- أن هذه التعريفات لا تطرح فكرة امكانية أن تكون هذه المعايير ذاتها ملائمة وتتطلب التعديل أو التغيير.[1]

من الصعب اذن بعد ذلك أن يتبنى علماء الإجتماع فى الدول النامية نفس التعريفات والمنظورات فى دراسة مشكلات واقعهم الإجتماعى . ان تبنى هذه المنظورات والتعريفات يعد انصرافا عن دراسة المشكلات الحقيقة للبلدان النامية . لابد اذن من التسليم بوجود بعض المعايير التى تفضى بشكل خاص الى فهم مشكلاتنا الإجتماعية الحقيقية التى تمس المجموعات الواسعة من الجماهير وتمس حياتهم وأوضاعهم المعيشية وتتحكم وتوجه سلوكهم فى مختلف جوانب الحياة الاخرى وما تعكسه من مصالح فعلية لكل من هذه المجموعات .

وقد قدم (سمير نعيم) تصورة للموضوعات التى يجب التركيز عليها وإعتبارها من أهم المشكلات الإجتماعية التى تستحق الدراسة فى المجتمعات النامية مثل :[2] .

---

(١) سمير نعيم أحمد ، الانحراف الإجتماعى وواقع البلدان النامية ، فى: الدراسة العلمية للسلوك الاجرامى ومقالات فى المشكلات الإجتماعية والانحراف الإجتماعى، مصدر سابق ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

- المعايير التى ترتبط بالاستغلال الاجنبى والمحلى لجماهير السكان .
- المعايير التى ترتبط بزيادة التفاوتات أو الفوارق الإجتماعية بين الفئات الإجتماعية أو بين الاقاليم المختلفة فى المجتمع .
- المعايير التى ترتبط بتبديد الثروة القومية وإختلاف توزيع الدخل.
- المعايير المتصلة بالتواكلية والسلبية ، بالانانية والفردية والانتهازية والمحسوبية .
- المعايير المتصلة بالتطبيق الفارق للتعاون والعدالة الإجتماعية ...الخ.

ويرى (سمير نعيم) أن هذه المعايير الجزئية السابقة ، ترتبط فيما بينها، برابطة أساسية ، أو بالاخرى بمعيار كلى ، يجب التسليم به ، وهو التأكيد على إنسانية الانسان فى مجتمعه ، ولعل هذا المعيار الكلى الشمولى ، يتطلب فى الاساس لتحقيق انسانية الانسان، (اشباع حاجاتةالاساسية : التعليم - السكن - العلاج - العمل - الغذاء - الخ .أضف الى ذلك توفير الظروف الملائمة لنموه العقلى والروحى ، وتطوير قدراته الذاتية ، ومن ثم تنمية مجتمعه . ولهذا فلا يمكن الفصل بين التنمية (الاقتصادية والإجتماعية) والعدالة الإجتماعية . أى أنه من الضرورى ، وضع تصور جديد لهيكل الانتاج ، يستند الى بعدى المشاركة الشعبية والعدالة الإجتماعية .

---

(٢) المصدر السابق مباشرة .

يترتب على هذا أن تحقيق انسانية الانسان انما يتم من خلال عمله الإنتاجى المثمر واستخدام فائض هذا العمل فى تنمية قدراته وتطوير مجتمعه. فكلما تحققت لغالبية الناس انسانيتهم ، كلما اسهموا فى دفع عجلة التنمية الى الأمام .

ومن هنا فاننا لابد وان نحتكم فى دراستنا للمشكلات الإجتماعية الى بعض النقاط الرئيسية كمعايير أساسية نراها ضرورية فى فهم ورصد المشكلات الإجتماعية ، ونعنى بها مدى مساهمتها أو اعاقتها لتحقيق انسانية الانسان ، واشباع احتياجاته الاساسية وتنمية قدراته العقلية والروحية والثقافية، وكذلك امكاناته الحقيقية .

الفصل السابع

العلم الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية

القرن القادم، نظرة مستقبلية

الفصل السابع

التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية

نظرة مستقبلية وملاحظات ختامية*

من الأفضل الآن وقد قاربنا على ختام دراستنا، ان نطرح بعض التساؤلات المتصلة بطبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة، وانعكاساتها على بروز طائفة من المشكلات الاجتماعية فى القرن القادم.

لعل من أهم هذه التساؤلات تلك التى تدور حول ماهية التغيرات الاجتماعية فى القرن القادم ؟ وأهم المشكلات الاجتماعية المصاحبة لها؟

للاجابة على هذا التساؤل ،يطرح سملسر ثلاث أعتبارات هامة يجب وضعها فى الاعتبار هى :

اولا: ضرورة العمل على زيادة الانتاج الاقتصادى ، وتعظيم الثروة القومية ، وتحسين الموقف التنافسى فى الاقتصاد العالمى. وهنا تبدو الدول المتقدمة فى سباق حاد للحفاظ على اوضاعها الاقتصادية فى النظام العالمى ، على حين تحاول الدول النامية الافلات من الشراكة الاقتصادية العالمية .

(*) تجدر الاشارة الى أن جانبا من الأفكار والقضايا والتساؤلات الواردة فى هذا الفصل مقتبسة من مقالة نيل سملسر Neil J. Smelser بعنوان : "Social Sciences and Social Problems The Next Century"

المنشورة فى المصدر التالى :

International September 1996, pp. 275-290.

ثانيا : ان هناك بعض المصاحبات الحتمية التى سترافق عمليات التحول نحو الاقتصاد العالمى ، وخاصة مايتعلق منها بالتطور التكنولوجى وتطبيقاتة فى القطاعات الاقتصادية الثلاثة (الزراعة ـ الصناعة ـ الخدمات) ، والعمل على تحسين وتطوير الاساليب التكنولوجية المتصلة بالانتاج .

ثالثا : ان الاتجاة نحو الإقتصاد العالمى ، سوف تكون لة نتائج عاجلة وبخاصة على مستوى المبادلات التجارية ، انتقالات رؤس الاموال ، الاسواق، التحركات السكانية .. الخ .

وبطبيعة الحال ، فإن هذه التغيرات ستحاط بمجموعة اخرى من الصور التى يحتمل ظهورها بدرجة اكبر خلال القرن القادم لعل اهمها :

١- ان التغيرات التكنولوجية من شأنها خلق التمايزات الاقتصادية ، وتدعيم المشكلات الاجتماعية ، وقد حدث ذلك فى عدة قرون مضت - حيث تقسيم اكبر للعمل (على المستويين المحلى والعالمى)، تخصص ادق فى البناء المهنى ، ممارسة اوسع للبيروقراطية ، تنظيم اجتماعى اكثر قدرة وكفاءة على تحقيق الأهداف، كل ذلك يقتضى بالضرورة ممارسة وادارة واعية بهذه التغيرات التكنولو ية .

٢- ان هناك اتجاها تشجيعيا ،تتبناة اغلب الحكومات والدول النامية قياسا على هذه الدوافع نحو استخدام التكنولوجيا والمستحدثات فى الفنون الانتاجية ، والافادة من تطبيقات نظم المعلومات .

ومن الطبيعى ان تمتد هذه الحوافز، الى الافادة منها فى تحليل وتفسير المشكلات الاجتماعية .

٣- انعكست التحولات العالمية المعاصرة على الثقافات المحلية مثلما انعكست على الاقتصادات الوطنية، لنشهد نموا ملحوظا فى الرموز المعيارية للتعامل مع النظام الدولى بمكوناته المختلفة من خلال وسائل الانتشار الثقافى والنظام الاتصالى العالمى ، حيث يتحدث بعض المفكرين الآن عن ظاهرة العولمة الناجمة عن ثورة الاتصال العالمى فى مجالات عديدة كالاستهلاك، والمعرفة،والنقود ، والنظم السياسية والقضايا العامة ...الخ.

٤- اما على صعيد التعبير السياسى ، فثمة نمو متسارع وملحوظ فى مسيرة الديموقراطية، فهى وحدها القادرة على قبول نظام للاغلبية، واحترام القانون . وعن طريقها يمكن التوصل الى صيغ سياسية جديدة اكثر ملاءمة للتعامل بين الحكومات تقوم على حقوق الانسان والمساواة، والعدالة الاجتماعية ، والرفاه الاجتماعى فضلا عن إتاحة فرص المشاركة السياسية لمختلف القوى الاجتماعية .

يتبقى من هذه الصور الاشارة الى انماط التماسك الاجتماعى على الصعيد المحلى، حيث لم تعد مؤسسات التماسك الاجتماعى التقليدية (الاسرة، الكنيسة) او علاقات الجيرة، هى الاساس فى بناء مجتمع محلى متماسك وقوى.

بل غدت هناك اشكالا اخرى - بعضها قديم والاخر حديث -اكثر تعبيرا عن عملية التماسك الاجتماعى بين الجماعات المحلية فى اوربا الغربية وأوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقا ، وفى كل الدول المتقدمة على السواء.ولقد بدت هذه الاشكال التقليدية فى اللغة ، والثقافة ، والسلالة ، والعرق. بينما اتخذت الانماط المستحدثة للتماسك، من الحركات الاجتماعية ، وحركات تحرير المرأة، وحقوق الطفل ، وجمعيات حماية البيئة، ومنظمات حقوق الانسان، ومختلف الحركات الثقافية ...الخ، مجالاخصبا لتدعيم الروابط الاجتماعية والتماسك الاجتماعى فى المجتمع المعاصر . وبطبيعة الحال ،فقد حققت هذه المنظمات (الحركات) الجديدة، انتشارا سريعا، لم يقلل منه بأى حال من الاحوال مااكتسبة من عداء من قبل الدولة والقيادة السياسية.

وفى مواجهة الاعتبارات السابقة ، هل يمكن التنبؤ بأهم المشكلات الاجتماعية التى ستواجهنا فى القرن المقبل ؟

من الممكن استعراض اهم الملامح العامة لهذه المشكلات فيما يلى :

اولا : سوف نلمح تغيرا كبيرا وجديدا فى نطاق المشكلات الاجتماعية المتصلة باستخدامات التكنولوجيا الحديثة . ففى الوقت الذى تعزز فية الاختراعات الجديدة، اساليب جديدة للاحتيال والسرقة، نجد ان هذه الاساليب، تفقد دلالتها كمشكلات اجتماعية بالنظر اليها خارج سياق التقدم التكنولوجى .

ثانيا : ان المشكلات البيئية التى ستواجهها العالم المعاصر فى الألفية الثالثة ستصبح اكثر خطورة وسوءا، مما أصبح علية الوضع فى القرن

الراهن .ومن امثلة تلك المشكلات، استنزاف الموارد،فقر التربة، السموم، التلوث، وغير ذلك من اساليب التهديد البيئى.ولسوف تزداد أيضا مخاطر النمو الاقتصادى، بصورة بالغة، دون ان يرافقها اية جهود مماثلة للحد من هذه الاخطار، وخاصة على صعيد الدول النامية .

ثالثا : ومن المنتظر ايضا ان نشهد تباين ملحوظ فى المشكلات الاجتماعية المترتبة على ظاهرتى عدم المساواة فى المجتمع المعاصر، والنمو السكانى المتسارع الذى يجتاح العالم بمعدلات متفاوتة . ان معظم المشكلات المتولدة عن هذين العاملين ،تدور فى نطاق الفقر اساساً ،وما يتمخض عنة من مشكلات اجتماعية فرعية .

رابعا : ومن الطبيعى ان نتوقع كذلك ، سيادة بعض المشكلات الاجتماعية من النمط المصاحب للنمو الحضرى والاسواق العالمية . فلقد نحت بعض الشعوب الى محاكاة الانماط العالمية من التحضر، متجاهلة بذلك اثر الثقافات الوطنية السائدة فى مجتمعاتها فى التصدى لهذه المشكلات كالطلاق، والتحلل العائلى ، والجريمة، والتشرد، ومن الممكن ان تتخذ هذه المشكلات ابعادا عالمية مميزة تتمثل فى :

أ- زيادة معدلات الهجرة الدولية، بما يترتب على ذلك من مشكلات صحية، وظهور بعض الامراض كالايدز وغيرة .

ب- النظر الى جريمة البغاء كمشكلة عالمية (جنوب آسيا كمثال) حيث تختفى البغايا تحت عباءة السياحة (سياحة الجنس)

ج- ان معظم المراكز الحضرية الكبرى المعروفة بالمدن العاصمية (نيويورك- طوكيو - لندن - لوس انجلوس ...الخ) ، وقد فتحت الطريق لخلق جماهير مهنية وخدمية قليلة المهارات منخفضة الأجور، مثل عمال الكومبيوتر وخدم المطاعم، وموظفى الأمن والذين يشكلون نوعا جديدا من البروليتاريا الرثة داخل المدن الكبيرة .

د- تميل المشكلات الاجتماعية دوما، لأن تكون اقل محلية واكثر عالمية، ولذلك فهى غالبا ماتكون متعلقة بالنظام العالمى الجديد. ذلك ان معظم مشكلات القرن القادم، هى وليدة أو بسبب سيطرة النزعة والمتطوعات العالميةGlobalisation .ان كلا من هربرت سبنسر(١٨٢٠ - ١٩٠٣) إميل دوركايم (١٨٥٨- ١٦١٧) قداوضحا بجلاء ومنذ زمن بعيد، ان زيادة التخصص والاعتمادية المفرطة فى المجتمع، لها نتائج سلبية على وحدة النسيج الاجتماعى وتماسكة.

خامسا : لنا ان نتوقع ايضاً اتساع نطاق المشكلات الاجتماعية والصراعات الإقليمية من خلال العناصر الثقافية، وهذا من الممكن ملاحظتة فى الصراع المتزايد بين ثقافات التحديث والتقليد فى الدول المتقدمة، وفى المواجهات الواسعة بين الثقافات العالمية بعضها والبعض من خلال وسائل الإتصال، وكذلك

الحركات العالميـة الفرديـة، والحركـات الاجتماعيـة الخاصـة بجماعات التعصب .ويحفل القرن العشرون بـالعديد من الأمثلـة المؤيدة لذلك كالإزاحة التدريجية للصراع الطبقي في الـدول الغربية عن طريق الصراع الثقافي (الأثنى بوجه خاص)، الرفض التام للصعود الطبقي من خلال الاحزاب السياسية،الحد من تـأثير الاحزاب السياسية فـي مقابل تعاظم تـأثير الحركات الاجتماعية والثقافية ...الخ . ولاشك ان الابعاد الثقافية الجديدة ستخلف بعض المصاعب امام الحكومات الديموقراطية ..

سادساً : واخيرا، سيحمل لنا المستقبل ، مشـكلات اجتماعيـة غـير متوقعـة. ذلك ان النمو الاقتصـادى والاتجاهـات الديموقراطيـة ستضعنا امام مـا يمكن ان نطلـق عليـة ثـورة توقعات عاليـة قد لانستطيع ان نجاريها، حينئذ ستتحول الـى امراض اجتماعيـة او نوبات لمشكلات اجتماعية شديدة التعقيد.

وختاما فإن السؤال الذى يطرح نفسة الآن، هو كيف يمكن لنا كعلماء اجتماع، ان نسهم فى فهم وتحليل المشكلات المختلفة التى ستظهر فـي العقود القادمة ؟

لقد اخذت العلوم الاجتماعية على عاتقها،اقامة نسق من الحقائق العلميـة عن طريـق الملاحظـة الواقعيـة ، القياسات الكميـة ،الموضوعيـة واكتشـاف القوانين .ولقد منح هـذا الإلتزام، العلوم الاجتماعيـة ، قدراً هـائلاً من الدقـة المنهجية خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشـر ، فظهرت منـاهج جديدة مثل المنهج النفعى فى الإقتصاد السياسى ، والمنهج التجريبى فى علم النفس،

والموضوعية فى علم الاجتماع. وحينما وصل العلم الاجتماعى الى تحديد وبلورة المشكلات الاجتماعية، تجاوز العلماء الاجتماعيون نظرة العلم الطبيعية ومدخلاتها العلمية فى دراسة المشكلات الاجتماعية .

مصادر الدراسة

أولا: باللغة العربية

١- أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى، مدخل لدراسة المجتمع (المفهومات) ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٠.

٢- أحمد زايد ، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، الطبعة الاولى ، دار المعارف بمصر، ١٩٨١.

٣- ــــــــ ، فرضيات دراسة التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج العربى. رؤية نقدية، فى: ندوة قضايا التغير فى المجتمع القطرى فى القرن العشرين (٢٥-٢٨ فبراير ١٩٨٩)، جامعة قطر، مركز البحوث والدراسات الانسانية ، ١٩٨٩.

٤- ــــــــ ، نحو سوسيولوجية نقدية لدراسة المشكلات الاجتماعية، المستقبل العربى، العدد الثالث، مارس، ١٩٩٠.

٥- السيد الحسينى، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٦- -السدير ماكنز، ماركيوز، (ترجمة عدنان كيالى) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٢.

٧- السيد يسن ، التوازن الطبقى فى فكر النخبة السياسية بين الادراك والممارسة ، فصل فى : سعد الدين ابراهيم (محرر

مصر فى ربع قرن (١٩٤٢-١٩٧٧)، دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى، معهد الانماء العربى، بيروت، ١٩٨١

٨- آمال السواح، النظرية السوسيولوجية عند تشارلز رايت ميلز، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاجتماعية، الاسكندرية، ١٩٧٥.

٩- بوتومور، علم الاجتماع والنقد الاجتماعى، ترجمة وتعليق محمد الجوهرى واخرون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١

١٠- بيير جورج، عالم اليوم: واقعة ومشاكله (ترجمة كمال السيد)، دار المعارف بمصر، (د.ت) .

١١- جى روشية ، علم الاجتماع الامريكى، دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة محمد الجوهرى وأحمد زايد، دار المعارف بمصر، ١٩٨١.

١٢- جيروم مانيس، تحليل المشكلات الاجتماعية، ترجمة وتقديم فتحى أبو العينين ،(د.ن) ، ١٩٩٠.

١٣- رالف بيلز وهارى هويجز ، مقدمة فى الانثروبولوجيا العامة، جـ٢، (ترجمة محمد الجوهرى وأخرون)، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٨٦.

١٤- رايت ميلز ، الخيال العلمى الاجتماعى ، ترجمة عبد الباسط عبد المعطى وعادل مختار الهوارى، تقديم سمير نعيم، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ، ١٩٨٦.

١٥- سالم سارى، علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية: " هموم واهتمامات، فى: مجموعة من الباحثين ، نحو علم اجتماع عربى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٦.

١٦- سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع ، محاولة لنقد نظرية علم الاجتماع والواقع الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٨.

١٧- سمير نعيم أحمد ، الدراسة العلمية للسلوك الاجرامى ومقالات فى المشكلات الاجتماعية ، مكتبة سعيد رأفت ، جامعة عين شمس، القاهرة، ، ١٩٨٥.

١٨- شادية قناوى، المشكلات الاجتماعية واشكالية اغتراب علم الاجتماع رؤية من العالم الثالث، دار الثقافة العربية ، (د.ت)، القاهرة.

١٩- عبد الباسط عبد المعطى، بعض مظاهر صراع القيم فى الاسر قروية مصرية، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، يناير ، ١٩٧١.

٢٠- ـــــــــ : اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع، عالم المعرفة ، العدد (٤٤)، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب، الكويت، اغسطس، ١٩٨١.

٢١- ـــــــــ : فى النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٦.

٢٢- عبد الباسط محمد حسن، تشارلز رايت ميلز وفلسفة البحث فى علم الاجتماع، عالم الفكر، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، الكويت، يوليو ١٩٧٥.

٢٣- غريب سيد أحمد ، تاريخ الفكر الاجتماعى (سلسة علم الاجتماع وقضايا الانسان والمجتمع)، الكتاب الخامس، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٦.

٢٤- فتحى أبو العينين ، سوسيولوجية المشكلات الاجتماعية: دراسة نقدية مع إشارة خاصة لمجتمعات الخليج العربية، دراسة مقدمة لبذوه قضايا التغير فى المجتمع القطرى فى القرن العشرين (٢٥-٢٧ فبراير ١٩٨٩)، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، ١٩٨٩.

٢٥- محمد الجوهرى وآخرون، دراسة علم الاجتماع ، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

٢٦- محمد على محمد ، تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصره، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٥.

٢٧- محمود عودة ، تاريخ علم الاجتماع : مرحلة الرواد ، مكتبة سعيد رأفت، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨١.

٢٨- مصطفى عبد المجيد شكارة، مقدمة فى الانحراف الاجتماعى، معهد الانماء العربى، بيروت، ١٩٨٥.

٢٩- نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها : ترجمة محمود عودة وزملاؤه، دار المعارف بمصر، ١٩٨٣.

٣٠- هيرمان كان وآخرين: العالم بعد مائتى عام: الثورة العلمية والتكنولوجيا خلال القرنين القادمين (ترجمة شوقى جلال)، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب، الكويت. يوليو ١٩٨٢.

ثانيا المصادر الاجنبية

1- Alvin Toffler . Future shack Bantan book New York , 1972.

2- Aronold W. Green . Social problems : Arena of conflict, Humboldt State Univeristy . Mc Graw-Hill Book company . 1975.

3- Becker Hawards S. Studies in the Socloiogy of Deviance . New York. free press. 1973.

4- .... Social problems. A Modern Approacn. John Willey & Soms Inc . New York 1967.

5- Bell Dniel, the Coming of post Industrial Society ; A Inventure in Social Forecasting , Heineman , London 1974.

6- Brinbaum, N.; the Crisis of Industrival Society, Oxford University press, New York, 1969.

7- Bernard Rosenbery and others : Mass Society in Crisis , Social Probiems and Social Pathology, Secand Edlition, the Macmillan Company, New York , 1971.

8- Cloward , Richard A, and Eoblin Floyd, Delinquency and Opportunity, A theory of Delinquent Gangs , New York, free press, 1960.

9- Cohen , A.K. Delinquent boys : the culture of the Gang; Glencoe, III : free press, 1955.

10- Coleman , james William, Donald R. Gressey, Social, Problems , Harper row Pullishers, New York , Socond Edition , 1984.

11- Don Martindale , Nature and Types of Soclological theory, Routiedge and Kegan Paul, London, 1967.

12- Durkheim Emille, the divsion of Laboer Society , Transed by : George Simpson, The Free Press of Glencoe, London, 1964.

13- E. Sutherland And D. Crssey, Pricniples of Crimiology, 6TY ED. philadelphia, Lippincott, 1960.

14- E.Rabb, Major Social Problms, New York, Harper & Row , 1973.

15- Erikson F., Notes On The Sociology of Devianca, In H.S. Pecker (Eds), The Other Side : Perspectives On Deviance, New York, Free Press, 1964.

16- F. James Davis : Soclal Problem. Enduring Majorilssues & Social Problems Enduring Major Isusues and Social Change, the free peess , New York 1970.

17- Fuller r.c & Myers r.r , the natural history of A sacial problem , A merican Sociological Review , June (6) 1964.

18- Glddens , A : Capitalism and Modern sacial theory , An Analysls of the Writings of Marx, durkheim and Max Weber, cambridge University press, Londos, 1971.

19- Gina Germeni , the sociology of Modernization , Studies on ns historical and Theoritical aspects with special regard to the latin American case, transaction Books, New Brinsurck and London, 1981.

20- Goode erick, Sociology, prentice Hall, Inc., Englewood liffs, New jersey, 1984.

21- Goodman,P, Growing up assured , N.Y: random house, 1960.

22- Gouldner. A, the Coming Crisis of Western Sociology , H.E.B., Lonodon , 1970.

23- Hoferkamp . h, Theory of Sacial Problems of the New North American, Sociolgy of Social Problems, 1987

24- Helen I ckan Sofa , Gloria Levitas, Social Problams is Corporate American A transaction Society, Text book, 1975.

25- Herman R.D., A social Welfare Approach to the value Issue in social problems theory, Humanity Society, 1978, Aug.

26- Honathan Gabe and Michael Bury, Transquillisers as a Social Problem, in the Soclological, Volume 36, No .2 may, 1988.

27- Hinnebusch Raymond .A, Egyptian politics Under Sadat, the post Populist Development of as Authoritnrian-Moderaizing State, Cambridge Univeraity Press, 1985.

28- James M. Henslim, Doanld Wlight, jr. Social problems, MC, Graw, Hill book Company, 1983.

29- Julian Joseph, Social Problems, Third edition, prentie hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1980.

30- Jon Mshepard, Sperctrum on Social Problems, University of kentucky, Charles E. Merrilla publlshing Company, 1973.

31- 31-Kahn H.and weiner A, The year 2000, Macmilan New Yerk ,1967.

32- Lemert Edwin M : Human deviance, Social Problems and Social control, Second edition, Prentice hall, Englewood Cliffs, New Jersey, 1972

33- Manis Jerome G., Analyzing Social Problems, proger publisher, Inc. New York, N.Y. 1976.

34- Mensllin , James, m , Light Donald , W : Social Problems Mc Graw, Hill book company, 1983.

35- Merton R.K., Social Problems and Sociolagical theory, from merton R.K and nibset A (eds). cotemporary social problems, New York , harcourt , brace warll, 1961.

36- Merton R.K and Nibert Robert-eds- contemporary social problems 4th ed, New York, harcourt brace, jovanovich , 1976.

37- Mertan R.K Social theory and Social Structure , Revised and Enlarged Edition , glences , free press, 1976.

38- Meveigh Frank J., Modem social problems, muhlenberg college with sbostak, arther , b, Drexel universlty, Hotl , Rivehart and Winston, 1978.

39- MIlls C.R., Two styles of research in current social studies, Sociolagical investigation, Oxford universlty press . Press of science , Vol. 20.

40- Parsons T., The social system, New York , The free press , 1951.

41- Paul B. Horton, Gerald R.Lesile , the sociology of social problems, Third edltion , New York , Appleton , Century , Crofts, 1965.

42- Roberston Ian, Social problems , Second edition Random house, New York , 1975.

43- Rose giallomborda (editieg), Contemparary social lasues , Hemlltes Publishlng company, 1975.

44- Scimecca Josph .A., The Sociological theory of C.Wright Milles, Keaulkat preas, Port washngton , N.Y., london, 1977.

45- Scott, Gresjham, M. Sykes, Social Problems in America, Foresman and Company, Glemview, Illionois, London, 1971.

46- Smelser J. Neil, "Social Sciences and Sacial Problems: The Next Centary", suternational sociolagy, volume 11, Numler3, September, 1996.

47- Stephan hilgartner, Haries L. book : the Rise and fall of Social problems , A Puplic Arenas Mod m, in American Journal of Soiclology , Volume 94, Number 1, Jaly 1988, the Ualversity of Chicago Press .

48- Tilleman Rick, C. Wright Mllis : A Nativ Rachical and A merlcan Intellectual Roots. the Pensylvania State Uaiversity Press , Univeraty of park and London, 1984.

49- Weinlerg M.e. & Furely P.H., Scoial Preblems & Social Action Englewood Cliffs, N.y., Prentice- Hall , 1958.

50- Weinlerg Martin , S. and Earl Rubington, the Solution of Sacial Problems , Five perspectives, Oxferd Univeraity Press, New Yerk, 1970.

كشاف المصطلحات والاعلام

(أ)

(ب)

(ت)

(ن)

المجتمع المصرى ومشكلات النظام الإجتماعى

السياسات الإجتماعية والإقتصادية فى مصر
تحولات السبعينات

السياسات الإجتماعية والإقتصادية فى مصر
تحولات السبعينات

أولا: مقدمة :

تناول العديد من العلماء الاجتماعيين موضوع سياسة الانفتاح الاقتصادى التى بدأ تطبيقها فى مصر منذ بداية السبعينات وأثرها على التنمية الاقتصادية الاجتماعية وانعكاساتها على مختلف جوانب الحياة فى المجتمع المصرى بالدراسة والتحليل .

ويكاد يتفق هؤلاء العلماء على أن الفترة من منتصف السبعينات حتى الآن تمثل مرحلة ذات سمات وقسمات خاصة فى تاريخ المجتمع المصرى ، الأمر الذى يستوجب النظر فى معنى الانفتاح الاقتصادى ليس فقط باعتباره تعبيرا عن علاقات كمية ، أو نسب فنية بين وحدات أو عناصر النشاط الاقتصادى ، وانما باعتباره واقعا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، يعكس حقائق التركيب الاجتماعى فى المجتمع المصرى كما يعكس ولادة نخبة جديدة تحتل مكانها وتتصف بالسطوة الفكرية التى عبرت عنها فى سيل جارف من القيم الجديدة والمستحدثة .

ففى دراسة لابراهيم العيسوى والمعنونة (فى أصلاح ما أفسده الانفتاح) يذهب الى أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد طُرحت كأحد البدائل الممكنة لمواجهة المشكلة الاقتصادية فى مصر ، وتضمنت بذلك تغييرات بنائية اجتماعية وقيمية ، بدت ملامحها بوجه خاص على

المشهد الاقتصادى فى مصر خلال السبعينات والواقع أن هذه الفترة قد شهدت تضخم الملامح السلبية لتلك التحولات الاقتصادية الواسعة التى تزامنت مع سياسة الباب المفتوح فى الاقتصاد ، والتى يعد من أبرزها ، التأكيد على تحول الاقتصاد المصرى الى التبعية للاقتصاد العالمى بوجه عام والرأسمالى بوجه خاص . فالرأسمالية المصرية - خاصة الكبيرة - لها طبيعة خاصة تميزها عن رأسماليات الدول المتقدمة ، فهى لم تتطور تطور طبيعيا ، كما حدث فى الدول الرأسمالية المتقدمة ، وانما تطورت فى اطار التبعية الأجنبية الأمر الذى جعلها منذ البداية نتاجا غير طبيعيا . والجدير بالذكر أن تطوير هذه الرأسمالية لم يتم انطلاقا من مقتضيات تطوير قوى الانتاج بغرض اشباع الحاجات الأساسية للافراد ، وانما جاء استكمالا لبنية التبعية للرأسمالية العالمية ، وأن صلاتها لا تتحدد بالانتاج وعوامله بأى حال من الأحوال بقدر ما تنعقد حول الأنشطة الطفيلية والممارسات المؤثمة شرعا وقانونا.[1] وكان من الضرورى أن ينجم عن ذلك أن تكون آليات هذه التبعية وأسواقها البالية هى المتحكمة فى آليات الاقتصاد المصرى .

ولكم طالعتنا وسائل الاعلام المختلفة خلال السنوات الماضية بالعديد من التقارير والتصريحات حول الوعود والانجازات الضخمة التى تحققت فى ظل الانفتاح الاقتصادى وكان ختام هذه التصريحات اعلانا هاما بانتهاء عصر الفقر أو (التقشف) وبداية عصر الرخاء (أو الاستهلاك) . فلقد استهدفت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر التى اعلنت عام ١٩٧٤ جذب الاستثمار الوطنى الخاص والعربى لمواجهة قصور المدخرات المحلية عن الوفاء

---

١ ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، كتاب الأهالى العدد (١٣) ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ٢٨٨ ، وحول المفهوم الاصطلاحى للطفيليين أنظر : محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، الطليعة ، القاهرة ، ايو ١٩٨٤ ، ص ١٩٠

باحتياجات استثمار خطط التنمية وتوجيهها الى الأنشطة التجارية التى تضيف للاقتصاد القومى زيادة حقيقية فى الدخل سواء فى صورة توظيف قوى عاملة أو فى صورة سلع وخدمات انتاجية أو زيادة صادرات أو احلال واردات ، ومن الأهداف الرئيسية لسياسة الانفتاح الاقتصادى أيضا الانفتاح على تكنولوجيا العالم الجديدة التى تغيبنا عنها طويلا ، غير أن الانفتاح فى مصر كنمط للتنمية الرأسمالية ما لبث أن تحول الى نمط للانفتاح على الاستهلاك ومن ثم الاستيراد وعلى رأس المال الأجنبى المقترض دون التوجه الى القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى وأصبح معوقا للتنمية ، وهذا ما نود القاء الضوء عليه ذلك أن الفهم الواعى لتطور الاقتصاد والمجتمع المصرى فى ظل الانفتاح الاقتصادى يتطلب بالضرورة أن يتناول بالتحليل والتقييم عملية النمو الاقتصادى التى تمت فى ظل هذا الانفتاح ، ونركز هنا على نمط النمو لاقتصادى خلال فترة الانفتاح وذلك فى قطاعات الانتاج الرئيسية (الزراعة - الصناعة - التجارة) . وما يترتب على ذلك النمو من مشكلات وذلك بهدف الوصول الى تقييم السياسة الاقتصادية ومعرفة مدى ما تمثله من عوامل دافعة للتنمية أو معوقة لها .

ثانيا نمط النمو فى عهد الانفتاح : المؤشرات والمصادر الرئيسية :

لقد انتهجت مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى خلاصا لها من الأزمة الاقتصادية المستحكمة التى باتت تهدد الكثير من مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولكن أدت التطورات المتعاقبة فى السياسات والاجراءات المتصلة بانتهاج الانفتاح الاقتصادى الى اصابة الاقتصاد المصرى بأزمة بالغة الحدة والعمق ، تتمثل بشكل خاص فى ركود قطاع الانتاج السلعى (الصناعة - الزراعة -) والنمو الطفيلى فى قطاع الخدمات (التجارة والمال) ، والاعتماد على بيع الموارد الطبيعية غير المتجددة (البترول) وعلى تحويلات العاملين بالخارج وزيادة معدلات الاستهلاك الخاص والعام (والترفى بشك خاص) والافراط فى

الاعتماد على الخارج ، وتدهور نمط توزيع الدخل القومى واتساع حدة الفروق الاجتماعية وفوضى التفاوت الداخلية ، والاعتماد على الحرية الفوضوية لقوى السوق والاعفاءات الضريبية غير المبررة ، والتركيز على الأنشطة التجارية والطفيلية واقترن كل ذلك بزيادة حدة التضخم وتبديد الموارد البشرية والطبيعية .(١)

بعبارة أخرى يمكننا رد الكثير من مظاهر هذه الأزمة الاقتصادية الى سياسة الانفتاح الاقتصادي ، فالاختلال فى هيكل الانتاج والعمالة ، يمكن ارجاعه الى تضاؤل دور الدولة فى الاستثمار ، ومحدوديته فى توجيه قطاع الاستثمار الخاص ، واختلال ميزان المدفوعات وتفاقم الديون الأجنبية يمكن النظر اليهما فى اطار اتساع قطاع الاستيراد . واختلال توزيع الدخل يعود الى اطلاق حرية الاستثمار وتخلى الدولة عن بعض مسئولياتها وتراخيها فى تحصيل الضرائب فضلا عن اختلال الميزانية وارتفاع معدلات التضخم(٢)

وفى تحليل شمولى لانعكاسات هذه السياسة الانفتاحية على مستوى المجتمع ، يؤكد« سمير نعيم » أن الخريطة الطبقية قد تغيرت تغيرا شديدا ، حيث جسد البناء الطبقى فى مصر ، التناقض الحاد بين كل الطبقات وطبقة البرجوازية الكبيرة وجناحها الطفيلى ، وان أفعال وآثار هذا الانفتاح قد اخترقت سائر الطبقات فى المجتمع وتدهورت القيم وانعكس ذلك كله فى صورة تدهور عام ، عميق الأغوار ، فسادت البلبلة وانعدم الايمان

١ابراهيم العيسوى ، الطريق لانقاذ مصر من الفساد والطفيلية والتبعية ، مطبوعات التقدم ط ١٩٨٥ ، ص ص ١٩٤ / ١٩٥ ، انظر أيضا : مجموعة من الباحثين ، مصر : ١٠ سنوات بعد عبد الناصر ، بيروت ، دار النديم ، ١٩٨٠، ص ص ٨٩/٧٣ .

٢جلال أمين ، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ط ١٩٨٩ ، ص ص ١٨٠ / ١٨١ .

بالمقدسات ، وأعيد النظر فى معانى وأسباب العديد من المسلمات والبديهيات فالضغوط الاقتصادية الشديدة التى يتعرض لها جمهور المصريين بفعل استغلال الطبقة البرجوازية الطفيلية ، قد حالت دون التمسك بالقيم الايجابية وعملت على خلق بيئة مناسبة لانتشار الفساد الأخلاقى ، الأمر الذى أثر تأثيرا بالغا على انتاجية الأفراد فى المجتمع. (١)

وأخيرا تمثلت الأزمة الاقتصادية فى عجز الاقتصاد المصرى عن تحقيق زيادة فى الانتاج ، توفر نسبة معقولة من الاحتياجات الأساسية للسكان وتكفل اعادة تجديد الطاقات الانتاجية وتوسيعها ، لقد بات الاعتماد على الخارج هو القاعدة ، ووقعت البلاد فى مصيدة الديون الأجنبية وتعرض العمال لأعمال النهب والتبديد والتخريب الاقتصادى والتحول الى المجتمع الاستهلاكى - غير مسبوقة فى تاريخه - كما أصبحت البلاد مطمعا للمغامرين والأفاقين الأجانب على اختلاف الجنسيات .(٢)

واذا كان هذا ما حققه الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، فلا بأس من استعراض هذه الأوضاع السابقة مدللين عليها بالبيانات الرسمية والاحصاءات المناسبة التى تدعم ما ذهبنا اليه ، ويمكننا أن نلخص السمات الرئيسية للنمو فى ظل الانفتاح الاقتصادى فى خمس نقاط رئيسية هى : مؤشرات النمو ، مصادر النمو ، طبيعة مصادر النمو ومستقبلها ، حقيقة النمو فى قطاعات الانتاج الرئيسية ، والاعتماد المفرط على التجارة الخارجية ، ولا شك أن المؤشرات التى تقيس التقدم الاقتصادى فى ظل اقتصاد رأسمالى متقدم تختلف تماما عن

١سمير نعيم أحمد أثر التغيرات البنائية فى المجتمع خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية ، مصدر سابق ، ص ٣٧.

٢ابراهيم العيسوى ، المأزق والمخرج : أزمة الاقتصاد المصرى وسبل مواجهتها المكتبة السياسية و كتاب غير دورى ، مارس ١٩٨٠ ، ص ص ١٤/١٥ .

تلك المؤشرات التى تقيس التقدم الاقتصادى فى ظل اقتصاد نام أو متخلف مثل : الاقتصاد المصرى . ففى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم يكون الاقتصاد قد نما وتغيرت هياكله الأساسية بما يتناسب مع نمط النمو السائد . فنجد أن البنية الأساسية والتشابك بين القطاعات الانتاجية بعضها البعض ، وبين القطاعات الانتاجية والخدمية قد اكتملت بحيث أصبح الاستثمار الجديد فى مجالات الانتاج أمرا ميسورا ومجزيا ، كذلك تطورت الطاقات الانتاجية لهذه الاقتصادات المتقدمة تطورا كبيرا وأصبحت قادرة على النمو الذاتى . وقد بلغت هذه الاقتصادات قدرا من النمو الاقتصادى يجعلها قادرة على أن تفى بجميع الاحتياجات الأساسية لمعظم سكانها ، بل وأيضا ببعض الاحتياجات التى تعتبر غير أساسية ، بالاضافة الى ذلك فان اعتماد هذه الاقتصادات على الخارج أصبح قائما على أسس من المصالح المتبادلة ومن القوى الاقتصادية المتكافئة فيما بينها بل وعلى السيطرة الاقتصادية فيما يتعلق بعلاقاتها مع الدول النامية لذلك فان احتمالات وقوع هذه الدول فى مخاطر التبعية السياسية والاقتصادية غير واردة وفى ظل هذه الظروف فان النمو الاقتصادى الذى يتخذ شكل زيادة الناتج المحلى الاجمالى أو الناتج القومى الاجمالى لاشك يعتبر مؤشرا جيدا وان لم يكن كافيا للتقدم الاقتصادى ، كذلك يعتبر ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار وتحسن وضع ميزان المدفوعات من بين المؤشرات المعبرة عن سلامة الاقتصاد القومى لهذه الدول .[1]

أما فى الدول المتخلفة فيوجد تفاوت صارخ فى توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، ولا تحصل القاعدة العريضة من شعوب هذه الدول على الكثير من

١محيا زيتون : النمو الاقتصادى ونمطه ، فى جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح ، الجذور - الحصاد - المستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .ص ص ١٢٦ ، ١٢٧.

احتياجاتها الأساسية ، كما تتسم اقتصادات الدول المتخلفة بتفاوت فى مستوى المعيشة وفى الخدمات الأساسية لأفرادها ، وتخلف فى طاقات الانتاج وفى البنيان التعليمى والثقافى ، والبنية الأساسية للاقتصاد (الطرق والمواصلات والنقل والطاقة والتعليم والصحة) كما تتسم تعامل هذه الدول فى المجال الدولى بعدم القدرة على مواجهة الدول المتقدمة ، فى مثل هذه الظروف فان معدل نمو الناتج القومى أو المحلى لايعتبر مؤشرا جيدا للتقدم الاقتصادى فالعبرة فى هذه الحالة ليست فى النمو ولكن فى التغيرات الهيكلية التى يجب أن تصاحبه من أجل تغيير الأوضاع سالفة الذكر . والذى حدث فى ظل الانفتاح الاقتصادى هو نمو لم يصاحبه تلك التغيرات الهيكلية التى تميز التنمية الاقتصادية.

١- مؤشرات النمو :

(أ) ارتفاع معدل نمو الناتج القومى الاجمالى بالأسعار الثابتة

ويمكن الآن باستخدام مؤشرات النمو الرأسمالى المعروفة أن نلخص أهم الانجازات التى تنسب الى الانفتاح الاقتصادى والتى سنقيمها فيما بعد . فطبقا للبيانات الرسمية . شهد الاقتصاد المصري معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي منذ اعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ١٩٧٤، فلقد قفز المعدل السنوي المتوسط للنمو فى الناتج المحلى الاجمالى من ٢,٢٪ فى النصف الثانى من الستينات وأوائل السبعينات الى ما يزيد قليلا عن ٨ فى ٨١-١٩٨٢ . وبرغم تراجع معدل النمو خلال سنوات الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ ١٩٨٧/٨٦ من ٩,٩٪فى ٨٢-١٩٨٣ الى أقل من النصف فى ٨٦-١٩٨٧ (٤,٢٪) ، فقد ظل متوسط المعدلات المتحققة

وفق بيانات المتابعة الرسمية - حوالى(٧٪) سنويا.[1]

(ب) - زيادة كبيرة في متحصلات النقد الأجنبي :

فقد زادت حصيلة مصر من النقد الأجنبى من ٢٥١٩ مليون فى عام ١٩٧٤ الى ٨٩٩٨ دولار عام ١٩٧٩ وزاد هذا المعدل عام ١٩٨٠/١٩٨١ الى ١٣٩٠١ مليون دولار . ولا شك أن هذه الزيادة تعد ثروة هائلة فى اقتصاد كان يعانى بشدة من عجز فى النقد الأجنبى حتى منتصف السبعينات .

(ج) - تحقيق فائض في ميزان المدفوعات :

فلقد كان من الطبيعى مع الزيادة الهائلة فى حصيلة مصر من النقد الأجنبى أن ينخفض العجز فى ميزان المدفوعات .

فقد بدأ تطبيق الانفتاح عام ١٩٧٤ وكان عجز ميزان المدفوعات يقدر بنحو ٩٤٤٠ مليون دولار فى تلك السنة ، وقد انخفض هذا العجز تدريجيا على مدى السنوات التالية ، ثم تحول العجز الى فائض فى عام ١٩٧٨ ثم ارتفع الفائض فى عام ١٩٧٩ ليصبح ٩٧ مليون

----

١ وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ٨٧ ١٩٨٨ - ٩١ ١٩٩٩٢ - خطة العام الأول - مايو ١٩٨٧ ، ص ٢٣٩ أيضا: الخطة الخمسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢ ١٩٨٣ - ٨٦ ١٩٨٧ نوفمبر ١٩٨٢ ، ص ٦٨

نقلا عن: ابراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح : دراسات نقدية فى الأزمة الاقتصادية ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٩.

دولار ، ثم ارتفع الفائض فى عام ١٩٨١/١٩٨٠ ليصل الى ٨١٢ مليون دولار .(١)

غير أن هذه المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادى قابلة للنقد من عدة زوايا ، الزاوية الأولى : هى أن هذه المعدلات - بفرض صحتها - لا تعكس جهدا تنمويا محليا بقدر ما تعبر عن توافر ظروف خارجية مواتية - خاصة فى السبعينات فأتاحت لمصر قدرا ضخما من التدفقات المالية من الخارج سواء من مصادر الاقراض الدولية أو من خلال تصدير البترول بكميات ضخمة وأسعار بالغة الارتفاع أو من خلال تصدير العمالة التى تزايد الطلب عليها تزايدا انفجاريا فى الدول العربية المصدرة للبترول أو من خلال انتعاش حركة المرور فى قناة السويس مع تزايد الطلب العالمى على البترول أو من خلال رواج السياحة ، خاصة السياحة العربية فى مصر.(٢) أما الزاوية الثانية فتعكسها الاجابة عن السؤال التالى :الى أى حد تعكس هذه المعدلات زيادة حقيقية فى الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطنى ؟ وهنا نلاحظ الآتى : بالنسبة للفترة ٧٥ - ١٩٧٩ انه قد نمت القطاعات السلعية (باستثناء النفط) ، بمعدل وسطى مقداره ٤٫٥٪ سنويا ، كما نمت القطاعات الخدمية بمتوسط سنوى قدره ١٥٪.(٣) وبالنظر الى معدلات النمو الاقتصادى المسجلة رسميا بصورة أكثر تفصيلا نجد أنها تعكس تضخما فى قطاعات التوزيع والخدمات ، فى الوقت الذى تراجعت فيه قطاعات الانتاج السلعى . فقد بلغ معدل نمو الناتج فى القطاعات التوزيعية والخدمة ١٤٫٢٪،١١٫١٪خلال الفترة ٧٣ - ١٩٧٦ مقابل ٨٪ فى القطاعات السلعية ، ومن الجدير بالذكر أن معدل نمو ناتج

١محيا زيتون ، النمو الاقتصادى ونمطه ، فى جودة عبد الخالق : الانفتاح : الجذور - الحصاد - المستقبل ، مصدر سابق ، ص ١٣٠ .

٢ابراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ، مصدر سابق ص ١٠ .

٣حسام مندور ، تقييم التجربة التخطيطية فى مصر خلال العقدين الستينات والسبعينات ، منشور فى : المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، الحلقة النقاشية السادسة حول تقييم تجارب التخطيط فى الوطن العربى : الواقع والممكن ، الجزء الأول ، ١٩٨٤ ، ص ٦٩.

القطاعات السلعية نفسه متضخم أصلا بسبب النمو السريع فى قطاع البترول (٣١٫٣٪سنويا خلال الفترة ٧٣ -١٩٧٦ ، ثم ١٢٫٨٪ خلال الفترة ١٩٧٧- ١٩٨١ ١٩٨٢ ، ٧٫٧٪ خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) . ولذلك فقد كان هذا المعدل المرتفع للنمو فى الناتج المحلى مصحوبا باختلال هيكلى واضح .(١)

فلقد ارتفع نصيب قطاعات الخدمات الانتاجية التي كانت تعرف فيما سبق بقطاعات التوزيع من ٢٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى السبعينات الى ٣٠٫٤٪خلال فترة الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، وكان نصيبها لا يتعدى ١٨٪فى الستينات . وبرغم هبوط نصيب القطاعات الخدمية الاجتماعية والشخصية (قطاعات الخدمات فيما سبق) ما يزيد قليلا على ربع الناتج المحلى فى الستينات الى ١٩٪فى السبعينات والثمانينات ، فقد ارتفع نصيب القطاعات التوزيعية والخدمية مجتمعة فى الناتج المحلى الاجمالى من ٤٤٫٢٪فى السبعينات الى ٤٩٫٤٪فى فترة تنفيذ الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .(٢)

٢- مصادر النمو :

يمكن القول أن مصادر النمو التى ساهمت بقدر كبير فى تحقيق الانجازات السابقة تتمثل فى ثلاث قطاعات رئيسية هى : البترول - قناة السويس - السياحة ، ومصدرين رئيسيين للنقد الأجنبى هما : تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ورأس المال الأجنبى ، ومن الملاحظ أن معدل النمو العالى الذى تحقق قد تم بالاعتماد على بيع هذه الموارد الطبيعية غير المتجددة من ناحية وبالاعتماد على مصادر أخرى ليس من المضمون استمرارها فى المستقبل ، فلقد اعتمد الاقتصاد المصرى منذ اعلان سياسة الانفتاح فى ١٩٧٤ اعتمادا

١ابراهيم العيسوى : المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ، مصدر سابق ص ١٠
٢المصدر السابق نفس الصفحة .

كبيرا ومتزايدا حتى أوائل الثمانينات على بيع الموارد الطبيعية أو خدماتها ، مثل البترول ، (ثروة طبيعية ناضبة) وخدمات العمالة (الثروة البشرية التى جرى تصديرها لا تصدير منتجاتها) وخدمات الموقع (قناة السويس والسياحة) . وقد بلغت نسبة مساهمة هذه المصادر فى حصيلة البلاد من العملات الأجنبية ٢٠ عام ١٩٧٤ . وبعد مضى عشر سنوات من الانفتاح وفى ظل الطفرة الشديدة فى أسعار البترول وما تبعها من رواج اقتصادى فى بلدان النفط العربية وما نتج عنه من تزايد فى الطلب على العمالة المصرية وتزايد فى تدفق السياح العرب على مصر ، فضلا عن تزايد حركة المرور فى قناة السويس ، ارتفعت نسبة اسهام هذه المصادر فى توليد النقد الأجنبى الى ٦٣ أى حوالى ثلثى اجمالى حصيلة البلاد من العملات الأجنبية .(١)

ولعله من المفيد هنا معرفة ما أسهمت به هذه المصادر جميعا فى تحقيق انجازات الانفتاح وتحقيق النمو الاقتصادى فقد حظيت فترة الانفتاح الاقتصادى بما لم تحظ به أى فترة أخرى فى تاريخ مصر الحديث من اكتشافات بترولية وعائدات ضخمة من تصدير البترول وبذلك أصبح قطاع البترول هو القطاع الرائد فى الاقتصاد المصرى فى هذه الفترة . وكما تميزت هذه الفترة بزيادة كبيرة فى انتاج البترول ، تميزت أيضا بارتفاع ضخم فى أسعار البترول العالمية ، فقد زاد انتاج البترول فى مصر من ٧,٧ مليون طن عام ١٩٧٤ الى ٢٩ مليون طن عام ١٩٨٠ كذلك ارتفعت أسعار البترول بشكل متزايد منذ ١٩٧٤ حتى بلغت ١٢ دولار للبرميل فى أواخر عام ١٩٧٨ ، ثم قفز حتى بلغ ٣٠ دولار للبرميل فى النصف الأول من عام ١٩٨٠ ولا شك أن الانفتاح يعد مسئولا على الأقل جزئيا عن التوسع فى

----

(١)طبقا للبنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية أعداد مختلفة ، نقلا عن: ابراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح : مصدر سابق ، ص ١٤.

الاكتشافات البترولية ، فلقد منح الانفتاح الكثير من التسهيلات والضمانات للاستثمار فى مصر ، أما فيما يتعلق بقطاع السياحة فقد اعتبر فى ظل الانفتاح أحد القطاعات الرائدة فى الاقتصاد القومى وقد شجعت الدولة القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب مع الاستثمار فى مجال السياحة بتقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية بل والجمركية فى ظل قانون الاستثمار الأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لقد خففت الدولة كذلك من القيود على الصرف الأجنبى وعلى تحويلات الأرباح للخارج ، وبذلك أصبحت المشروعات السياحية من أهم المشروعات التى يقبل عليها رأس المال الأجنبى والمصرى وقد اتضح ذلك من نمو ايرادات السياحة ، فقد ارتفعت خلال عهد الانفتاح من ٢٦٥ مليون دولار عام ١٩٧٤ الى ٦٠١ مليون دولار عام ٩١٧٩ ، أما فيما يتعلق بقناة السويس فقد أدت اعادة فتح القناة فى عام ١٩٧٥ وتشجيع الدولة لرأس المال الأجنبى للمساهمة فى مشروعات توسيعها الى زيادة عائدات المرور فى القناة من لاشىء عام ١٩٧٤ الى ٥٨٩ مليون دولار عام ١٩٧٩ .[1] أما بالنسبة للعنصر الرابع وهو تحويلات المصريين فى الخارج ، فقد زادت هذه التحويلات من ١٨٩ مليون دولار عام ١٩٧٤ الى ٢٢١٤ مليون دولار عام ١٩٨٠ وكانت حوالى ٩ مليار دولار للأعوام ٧٥ - ١٩٨٠ دولار أما فيما يتعلق بالعنصر الخامس والأخير فى مصادر النمو والخاص برأس المال الأجنبى ، فقد زاد حجم القروض السنوية خلال فترة الانفتاح من ١٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ الى ١٦٥٤ مليون دولار عام ١٩٧٩ ، أما الاستثمار المباشر فقد زاد من ٨٧ مليون دولار عام ١٩٧٤ ، الى ٧١٠ مليون دولار عام ١٩٧٩ ، من الملاحظ اذن ارتفاع المكون الأجنبى للاستثمارات الذى ارتفع من ٣٥ عام ١٩٧٣الى ما يزيد عن ٥٠ عام ١٩٧٩ (وكان فى حدود ٢٥ فى الخطة الخمسية الأولى) وذلك نتيجة للاستخدام الواسع للقروض الأجنبية فى بعض

١محيا زيتون ، النمو الاقتصادى ونمطه فى : جودة عبد الخالق (محرر) : الانفتاح ، الجذور – الحصاد – المستقبل ، مصدر سابق ، ص ١٣٣.

الحالات .(١)

هذه هي القطاعات الرائدة للنمو الاقتصادي في عهد الانفتاح وهي اما تعتبر قطاعات خارجية (القروض والتحويلات) أو قطاعات داخلية تعتمد الى درجة كبيرة على عوامل خارجية (البترول - السياحة - القناة) ويترتب على ذلك صعوبة تحكم الارادة الوطنية في مسار النمو في المستقبل حيث يصبح النمو متغيرا تابعا للمتغيرات الخارجية وحساسا لها، حيث هذه القطاعات جميعها لاتملك مصر مفاتيحها ، فالسياحة يمكن أن توقف بقرار من قوى خارجية ، وكذلك أسعار النفط ، أو حتى مجرد تسويقه ، تخضع لارادة الدول المستوردة له ، اما تحويلات المصريين العاملين في الخارج فهي الأخرى ليست متوقفة على الارادة المصرية ، وكذلك قناة السويس لابد من أن نفكر طويلا قبل أن تتخذ أي اجراءات أو تصرف من شأنه أن يغضب أطراف المواجهة ، الأمر الذي ينذر بحرب ، قد توقف الملاحة في القناة . (٢).

ثالثا : نمط النمو في عهد الانفتاح : الدور الحقيقي لقطاعات الانتاج :

بينما برزت قطاعات البترول والسياحة وقناة السويس كقطاعات رائدة للنمو ، وازداد دور القروض والمساعدات والاستثمار الأجنبي وتحويلات المصريين كمصادر هامة للنمو ، نجد أن نمط النمو في عهد الانفتاح تميز بتخلف ملموس في قطاعات الانتاج الرئيسية (الزراعة الصناعة) وذلك ما سنتناوله بالتحليل في هذا الجزء.

فبالنظر الى معدلات النمو الاقتصادي في عصر الانفتاح يمكننا ملاحظة أن نصيب

١حسام مندور تقييم التجربة التخطيطية في مصر خلال العقدين الستينات والسبعينات ، مصدر سابق ، ص ٣٧٢.

٢سمير نعيم أحمد ، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الديني في مصر ، المستقبل العربي ، العدد (١٣٦)، يناير ١٩٩٠ ص ١١٤.

قطاعي الزراعة والصناعة قد هبط بانتظام من المستوى المرموق الذي كان قد بلغه في النصف الأول من الستينات وهو ٥٠٪ الى ٤٦٪ في أواخر الستينات وأوائل السبعينات ثم الى ٣٩٪ في الثلثين الأخيرين من السبعينات ، وأخيراً الى ٣١٪ من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، وقد كان ذلك في جانب منه متمشيا مع الانخفاض الذي جرى بنفس الوتيرة في نصيب هذين القطاعين من اجمالي الاستثمار الثابت المحلي.(١)

أما فيما يتعلق بمدى ما حققته هذه القطاعات الانتاجية في الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني فيمكننا القول انه بالنسبة للقطاعات السلعية فقد نمت الصناعة بمتوسط قدره ٤,٢٪ بما في ذلك القطاعات السلعية الصناعية المرتبطة بالتجارة مثل صناعات التعبئة والتبريد والتغليف ، أما الزراعة فقد نمت بمعدل ٣,١٪ وان كانت بيانات وزارة الزراعة قد أظهرت أن الزراعة قد نمت بمعدل ٢,١٪ للفترة ٧٠ - ١٩٧٤ وبمعدل ١,٧٪ سنويا للفترة ٧٥ - ١٩٨٠ ، بالأسعار الثابت ، وقد كانت مساهمة الزراعة في مجمل الزيادة التي تحققت في الناتج المحلي الاجمالي في السنوات ٧٥ - ١٩٧٩ هي فقط ٦ ٪ .(٢)

ويمكننا استعراض هذه القطاعات الانتاجية بشيء من التفصيل على النحو التالي :

١- الزراعة :

لاخلاف حول أهمية الدور الذي يلعبه قطاع الزراعة في التنمية الشاملة ، ولكن حرص المسئولون في السنوات الأخيرة مع تكرار الحديث حول اهمال الانتاج الزراعي في

١ابراهيم العيسوي . . . الاقتصادي في مصر وسياسات الاصلاح ، مصدر سبق ، ص ١٠

٢حسام مندور ، . . . . التخطيطية في مصر خلال العقدين الستينات والسبعينات مصر سابق . ص ٧١.

الستينات وحول تعديل الأولويات والثورة الخضراء بعد الانفتاح ، بحيث ترسب انطباع عام بأن تغيرات هامة قد حدثت فى قطاع الزراعة أثناء اعادة تشكيل الاقتصاد القومى الا أن المتابعة الكمية للمعدلات العامة توضح أن الحال فى الانتاج الزراعى لم يكن أسعد حالا من الانتاج الصناعى كلاهما لم يحقق زيادة هامة . بل كان الانتاج الزراعى أسوأ حظا والاهتمام بالتنمية فى قطاع الزراعة فى ظل الانفتاح كان ينخفض بشكل واضح عما كان عليه فى الستينيات ، ففى الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٤/٦٥) بلغت استثمارات قطاع الزراعة والرى والصرف ٣٥٥ مليون جنيه (أى ٢٣٪ من الاستثمار المنفذ) وقد انخفضت هذه النسبة فى السنوات التالية بحيث أصبحت فى حدود ١٣٪ خلال السنوات الثلاثة الأولى من السبعينات ، ولم تتحسن الصورة بدءا من ١٩٧٤ بل استقرت عند مستوى متدهور حيث لم تتجاوز نسبة الاستثمار فى قطاع الزراعة والرى ٨٪ من اجمالى الاستثمارات المنفذة فى الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ . وفى مشروع الخطة الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢ استمر نفس الاتجاه ، حيث أشارت لجنة الخطة والموازنة فى مجلس الشعب الى ضآلة الاستثمارات المخططة لقطاع الزراعة والرى حيث بلغت ٨٫٥٪ من اجمالى استثمارات الخطة الخمسية، ولم تعكس معدلات النمو السنوى فى الدخل الزراعى اتجاها مخالفا ، فالمعدل المحقق خلال الخطة الخمسية الأولى كان ٣٫٥٪ وفى الفترة التالية وحتى بداية الانفتاح كان المعدل ٢٫٥٪ وفى السنوات التالية للانفتاح وهكذا الحال كما يوضحه الجدول التالى :-

السنوات	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
معدل النمو	٣٫٠٪	٢٫٤ ٪	١٫٥ ٪	-٠٫٧٪

لقد بلغت هذه المعدلات أقل من ١٪ عام ١٩٧٤ ولم تتجاوز ٢٪ في عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، وكانت بالسلب فى عام ١٩٧٧.[1] ويمكننا اجمالا القول أن المتوسط السنوى لمعدل نمو الدخل الزراعى بالأسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٩ بلغ ١,٩٪ ويعتبر هذا المعدل منخفض للغاية ، فى ضوء تصريحات المسئولين المستمرة عن الأمن الغذائى باعتباره أحد الأهداف الحيوية والملحة ، كذلك يعتبر هذا المعدل منخضا اذا ما قورن بمعل النمو السنوى المحقق لقطاع الزراعة فى فترة الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/٦١ - ١٩٦٤/٦٥ ، والذى بلغ ٧,٥٪ فى المتوسط .(٢)

وتتدعم النتيجة التى وصلنا اليها سلفا عن ضآلة نمو الدخل الزراعى فى فترة الانفتاح اذا ما استعرضنا مجمل الاستثمارات الموجهة للتنمية الزراعية خلال السبعينات . فلقد اتضح أن هناك اهمالا نسبيافى نسبة هذه الاستثمارات وخاصة خلال الفترة المعلنة منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وحتى الآن . فبينما بلغ متوسط الاستثمارات النسبية الموجهة الى القطاع الزراعى نحو ١٩,٥٪ خلال الفترة من ١٩٦٧/٦٠ - ٦٩ - ١٩٧٠ ، يلاحظ انخفاض هذه النسبة الى ١١,٢٪ خلال الفترة من ١٩٧١/٧٠ -١٩٨٠ ، وتدهورها بصورة أكثر ما بين ١٩٧٤ - ١٩٨٠ حيث بلغت نحو ٨,٤٪ فقط - يترتب على ذلك التناقض الواضح فى معدل نمو الانتاج الزراعى عن ٢,١٥٪ خلال الستينات عموما الى ١,٤ - ١,٦ خلال السبعينات .(٣)

١عادل حسين الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ - ١٩٧٩، ج٢ ، بيروت ، دار الوحدة الطبعة الأولى ، ١٩٨١ ، ص ٤٣٨.

٢محيا زيتون النمو الاقتصادى ونمطه : فى : جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح : الجذور - الحصاد - المستقبل - مصدر سابق ، ص ١٣٩.

٣محمد أبو مندور ، الفجوة الغذائية فى مصر المظاهر - الأسباب وبدائل المواجهة ، القاهرة ، مجلة فكر ، العدد (٤) ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ١١١.

وحيث أننا لانعتبر معدل نمو الدخل مؤشرا جيدا للتنمية الاقتصادية ، فانه يمكننا الاستعانة ببعض المؤشرات العينية للتحقق من أن قطاع الزراعة فى ظل الانفتاح لم يسهم بأية تنمية حقيقية . وأحد المؤشرات العينية الهامة للتنمية الزراعية هى مساحة الأراضى المستصلحة * . فباستخدام بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء يتضح لنا أن اجمالى ما استصلح من (أراضى زراعية خلال الفترة ١٩٧١ ٧٢ - ١٩٧٩ لم يتعد ١٨٫٣ ألف فدان (بمتوسط سنوى ١٠ آلاف فدان) ، استصلح معظمها فى أوائل السبعينات . كذلك هناك اعتقادا أن هذه الأراضى كان قد بدىء فى استصلاحها بالفعل فى منتصف الستينات وتوقف العمل بها نتيجة لحرب ١٩٦٧ . أى أنها لا تعتبر استصلاحا جديدا هذا بينما بلغ اجمالى ماتم استصلاحه خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ٧١ ، نحو ٩٠٩ ألف فدان (بمتوسط سنوى قدره ٥٠ ألف فدان . (١)

والمؤشر العينى الثانى هو تطور انتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية ويبين الجدول الآتى تطور انتاج المحاصيل الزراعية ، كما يبين معدلات التغير فى انتاج عدد من المحاصيل الرئيسية فيما بين ١٩٧٣ ، ١٩٧٨

----

* للوقوف على السلبيات والملابسات التى تمت أثناء عملية استصلاح الأراضى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، انظر : عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ١٩٧٤ -١٩٧٩، مصدر سابق ، ص ص ٤٧٢ - ٤٧٧.

١محيا زيتون ، النمو الاقتصادى ونمطه : فى جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح ، الجذور - الحصاد - المستقبل ، مصدر سابق ، ص ١٤٠

معدلات النمو للانتاج من أهم المحاصيل الزراعية

المحاصيل	العدس	الفول	الذرة الرفيعة	القطن	القمح	الأرز	الفاكهة	الخضر
معدل النمو خلال الفترة ١٩٧٨/٧٢	-٧٥	-١٥	-٢٠	-١٠	٥	٣	١٣	٢٣

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى الاحصائى والمؤشرات الاحصائية ، أعداد مختلفة .

يمكن أن نستنتج من بيانات هذا الجدول أن معدل النمو المنخض فى الزراعة قد تجلى فى انخفاض انتاج عدد من المحاصيل الرئيسية والازمة لاشباع الاحتياجات الضرورية من الغذاء للمواطنين مثل العدس والفول ، بينما يستوعب الجزء الأكبر من النمو المتواضع فى الزراعة المحاصيل ذات الربحية المرتفعة مثل الفاكهة والخضر ، كذلك يلاحظ انخفاض الانتاج من المحصول الرئيسى فى مصر (القطن) والذى كان حتى وقت قريب يحتل مكان الصدارة فى قائمة صادرات مصر.(١)

تجلت الأزمة اذن فى زراعة ، أحادية المحصول ، موجهة للتصدير رغم اتجاه التركيب المحصولى نحو التغير استجابة لنمط استهلاك الفئات الاجتماعية المتميزة المستهلكة للخضروات والفواكه فى زراعة تصبح أكثر رأسمالية ويزيد ارتباطها بالسوق الرأسمالية الدولية عن طريق تصدير القطن والأز واستيراد مستلزمات الانتاج الزراعى من

---

(١) المصدر السابق مباشرة ، ص ١٤١.

آلات وأسمدة ومبيدات واستيراد المواد الغذائية وخاصة القمح.[1] ؛ كما تضمنت مقترحات البنك الدولى حديثا عن أصناف جديدة من الانتاج الزراعى ترتبط بالصناعة والصادرات ، أى تضمنت وعدا بادخال بدائل جديدة تؤدى وظيفة قطاع القطن * ، كدعامة لصناعة محلية نامية ، وكمصدر للنقد الأجنبى (من خلال التصدير) ولا شك أن البحث فى هذا المجال مشروع فى اطار التوصل الى الهيكل المحصولى الأمثل ولكن يختلف البحث فى هذا الأمر وتختلف النتائج حسب المنظور العام لاستراتيجية ونموذج التنمية . فقد ظهر اتجاه جديد لاحتمالات التوسع فى زراعة الفواكه (الموالح أساسا) والخضر والزهور والنباتات الطبية والعطرية ، لأغراض التصدير لما تحققه من عائد نقدى مرتفع ، علاوة على خلقها لفرص عمل جديدة سواء فى عمليات الزراعة أو الجمع أو التعبئة أو التصنيع وما يصاحب ذلك من آثار على تكوين المجتمعات الزراعية الصناعية الحديثة وتطوير القرية ، وتعظيم الانتاج . هذه هى الدعوة لادخال محاصيل غير تقليدية (وبديلة على وجه التحديد لمحصول القطن) هذه الدعوة تعمل العادة فى اطار نسق مختلف تماما وتحمل بالتالى مضمونا معاكسا فهى عاملة فى مخطط محاصرة واضعاف القطن (بوزنه ودوره كمؤسسة وطنية) وبهدف انشاء قطاع جديد يقيم وضعا مؤسسيا خاضعا للسيطرة الأجنبية أى يمثل ما كان يمثله القطن فى الزمن الماضى ، فالمنتجات الجديدة تحتاج بالضرورة مدخلات مستوردة متنوعة (بدءا من البذور المحسنة وانتهاء بالخبرة الفنية) .[2]

ان الدعوة لادخال منتجات جديدة ترتبط اذن - فى النسق الحالى - بالتوسع فى

١محمد دويدار ،الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ٥٢٢.

* حول الأخذ بسياسة تخفيض المساحات المنزرعة قطنا : انظر : عادل حسين ؛ الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية (١٩٧٤- ١٩٧٩) ، مصدر سابق ، ص ٤٥٨ -٤٧٠.

٢عادل حسين ، المصدر السابق مباشرة ؛ ص ٤٧٠

مشروعات تتأكد تبعيتها للخارج ، من حيث المدخلات المطوبة ، ووفقا للسياسات الحالية ، يستهدف أيضا أن يدار قسم كبير من الانتاج الزراعى غير التقليدى بواسطة الأجانب مباشرة (عبر الشركات المشتركة ، ومن خلال التعاقد مع خبراء) وعمليات التسويق المحلى ، والتصدير بالذات (بما يتطلبه من اتفاقات منظمة مع السوق الغربية) .(١)

واذا استخدمنا مؤشرا عينيا ثالثا وهو متوسط انتاجية الفدان من المحاصيل المختلفة ، سوف نصل أيضا الى نفس النتيجة . وهى تخلف قطاع الزراعة فى ظل الانفتاح ، فقد انخفض متوسط انتاجية الفدان بالنسبة لعدد غير قليل من المحاصيل الزراعية مثل الذرة الشامية والفول والعدس والبصل والبطاطس والبرتقال وذلك خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٨ ، هذا بينما ظلت انتاجية بعض المحاصيل الأخرى ثابتة تقريبا مثل القمح والأرز والقطن ، وزادت انتاجية عدد محدود من المحاصيل مثل الطماطم وقصب السكر ، هذا فى الوقت الذى زادت فيه كمية المدخلات الزراعية زيادة كبيرة ، ففيما بين ١٩٧١ - ١٩٧٣ و ١٩٧٩ زاد استخدام الأسمدة بمعدل ٢٠٪ والجرارات بمعدل ٥٩٪ والمبيدات بمعدل ٥٢٪.(٢)

هذا وقد ظلت الزراعة المصرية تعانى فضلا عن ذلك من مشكلاتها الرئيسية والمتمثلة فى تفتيت الحيازات وتخلف أساليب الانتاج والتفاوت فى توزيع ملكية الأرض الزراعية وحيازتها فعلى الرغم من الجهود الواضح فى الاستصلاح والاستزراع فان هذه الفترة قد شهدت أكبر معدل لاستنزاف الأرض الزراعية الخصبة وتحويلها الى استخدامات غير زراعية نتيجة للزحف العمرانى عليها سواء فى الاسكان أو للتوسع فى بناء المنشآت الحكومية والخاصة - ويقدر هذا الاستنزاف بنحو ١٢,٥ من جملة المساحة فى عام ١٩٧٠

١المصدر نفسه ، ص ٤٧١.

٢محيا زيتون ، النمو الاقتصادى ونمطه ، فى جودة عبد الخالق (محرر) : الانفتاح : الجذور - الحصاد - المستقبل ، مصدر سابق ص ١٤٢.

والمقدرة بحوالى ٦ مليون فدان وبمعدل استقطاع سنوى يقدر بنحو ١.٢٥.(١)

وبالاضافة الى هذا الزحف المباشر على الأرض الزراعية ، ومع التوسع فى البناء والتشييد خاصة بالنسبة للقطاع الخاص ، فقد نمت ظاهرة تجريف الأرض الزراعية نموا هائلا خلال السبعينات وحتى الآن . وعلى الرغم من محاولات التدخل القانونية من قبل الدولة لتشديد العقوبة الخاصة بالتجريف واستخدام الأتربة فى صناعة الطوب الأحمر ، فان الدولة لا تزال عاجزة والى حد كبير عن المواجهة الفعلية لهذه الظاهرة الخطيرة ، متمثلة فى بطء المواجهة وعجزها عن استخدام البدائل المناسبة.(٢)

ولقد أدت الوضاع السابقة الى سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للغالبية العظمى من سكان الريف ، أدت فيما أدت الى اتساع قاعدة فقراء الريف وزيادة نسبتهم بصورة ملحوظة خلال النصف الثانى من السبعينات .

ب - الصناعة :

لم تكن الصناعة أحسن حال من الزراعة ، فلقد أدت تحولات السبعينات فى حقبة الانفتاح الى وجود بناء صناعى يغلب عليه طابع الصناعات الاستهلاكية ، ولا يحقق للاقتصاد قاعدة صناعية تتمتع بالتكامل بين أجزاء الحلقة التكنولوجية ، وهو بناء يتضمن صور عديدة للتبعية بالنسبة لنمط الاستهلاك السائد ، واستيراد المدخلات الصناعية الجارية واستيراد السلع الانتاجية الازمة للصناعة ، واستيراد بعض السلع الاستهلاكية الصناعية الضرورية

١محمد أبو مندور ، الفجوة الغذائية فى مصر : المظاهر والأسباب وبدائل المواجهة ، مصدر سابق ، ص ١١١.

٢المصدر السابق مباشرة ، نفس الصفحة

والسلع الكمالية وما يتضمنه كل ذلك من تبعية.[1]ان معدلات النمو التى تحققت فى الصناعة خلال فترة الانفتاح الاقتصادى أعلى بكثير من تلك التى تحققت فى قطاع الزراعة ، فقد بلغ معدل النمو السنوى للدخل الصناعى فى المتوسط نحو ١١ وذلك خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ يعد ذلك معدلا مرتفعا اذا ما قورن بالنمو الذى حدث فى الخمسينات والنصف الأول من الستينات ، والذى بلغ فى المتوسط ٧ سنويا ، ولكن هذا النمو الاجمالى فى قطاع الصناعة قد يعتبر مضللا ، فمن ناحية نجد أن بيانات الانتاج الصناعى تشمل انتاج البترول وقد زاد هذا الانتاج زيادة كبيرة خلال سنوات الانفتاح ومن ناحية أخرى فقد تمثل جزء من الزيادة فى الانتاج الصناعى فى استغلال الطاقات العاطلة لمصانع كانت قائمة بالفعل وكان يعوق استخدام طاقتها بالكامل وجود عجز فى موارد النقد الأجنبى ، واذا ما أخذنا ذلك فى الاعتبار نجد ان نمو قطاع الصناعة الذى يتخذ شكل نمو فى طاقات الانتاج للصناعة التحويلية يعتبر نموا متواضعا.[2]ويمكننا عموما القاء نظرة على النمو الاجمالى للارباح المحققة خلال الفتر (١٩٧٤ - ١٩٧٩) فى القطاع العام الصناعى سنتبين أنها قد بلغت ٢٢ مليون جنيه (١٩٧٤) ثم انخفضت الى ١٩ مليون جنيه (١٩٧٥) والى مليونبن (١٩٧٦) ثم الى الصفر عام (١٩٧٩) رقم تقديرى(٣)

وقد يكون من المفيد أيضا الاستناد فى تحلبل انجازات قطاع الصناعة فى ظل الانفتاح الى بعض المؤشراتالعينية والخاصة بتطور انتاج بعض السلع الصناعية ، وتوضح البيانات المتوفرة أن هناك تراجعا ملحوظا فى نسبة الاكتفاء الذاتى على مستوى قطاع الصناعات التحويلية. فى مجموعه وكذلك على مستوى الفروع المكونة لهذه الصناعات ،

١محمد دويدار الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، مصدر سابق ص ٥٢٣.

٢محيا زيتون النمو الاقتصادى ، ونمطه ، فى جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح - الجذور - الحصاد - المستقبل ، مصدر سابق ، ص ١٤٣.

٣عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٩ ، مصدر سابق ص ٤٨٧.

خلال الفترة من سنة ١٩٧١/٧٠ حتى سنة ١٩٨٢/٨١ . فقد تراجعت نسبة الانتاج الى الطلب المحلى من ٨٩ ٪ الى ٦٥٪ بالنسبة لمجمل قطاع الصناعات التحويلية ومن ٩٩٪ الى ٧٤٪ لمنتجات الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ، ومن ٧٧٪ الى ٣٩٪ لمنتجات الصناعات الخشبية ، ومن ٩٨٪ الى ٤٢٪ للمنتجات المصنعة من خامات غير معدنية ومن ٧٦٪ الى ٥٧٪ لمنتجات الصناعة المعدنية ، ومن ٧١٪ الى ٣٥٪ للآلات الكهربائية ، أما بالنسبة لصناعة الغزل والنسيج والملابس فقد تناقص الفائض المتاح للتصدير من ٢٢٪ الى ٣٪(١)

ومن ناحية أخرى فان الاستثمار الذي وجه للصناعة قد اتجه فى معظمه الى صناعات سلع الاستهلاك أساسا ، كما تركز البعض الآخر فى زيادة عدد المنشأت المالية بشتى أنواعها ، كما أن عدم الالتزام بتطبيق الأسس والمعايير والاشتراطات للمشروعات التى تنشأ فى ظل قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والقوانين المعدله له ، أدى الى اعاقة مسيرة التنمية الصناعية وامتد خطره الى التأثير على الكثير من الصناعات القائمة والتى تعتبر ركيزة للاقتصاد القومى المصرى مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والهندسية والكيماوية وغيرها (٢)

ولقد أشارت العديد من الدراسات أن السلع الصناعية الضرورية أو السلع اللازمة لسد حاجة المواطنين من الغذاء والكساء والاسكان ، قد انخفض انتاج بعضها بشكل ملحوظ خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٨ ، وكان معدل الزيادة فى البعض الآخر متواضعا .أما بالنسبة للسلع الكمالية فان معدل الزيادة خلال نفس الفترة يتراوح بين حد أدنى قدره ١٢٧٪فى

١ابراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ، مصدر سابق ، ص ١٦.

٢عبد الدايم أحمد الصاوى ، تجربة الانفتاح الاقتصادى والتنمية الصناعية فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢

حالة المياه الغازية الى حد أقصى قدره ٧٧٧٪ فى حالة صناعة الغسالات . ويجب أيضا ملاحظة أن كثير من الصناعات التى تتميز بمعدل نمو مرتفع لا يتعدى الانتاج المحلى فيها عمليات التعبئة والتغليف مثل صناعات أدوات التجميل والمياه الغازية أو التجميع لاجزاء مستوردة كما فى حالة السيارات وأجهزة التليفزيون .. الخ .[١]

ويبين الجدول التالى معدل التغير فى انتاج عدة من السلع الصناعية الضرورية والكمالية :-

معدلات النمو فى انتاج بعض السلع الصناعية ١٩٧٣ - ١٩٧٩

سلع ضرورية	السلعة	سكر	جبن ابيض	منسوجات قطنية	طوب احمر	حديد تسليح	اسمنت	كيروسين
	معدل التغير٪	-٦	-١٦	-١٦	-٦٠	١٢٠	-٢٥	٤٣٠
سلع كمالية	السلعة	مياه غازية	اجهزة تكييف	ثلاجات	غسالات	اجهزة تليفزيون	سيارات ركوب	مستحضرات تجميل
	معدل التغير٪	١٣٧٠	٤١٣٠	٢٧٤٠	٧٧٧٠	٢٧٦٠	١٤٧٠	٢١١٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء . الكتاب الاحصائى السنوى والمؤشرات الاحصائية . أعداد مختلفة .

١محيا زيتون ، النمو الاقتصادى ونمطه في : جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح - الجذور - الحصاد - المستقبل ، مصدر سابق ص ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

هذا الى جانب أن النسبة الغالبة من الاستثمارات التى تمت فى ظل الانفتاح ، تركزت فى قطاعات المال والبنوك وليست فى القطاعات السلعية ، وهى أنشطة تستقطب المدخرات المحلية من النقد الأجنبى ، وتستخدمها فى تمويل التجارة الخارجية لصالح بلاد المركز كما أنه فى النسبة القليلة من الاستثمارات فى مشروعات صناعية ، اعتمدت المشروعات فى هيكل تمويلها على القروض بنسبة عالية بلغت حوالى ٧٥٪ وهو اسلوب فى التمويل يخفى كثيرا من صور التلاعب من خلال نزح الأرباح الى الخارج فى صورة فوائد ، فضلا عن عدم وجود ضمانات لمقابلة التزامات المستثمر المحلية فى حالة التصفية ، يضاف الى ذلك كله أنه ثبت أن هذه المشروعات المحدودة التى استغلت فى الصناعة ، والتى كان المبرر للموافقة عليها وانتفاعها بمزايا القانون هو أنها ستصدر جزء من انتاجها للخارج ولكن ذلك لم يحدث ومع ذلك استمرت متمتعة بهذه الامتيازات ، كذلك اقترنت هذه المرحلة بظاهرة مشاركة شركات القطاع العام مع رأس المال الأجنبى فى شركات مشتركة وقد ثبت أيضا ان الكثرة من هذه الشركات المشتركة تواجه تعثرا ماليا[1] فلقد بلغ عدد الشركات المشتركة بين القطاع العام والشركات الأجنبية ٣٢٢ شركة حتى نهاية ١٩٨٦ وبلغت استثمارات القطاع العام حوالى ألفى مليون جنيه ، اقترضها من البنوك بسعر فائدة يزيد على الأرباح التى حققتها هذه الشركات مما يترتب عليه تحميل القطاع العام بخسائر كبيرة — وبالفعل فقد بلغت خسائر الشركات المشتركة فى قطاع الصناعة خلال عام ١٩٨٤ حوالى ٧

عبد الدايم أحمد الصاوى ، تجربة الانفتاح الاقتصادى والتنمية الصناعية فى مصر ، مصدر سابق ، ص ص ١٤٨ ، ١٤٩

مليون جنيه.: (١)

ج - الاعتماد المفرط على التجارة الخارجية

استهدفت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، جذب الاستثمار الخاص والعربى والأجنبى لمواجهة قصور المدخرات المحلية ، عن الوفاء باحتياجات استثمار خطط التنمية وتوجيهها الى الأنشطة الانتاجية ، التى تضيف للاقتصاد القومى زيادة حقيقية فى الدخل ، سواء فى صورة سلع وخدمات انتاجية أو فى صورة توظيف قوى عاملة ، أو ادخال وسائل تكنولوجيا حديثة ، أو زيادة صادرات ، أو انتاج بديل لمستورد ، أو كلها معا ، الا أن هذه الاستثمارات لم تحقق أى من الأهداف المطلوبة ، بل لقد بات الاقتصاد المصرى اقتصادا تابعا متميزا بدرجة كبيرة من التناقض الواضح بين نمط التنمية المستندة الى الانفتاح الاقتصادى من جانب عملية اشباع الحاجات الأساسية للأفراد من جانب آخر . ان بامكاننا تحديد ثلاثة جوانب أساسية لهذا التناقض : أول هذه الجوانب يتصل بعدم موافقة الدول الأجنبية على توفير احتياجاتنا من السلع الضرورية الا اذا اصبحنا عميلا تجاريا دائما لها ، نحصل الى جانب الضروريات على سلع أخرى تحرص على تصريفها وفتح الأسواق أمامها ، دون الالتفات الى مطالب المجتمع المستقبل . ثانى هذه الجوانب يعنى أن تبادل السلع وتصدير رؤس الأموال الاجنبية ، مع انه اضافة الى موارد الدولة الا أنه فى التحليل الأخير ، ضياع لموارد أخرى قد تكون أكثر ضرورة . أما الجانب الثالث الدال على هذا التناقض ، فيتمثل فى حرمان السوق المحلية من جزء من القوى الشرائية اللازمة لاستيعاب هذه السلع الضرورية ، بعد ان كان يعول عليها كثيرا فى دعم وتنشيط الطلب على المنتج المحلى لكثير من السلع

----

١ المصدر السابق مباشرة ، ص ١٧٣.

الأساسية .[1] وكذلك فان قطاع المشروعات الاستثمارية فى ظل الانفتاح لم تذلل الصعوبات التى واجهتها مصر فى تدبير النقد الأجنبى ، ولم تزد نسبة مساهمة مشروعات الانفتاح فى الصادرات المصرية على ٤. خلال الفترة ٧٩ ١٩٨٠ - ٨٢ ١٩٨٣. فقد صدرت هذه المشروعات ما قيمته ٩.٧ مليون دولار فى كل من السنتين ٨١ ١٩٨٢و ٨٢ ١٩٨٣ . وفى نفس الوقت بلغت القيمة المتوسطة لواردات هذه المشروعات ٥٠٠ مليون جنيه سنويا . أى خمسين مثلا لقيمة ما صدرته .[2]

ومما يسترعى الانتباه أن نسبة حصيلة الصادرات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى لم تشهد زيادة تذكر فى العقد الأول للانفتاح (١٩٧٤ - ٩٩٨٤) . فقد ظلت النسبة فى حدود ١١٪ - ١٢٪ وهى نفس النسبة تقريبا التى تسجلها الاحصاءات للفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣ ، ويرجع ذلك الى أن التزايد فى تصدير البترول قد قابله الانكماش فى بقية الصادرات السلعية وبخاصة الصادرات الزراعية والصناعية ومن جهة أخرى كان من الظواهر الصارخة للانفتاح تصاعد معدلات الاستيراد السلعى (وغير السلعى أيضا) فبعد وصول هذه النسب اى ١٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات تضاعفت النسبة فى الثلثين الأخيرين للسبعينات ، واستمرت فى التزايد حتى بلغت ٢٨٪ فى ١٩٨٤/٨٣ . وبذلك ارتفعت مجموع الصادرات والواردات السلعية الى اجمالى الناتج المحلى الى أكثر من الضعف منذ سنة ٩١٧٠ حتى ٨٣ ١٩٨٤ (أى من ٢٤٪ الى ٥٢٪).[3]

----

١ جلال أمين ، بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، : الاقتصاد المصرى فى ربع قرن : دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية ، بحوث ومناقشات المؤتمرالعلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ص ٤١٥، ٤١٨

٢ ابراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ، مصدر سابق ، ص ٢٠

٣ المصدر السابق مباشرة ص ١٤.

ويمكننا اجمالا القول أن واردات مصر قد ارتفعت من السلع والخدمات من ٢١ من الناتج المحلى الاجمالى عام ٧٢ ١٩٧٣ الى ٥٣٪ فى عام ٧٩ ١٩٨٠ وأصبحت تجارة مصر الخارجية تشكل أكثر من ٩٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ٧٩/ ١٩٨٠ ، بعد أن كانت فى حدود (٣٦ عام ٧٢ - ١٩٧٣) ، هذا وتبلغ الواردات حوالى ضعف حجم الصادرات ، أى ان العجز فى الميزان التجارى يمثل أكثر من ٤٥٪ من قيمة الواردات ، كل ذلك بالاضافة الى أن الاعتماد على الخارج فى مجال الغذاء يتزايد بشكل مستمر [١] فالصادرات من السلع الزراعية ومن السلع الغذائية (مثل السكر والمشروبات والسجائر والبصل المجفف والكسب والمولاس) كانت تزيد عن الواردات من السلع الزراعية ومستلزمات الزراعى ومن السلع الغذائية مثل (دقيق القمح وزيت بذرة القطن والسكر) .لقد ظل القطاع الزراعى يحقق فائضا فى ميزانه التجارى طوال الستينات وحتى عام ١٩٧٣ وبدءا من عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ م ، كانت قيمة الفائض تزيد سنوياعن ١٠٠ مليون جنيه ووصلت الى ١٤٥ مليون جنيه عام ١٩٧٣ . ثم حدث تحول مفاجىء بدءا من عام ١٩٧٤ فانقلب الفائض الى عجز على نحو ما يوضحه الجدول التالى:- (٢)

١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
-٥١٫٧	-٢٨٣٫٤	-١٥١٫٠	-١٥٩

---

١ حسام مندور ، تقييم التجربة التخطيطية فى مصر خلال عقدى الستينات والسبعينات ، مصدر سابق ، ص ٧٣.

٢ وزارة التخطيط ، بيانات الشعب المركزية للتجارة الخارجية (القاهرة وزارة التخطيط ،) ، نقلا عن : عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، مصدر سابق ، ص ٤٥٦ .

وهذا التحول يعنى أن قطاع الزراعة لم يعد من مصادر الاضافة الى حصيلة النقد الأجنبى ، بل لم يعد يكفى احتياجاته من النقد الأجنبى واصبح عبئا على قطاعات التصدير الأخرى - وعموما ، تدهور الوضع الغذائى فى السبعينات وأصبحت البلاد تعتمد على الاستيراد فى تدبير ٥٠ من جملة الاستهلاك الغذائى . وبحلول عام ١٩٨٦ كانت هذه النسبة قد بلغت ٦٠٪ - ٧٠٪وهو ما يعنى تزايد التبعية الغذائية وتزايد فرص القوى الخارجية الضاغطة على مصر وتقييد حرية اتخاذ القرارات بها.[1]ويكفينا للتدليل على تدهور الوضع الغذائى فى مصر ايراد بعض الأمثلة من مجال شديد الحساسية هو مجال الغذاء : فبعد أن كانت مصر تستورد ٤٤ من استهلاكها الكلى من القمح والدقيق عام ١٩٧٠ قفزت هذه النسبة الى ٦٤٪عام ١٩٧٥ ، ثم الى ٧٢٪ عام ١٩٨٠ وبنهاية السنة الثالثة للخطة الخمسية السابقة (١٩٨٥/٨٤) وصلت نسبة استيراد القمح والدقيق الى ٩٠٪، كذلك الذرة : لم يزد استيراد مصر من الذرة فى سنة ١٩٧٥ عن ١٠٪من جملة الاستهلاك ، وبحلول سنة ١٩٨٠ كانت هذه النسبة قد قفزت الى ٢٨ ، واستمرت النسبة فى التزايد حتى بلغت ٣٢٪فى عام ١٩٨٦/٨٥ ثم الى ٣٧ فى ١٩٨٧/٨٦ . هذا وقد صاحب تصاعد معدلات الاستيراد ارتفاعا ملحوظا فى الحاجة الى التمويل الأجنبى لسد الفجوة بين الادخار المحلى والاستثمار ، فلقد هبطت نسبة تمويل الادخار المحلى للاستثمار من ٩٥٪فى ١٩٦٠/٥٩ الى ٧٤٪فى النصف الثانى من الستينات ، وواصلت النسبة هبوطها فى سنوات الانفتاح لتصل الى ٥١٪فى ١٩٨٢/٨١ ، و ٤٢٪فى ٨٦٪ ١٩٨٧ وكان الاقتراض الخارجى هو الأداة التى استخدمت لسد العجز الجارى فى ميزان المدفوعات وتمويل قسم عظيم من المشروعات الاستثمارية ، وينبغى الاشارة الى أن هذا الاتجاه كان معاكسا تماما للفلسفة المعلنة لسياسة الانفتاح والتى تتماثل فى احلال

----

١ ابراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسة الاصلاح ، مصدر سابق ص١٦ .

الاستثمارات الأجنبية والعربية المباشرة محل القروض الأجنبية .(1)

رابعاالاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في مصر وتحديات التنمية :

٤- الآثار المختلفة لنمط النمو الانفتاحي :

أ- الديون :

لقد ترتب على اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي فى مصر ، دون تخطيط شامل ، يستوعب آثار هذه السياسة لصالح الاقتصاد المصرى ، اضعاف القدرة الذاتية للاقتصاد الوطنى اعتمادا على تعميق الاختلال الهيكلى للاقتصاد المصرى فى القطاعات الاقتصادية المنتجة ، وكذا تعميق الإختلال بين الاستثمار والاستهلاك لصالح الأخير ، وتزايد الاعتماد على القروض والمساعدات الأجنبية ، ومن ثم أرتفاع حجم المديونية وزيادة أعباء خدماتها[2]؛ لقد شهدت مصر فى عصر الانفتاح الاقتصادى نموا كبيرافى عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات . وهو عجز لم تشهد له مصر من قبل مثيلا فى تاريخها الحديث . وقد نما هذا العجز فى ضوء السياسات الليبرالية المتطرفة التى أرستها توجهات الانفتاح فى قطاع التجارة الخارجية . ودلالة هذا العجز فى التحليل الأخير ، انما تعنى اننا أصبحنا نستهلك

----

١ المصدر السابق مباشرة، ص ص ١٥، ١٧ .

٢ مدحت أيوب ، نظرة على الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ، فى : اليقظة العربية القاهرة ، السنة (٤) ، العدد (١١) ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ١١٩ ، انظر أيضا:

Raymond A.Hinnebush , Egyptan politics under Sadat : The Post - populist developme of an authoritarian - modernizing state , cambridge university press , 1985

ونستثمر ونستورده بشكل يفوق كثيرا حجم ما ننتج وندخر ونصدر . وهو ما يبلور فى وجود فجوة كبيرة فى مواردنا المحلية . هذه الفجوة لابد وأن تغطى من خلال الاستعانة بمصادر التمويل الخارجية وبخاصة فى ضوء تواضع حجم ما تملكه مصر من احتياطات نقدية خارجية . وكان أهم مصدرور لجأت اليه مصر من مصادر التمويل الخارجية هو الاستدانة الخارجية ، ولقد شاع الاعتقاد أن الانفتاح يخلق مناخ يقلل من حاجة مصر الى الاستدانة وبحيث يمكن تسوية العجز المتبقى فى الحساب الجارى من خلال التحويلات التلقائية المستمرة لرؤوس الأموال القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل . بيد أن ذلك لم يحدث وما جاء لمصر من استثمارات أجنبية خاصة فى السنوات العشر الأخيرة (باستثناء قطاع البترول) يمثل رذاذ بسيط ، وانحصر فى مجال المال والبنوك والتجارة الخارجية وقطاع السياحة . وعليه ، فقد فرطت مصر فى تغطية فجوة مواردها المحلية ، وما يناظرها من فجوة فى العملات الأجنبية فى الاستدانة بالقروض الخارجية وخطورة الأمر فى هذا الصدد ، تتمثل فى الدوامة المغلقة التى أصبحنا ندور فيها فالعجز فى ميزان المدفوعات يتطلب الاقتراض، والاقتراض أصبح من خلال عبء خدماته يزيد من عجز الميزان ، وعجز الميزان أصبح يتطلب بدوره مزيدا من الاقتراض ، وهكذا الخ .(1)

حيث أن الجزء الأعظم من الاستثمارات (أكثر من ٥٠٪) قد مول من خلال القروض الأجنبية - وهو - سبب هام لهذا المعدل المرتفع للنمو - التى استهدفت سياسة الانفتاح فى الأصل الحد من الاعتماد عليها ، فقد كانت النتيجة ازدياد ضخم فى حجم المديونية الخارجية لمصر كما تعكسه البيانات التالية : عام ١٩٧٠ كانت المديونية ١٫٦ مليار دولار ثم فى عام ١٩٧٢ أصبحت ٢٫١ مليار ، لتصبح ١١ مليار دولار عام ١٩٧٩ ثم ١٥ مليار دولار حتى أخر ١٩٧٩، ٫١٢ مليار دولار يونيو ١٩٨١ ، ثم ٫١٨ مليار دولار حتى يوليو وقد بلغت قيمة متطلبات

---

(1) رمزى ذكى حوار حول الديون والاستقلال مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر ، مطبوعات مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ص ص ١٤٤ ، ١٤٥.

خدمة الدين (فوائد وأقساط) نحو ١٣٤٠ مليون فى نهاية ١٩٧٩ وهى تزيد عن ايرادات السياحة وقناة السويس مجتمعين ، وتقترب من دخل البترول فى تلك السنة (١٣٥٠) مليون دولار وتمثل ٨ ٪من قيمة الناتج المحلى الاجمالي ، وطبقا لتقديرات البنك الدولى تقترب قيمة خدمة الدين الخارجى من حجم القروض والمعونات الجديدة سنة ١٩٨٢ ، كما ارتفع عبء خدمة الدين كنسبة من الصادرات من ٦٫٢٪ عام ٧٢ ١٩٧٣ الى ٢١٫٤٪ عام ١٩٨٠/٧٩.[1] ويمكننا القول اجمالا ان ديون مصر الخارجية قد ارتفعت من ١٫٤ مليار دولار عام ١٩٧١ الى ٢٥٫٥ مليار دولار عام ١٩٨٥ ، اى انها تزايدت ١٨ مرة خلال ١٤ سنة . وتذكر وثيقة الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ان جملة الالتزامات الخارجية قد زادت من ٧،٦ مليار دولار فى ١٩٨٢/٨١ الى ٢٧٫٥ مليار دولار فى ١٩٨٧/٨٦ بما يعنى ان المديونية الخارجية قد ارتفعت بنسبة ٥٦ خلال الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .(٢)

وأيا كان التقدير الصحيح لرقم الديون الخارجية الكلية لمصر فالثابت حتى طبقا لأدنى التقديرات ان مصر قد أفرطت فى الاستدانة من الخارج افراطا شديدا فى السبعينات والثمنينات . وقد ترتب على ذلك ارتفاع ضخم فى «التزمات» خدمة الدين الخارجى التى قفزت من ٣٠٪ فى ١٩٨٤/٨٣ الى ٥١٪من الصادرات فى ١٩٨٦/٨٥ وبحلول عام ١٩٨٧/٨٦ اصبح متوسط نصيب الفرد من الديون الخارجية طبقا لأدنى التقدبرات المتاحة ، اكثر من ضعف متوسط نصيب الفرد فى الناتج المحلى الاجمالى ١٩٢١ جنيها و٨٧٠ جنيها على التوالى . وقفزت نسبة الدين الخارجى الناتج المحلى الاجمالى من ٢٦٪ فى منتصف الستبنات الى ٤٤٪

١حسام مندور ، تقييم التجربة التخطيطية فى مصر خلال عقدى الستينات والسبعينات ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

٢ مجلة اكتوبر ، عدد مارس ١٩٨٦ ، ايضا الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٧ ١٩٨٨ - ٩١ ١٩٩٢ الجزء الأول ، مايو ص ٧١ ، ص ٨٠ نقلا عن : ابراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

فى منتصف السبعينات ، ثم الى ٢٢٠٪ فى ١٩٨٧/٨٦ ، ومن الجدير بالذكر ان معظم القروض الخارجية الحالية تسهلك فى غضون ثلاثين عاما . أى ان عبء الديون الخارجية سيظل يستزف قسطا هاما من الدخل القومى لمصر عبر ثلاثة عقود قادمة على الاقل مما يحمل الاجيال القادمة اعباء ضخمة لأوزار لم تشترك فى ارتكابها . (١)

والسؤال الذى يطفو على السطح الآن : هو - ما دلالة استمرار هذا الوضع لحالة المديونية الخارجية لمصر ؟ هناك فى الحقيقة عدة دلائل نجمت عن هذا الوضع ، أولى هذه الدلائل هو ان عبء الديون قد وصل الان الى مرحلة حرجة بعد أن تجاوزت هذه الأعباء التى تدفع سنويا ، حجم القروض الخارجية السنوية التى يحصل عليها الاقتصاد المصرى. والوصول الى هذا الوضع انما يعنى ان ثمة نقلا عكسيا للموارد يحدث الآن فى مصر الى الخارج . أى ان الديون بدلا من تكون اضافة لموارد مصر وان تسهم فى حل مشكلاتها وبناء تنميتها اصبحت تمثل خصما على هذه الموارد ، ومن ثم بدت عملا يعوق حل هذه المشكلات ويعرقل عملية التنمية عبر توالى السنين وثانى هذه الدلائل هو ان النمو المستمر فى أعباء خدمة الديون الخارجية والذى نجم من جراء السير فى طريق الاستدانة المفرطة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، قد ادى الى تصاعد نصيب الاجانب الدائنين فى الناتج القومى الاجمالى الذى يكدح شعب مصر من اجل انتاجه . (٢)

والسؤال الذى يقفز الى الذهن الآن هو : اذا كانت مصر تدفع الان ما نسبته ٦٪ من الناتج القومى الاجمالى وفاء لخدمة اعباء ديونها الخارجية ، فما هو اذن معدل النمو السنوى

---

١ المصدر السابق مباشرة ، ص ١٨ .

٢ رمزى زكى ، حوار حول الديون والاستقلال ، مصدر سابق ، ص ١٥٧ ، ص ١٥٩ .

الذى يتزايد به هذا الناتج ؟ وهنا تتفاوت التقديرات ، فهناك من يقدر هذا المعدل بالاسعار الثابتة فى حدود ٦٪ وهناك من يقدره فى حدود ٨ وأيا كان الامر ، فان معنى ذلك ان عبء الديون الخارجية اصبح يلتهم كل ثمار التنمية بمصر او على الاقل الشطر الاعظم منها . ومعنى هذا أيضا ، ان تلك الاعباء اصبحت تمثل قيدا يحد من قدره مصر على النمو ذاتيا وعقبه امام امكانات رفع مستوى معيشة الشعب المصرى ، ذلك ان وصول اعباء خدمة الديون الخارجية الى هذا المستوى الحرج الذى اصبحت تزيد فيه عن حجم الانسياب السنوى للاقتراض الخارجى لمصر والتهامها لمعظم ثمار التنمية يدعونا الى القول انه ليس المهم هو رفع معدلات الاستثمار ومعدلات النمو عن طريق الاقتراض والاستثمارات الاجنبية ، ومع ما ينتج عن ذلك من ارتفاع فى نصيب العالم الخارجى فى ثمار التنمية المتحققة فى صورة فوائد واقساط تحويلات للارباح ، وانما الاهم من ذلك بكثير هو زيادة معدلات الاستثمار والنمو من الموارد الذاتية حتى نضمن ان يقطف ثمار التنمية افراد المجتمع . وعلى أية حال فان هذا التطور المفزع الذى حدث فى ديون مصر الخارجية واعبائها ، كان هو النتيجة المنطقية لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى أدت الى تبعية مصر للاقتصاد الرأسمالى وزيادة اندماجها فيه ، ومع تزايد اندماج مصر فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى سوف تتعاظم درجة التفاوت فى توزيع الدخول وبناء عليه ، فان برامج الاستثمار والتصنيع سوف تميل عبر الزمن الى تلك المجالات الانتاجية التى تشبع حاجة ذوى الدخول المرتفعة ولهذا فمن المتوقع ان يستمر اهمال اشباع الحاجات الأساسية للسكان وعدم التمكن من مواجهتها . بل سوف يستمر تدهور درجة اشباع هذه الحاجات مع استمرار اذعان مصر لمطلب الدائنين ومانحى القروض (الغاء الدعم ورفع الاسعار - وتقليل حجم الخدمات الاجتماعية التى تقدمها

الدولة للفقراء ومحدودي الدخل .(1)

ب - التوظف والبطالة :

تنطلق التنمية المستقلة من ان الانسان هو محور التنمية وهو صانعها الحقيقى وهو من يجب ان تؤول اليه خيراتها . وهذا يعنى ان الاعتماد الأساسى فى التنمية المستقلة هو الاعتماد على البشر . وهكذا أيضا هو المعنى الحقيقى للاعتماد على النفس . ويترتب على ذلك امران : أولهما : ضرورة الاهتمام بالبشر ، باعطاء اقصى اهتمام ممكن لاشباع حاجاتهم الاساسية من جهة وتنمية البشر وتطوير قدراتهم على الابتكار والابداع والعمل بكل السبل على استعادتهم لثقتهم بانفسهم التى خربها الاستعمار وقوضت التبعية بعض منابعها من جهة اخرى . وثانيها : ضرورة اشراك البشر اشراكا فعليا فى صنع القرار فى كافة المجالات وعلى كافة المستويات والاقلاع عن الممارسات اللاديمقراطية حتى اذا استخدمت لتحقيق غايات نبيلة وذلك كصمام امن ضد تحول النظم التى تبنى التنمية المستقلة الى ديكتاتوريات تجرد المواطنين من حقوقهم السياسية والمدنية فتضرب بذلك فى الصميم هدفا من اهداف التنمية المستقلة ذاتها وهو تحرير المواطن وبناء الانسان الفاعل ، ذلك ان التنمية الاقتصادية لايمكن تحقيقها بالشكل المنشود مالم تقترن بأحداث تنمية حقيقية للمواد البشرية .فالفرد هو المحرك الاساسى للعملية الانتاجية واحد عناصر الثروة النادرة فى منظومه التنمية . وتعتبر الموارد البشرية أيسر وأسرع عائدا من الموارد المادية اذا ما احسن تأهيلها واعدادها ووضع الخطة المتكاملة لتحويل كل فرد فيها الى طاقة بناءه ومنتجه يدفعه التنافس الى العمل المنتج وتحثه الحوافز نحو زيادة دخله فيضيف الى مجتمعه تقدما وارتقاء.

---

1 رمزى زكى حوار الديون والاستقلال ، مع دراسة عن الوضع الراهن لمديونية مصر ، مصدر سابق، ص ص ١٥٩ - ١٦١ .

غير ان نمط التنمية فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى اتى بنتائج معاكسة فيما يتعلق بتنمية القدرات البشرية ومعدلات العمالة والتوظف . ذلك ان اخطر هذه الاثار المتعلق بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، ما ارتبط منها بفرص العمل ، حيث تعد مساهمة مشروعات الانفتاح فى توسيع فرص العمل ، محدودة للغاية . يؤكد ذلك تقرير الحكومة الاقتصادى والمالى المقدم لمجلس الشعب (يونيو ١٩٨٠) ، تشير الوثيقة ان عدد العاملين فى مشروعات الانفتاح قد بلغ ٢٦,٦ الف عامل ١٩٧٩ ، منهم ٨,٦ الف عامل داخل البلاد بو ٩,٤ الف عامل فى المناطق الحرة ، ٦,٦ الف عامل يلتحقون بأعمال التشييد المرتبطة بمشروعات الانفتاح . واذا ما قبلنا هذه الارقام كما هى وافترضنا ان العمالة الكلية ١٠,٤ مليون عام ١٩٧٩ ، لتبين لنا ان مشروعات الانفتاح لم تسهم بأكثر من ٢٥, من جملة العمالة المصرية . اما اذا فترضنا - بالاضافة الى ما تقدم - ان ١ ٣ العمالة فى مشروعات الافتاح ، قد تولدت خلال عام ١٩٧٩ (أى نحو ١٢,٢ الف عامل) وان اجمالى الزيادة فى فرص العمل ٣٠٠ الف سنويا ، لتبين لنا ان مشروعات الانفتاح لم تسهم بأكثر من ٤ من اجمالى الزيادة فى فرص العمل المتاحة خلال تلك السنة .(١)

ومن الملاحظ ان التراجع فى معدلات النمو الاقتصادى قد رافقه تراجع ملحوظ فى قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب القوة العاملة والاضافات السنوية اليها ، فلقد هبط معدل النمو فى عدد المشتغلين من ٣,٩ فى فترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ الى ٢,٧ فى فترة تنفيذ الخطة الخمسية ٨٢ ١٩٨٣ - ٨٦ ١٩٨٧ . كما ارتفعت نسبة البطالة من ٤ الى ٥,٢ فيما بين هاتين الفترتين كما اظهر تعداد ١٩٨٦ ان نسبة البطالة وصلت الى ١٥, اى ما يوازى ٢

----

١ - ابراهيم العيسوى ، تطور توزيع الدخل وأحوال الفقراء فى مصر ، مصدر سابق ، ص ١٣١ .

مليون متعطل من اجمالى قوة عاملة وصل حجمها داخل الجمهورية الى ١٢٫٧ مليون حسب التعداد .[1] وتقدر نسبة البطالة حاليا فى مصر بنحو ١٦٪ من مجموع القوى العاملة اى ما يقدر بنحو ٢٫٥ مليون شخص وهذا يعنى وجود مليون ونصف مليون فرد بلا عمل . وهى ظاهرة غاية فى الخطورة اجتماعيا وسياسيا باعتبار ان النسبة الكبرى من المتعطلين هم شباب متعلمون قد يقضون خمس او ست سنوات الى ان يحصلوا على فرص عمل ، وهذا بدوره يفضى الى نتائج وسلبيات اجتماعية خطيرة .

ج - تفاوت الدخول

ان نظرة اولية على سلم الاجور خلال هذه الفترة توضح ان نصيب الاجراء من الدخل القومى قد انخفض من قرابة ٥٠٪ فى اوائل السبعينات الى ٤٥٪ فى عام ١٩٧٥ واستمر فى الانخفاض حتى بلغ ٢٨٪ فى عامى ١٩٨١ - ١٩٨٢ . تؤكد ذلك بعض التقديرات الاحصائية المتصلة بتوزيع الدخل فى مصر حيث ان اغنى ١٠ من السكان يحصلون على ما يزيد قليلا عن $\frac{1}{3}$ الدخل القومى بينما ٦٠٪ من السكان يدور ايضا فى حدود الـ $\frac{1}{3}$ (تقديرات عام ١٩٧٦) . توضح هذه التقديرات ايضا ان حوالى ٢٨ من السكان يعيشون تحت (خط الفقر) اى دون مستوى الكفاف . (٢)

واذا ما حاولنا رسم ملامح هذه الصورة الاقتصادية خلال الثمنينات ، فلابد من التشاؤم ، فها هو البنك الدولى يحذر من سؤ توزيع الدخل ، فحوالى ٢١٫٥٪ من الدخل

----

١ ابراهيم العيسوى ، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح مصدر سابق ، ص ١٣ .

٢ ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح ما افسده الانفتاح ، مصدر سابق ص ٣٥ .

المحلى يوزع فقط على ٥ من السكان و٥ من الدخل يوزع على ٢٠٪ من السكان فى اسفل السلم الاجتماعى ، على حين يظل ٤٤٪ تقريبا من سكان الريف تحت خط الفقر ، مقابل ٣٣ من سكان الحضر ، وفى الوقت الذى لم يتعده متوسط دخل الفرد فى الحكومة ٦٠٠ جنيه سنويا ، لم تستطيع الدولة كبح جماح الاسعار التى تجاوز معدل ارتفاعها ٣٠٪ سنويا .(١)

وفى دراسة حول تاثير الانفتاح الاقتصادى على توزيع الدخل القومى يبين (جمال زايدة) ان الزيادة الاجمالية فى الدخل المحلى الاجمالى ، قد بلغت على ما يزيد عن ٨٠٠٠ مليون جنيه خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٧٩ . ومن هذه الزيادة بلغت حصة الاجور نحو ١٧٠٠ مليون جنيه ، اى ما يمثل الخمس تقريبا ، فى حين ذهبت الحصة الباقية من اجمالى الزيادة الى اصحاب عوائد حقوق التملك (من ارباح وفوائد) ، وبذلك انخفض حصة الاجور الى ٣و٣٠٪ من الدخل العام عام ١٩٧٩ مقابل ١و٤٩٪ عام ١٩٧٤ ان ذلك يعنى ان تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى فى خلال الفترة المذكورة ، قد ادى الى مزيد من التفاوت فى توزيع الدخل . (٢)

واذا ما عدنا الى عوائد حقوق التملك فى مقابل نصيب الاجور من الدخل القومى تتبين ارتفاع نسبة الاولى فى مقابل انخفاض نسبة الثانية وهكذا وصل بنا الحال فى مطلع الثمانينات ونصيب الاجور من الناتج المحلى الاجمالى لايصل الى الثلث على حين ارتفع فى

----

١ نقلا عن : رضا هلال ، صناعة التبعية : قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولى القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٧ ، ص ص ١١٧ ، ١١٨ .

٢ جمال زايدة الانفتاح الاقتصادى فى قفص الاتهام ، الاهرام الاقتصادى . العدد(٦٩٤) ، مايو ١٩٨٢ ، ص ص ١١/١٢ .

المقابل النصيب لعوائد حقوق التملك الى اكثر من الثلثين . وهذه فى الواقع سمة خطيرة من معالم التطور الراهن للاقتصاد المصري ، حيث زادت حدة الفروق الدخلية زيادة حادة ، واتسعت نتيجة لذلك رقعة التفاوت فى مستويات المعيشة بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة . (١)

ان احد الاسباب الهامة وراء انخفاض نسبة الاجور فى الدخل القومى خلال فترة الانفتاح الاقتصادى هو زيادة عدد من يعملون لحسابهم الخاص فى مشروعات صغيرة كالاستيراد والتصدير والمقاولات والتجارة وغير ذلك من الانشطة الخدمية الاخرى التى برزت كمشروعات صغيرة خلال هذه الفترة ، على امل ان تنمو هذه المشروعات مع الزمن يشجعهم على ذلك بطبيعة الحال ، مناخ الانفتاح الاقتصادى السائد فى ذلك الوقت .(٢)

ولاشك ان سياسة الانفتاح الاقتصادي بما تتضمنه من اتساع نطاق القطاع الخاص قد صاحبها مزيد من التفاوت فى توزيع الدخول بين السكان ويمكن رد ماقد يكون فى سياسة الانفتاح الاقتصادى من اثار سالبة على قضية توزيع الدخل الى عاملين رئيسيين اولهما : ان هذه السياسة تتيح الفرصة امام من يملكون عناصر الانتاج (رأس المال - الارض) لاستغلالها فى مشروعات خاصة وتحقيق ارباح كبيرة من ورائها فى ظل الانتفاع بمزايا الاعفاءات الضريبية فى مشروعات خاصة وتحقيق ارباح كبيرة من ورائها ، والافادة من كافة التسهيلات

----

١ رمزى زكى : التضخم واحوال كاسبى الاجور ، فى جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح : الجذور - الحصاد - المستقبل ، مصدر سابق ، ص ٣٧٩ .

٢ كريمة كريم ، توزيع الدخل والدعم ، فى : جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح : الجذور - الحصاد - المستقبل ، مصدر سابق ، ص ٣٢٥ .

التي تقدمها الدولة لأصحاب المشروعات الخاصة . اما ثاني هذه العوامل فيرجع الى التفاوت فى توزيع الدخل ، هو انعكاس للتفاوت الموجود فى الاجور ليس فقط على مستوى القطاع الخاص بجناحيه المحلى والأجنبى ، بل أيضا على مستوى القطاع العام والقطاع الحكومى ذاتيهما .[1] وطبقا لما ورد فى متابعة وزراء التخطيط لتطورات الاجور فان التدهور كان شديدا فى القطاع العام حيث هبط نصيب الاجور من ٤٥٫١٪ فى ١٩٨٢/٨١ الى ٢٧٫٣٪ فى ٨٦-١٩٨٧ . هذا فى حين شهد نصيب الاجور فى الناتج تحسنا لابأس به في القطاع العام : من ٤٧٫٤٪ فى ١٩٨٢/٨١ الى ٥١٫٧٪ فى ١٩٨٧/٨٦ . (٢)

يتأسس على ذلك أن الانفتاح الاقتصادى قد أسهم فى تقوية الاتجاهات نحو تزايد التفاوت فى توزيع الدخل . وهى نتيجة طبيعية لقوانين نمو الرأسمالية المحلية وميلها الى الأنشطة التجارية والطفيلية وعزوفها فى مجال الانتاج من جهة أخرى ، ان الشيء الهام الذى يجب الالتفات اليه هنا هو أن تزايد التفاوت فى توزيع الدخل كان راجعا الى التوجه الجديد للسياسة الاقتصادية والاجتماعية نحو محاباة الأغنياء يضاف الى ذلك أن هذه السياسة لم تسفر عن مزايا تذكر للطبقات الفقيرة ، ومحدودة الدخل ، يدخل فى ذلك أيضا محاولات الحكومة المستمرة ، تخفيض اعتمادات الدعم الموجه للسلع الضرورية حيث تراجع متوسط نصيب الفرد من الدعم الحقيقى ومال الى الانخفاض على نحو ملموس .(٣)

----

١ المصدر السابق ، ص ص ٣٢٧ ، ٣٢٦ .

٢ ابراهيم العيسوى المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الاصلاح ، مصدر سابق ، ص ٢٦ .

٣ للوقوف على أهم الاتجاهات العامة لتصور مخصصات الدعم ، انظر : ابراهيم العيسوى ، الدعم معالجة اقتصادية وسياسية ، القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٨٧ ، ص ص ٦/٢٣.

وهكذا يتبين لنا من واقع المؤشرات المستمدة من بيانات رسمية اتجاه توزيع الدخل والثروة الى التدهور منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، واتصاف التوزيع الحالى بدرجة عالية من التفاوت . ولا يخفى ما ينطوى عليه اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء من أخطار اجتماعية وسياسية ، ناهيك عن الأثر الاقتصادى المترتب على ضآلة دخول الأغلبية العاملة ، والتآكل السريع لهذه الدخول بفعل تصاعد موجات التضخم وما لذلك من انعكاسات ضارة على مستويات صحتهم وقدرتهم الانتاجية .

د - التمايزات الطبقية :

ولعله من المفيد القاء نظرة مقارنة ، بين مجتمع السبعينات وأوائل الثمانينات ، ومجتمع الستينات فيما يتعلق بالتفاوت الطبقى فى مصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى . ان أول ما نخرج به ، هو أن التمايزات الطبقية قد أخذت فى التزايد بشكل ملحوظ منذ أوائل السبعينات وهذا ما تؤكده الشواهد الأولية لمظاهر الحياة خلال سنوات الانفتاح ، لقد دفعت السياسات الاجتماعية والاقتصادية التى اتبعت منذ الانفتاح نحو المزيد من التفاوت فى توزيع الدخل وعمقت الفجوة بين الفقراء والأغنياء وزادتها اتساعا ، وهناك العديد من المظاهر التى تؤكد عدم شرعية أساليب الثراء أو الدخل والتى تعد سببا أساسيا وراء تفاقم الأوضاع الاجتماعية وزيادة حدة التناقضات الطبقية فى المجتمع .(1)

ويستطيع المتتبع لتطور النظام الاجتماعى فى مصر فى جناحه الاقتصادى أن يتبين أن ثمة نموا ملحوظا للطبقة الرأسمالية ولأنماط الانتاج الرأسمالى بمعدلات متسارعة خلال

----

1 عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ص ٣٤٢ .

العقدين الماضيين ، فبعد أن كانت الرأسمالية المصرية تتمثل أساسا خلال مرحلة التحول الاجتماعي في أوائل الستينات ، في الرأسمالية المتوسطة والصغيرة ، وبجانبها بقايا الرأسمالية الكبيرة في تجارة الجملة والمقاولات ، نمت طبقة بيروقراطية كبيرة من كبار الموظفين ورجال القطاع العام . ولم تلبث أن تشابكت هذه الطبقة الجديدة مع عناصر الرأسمالية الباقية ليفيد الجميع من التنازلات التي تمت بعد الهزيمة ، واقصاء النظر عن تلك المحاولات المتصلة بالتنمية غير المشروعة ، التي تتابعت وتضاخمت لتشكل في النهاية طبقة رأسمالية كبيرة ، تمثل ركيزة اقتصادية واجتماعية لسياسة الانفتاح.[1]

ان ما نود الاشارة اليه هنا، هو أن بعض الفئات الاجتماعية قد استطاعت أن تحقق من خلال عمليات السمسرة والمضاربة والتهريب والرشوة ـالخ ، زيادة في دخولها الطفيلية الأمر الذي أدى الى تراكم الثروات بالملايين لدى أفرادها . والجدير بالذكر أن تراكم هذه الثروات لم يتم بجهدها وعبقريتها المزعومة ، وانما تم في الواقع كنتيجة لحلف سياسي اقتصادي (جماعات السياسيين متحالفة مع جماعات الاقتصاديين) ، استطاعوا من خلاله اصدار قوانين ، ومخالفة قوانين ، للوصول الى تراكم هذه الثروات ،[2] حيث أن النمو الاقتصادي الذي حدث في السبعينات قد سمح بافراز العديد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ارتبطت كلها بالانفتاح الاقتصادي وتحولاته السياسية . ولعل أهم هذه التغيرات الجوهرية ما أصاب التركيبالطبقي في مصر . فبعد أن كان منقسما الى طبقة فقيرة وطبقة

----

١ ابراهيم العيسوي ، مستقبل مصر : دراسة في تطور النظام الاجتماعي ومستقبل التنمية الاقتصادية في مصر ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٤٨

٢ رمزي ذكي ، دراسات في أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصري خلال المرحلة القادمة ، القاهرة ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦٨ ، انظر أيضا جمال زايدة ، التنمية المستقلة في مواجهة التنمية التابعة (الأهرام الاقتصادي)العدد (٧٥٢) يونيو ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٠ ، ١٥

متوسطة وطبقة ثرية ، أضحى الآن يتكون من طبقة معدمة وطبقة ثرية ، وتحولت الطبقة الوسطى ، الى قطاع مطحون ، يجاهد في سبيل الاحتفاظ بالحد الأدنى من مقومات المعيشة(١)

والواقع أن ثمة مجموعة من العوامل الهامة ، تكاتفت معا ، للعمل على صعود بعض الطبقات والشرائح الاجتماعية والتى كانت طوال النصف الأول من القرن الراهن ، تحتسب ضمن الطبقات الدنيا في السلم الاجتماعى ، بعد أن ارتفع مستوى دخولها الى الحد الذى سمح لها بمنافسة كل من الطبقة الوسطى والعليا في نمط معيشتها . وفي المقابل عملت مجموعة من المؤثرات الأخرى ، على انحدار طبقات وشرائح اجتماعية ، تنتسب الى قمة السلم الاجتماعى ، لتحل محلها شرائح جديدة ، صاعدة من الطبقتين الوسطى والدنيا . وبطبيعة الحال فقد أحدث هذا الانقلاب في البناء الطبقى للمجتمع المصرى ، آثارا بعيدة العمق ، في السلوك الاقتصادى الاجتماعى ، وفي المناخ الثقافى والسياسى العام.(٢)

وقد لا يكون من المناسب هنا التوسع في تحليل أوضاع التركيب الطبقى ، التى كانت سائدة خلال سنوات ما قبل الانفتاح الاقتصادى ، الا بما يخدم أغراض هذا الفصل من

---

١ حول الطبيعة الخاصة لأنشطة هذه الطبقات الاجتماعية ، انظر :
محمد عبد الشفيع عيسى ، السياسة الاجتماعية في مصر في مرحلة السبعينيات : دراسة للمحددات ، في : محمد الجوهرى (اشراف) ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد السابع ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٥ ، ص ص ٢٢ ، ٢٣ .

٢ جلال أمين ، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والاجتماع في مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٩٤ .

الدراسة ، وبما يسهم فى تفسير العلاقة اللاحقة بين السياسات الاقتصادية فى مصر خلال السبعينات من جهة ، وتغير الأوضاع الطبقية من جهة ثانية . ان أهم مايحجب الالتفات اليه ، هو طبيعة الحراك الاجتماعى ، وموقعه من قضية الانتاج الاجتماعى : يفيد التحليل السوسيولوجى ، بأن حراك جماعة من الجماعات الاجتماعية ، نحو موقع اجتماعى - اقتصادى وسياسى أعلى ، لابد وأن يرتبط تاريخيا وواقعيا ، بما تضفيه هذه الجماعة - اضافة حقيقية - الى الانتاج الاجتماعى كما ونوعا ، فضلا عن أن مثل هذه المهمة تتطلب من الجماعة تطوير مهاراتها وقدراتها ووعيها الطبقى - والوطنى بالمسألة الانتاجية والاجتماعية ، ومن ثم فهو حراكا اجتماعيا حقيقيا ، أما اذا حقق الأفراد (أو الجماعات) مكاسب مالية واجتماعية أو سياسية دون أية اضافة فعالة ، على الانتاج الاجتماعى ، فان حراكهم هو بالضرورة حراكا زائفا ، لأن منظور التكلفة الاجتماعية يعيق وظيفيا مسيرة التنمية . (١)

ولعل فى هذه الحقيقة المتصلة بتوجهات وقيم الحراك الاجتماعى فى مصر السبعينات ما يسمح لنا باستنتاج زيف هذا الحراك ، فهناك من حققوا حراكهم خارج مجتمعهم الأصلى (أعنى المجتمع المصرى) ، سواء بالسفر الى الخارج ، أو بالاتجار بالسلع الأجنبية المستوردة . وهناك من حققوا حراكهم بالفساد الادارى واشاعة قيم الرشوة والاختلاس والخروج على القانون . كما أن هناك من حققوا حراكهم بتغيير مواقفهم وآرائهم فى الحياة ...الخ . الأمر الذى سمح فى النهاية بخلق مناخ موات ضد قيم العمل المنتج والجماعى والوطنى لتحل محله قيم الربح السريع السهل والقيم الفردية والأعمال

---

(١) عبد الباسط محمد عبد المعطى ، التغيرات الاجتماعية فى مصر السبعينات ، اليقظة العربية ، العدد الخامس ، السنة الأولى ، القاهرة ، مؤسسة روزاليوسف ، يوليو ١٩٨٥ ، ص ص ٨٩/٩٠

الهامشية. (١)

لقد شهدت مصر السبعينات ، ظهور بعض الفئات الاجتماعية الطفيلية النشطة ، مكونة بتفاعلها مع الرأسمالية التقليدية والبرجوازية الوطنية - التكوينة الاجتماعية لرأسمالية الانفتاح الاقتصادى التى أخذت فى تشكيل ملامحها وخصائصها الجديدة المعبرة عنها والتى تعكس واقعا مصريا جديدا . أن نظرة دقيقة على تلك المحاكات التى شهدتها مصر ، لبعض أقطاب الطفيليين ، تكشف عن طبيعة نشاطتهم وطرق تكوين ثرواتهم ، ونمط سلوكياتم الذى دفع بهم الى ارتكاب مثل هذه الجرائم .

ان أخطر سمات النشاط الطفيلى الذى تمارسه تلك الجماعات الجديدة التى ظهرت على خريطة المجتمع المصرى خلال السبعينات ، انه يقوم على استغلال الآخرين ، دون أية اضافة الى الانتاج ، فهو لا ينطوى على خلق قيمة جديدة ، أو تنمية لثروة ، وانما ينصب على نقل الثروة التى تم انتاجها من شخص لآخر ، دون أية اضافة للثروة الكلية للمجتمع كما أن اعادة توزيع القيمة أو الثروة - طبقا للممارسات الطفيلية - يتم فى الغالب اغتصابا أو تنفيذا لقوة القانون .(٢)

وفى دراسة حديثة حول الطفيلية فى المجتمع المصرى خلال فترة الانفتاح الاقتصادى يذهب (ابراهيم العيسوى) ، الى أن معظم أفراد المجتمع يمارسون الطفيلية بدرجة أو بأخرى ، لفترات تطول أو تقصر لا من أجل الثراء وانما لاستكمال مقومات المعيشة فى

----

١ المصدر السابق ص ٩٠.

٢ ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، مصدر سابق ، ص ١٩١ .

زمن مثلت فيه معدلات التضخم ، درجة عالية من الارهاق للقطاعات الواسعة من السكان [1] .

على أن أهم خصائص الأنشطة الطفيلية - كما ترد فى الكتابات المعنية بهذا الموضوع بالاضافة الى ما سبق - السعى الى الربح السريع، والتركيز على الأنشطة قصيرة الأجل ، والخدمية منها بشكل خاص وعدم ربط رأس المال بأصول انتاجية ثابتة ، والدفع به فى النشاطات التى تحفظ له سيولته الدائمة [الاقراض - الربوى - المضاربة ، السمسرة ..الخ] [2] يدخل فى ذلك أيضا اقترانها بالمصالح الأجنبية وبصفة خاصة الوكالات التجارية والوساطات فى ابرام الصفقات ومحاولة الافادة ليس فقط من كافة التسهيلات والضمانات التى يتيحها قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، بل أنها تجتهد فى بعض الأحيان بطرق غير مشروعة للبحث عن أية ثغرات وقع فيها القانون للاستفادة منها . ولتحقيق مكاسب مالية بأساليب وحيل غير قانونية ، لقد أطلقت تشاريع الانفتاح العنان لحرية رأس المال الخاص أجنبيا كان أو محليا ، وتمثلت هذه الحرية فى أمرين خطيرين ،أولهما : حرية عمل ونشاط رأس المال الخاص فى كل الأنشطة والمجالات والقطاعات الاقتصادية أما الثانى ، فيختص باتاحة فرص النمو الاقتصادى أمام رأس المال الى أعلى المراحل والمستويات . لقد أعاد هذا الوضع السيادة القديمة - التى كانت قد صفيت - لرأس المال الخاص على الاقتصاد المصرى وفتح الطريق لتقليص القطاع العام كما وكيفا ، حجما ودورا . وعلى الرغم من اتاحة كل هذه الفرص أمام رأس المال الخاص ، فانه لم يتوجه

----

١ ابراهيم العيسوى ، الطفيلية فى المجتمع المصرى ، اليقظة العربية ، السنة الثالثة ، العدد العاشر ، مؤسسة روزاليوسف ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٧، ص ٩١.

٢ محمود عبد الفضيل ، مفهوم الرأسمالية الطفيلية فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، الطليعة ، القاهرة ، مايو ١٩٨٤ ، ص ١٩٠ .

الى المشاركة فى أية مشروعات انتاجية ، مفضلا العمل فى الأنشطة الطفيلية ، ابتداء من التجارة والمضاربة الى السمسرة والوساطة والتهريب والسوق السوداء ـالخ . وكان من الطبيعى ان يغلب على الاقتصاد الطابع الطفيلى وأن ينحسر الاهتمام بالانتاج . الاقتصاد بعبارة أخرى اقتصادا تابعا .(١)

خامسا : خاتمــــة :

تلك هى الأوضاع السيئة والآثار السلبية التى يعانى منها المجتمع المصرى من جراء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، تلك السياسة التى أدت الى تدنى القدرة على التحكم وتوجيه العمليات الاقتصادية فى مصر بوجه عام نتيجة للتطور الاجتماعى والاقتصادى السريع الذى شهدته مصر بقيادة رأسمالية طفيلية غير منتجة وتابعة ، فلقد ظهرت قطاعات جديدة فى المجتمع المصرى فى السبعينات غير خاضعة للتوجيه المركزى المباشر بحكم طبيعتها وشكل ملكيتها بل وطبيعة نشاطها - فكما رأينا سلفا يوجد بجانب القطاع العام قطاع خاص صغير منتج متسع القاعدة فى كل من الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات الشخصية بالاضافة الى ظهور قطاع خاص محلى مختلط يقوم على المشاركة مع رأس المال العام ثم قطاع أجنبى خالص خاضع للشركات متعددة الجنسيات (البترول - البنوك ـ) وقطاع مختلط يقوم على المشاركة بين رأس المال الأجنبى. وبذلك فقد تحول الاقتصاد المصرى الى مجموعة من الاقتصادات المتمايزة وأحيانا المتنافرة وبالتالى تعمقت درجة عدم التجانس للهيكل الاقتصادى وانحصرت سيطرة الدولة على بعض القطاعات (التجارة الخارجية ، قطاع

-----

١ فؤاد مرسى ، التنمية قضية يجب اعادة طرحها ، الأهرام الاقتصادى ،العدد (٧٤٩) ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، ص ص ٤٢،٤٣.

المال ، - وبالتالى اصبح الاقتصاد المصرى مقسما الى أجزاء متمايزة لكل منها قواعده وآلياته الخاصة وأصبح لكل جزء من هذه الجزاء عالما خاصا : سوقا خاصة - وقواعد خاصة بالتسعير وتشغيل العمال والأجور والتمويل وتكونت مصادر جديدة للكسب ومراكز احتكارية جديدة

واذا ما أضفنا ضعف القطاع العام سواء على مستوى حجم الاستثمارات الموجهة اليه ونسبتها لحجم الاستثمار الكلى أو للمصاعب الاقتصادية المرتبطة بمشكلات التصريف أو بطبيعة توجهاتها الجديدة ضمانا لتحقيق الأرباح أو بسبب دخوله فى شراكة مع رأس المال الأجنبى . ومن جهة أخرى نمو القطاع الخاص واتساع نطاق نشاطه بدرجة كبيرة مع تركيز بعض النشاطات الاقتصادية الهامة (التجارة الخارجية مثلا) ضمن دائرة نفوذه وظهور مراكز احتكارية له وانغماس بعض أجزائه فى أعمال طفيلية . ان تلك جميعها أسهمت بدون شك فى دخول مصر فى دوائر لانهاية لها من المشكلات الاقتصادية ، وما نود الاشارة له هو أن مشكلات مصر الاقتصادية لم تبدأ فى السبعينات باعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى والسير فى طريق التبعية للرأسمالية العالمية . فبذور هذه المشكلات تمتد الى الماضى البعيد الذى زرعت فيه التبعية فى الكيان الاقتصادى المصرى وربطت فيه أقداره بالمصالح الاستعمارية من خلال الدور الذى تحدد لمصر فى نظام تقسيم العمل الدولى . ولعل هذا هو الجانب الأول ، أما الجانب الآخر المتصل بحقبة السبعينات فيتمثل فى أن هذا الانفتاح (انفتاح السبعينات) قد جاء ليهدم ماتم من محاولات للتنمية خلال الفترة من منتصف الخمسينات حتى نهاية الستينات ، تلك التى كانت تستهدف الفكاك من أسر التخلف والخروج من دائرة التبعية ، ومحاولة بناء اقتصاد وطنى يعتمد على الذات . لقد ترتب على ذلك اتساع مظاهر التبعية التى كانت قد أخذت فى التقلص واستعادة القوى الامبريالية لمواقعها التى كانت قد انتزعت منها على أثر حصول مصر على الاستقلال وغزت الشركات المصرية الكبرى أرضا كانت

محرمة عليها قبلا . [1]ان مصر باتباعها لسياسة الانفتاح الاقتصادى انما تعيد شكلا من أشكال التبعية الرأسمالية للغرب فضلا عن المخاطر الناجمة عن محاكاة النموذج الغربى فى التنمية ، ولقد كشفت بعض التجارب التنموية عن فشل تلك الفكرة الاستعمارية التى ظل الغرب يروج لها ، وهى أن تنمية حقيقية لابد وأن تنشأ من محاكاة تجربة الغرب والأسلوب الغربى فى تحقيق التقدم . [2]لقد كان البديل المطروح هو تقديم مدخلات نظرية تساهم فى توجيه عملية التنمية والتغير فى ظل أبعاد الخصوصية التاريخية والثقافية ، فبعد ثلاثة عقود من العمل التنموى تقريبا ، تزداد التفاوتات بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة حدة وعمقا ، وبين الطبقات الاجتماعية فى المجتمعات المتخلفة ذاتها . وبينما تقع هذه المجتمعات الأخيرة أسيرة أشكال جديدة من مؤسسات القهر والاستنزاف والنهب والتبديد - الخ ، لصالح الاحتكارات الرأسمالية العالمية ، فان شعوب هذه المجتمعات (فى الداخل) ما تزال أسيرة قوى الاستغلال والديكتاتورية والجمود الطبقى والاقتصاد الأحادى ، والفقر (المطلق والنسبى) - الخ . ولعل هذا الواقع بدوره يشكل نوعا من القوى الضاغطة ، بحثا عن اطر نظرية لتفسير هذا الواقع المتخلف تستند الى أسس فكرية مغايرة ، تسمح بتفسير التفاوت الواسع فى فرص الدخل والسكن والصحة والتعليم - الخ ، بين الأفراد فى دول العالم الثالث ، والعالم المتقدم ، فى اطار نظرة شاملة تجمع بين المستويات الثلاثة فى التحليل : العالم - المجتمع -الفرد. (٣)

----

١ ابراهيم العيسوى ، المأزق والمخرج : أزمة الاقتصاد المصرى وسبل مواجهتها ، (د . ن) ، القاهرة ، مارس ١٩٨٧، ص ٧.

٢ ذوقان قرقوط ، تاريخ العالم الثالث الحديث والمعاصر ، مديرية الكتب الجامعية ، جامعة دمشق ، ١٩٨٢ ، ص ٢٨٢ .

٣ سعد الدين ابراهيم ، نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث ، فى استراتيجية التنمية فى مصر ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين المصريين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨، ص ٧٢ .

وكذلك لم يعد مقبولا ، اختزال التنمية فى بعد وحيد اقتصادى أو سياسى أو ثقافى واقتربت الأفكار والأطروحات النظرية فى الأخذ بالمعنى الشامل للتنمية الذى يضع فى حسبانه بعض الأولويات عند بدء التغير التنموى ، فى اطار خصوصة الواقع الاجتماعى فى بعديه التاريخى والمعاصر .[1] لقد بات واضحا كذلك لدى كثير من الباحثين المعنيين بالعالم الثالث أن مفهوم التحديث ، مفهوم مضلل ، يتخذ من خبرة التطور فى الغرب نموذجا له ويفترض أن نمط الحداثة فى المجتمع الغربى أقرب الى النموذج المثالى الذى يجب أن يسعى المجتمع التقليدى الى تحقيقه ، يقصد فى العمق وفى المضمون أن تسير مجتمعات العالم الثالث فى ركاب المجتمعات المتقدمة الصناعية لتحاكيها وتقلدها وتستعين بها ، الأمر الذى يعمق التبعية ، ويشوه كثيرا من البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى هذه المجتمعات المتخلفة ، ومن ناحية أخرى ظهرت أفكار جديدة تتسم بالجرأة والعمق أثرت فى رواية التنمية فى مجتمعات العالم الثالث : اتجاهاتها ، مضامينها ، منطلقاتها الأساسية - الخ . وربما كان من أهم هذه الأفكار الجديدة ضرورة النظر الى التنمية كعملية تحرر شاملة ، سياسية واقتصادية واجتماعية .(٢)

وعلى الرغم من الجهود التى تبذلها الدول النامية منذ العقد الماضى لكسر حلقة

----

١ عبد الباسط عبد المعطى ، عادل الهوارى ، علم الاجتماع والتنمية : دراسات وقضايا ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٨٧ .

٢ المصدر السابق مباشرة - وحول نظرية التحديث وكفاءتها فى دراسة التغير والتنمية انظر : أحمد زايد ، فرضيات دراسة التغير الاجتماعى فى مجتمعات الخليج العربية ، رؤية نقدية ، فى : ندوة قضايا التغير فى المجتمع القطرى فى القرن العشرين ، ٢٥- ٢٨ فبراير ١٩٨٩ ، جامعة قطر ، مركز البحوث والدراسات الانسانية ، ١٩٨٩ .

التخلف الا أن انخفاض مستوى المعيشة وتدنى القدرة الانتاجية لدى الغالبية من دول العالم الثالث ، لا يزالا يمثلان ظاهرة سائدة تفصح عن الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة . وبامكاننا أن نرجع هذا الواقع المأسوى لدول العالم الثلث الى سببين رئيسين :
الأول : استغلال الرأسمالية العالمية للدول النامية والثانى : خطأ استراتيجيات التنمية المتبعة حيث تبين عجزها عن مواجهة متطلبات التنمية الكاملة ، فضلا عن أنها قد عملت بالفعل على زيادة الفوارق الطبقية وتكريس التبعية للدول الرأسمالية.(١)

والواقع أن ما يواجهه المجتمع المصرى الآن لايخرج عن كونه نتاج لنمط من التنمية تسيطر عليه التبعية ، ذلك أن السياسة الاقتصادية فى مصر أدت الى ربط المجتمع المصرى بنظمه ومؤسساته المختلفة بالنظام الرأسمالى العالمى ، فلقد أدت هيمنة الرأسمالية المحلية والأجنبية ومحترفى الأنشطة الطفيلية ، كما رأينا من خلال العرض السابق لآثار نمط النمو الانفتاحى ، الى توجيه السياسة العامة فى مصر الى مسارين خطيرين :
أولهمـــا : تعثر محاولات بناء اقتصادى مصرى يعتمد على الذات وعرقلة الجهود الموجهة الى تحرير الاقتصاد الوطنى من السيطرة الأجنبية خلال عقدى الخمسينات والستينات
وثانيهمـــا : انفتاح الاقتصاد المصرى على مصراعيه أمام الاستثمار الأجنبى المباشر ، والشركات دولية النشاط واعادة دمج مصر فى اطار الاستراتيجية العليا للرأسمالية الأجنبية ذلك أنه على الرغم من تصفية الأشكال التقليدية للاستعمار السياسى ، الا ان العلاقات الاقتصادية الأساسية للدول التى حلت على استقلالها السياسى ماتزال مركزة فى الدول الرأسمالية فى مجموعها ، ويؤكد هذه العلاقة التى تتيح أوسع الفرص لاستمرار الاستنزاف ، ما تتبعه الدول النامية بشكل عام ، من نمط التنمية ، يعمق بالفعل تبعيتها للدول المتقدمة دون أن يكون ملائما لأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية .

---

١ عمرو محيى الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ص ٥٤ ، ٥٥.

على أن قضية التبعية الرأسمالية لا تكتمل على المستوى التحليلي دون النظر اليها على أنها تبعية مزدوجة ذات جانب خارجي يتمثل في علاقات الاعتماد الخارجية ، وجانب آخر ذاتي يبدو في البنية الاجتماعية الداخلية ، ذلك أن احتواء دول الأطراف في النظام العالمي ، لم يخلق ظاهرة الاعتماد الخارجي فقط ، وانما أثر بشكل حاسم كذلك على البنية الداخلية لهذه الدول ، وجعل واقع التبعية ارث داخلي يجب القضاء عليه .(١)

وفي الواقع ، لايقتصر الأمر على هذين الجانبين المتصلين بقضية التبعية فثمة جدلية واسعة بين الأوضاع الداخلية والأوضاع العالمية للتبعية ، وهي جدلية لها أهميتها الخاصة اذ أنها تنفي النظرة الآلية التي ترجع التخلف الى العوامل الخارجية (الأحادية) فقط ذلك أنه ليس بامكان أية قوى أجنبية أن تؤثر داخليا في مجتمع ما ، دون الاستعانة بقوى اجتماعية داخلية تقبل أوتخضع لها (أعني القوى الأجنبية أو رأس المال الدولي) وينبغي الاشارة الى أن هذه القوى الاجتماعية الداخلية قد ارتضت ذلك الدور الذي فرض عليها من خلال تقسيم العمل الدولي بما يترتب عليه من تحولات وتغيرات جذرية لم تتوقف عند حد تغيير الفائض الاقتصادي بل امتد أيضا الى قوى الانتاج الاجتماعي أعني قوة العمل وفنون الانتاج وأنواع المنتج ـالخ ، فضلا عن التغيرات الجوهرية التي أصابت الشكل التنظيمي للعمل . (٢)

والحقيقة أن الدول الرأسمالية المتقدمة . تعمل بكل طاقاتها على استمرار النظام

----

١. عبد الخالق عبد الله ، التبعية والتبعية السياسية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ط١، ١٩٨٦ ، ص ٨ .

٢ محمد دويدار ، من التبعية والتخلف الى الاستراتيجية الممكنة : في جدلية التنمية والتبعية ، ندوة مجلة الوحدة بالمجلس القومي للثقافة العربية ، السنة الرابعة ، العدد (٤٥) ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٤٠ .

الراهن لتقسيم العمل الدولى ، وتسعى بكافة الوسائل للحيلولة دون خروج البلاد المتخلفة من قبضتها ودوائر نفوذها ، بما فى ذلك اعاقة أى تحول اجتماعى يستهدف نقل سلطة اتخاذ القرارات الى غير تلك الفئات التى ارتبطت مصالحها بمصالح الدول الرأسمالية الكبرى ، انها تعمل على تقوية هذه الفئات ، ليس فقط من خلال اغراقها بمنافع اقتصادية معينة وانما من خلال السيطرة الفكرية والثقافية وافسادها اجتماعيا وتقوية نفوذها الاقتصادى واتاحة فرص المشاركة السياسية أمامها .(١)

وفى تحليل دقيق لهذه الأوضاع الداخلية فى مجتمعات العالم الثالث ، يخلص (سمير نعيم) الى أن هذه التبعية ما كان لها أن تتحقق دون وجود طبقة تسيطر على مقاليد الأمور فى المجتمع ، وترتبط مصالحها مباشرة بمصالح الامبريالية العالمية ، وهى طبقة البرجوازية الكومبرادورية التى أخذت على عاتقها ، القضاء على كل منجزات مرحلة الاستقلال الاقتصادى واحداث تغيرات اقتصادية وتشريعية وسياسية تحقق مصلحتها ومصلحة القوى الامبريالية عن طريق تحجيم دور الدولة ، وجعلها فى خدمة هذه المصالح كما أنها عمدت كذلك الى حشر قيم اجتماعية بين القطاعات العريضة من السكان تتلائم مع الواقع الذى خلقته وتدعمه .(٢)

ان هذا التصوير المبسط ، لآثار التغلغل الرأسمالى - الامبريالى ، وللواقع الاجتماعى الاقتصادى (أو ما اصطلح على تسميته بالتكوين الاقتصادى - الاجتماعى) المشوه (Distorted) وغير المتوازن (Uneven) الذى يضم نمط أو أنماط الانتاج التقليدية التقليدية

----

١ ابراهيم العيسوى ، انفجار سكانى أم أزمة تنمية : دراسة فى قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٠١ .

٢ سمير نعيم أحمد ، أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم ، مصدر سابق .

المتخلفة من حيث القوى الانتاجية والعلاقات الانتاجية ، جنبا الى جنب مع نمط انتاج راسمالى محدود ذو توجه خارجى يضم قوى انتاجية متقدمة وعلاقات انتاجية تقوم على الفصل بين المنتجين ووسائل انتاجهم على نحو ما اوضحنا قبلا يتسم (أعنى هذا التكوين الاقتصادى الاجتماعى المشوه وغير المتوازن) بانعدام التجانس بين البنى المنتمية الى حقبات اقتصادية مختلفة ، فضلا عن غياب التواصل بين مختلف قطاعات الاقتصاد التى توصف بالتخلف ، وينشأ انعدام التواصل هذا عن تضعضع (Disarticulation) هذا الاقتصاد . ولعل هذه السمة الأخيرة واحدة من سمات الاقتصادات المتخلفة ، نتيجة للهيمنة الاستعمارية ، ثم التغلغل الراسمالى الامبريالى حيث نجد القطاعات الاقتصادية متخلفة ، متراصفة ، لا تقيم فيما بينها الا تبادلات هشية بينما يتم القسم الجوهرى من تبادلاتها مع الخارج.

ولا يقتصر الأمر على التراصف غير المتبادل ، واللا تجانس ، والتضعضع أو الانفصال بين مكونات الأجبنية الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع ، ولكن يرتبط به بالضرورة ، تراصف غير متبادل ولا تجانس وتضعضع بين مكونات الأبنية الفوقية وبعضها من جهة ، وبينها وبين مكونات الأبنية الاقتصادية من جهة أخرى . وتمتد مظاهر اللاتجانس وغياب العلاقات التبادلية والتضعضع لتشمل المؤسسات والنظم الاجتماعية ، لتؤكد أن هذا الواقع الاقتصادى - الاجتماعى المشرى المضطرب والمشوه التابع هو الذى أفرز لنا كل هذه المظاهر والسمات غير المتجانسة ، كما أنها فى نفس الوقت من عوامل اعادة انتاجه.(١)

وانطلاقا من هذا التصور للواقع الاقتصادى - الاجتماعى للدول النامية يمكننا الاشارة الى أن تبعية هذه الدول هى فى التحليل الأخير نتاجا لدربين من دروب التحدى ،

----

١ سمير نعيم أحمد ، التكوين الاقتصادى - الاجتماعى وأنماط الشخصية فى الوطن العربى ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد(٤) ، المجلد (١١)، ديسمبر ١٩٨٣ ص ص ٩٢- ٩٣

احدهما خارجي (عالمي) والآخر داخلي يحكمه سياقا ت اجتماعية ثقافية محددة ، ولقد ادمجت هذه التحديات في اطار من الأوهام والادعاءات التي حاول أصحابها من خلالها تفسير التخلف بعوامل جغرافية وفكرية أو دينية أو أسباب اقتصادية ـ الخ

ولماكانت الفكرة الرئيسية لهذه الدراسة تتمحور حول [illegible] مشكلات التي يعاني منها المجتمع المصري - خلال فترة الانفتاح الاقتصادي - بوصف[illegible] ما يعوق الأفراد عن تحقيق تنمية فعالة من خلال وسائل الانتاج ، فان هذا التصور لـ[illegible]ـه المجتمع المصري من مشكلات يدفعنا الى الحكم على مدى فعالية آليات الانفتاح [illegible]تصادي في السبعينات والثمانينات ، لقد أوضحنا قبل قليل أن الانفتاح الاقتصادي قد أثبت اعاقته لوسائل الانتاج الاساسية في المجتمع (الزراعة ، الصناعة ، التجارة) عن تحقيق تنمية فعالة في المجتمع ، يترتب على ذلك أن الانفتاح الاقتصادي قد بات عاجزا عن احداث تنمية حقيقية في مصر (بمعنى تأسيس مجموعة من التحولات العميقة في الهيكل الاقتصادي والثقافي والسياسي والاجتماعي التي تستهدف احداث تطور حضاري شامل للمجتمع) . ولعل ذلك يرجع الى بعض العوامل الأساسية المتصلة بالطبيعة الانتقالية غير المستقرة للنظام الاجتماعي في مصر ، كما يمكن ارجاعه أيضا الى الطبيعة العامة للاستثمارات الأجنبية المباشرة والممارسة العملية المتوقعة من الاستثمار الأجنبي الذي يمارس نشاطه في مصر ، كما اننا لا نستطيع أن نقصي مسئولية هذا العجز عن احداث التنمية خلال هذه الفترة عن خصائص الرأسمالية المصرية

١/ لمزيد من التفصيلات حول هذه التفسيرات المتصلة بتفسير تخلفالدول النامية : أنظر : اسماعيل صبري عبد الله ، التنمية المستقلة : محاولة لتحديد مفهوم مجهل ، في : التنمية المستقلة في الوطن العربي، (بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية يناير ١٩٨٧ ، ص ص ٣١،٣٤ . انظر أيضا - عزت حجازي ، التحدي : التنمية والتخلف في الوطن العربي ، دار التنوير للطباعة والنشر بيروت ١٩٨٥ ، ص ص ١٢١ ، ١٢٢ .

ذاتيا وطبيعة تصوراتها الخاصة ، التى نمت فى احضان الاستعمار ، وفى اطار التبعية الأجنبية [1]وهى اذ تحقق نموها الطفيلى فى واقع الأمر ، على حساب الصالح الاقتصادى العام (يمكننا الاشارة هنا الى قضايا المتاجرة بالأغذية الفاسدة ، واستيراد لحوم أو دواجن انتهت فترة صلاحيتها للاستخدام الآدمى) ، نجدها تزدهر فى رحاب القطاع العام ، وبين مؤسساته المختلفة ، فينتهى الأمر بتشويه وعرقلة نموه ، كما أنها قد أفادت أيضا فى تحقيق هذا النمو الطفرى ، من التعايش فى اطار التبعية للرأسمالية الأجنبية من خلال المشاركة والتوكيلات التجارية ، والعمولات وفتح الأسواق بلا ضوابط أمام المنتجات الأجنبية . وهى فى كل الأحوال ، لا تتورع عن الالتجاء الى التهريب والمتاجرة فى السوق السوداء وافساد الذمم.[2] وليس غريبا فى ظل هذه الأوضاع ، وهذه التبعية أن تغدو هذه الرأسمالية رأسمالية مستهلكة ، مبددة للفوائض والمدخرات ، متباعدة عن مجالات الاستثمار الانتاجى فو الأصول الثابتة ، والتى لن تحصد من ورائها الا الربح النذير .

والواقع أن سياسة الانفتاح الاقتصادى ، قد فرضت على المجتمع المصرى العديد من المشكلات والتحديات التى أفضت فى التحليل الأخير الى أزمة مجتمعية شاملة ، تبدو فى مظهرها اقتصادية ، الا انها فى جوهرها اجتماعية سياسية ، والجدير بالذكر أن هذه الأزمة بابعادها السابقة ، ترتبط فيما بينها ارتباطا وثيقا ويكشف التحليل الدقيق لهذه الأزمات المتشابكة عن قدر من انحياز السياسات الاقتصادية والاجتماعية ، لصلح الطفيليين و الميسورين، ومن ثم سوء توزيع السلطة السياسية فى المجتمع بوجه عام لقد توالت

---

١ جودة عبد الخالق (محرر) ، الانفتاح الاقتصادى : الجذور - الحصاد - المستقبل ، مصدر سابق ، ص ص ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

٢ المصدر السابق ، ص ٥٢٤

وتعددت آثار الانفتاح الاقتصادى . ولم تعد تقتصر فقط على الآثار السالبة المباشرة للاستثمارات الأجنبية فى مصر ، بل شملت أيضا أبعاد أخرى ، فهى لم تلحق الضرر بفئة معينة أو طبقة بذاتها (الرأسمالية الوطنية) ولكنها امتدت لتشمل أغلب الفئات والشرائح الاجتماعيى فى مصر ، باستثناء بعض الجماعات المحدودة من المضاربين والمغامرين والسماسرة وعملاء رأس المال الأجنبى وكبار التجار والمقاولين .

يتبقى لنا فى اطارالعرض الراهن ، الاشارة الى أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد خلفت ورائها حلقات متعددة من السلبيات ، كان لها انعكاساتها على المجتمع المصرى بشكل عام . لقد أرست هذه السياسات خللا واسعا ، يمتد من الهيكل الاقتصادى الى البنيان الاجتماعى لتكون المحصلة النهائية لهذا الخلل ظهور مجوموعة من المشكلات المتتالية التى أحدثت هزات عنيفة فى بنية المجتمع فى مصر ، شكلت بدورها فى نهاية الأمر أزمة مجتمعية مستحكمة .

وبطبيعة الحال تظل انعكاسات هذه الأزمة المجتمعية ، التى نتجت عن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى التجربة المصرية ، على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للدراسة الراهنة خاصة فيما يتعلق منها بانساق القيم الاجتماعية والأوضاع السكنية فى مصر . وهما محوران نزعم أنهم قد تأثرا بشكل مباشر بتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ومن ثم فان مردودهما على قضية التنمية فى مصر ، فى واقع الأمر ، غير منبت الصلة بهذه السياسة التى تمخض عنها الانتقال من مجتمع يخطو نحو الاشتراكية ويحرص على العدل الاجتماعى وتكافؤ الفرص ويحافظ على مكاسب القطاعات العريضة من السكان ، ويضع لذلك كافة الخطط والسياسات العامة فى مجالات التعليم والصحة والعمالة والثقافة ـ الخ الى مجتمع يتحول فجأة وبدون مراحل انتقال الى مجتمع رأسمالى مشوه من خلال الانفتاح على الخارج

يستقبل كل مؤثراته ويتأثر بكل قراراته ، دون أن يعى أن هذه القوى الخارجية لن تؤثر مصلحة مصر على مصلحتها الخاصة ، ولن تسعى الى تمكينها من النهوض وأداء دورها القيادى المؤهلة له بحكم تاريخها وموقعها قوميا وعالميا .

تلك هى مهمتنا التالية : استعراض انعكاسات سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر على أنساق القيم الاجتماعية - وعلى الأوضاع السكنية خلال حقبتى السبعينات والثمانينات .

النظام الإجتماعى والإقتصادى فى مصر :
التشخيص والمعالجة

النظام الإجتماعى والإقتصادى فى مصر : التشخيص والمعالجة

أولا : تدهور أنساق القيم الاجتماعية :-

مر بنا فيما سلف ، كيف تعرضت التجربة المصرية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة التى بدأت فى الخمسينات ، الى تهديدات سافرة - بسبب سياسة الانفتاح الاقتصادى لم يسبق لها مثيل ، لعل أهمها تحويل مصر الى بلد تابع للامبريالية العالمية ، على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، وبطبيعة الحال ، كان لابد ، وأن تسيطر على مقاليد المجتمع ، طبقة ترتبط مصالحها مباشرة بمصالح الامبريالية العالمية ، وهى الطبقة البرجوازية الكومبرادورية Combradory التى أخذت على عاتقها القضاء على منجزات مرحلة الاستقلال الاقتصادى ، التى تميزت بالتدخل المباشر والمتزايد من قبل الدولة لتحقيق نمط محدد من التنمية .

والواقع أن أية دراسة جادة لتحولات مرحلة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، لا يمكن لها أن تتجاهل اثارها على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، ذلك أن أخطر افرازات تلك المرحلة ، يدور بشكل خاص حول هذه القيم التى شهدت تحولات بالغة الحدة والعمق فى مجتمع يتسم بالحراك السريع ، والتغيرات الكيفية والكمية المتلاحقة . لقد أتاح الانفتاح الاقتصادى فرصا للحراك الاجتماعى . لم تكن قائمة من قبل ، الأمر الذى مثل اغراء كبيراً أمام الطبقات الآخذة فى الصعود ، كما أدى فى نفس الوقت الى ازدياد احتمالات السقوط للطبقات المهددة فى مراكزها الاجتماعية واضعاف قدرتها على مقاومة مختلف وسائل الاغراء المادى . ولابد أن تكون هذه الظروف ، قد خلقت حالة من الفوضى الأخلاقية ، حيث يبدو

التمسك بفضل الأخلاق من [illegible] الترف الذي لايتفق مع الأوضاع الجديدة بالمجتمع والتضحية بالمبدأ أو الشرف أمرا عبيعيا بعد أن باتا لا يدران أية فائدة حقيقية وتعالت فى نظر البعض قيم الشطارة والفهلوة والقدرة على انتهاز الفرص . والتكيف مع الظروف المتقلبة وتنمية العلاقات الشخصية بذوى النفوذ القادرين على اتاحة مزيد من الفرص الجديدة [1]

ان خطورة هؤلاء الأفراد ، لاتنبع فقط من كونهم يمارسون أنشطة غير منتجة وقادرة على تراكم الثروات بطريق غير مشروعة ، أو أنها تشيع الخلل فى الهيكل الانتاجى الاقتصادى ، بل أيضا ، فى امتدادها الى النسق القيمى السائد فى المجتمع ، وما ينتج عن ذلك من تفاقم لأزمات المجتمع الموجودة بالفعل . ومن الصعب علينا أن نباعد بأى حال من الأحوال ، بين ما يحدث على أيدى هؤلاء الأفراد ، وما يتعرض له المجتمع من اهتزاز او خلخلة فى بنائه القيمى

لقد تحالفت الامبريالية العالمية ، مع الفئات الطفيلية ، من خلال الحملات الاعلامية على تشكيك قوى الشعب فى مصر ، فى قدرتهم على المشاركة الايجابية ، وفى ثقتهم بأنفسهم (وخاصة الشباب منهم) وزعزعت أنساق القيم التى تتصل بالزهو والفخر الوطنى . بل والأهم من ذلك أنها أفقدت الناس ثقتهم بأجهزة الدولة ذاتها ، وبقيادتها التى قد يطرأ عليها تغيرات جذرية [2] ويكفينا هنا الاشارة الى تلك السهام الباكرة التى وجهت الى التحول الاشتراكى ، وأخيرا تلك المحاولات الشرسة للقضاء على « القطاع العام » أو تصفيته أو حتى

---

١ جلال أمين الحراك الاجتماعى وأزمة مصر الاجتماعية والسياسية ، فى : اليقظة العربية . العدد السادس ، السنة الأولى ، القاهرة ، اغسطس ، ص ١٠٩ .

٢ سمير نعيم أحمد ، أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، مصدر سابق ، ص ٣٣.

بيعه للقطاع الخاص.[1]

وفى اطار العمل على هدم بعض الرموز القومية ، يمكن الاشارة هنا أيضا الى محاولات التشكيك فى هوية مصر ، بعد ان كان قد استقر فى الوجدان الشعبى ، الانتماء العربى لمصر ، وتجنيد بعض الأسماء اللامعة من الأدباء والمثقفين لهذه المهمة ثم بدأ اعلاء وابراز قيم تتنافى مع ماكان سائدا فى التجربة السابقة ، مثل عدم الانتماء والفردية ، وجمع المال باى وسيلة ، وفتح أبواب الهجرة بلا ضوابط ـالخ ، لقد اضعفت هذه المحاولات - القوة النسبية للقيم الجمعية والوطنية ، اى القيم المتصلة بشعار « من اجل مصر » ودعمت القيم الذاتية والفردية ، التى ترتبط بشعار « من أجلى أنا » . لن التمسك باى قيم ، أصبح فى حد ذاته شيئا غير مأمون ، فالانتهازية والوصولية والنفاق ـ الخ ، هى المثل العليا التى تقدمها وسائل الاعلام للشباب.[2] لقد أتم افراغ قيم وطن باكملها ، مصفوفة كاملة من القيم الاجتماعية والنفسية والعلاقات اليومية ، لتجل محلها رموز الانفتاح الاقتصادي واهمها المشروع الفردى وليغلق الستار تماما على المشروع القومى أو الجماعى أو مشروع الوطن نفسه ، لقد أصبح شعار الذين نهبوا مصر أنا والطوفان من بعدى.[3] ولم يكن غريبا فى ظل هذه الرياح العاتية ، أن تتمزق قطاعات واسعة من السكان وخاصة الشباب ، فينصرف بعضها عن المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتلقى بنفسها فى تنظيمات متطرقة ، وتعود

---

١ / حول الدور الهام الذى يلعبه القطاع العام فى الاقتصاد القومى بمصر ، باعتباره قاعدة التنمية المستقلة ، والهجوم الحاد الذى تعرض له خلال هذه الفترة وما بعدها ، انظر الدراسة التقويمية الشاملة التالية : - فؤاد مرسى ، مصير القطاع العام فى مصر :دراسة فى اخضاع رأسمالية الدولة لرأس المال المحلى والأجنبى ، مركز البحوث العربية ، القاهرة ، ١٩٨٧.

٢ سمير نعيم أحمد ، أثر التغيرات البنائية ... ، مصدر سابق ، ص٣٣.

٣ يوسف القعيد ، يحدث فى مصر الآن ، الأهرام الاقتصادى العدد (١٠١٩) ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ٢٩.

المرأة الى الحجاب ، وتشتعل الفتن الطائفية وينفجر العنف المضاد - الخ .(١)

ويسعى هذا الفصل الى مناقشة التغيرات الاجتماعية فى أنساق القيم فى مصر ، منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وذلك فى أربعة محاور أساسية هى : قيم العمل والانتاج ، قيم المكانة الاجتماعية ، التغريب وقيم الاستهلاك ، القيم الثقافية

ولسوف تنطلق مناقشات لهذه المحاور الأساسية من تصور بنائى شمولى ، يسمح لنا بفهم الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى أحاطت بالمجتمع المصرى وابراز دورها فى خلق وتدعيم المشكلات الاضافية بوجه عام وتاثيرها على الظروف المعيشية وأنساق القيم بوجه خاص .

١ - قيم العمل والانتاج

لعل أول ما يمكن أن يقال فى هذا المجال أن قطاع العمل فى مصر السبعينات والثمانينات قد بات محاطا بنشاطات طفيلية خدمية تتصل بأعمال الوساطة والسمسرة والتهريب ، انبرى القائمون عليها فى كسب المال دون النظر الى الجهد ، وجمع الربح دون اعتبار لقيمة العمل المنتج . وانصرف المجتمع ذاته بجنى المكاسب السهلة التى لاتعتمد فى مصدرها على العمل الجاد داخل البلاد . ففى قطاع الزراعة مثلا ، لم يعد العمل (أو العرق)، كافيا لتحقيق الدخل الوفير ، السهل ، السريع - الخ ، وانما أصبح الانخراط فى الأنشطة

----

١) انظـــر العمل الهــام التى سبق الاشارة اليه فى غير موضع هذه الدراسة :

- سمير نعيم أحمد ، المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى : حالة مصر ، مصدر سابق .

الطفيلية فى الداخل والخارج هى المصدر الأساسى لتحقيق كل ذلك[1]

ان القطاع الاقتصادى الطفيلى قد أثر على الأنساق القيم الاجتماعية ، بغرس وتنمية ما هو سلبى من زاويتين : الأولى ، أن هذا القطاع فى نموه خارج حدود أى منطق للتطوير الاقتصادى ، قد اعتمد على مجموعة من المبادئ أو القيم ليس من بينها القيمة الاقتصادية اى ان نموه ليس له ما يقابله من اضافة الى القيمة الحقيقية للانتاج الاجتماعى ومن هنا كان ثراء الانفتاحيين ثراء بلا سبب ولا يستند الى مبدأ « الدخل نظير العمل » بل على العكس من ذلك يستند الى أن الدخل نظير مهارة الفرد فى النهب والنصب والسطو والتحايل على نصوص القانون وهدر القيم الاجتماعية الايجابية والبناءة لقد انعكست هذه القيم المضادة على العاملين فى القطاع المنتج فى المجتمع وعملت تدريجيا وما زالت تعمل على تدمير قيم الاخلاص فى العمل الوفاء له وخدمة الجماهير واحترامها ـالخ اكتفاء بالأجر الشهرى الثابت الذى يحدده القانون[2] أما ثانى هذه الزوايا فهى تعبر عن سيادة مناخا عاما يخيم على كل علاقات الانتاج فى مصر مضمونه اصرار كثير من الفئات محدودة الدخل من العاملين فى القطاع المنتج على اعادة توزيع الدخل القومى باقتطاع ما استلبه الانفتاحيون من نصيبهم فى العائد الاجتماعى بعبارة أخرى اذا كان الانفتاحيون قد سلبوا نصيب المنتجين من أفراد الشعب من العائد الاجتماعى بطرق غير مشروعة أو غير أخلاقية فلا ضير أن يلجأ المنتجون

----

١ فؤاد مرسى حول الآزمة الثقافية والأزمة الاجتماعية فى مصر ، فى : اليقظة العربية ، السنة الثالثة ، العدد السابع يوليو ١٩٨٧.

٢ انظر دراسة شمولية حول تأثير القطاع الاقتصادى الطفيلى على انساق القيم الاجتماعية فى عصر الانفتاح ، فى :
محمد نور فرحات ، جامعات مصر وقيم الانفتاح الاقتصادى ، الأهرام الاقتصادى ، العدد (٧٧٠) ، ص ٢٠/٢١ .

الى مثل تلك الطرق لاسترداد ما سلب منهم أو على اقل تقدير ما يمكنهم استرداده ولعل هذا يفسر لنا الارتفاع المتزايد فى أسعار السلع والمنتجات التى يقدمها القطاع الخاص والارتفاع المتسارع فى أسعار خدمات الحرفيين ثم الارتفاع المتلاحق فى أسعار منتجات وخدمات القطاع العام ثم صور الاضطراب والتسيب وعدم الانضباط فى الجهاز الحكومى فضلا عن تدنى مستويات الخدمة التى تقدمها كل من هذه القطاعات ان نظرة دقيقة الى سياسة الانفتاح الاقتصادى بتفاعلاتها وآثرها المتوالية منذ السبعينات وحتى الآن توضح لنا أنها (أى السياسة) قد أعلت من قيمة « الأنا » على قيمة «الغير » فى النظام القيمى للمجتمع المصرى [1] وأن هذاالتصاعد فى قيمة الأنا على قيمة الغير او من قيمة الصالح الخاص الفردى على قيمة الصالح العام الاجتماعى هو الذى أحدث كل هذا الخلل والقصور الدائمين فى حالة العمل الاجتماعى ودفع الجميع الى الصراع لتحقيق أقصى قدر ممكن من الاستهلاك دون المساهمة فى الانتاج الأمر الذى ساعد على حدوث تغيرات جوهرية فى قيم العمل والانتاج فى المجتمع المصرى وتحويلها الى قيم سلبية أو مضادة

وقد يكون من المفيد هنا ان نعقد مقارنة قيمية بين نموذجين من الرأسماليين المصريين، لنتعرف على مقومات الربح والثروة فى كل منها، النموذج الاول ويمثله طلعت حرب ، والنموذج الثانى رشاد عثمان ، لقد كان كل من الرجلين رأسماليا بالربح والغنى وحياة الرخاء ، غير أن أولهما قد ربط بين ربحه الشخصى وربح الوطن ،بين غناه وغنى مجتمعه ،بين رخائه الفردى ورخاء شعبه الجماعى، كما ربط بين تحرره كانسان واستقلال أمته كوطن والتزم بوسائل مشروعة من أجل أهداف مشروعة وكانت النتيجة لهذا الاتساق السلوكى والقيمى ، أن طلعت حرب قد شيد لنفسه وللرأسمالية الوطنية فى ذلك الوقت ،

----

١ محمد نور فرحات ، المصدر السابق ، ص ٢٢.

صرحا شاهقا - حقيقة ومجازا - وهو يمثل بذلك المعطاء الوهاب كأحد القيم العزيزة فى أى مجتمع رشيد.[1] أما الثانى فلم يعن بالوطن والشعب الا بقدر ما يستطيع اعتصارهما الى آخر نقطة دم أو اغتصابهما الى آخر قطعة أرض ولم يخطر بباله أى هدف انتاجى شريف ومشروع وبالتالى لم يلتزم بأى وسيلة شريفة أو مشروعة ، ولم تكن النتيجة سوى أن حفر لنفسه وللرأسمالية المعاصرة له ، حفرة سحيقة ، كان من الممكن أن يجر الوطن الى هاويتها ولعل هذا النموذج الأخير يمثل نمطا شائع التكرار فى تاريخنا الاجتماعى المصرى . ونعنى به نمط الشخصية الفهلوية ، التى تبحث عن أقصر الطرق ، وأقل الجهد وأقصى الغنم وصاحبها يمثل السلاب النهاب . غير أن السؤال الذى يبرز هنا : أين هو المنتج المعطاء الوهاب الذى حقق فى سنوات الانفتاح مثلما خلق السلاب النهاب ؟ اذا لم نجد مثل هذا المنتج المطاء الوهاب بنفس الحجم (أو العدد) الذى نجده فى الطفيلى السلاب النهاب ، فاننا نكون بصدد مشكلة خطيرة وهى أننا قد سمحنا أو فرض علينا كمجتمع ، بنظام اقتصادى لا يفرز النوع الوهاب وانما يفرز النوع النهاب.[2]

على أن القضية التى تبدو الآن أكثر أهمية : هى أن التناقض بين القيم الأصلية والقيم الوافدة (المضادة) يظل تناقضا حادا يؤدى الى أعراض مرضية ، ففى ظل الأوضاع المجتمعية الجديدة ، يتحدد الطريق للانحراف المباشر أو غير المباشر - بنهج سبيل

----

1) انظر : مقارنة قيمية بين نموذجين مغايرين فى تاريخ الرأسمالية المصرية ، فى : سعد الدين ابراهيم من طلعت حرب الى رشاد عثمان : بين قيم الانتاج وقيم النهب ، الأهرام الاقتصادى ، العدد (٦٨٠) ، يناير ١٩٨٢ص ١٤

٢ سعد الدين ابراهيم ، المصدر السابق ، نفس المكان .

وحول الشخصية الفهلوية المصرية ، انظر : حامد عمار ، الشخصية العربية فى الاطار الثقافى ، مصدر سابق ، ص ١٦٨ ، ١٧١.

الحصل على الثر،، السريع بأى سبيل سواء كان هذا الانحراف واقعا فى دائرة التجريم القانونى أو فى دائر الاستهجان الأخلاقى فى دائرة المعصية الدينية ، أو فيهما جميعا ، كما قد يكون مواجهة الفجوة بين الامكانات والطموح فى تعدد الأعمال التى يقوم بها الفرد على مستوى الأداء فى العمل .[1]

وقد تكون المواجهه على مستوى الحلول الفردية عن طريق الهجرة الى النفط على حساب رعاية الاسرة أو على حساب احتياجات القوى العاملة فى مصر ـ الخ وقد تكون المواجهة سلبية باللجؤ الى الهوس الدينى او الانعزال فى اطار جماعة دينية معينة.[2]

وفى اطار البحث على المحددات التى عملت على التدهور التدريجى فى مستويات ومهارات العمل وأخلاقياته تقف العوامل الاقتصادية حيث معدلات التباين الضخمة فى الأجور بين الوحدات والقطاعات المختلفة فى مصر فى عصر الانفتاح الى التفرقة فى تقدير الأجور نظير العمل الواحد فى قطاعات مختلفة هو تدمير لقيمة العمل المنتج كما أن الاعتقاد الذى كان سائدا بأن الجد والاجتهاد فى العمل والاحساس بالانجاز والنجاح هى الوسائل اللازمة للنجاح المهنى والمالى هى قيم ومعايير لم تجد ما يدعمها من حقائق عملية فى مصر منذ منتصف السبعينات.[3] ومن الطبيعى أيضاً أن تؤثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسوق

----

١ على فهمى ، القيم المضادة بين التنمية بغير الطريق الرأسمالى والانتاج الاقتصادى ، المؤتمر الدولى التاسع للاحصاء والحسابا العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية (٣١ مارس ١٠ ابريل ١٩٨٤) مركز الحاسب العلمى بجامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٤ .

٢ سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعى العربى الجديد : دراسة عن الاثار الاجتماعية للثروة، بيروت ١٩٨٢ ، ص ص ٣٩ /٥٠ انظر ايضا : سمير نعيم احمد المحددات الاقتصادية والاجتماعية للتطرف الدينى: حالة مصر ، مصدر سابق ص ١١١

٣ سعد الدين ابراهيم المصدر السابق ص ص ١٤١ /١٤٢

العمل والقطاعات الانتاجية فى مصر خلال هذه الفترة على اخلاق العمل ، وأن تفرز بعض المصاحبات والممارسات الادارية السلبية ، لعل أهمها تفشى الرشوة والفساد الادارى كأحد المظاهر الدالة على اختلال انساق القيم فى مصر السبعينات والثمانينات .

والواقع ان هذه الظاهرة يمكن النظر اليها على انها بمثابة سوق سوداء لتصحيح بعض علاقات الخلخلة التى تتم فى توزيع الدخل القومى بحيث تصبح هذه السوق امرا يضطر اليه البعض لمواجهة التدهور المستمر فى مستوى معيشتهم واوضاعهم الاجتماعية او مجاراة الكسب السريع والاثراء العاجل غير المشروع وهى قيم تسود عادة فى فترات التضخم [1] فعلى مدى السنوات السابقة شهدت المحاكم والهيئات القضائية فى مصر قضايا فساد ورشوة عديدة، بلا حصر وهى كلها تراكمات فترة السبعينات التى استندت ظاهريا الى مجموعة قوانين، بينما هى فى الحقيقة قد تعاملت بقوانين اخرى غير مكتوبة هى التى نطلق عليها قوانين السوق وقيمه ، التى لم تتبع مذهبا اقتصاديا معيناً، حرا كان ام موجها لكنها قوانين المافيا التى تشكلت وما تزال موجودة وان حاولت التستر بأردية الخفاء .

ولعل قضية الفساد من حيث الحجم والاتساع وتشابك الحلقات، وترابط الاليات بدرجة لم يسبق لها مثيل، اصبحت من الامور التى تهدد مسيرة المجتمع ومستقبله فما حدث فى مصر الثمانينات من محاكمات وتتبع وتقصى للانحراف ، يكفى دليلا على مدى تغلغل قيم الفساد وممارساته فى كل جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية ، فهو عملية تصيب أخلقيات العمل وقيم المجتمع وتكشف عن سيادة حالة ذهنية لدى الافراد تبرز

١- جودة عبد الخالق، الانفتاح : الجذور - الحصاد - المستقبل، مصدر سابق، ص ٣٦٨ .

استمراره في الحياة اليومية وبصورة شبه مقننة .(١)

لقد تعدد الانحرافات الاجتماعية فى المجتمع المصرى ، وخاصة قضية الفساد التى تعددت الياتها واتسع نطاقها، وتزايدت معدلاتها، وتشابكت حلقاتها، حتى اصبحت من الامور التى تهدد مسيرة المجتمع المصرى ومستقبله لقد تخلقت خلال السنوات القليلة التى اعقبت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فجوة غير محدودة بين الدخول الاسمية والاحتياجات المالية الحقيقية ووجد الافراد انفسهم فى موقف لا يستطيعون فيه سد هذه الفجوة بالعمل والجهد ، ولاسبيل الى ذلك الا بالاعتماد على الدخول الخفية المتمثلة فى الرشاوى والعمولات السمسرة وبطبيعة الحال ، فان قيمة هذه الدخول الآخيرة ، تتجاوز قيمة كل ما يحصل عليه هؤلاء الافراد من عملهم الاصلى ، ومن ثم فان قدرا كبيرا من فقدان الثقة بهذا العمل ، يبدوا واضحا على السلوك الوظيفى للكثير من العاملين بالقطاعات المنتجة وبات مقبولا الان فكرة التفريط فى معايير الاداء الوظيفى والمهنى والرقابى بل والاخطر من ذلك ان القانون فى كثير من الحالات يفقد هيبته ، حيث يملك المفسدون ، القدرة على تعطيل القوانين ، فيفقد الافراد ثقتهم فى هيبة القانون وسطوته على الافراد وتتخلى «الدولة الحارسة» عن أهم وظائفها .(٢)

وبطبيعة الحال لانستطيع ان نتغافل هنا عن ذلك الدور الذى مثله الانفتاح الاقتصادى فى هذا المجال ، بما انطوى عليه من تبعية للسوق الرأسمالية العالمية فضلا عن

----

١ عبد الهادى ، الانفتاح الاقتصادى بين النظرية والتطبيق ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ١٩٨١، ص ص ١٠٥/١٠٧.

٢ نادية رمسيس فرج ، الاثار الاجتماعية للمديونية الخارجية للدول النامية ، الطليعة ، العدد (٨٦) ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٨٦ ، ص ١٣٣ .

اطلاق يد القطاع الخاص فى الداخل ، وتردى مستوى معيشة العاملين فى المؤسسات الحكومية والاجهزة الادارية - الخ ، الامر الذى افسح المجال لتفشى الفساد وتقلص دور الدولة فى تنفيذ القوانين العامة . لقد ترتب على ذلك اضافى بعض الآليات الجديدة الى الآليات القائمة لتسيير الاقتصاد . ونعنى بها اليات الفساد بأدواتها المعروفة من رشوة ومحسوبية ووساطة واستغلال نفوذ وتواطؤ واختلاس وابتزاز وتزوير .[1]والمقصود بالرشوة والفساد الادارى وما يحيط بهما من بقشيش وعمولات وسمسرة - الخ هو ان الموظف يحول القدر المتاح له من المسؤلية والاختصاص الى مصدر للدخل غير المشروع اما من خلال عدم تقديم خدمة مشروعة دون مقابل .[2]الفساد بهذا المعنى هو نتيجة وليس سببا بأى حال من الاحوال . فالظروف الاجتماعية والادارية والاقتصادية والتشريعية هى التى تؤدى الى ظهوره فهو سلوك بيروقراطى منحرف ، يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير مشروعة ، وبدون وجه حق ، وفى سبيل ذلك ، يمكن أن يؤدى الفساد الادارى الى خرق القوانين والنظم المعمول بها، وأهم من ذلك يؤدى الى تحطيم معنويات المواطن ويفقده الثقة فى قيادات العمل ، وفى النظام السياسى فى مجتمعه[3]واذا كان صحيحا ان الفساد كامن فى نظم اجتماعية عديدة ، فان البرجوازية الطفيلية فى مصر هى المسؤلة عن تحويل الفساد من الاستثناء الى القاعدة . ذلك أن الضغوط الاقتصادية الشديدة التى يتعرض لها المواطنون فى مصر بفعل استغلال الفئات البرجوازية الطفيلية لهم ، تجعل من العسير جدا على هؤلاء المواطنين ، الاستمرار فى التمسك بالقيم الاجتماعية والايجابية ، وتخلق بيئة

----

١ ابراهيم العيسوى ، فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ، مصدر سابق ، ص ٣٤٤

٢ جلال امين الدعم وتفاوت الدخول فى : جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح : الجذور - الحصاد - المستقبل ، مصدر سابق ، ص ٣٦٨.

٣ أحمد رشيد ، الفساد الادارى : الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية ، مؤسسة دار الشعب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٩.

مناسبة لانتشار الفساد مما يؤثر تأثيرا بالغا على إنتاجية الأفراد في المجتمع .(١)

ان هذه الفئات الطفيلية التى تنهب مكتسبات الشعب والدولة وتغتصب الثروة والسلطة ، مهدرة فى سبيل ذلك كل القيم النبيلة المختزنة فى ضمير الشعب والمجتمع هى المصدر الرئيسى لكافة أشكال الفساد

الانحراف المتصلة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية انها المسؤلة عن الأزمات الشاملة التى تواجهها البلاد سواء كانت مادية أو غير مادية(٢) وبصفة عامة ، فان الرأسمالية الطفيلية هى التى تحدد لنا القدوة، وتضرب لنا المثل ، ومن ثم فان الكسب غير المشروع يصبح هو الكسب المشروع ويستحيل عندئذ ، مطاردة الكسب غير المشروع دون مطاردة الرأسمالية الطفيلية نفسها فى المصدر الأساسى لافساد النظام الاجتماعى بأسره .(٣) ولعل دور هذه الرأسمالية فى نشر الفساد فى الجهاز الحكومى خير دليل على ذلك ، فهو على استعداد دائما لرشوة الموظف العام للحصول على تسهيلات بيروقراطية (جمركية مثلا) وتدفع فى سبيل ذلك أية مبالغ ، وهى فى النهاية لاتخسر شيئا لأنها تضيف كل هذه المبالغ على أسعار السلع والخدمات التى تنتجها ويتحملها المستهلك فى نهاية الأمر .(٤)

---

١ سمير نعيم أحمد التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية مصدر سابق ، ص ٣٧.

٢ ابراهيم العيسوى : الطريق لانقاذ مصر من الفساد والطفيلية والتبعية مصدر سابق ص ٢٠١.

٣ فؤاد مرسى هذا الانفتاح الاقتصادى ، مصدر سابق ، ص ٧٠

٤ محمد حافظ ، الملامح الأساسية للنظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، فى : ندوة النظام الاجتماعى العربى المعاصر :آفاق الثمانينات (١٩ - ٢١ فبراير ١٩٨٥) فى : مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ١٩٨٥

وكان طبيعيا فى ظل هذه الأوضاع ، أن تجد العناصر الطفيلية ذات الانشطة غير المنتجة ، الفرصة مواتية ، لاحداث تراكم سريع لثرواتها بمختلف الطرق غير المشروعة وشبه المشروعة ، وهى عناصر لا تشيع فقط الخلل فى الهيكل الاقتصادى أو تمارس فى كثير من الحالات أنشطة محرمة جنائيا ، بل انها تمتد الى النمط القيمى الجديد الذى أشاعته فى مجتمع مصر السبعينات أن نشاط هذه العناصر لا ينطوى على أبعاد اقتصادية فقط . بل يتضمن أبعادا أخلاقية وقيمية أدت الى حدوث انتكاسة حضارية ، ساهمت فى تعميق الآزمة المجتمعية فى مصر ، حيث أثرت هذه العناصر الطفيلية فى أنماط الوجود الاجتماعى ورسخت مفاهيم ضد قيم العمل المنتج والجماعى ، والوطنى وروجت بدلا منها قيم الكسب السريع والقيم الفردية وقيم الطفيلية والريعية، قيم الركود الاجتماعى ، قيم النهب والسلب الصارخ السافر ، قيم اغتيال كل المقدسات من أجل بناء الثروات .

ومهما يكن من أمر ، فالفساد ليس قضية أخلاقية فحسب ، لكنه قضية مجموعة من السياسات البالية والنظم الرثة المعتمدة على أساليب النهب والسلب وتقنن هذه الأساليب وتعمل على نشرها فى مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية وأجهزة الدولة ، بما فيها القطاع العام . ولا شك أن غياب الديمقراطية ، قد يساعد على تأسيس الفساد وانتشاره وهنا يلعب فساد الادارة ، أعنى فساد الجهاز البيروقراطى وخاصة فى قطاع الحكم المحلى - دورا بارزا فى افساد الحياة العامة كلها فالانحرافات المالوفة فى التعاقدات المباشرة مع المقاولين ، وفى مجال توزيع بعض الخدمات على المواطنين مثل المساكن ، ومواد البناء ومستلزمات الانتاج المختلفة ، وقروض البنوك المدعمة من قبل الدولة بعيدا عن مسئولياتها القومية ، من أجل تحقيق مصالح شخصية ، وتوليد الثروات غير المشروعة باستغلال النفوذ الوظيفى والسياسى - الخ ، وقد عمل بدوره على التشكيك فى نزاهة النظام السياسى ، وعدم الايمان

بجدوى العمل العام ، كما أنه فى التحليل الأخير ، قد هيء قاعدة وأرضية ، تحول بين الجماهير وبين مشاركتهم فى العمل السياسى لمجتمعهم.(١)

لقد ادركت واحدة من التحليلات الرصينة لقضية الفساد الادارى ، ان الضغوط الاقتصادية التى يعانى منها الموظفون - خاصة وأن بعض كبارهم ينتمون الى البرجوازية الطفيلية ، ويشاركونه مشروعاتها ، تفسر لنا الى حد كبير العديد من المسائل المتصلة بانحراف الوظيفة العامة فى مصر ، ومن ثم فان تقديم أو قبول الرشوة ، قد بات شيئا مقبولا . ان التواجد وسط مناخ عام فاسد ، يتطلب من أى مواطن شريف ، قدرة خارقة على مقاومة الفساد ، بل ان فكرة المقاومة فى حد ذاتها ، قد تعرض صاحبها لأخطار التآمر عليه ، فضلا عن المعاناة الشديدة من الضغوط الاقتصادية المحيطة به ، والتى يرى غيره يتغلب عليها ، وينجو من مخالبها ، بالانخراط فى الفساد .(٢)

والحقيقة أن تأثير سنوات الانفتاح على المجتمع المصرى خلال تلك الفترة ، قد خلق فجوة على مستوى الدخول (الاسمية) من جانب ، والاحتياجات المالية الحقيقية من جانب أخر ، لا يملك المواطن ازالتها ، سد أعماقها ، بالطرق الشرعية المتعارف عليها ، ولابد من الالتجاء الى المصادر غير الشرعية (من رشاوى وعمولات وسمسرة ـالخ) ليستهين بعد ذلك بعمله الأصلى ، ويفقد الثقة فيه كلية ، ويتقبل نفسيا فكرة التفريط التدريجى فى معايير أداء الواجب الوظيفى والمهنى والرقابى ، والأخطر من ذلك أن يفقد المواطن العادى ثقته

----

١ ابراهيم العيسوى ، المصدر السابق مباشرة ص ٢٠١/٢٠٢

٢ سمير نعيم أحمد ، أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، مصدر سابق ، ص ص ٣٧/٣٨.

وأخيرا فان الفساد وعدم الانضباط ، ماهو فى حقيقة الأمر ، الا مظهر من مظاهر قيم الشطارة والسرعة والفهلوة ، والقدرة على انتهاز الفرص والتكيف مع الظروف ، حتى لو تعارضت مع القانون كما أن ظهور أنواع جديدة من الجرائم ، وارتفاع بعض معدلاتها ، لا يخرج فى كثير من الأحوال عن تطبيق فاضح لنفس القيم .

٢- قيم المكانة الاجتماعية

أما اذا انتقلنا الى انساق المكانة الاجتماعية فى مصر ، كما بدت خلال العقدين ، السبعينات والثمانينات ، فسوف يسترعى النظر ، أن مؤشراتها لم تعد تتحدد على أساس التعليم مثلا ، على نحو ماكان سائدا خلال الستينات ، ولم يعد من هم أكثر تعليما أو اخلاصا فى العمل - يتلقون أكبر الدخول ، بل أصبح هناك مؤشرات خاصة أخرى (كالمحسوبية - والفرص - والفساد والفهلوة -الخ) هى الأكثر فعالية ، وهى الطريق السريع للحراك الاجتماعى ، وقد انعكس التغير فى مؤشرات المكانة الاجتماعية ، بين صفوف بعض الطبقات التى ارتبطت لديها معايير الأداء بالجزاء (الاثابة والعقاب) ، فاصيبت بالاحباط الشديد وعبرت عن ذلك بالهجرة : هجرة المكان وهجرة الزمان . الأولى تدور حول البحث عن السفر الى الخارج ، والثانية ، تلقى بأفرادها فى حضن التيارات الايدولوجية السلفية .

----

(١)رمزى زكى ، دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية : مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى خلال المرحلة القادمة ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦٨.

ومع بداية الأعوام الأولى من السبعينات ، تبلورت ملامح طبقية وسطى جديدة ، تتسم بسمات أخلاقية وثقافية ، وبتطلعات ومطامح تختلف اختلافا جذريا عن سمات ومطامح الطبقة الوسطى التى سيطرت على الحياة الاجتماعية والثقافية فى الخمسينات والستينات هذه الطبقة الجديدة هى التى قامت ببناء العمارات التى تنهار بمجرد قيامها ، وهى التى يمارس أبنائها الغش الجماعى وهى التى تخرق وأبناؤها قوانين المرور والبناء والضرائب ـالخ ، وهى نفسها الطبقة التى لا تجد فى شعارات الوطنية والقومية والفردية والتحرر الاقتصادى التعبير الحقيقى عن مصالحها ، فضلا عن أنها تعتبر الانتماء الوطنى واحترام القانون وبديهيات الالتزام الخلقى ، من قبيل السذاجة السياسية والاجتماعية.(١)

والجدير بالذكر أن هذه الطبقة الجديدة وان لم تحتل بأفرادها مقاعد الحكم وان لم تتخذ لنفسها دائما القرارات السياسية ، فان مصالحها ومطامحها هى التى تحكم هذه القرارات ، فضلا عن أنها تجد من المشتغلين بالسياسة ومن الكتاب والمثقفين ممن ينتمون الى الطبقة الوسطى القديمة ، ومن هم على استعداد لخدمتها ، والتعبير عن مصالحها وقيمها الجديدة ، وقبول التعامل والتعاون معها ، بالطرق غير المشروعة .(٢)

وفى هذا الصدد يجب أن نتذكر أن هذه الطبقات الاجتماعية الجديدة ، لم تقنع بكل ما حققته من ثراء ، على حساب باقى الطبقات الاجتماعية ، مع أن هذا الاثراء كان فى كثير

١جلال أمين ، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، مصدر سابق ، ص ص١٣١/١٣١

٢ المصدر السابق ، نفس الصفحة

من الحالات بغير الجهد والعمل - ومازال فى الأساس نتيجة لخرق القانون ، فى مناخ انتشر فيه الفساد ، وضعفت قوة الدولة ، بل اخترقت بعض أجهزتها، لصالح هذه الطبقات . وليس غريبا أنها ، بعد نجاحها فى تأسيس نفسها من خلال عملية احياء كاملة للرأسمالية (ليس فقط كنظام اقتصادى بل أيضا كمشروع ثقافى) بكل قيمها التى تركز على النجاح المادى ، والحافز الفردى ..الخ ، ليس غريبا أن نجدها تحارب معركتها الأخيرة وتحاول القضاء على المنجزات الشعبية بكل قيمها المتعلقة بتكافؤ الفرص والعدل الاجتماعى ، وخدمة الصالح العام كقيمة اجتماعية عليا .(1)

٣- التغريب وقيم الاستهلاك الخاص :

اتسمت السنوات التى لحقت الانفتاح الاقتصادى ، بسيادة قيم الاستهلاك الخاص وزعزعة الثقة بالنفس ، والقدرة على احلال المصريين محل الأجانب وغرس الدونية والاحساس بالنقص والعجز تجاههم (أى تجاه الأجانب) ، وعبادة المستورد ..الخ ، ولا شك أن كل هذه الأمور تعتبر ردة خطيرة ، وانتكاسة عظمى بكل المقاييس والمعايير .

على أن أسوأ ما اتسم به تغريب مرحلة الانفتاح ، مقارنة بغيرها من المراحل السابقة عليها ، هو أنه كان تغريبا استهلاكيا ، ففى حين كان التغريب فى الخمسينات والستينات ، يحمل على الأقل بعض سمات التغريب الانتاجى فى استيراد (أو التعامل) مع فنون الانتاج المتفرطة فى كثافة رأس المال الذى يعد مثالا على التغريب الذى لا مبرر له خلال تلك الفترة ، جاء استيراد السيارات الفارهة ، ومختلف أنواع السلع المصرة الجاهزة فى السبعينات .

---

١ السيد يس ، السياسة مشروع ثقافى ، الأهرام الاقتصادى ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ص ١١.

وفى مقابل المزيد من تغريب التعليم فى الستينات ، جاءت السبعينات فبدأت حالة من التساهل تمتد فى بعض الأحيان الى التراخى فى خضوع المدارس الأجنبية لاشرافها. (١)

لقد أسفرت سياسة الانفتاح الاقتصادى عن تقديس الأجنبى وتفضيل المستورد ، ولم يقتصر الأمر على استيراد بعض ما كنا ننتجه ، بل يصل الى ادخال منتجات أجنبية لم تكن معروفة لأبناء المجتمع ، وحث المصريين على استهلاكها ودفعهم الى تقليد الأنماط الاستهلاكية الشائعة بين أصحاب الدخول المرتفعة ذات التطلعات الاستهلاكية العالية خاصة من السلع الاستهلاكية المستوردة ، يساعد على ذلك أن هذه السلع (الاستهلاكية) المستوردة ، مستهلكوها الأساسيون هم الفئات القادرة الذين تمكنوا بفضل الانفتاح الاقتصادى ، والتوجه الخدمى والتجارى الطفيلى للاقتصاد القومى فى ظله . من تكوين ثروات ضخمة ، الأمر الذى أدى بدوره الى ازدياد حدة الفروق الدخلية بين الطبقات ، ولكن - وهذا مكمن الخطر - لهذه الطبقات وما تفرزه من أنماط استهلاكية ، تأثير هائل على أنماط الاستهلاك فى المجتمع انها تضع للمجتمع نمطا جديد للاستهلاك ، وتفرض عليه فرضا من خلال دورها الأساسى فى عمليات التجارة والاستيراد والتوكيلات التجارية للشركات الدولية ، الباحثة دائما وأبدا عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها . (٢)

ولعل أهم ما يلفت النظر ونحن بصدد الحديث عن التغريب فى الشارع المصرى اتساع ظاهرة تغريب الأسماء التجارية فى القاهرة الكبرى . تؤكد نتائج دراسة مسحية حديثة حول هذه الظاهرة ، أن أهم الأسباب التى أدت الى انتشارها ترجع الى ما يسود المناخ

----

١ جلال أمين ، محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٣٧.

٢ ابراهيم العيسوى ، ترشيد الاستهلاك الخاص فى مصر ، مصر المعاصرة (٣٨٤)، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ابريل ، ١٩٨١، ص ٢٧٤.

العربي - الآن - من الانبهار بالغرب وبكل ما هو غريب ، وبكل ما هو مستورد ، والنظر اليه نظرة الاعجاب بتميزه ، والاحساس بتفرده وعلوه على نظيره الوطنى وبأنه الأجوه والأقوى تحملا والأعلى كفاءة ـالخ يدخل فى ذلك أيضا ، سياسة الانفتاح الاقتصادى وما صاحبها ، وما أدت اليه من :.[1]

- سهولة الانتقال الى البلاد الأجنبية والاتصال بها والتعامل معها تجاريا .
- انشاء البنوك الأجنبية المشتركة التى تحمل أسماءها الأجنبية الى جانب الاسم العربى .
- فتح السبيل أمام شركات الاستثمار - فى ضوء الانفتاح الاقتصادى - لاتخاذ أسماء أجنبية ، مما يوحى أن منتجاتها ذات مستوى متميز عن منتجات الشركات الحكومية الوطنية وعلى مستوى مثيلتها الأجنبية .
- استثمار رأس المال الأجنبى الى جانب الوطنى - شجع المستثمر المصرى على ابراز الهوية الأجنبية لشركته .
- فتح الباب على مصراعيه للشركات الأجنبية العالمية ، لاتخاذ وكلاء لبيع منتجاتها بمصر ، مما أبرز الأسماء والعلامات التجارية العالمية فى الشارع المصرى .
- تيسير السبل من جانب الدولة ، والعمل على انعاش الاستيراد فى مجال السلع الاستهلاكية والكمالية ، الى جانب ارتفاع مستوى دخول شريحة عريضة من المجتمع نتيجة لزيادة عدد العاملين فى الخارج برواتب مغرية ، وكذلك زيادة العاملين فى الشركات والهيئات والبنوك الأجنبية والاستثمارية داخل مصر . وقد

---

١ أعتمدنا فى رصد العوامل التى أدت الى تفشى ظاهرة تغريب الأسماء التجارية فى الشارع المصرى على الدراسة التالية :

وفاء كامل فايد ، ظاهرة تغريب الأسماء التجارية بالشارع المصرى : دراسة مسحية على القاهرة الكبرى ، فى : حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية (١٢) جامعة قطر ١٩٨٩ ، ص ص ٣٦٦ /٣٧٦.

ضاعف ذلك من القدرة الشرائية لهذه الفئات وجعل التاجر يحاول القاء الضوء على سلعته المستوردة من خلال واجهته.

- ظهور شريحة من شرائح المجتمع أثرت ثراء فاحشا وكبيرا بصورة سريعة - نتيجة للانفتاح - ومعظمها من الطبقات غير المثقفة ، أصحاب الدخول الطفيلية ، مما أفقدها اتزانها ، وجعلها تحاول تعويض النقص الثقافى ، الى جانب ضآلة المكانة الاجتماعية التى تستشعرها ، بمزيد من المظاهر البراقة مهما كلفها ذلك ، مما شجع المستثمر أو التاجر ، على استغلال هذا الشعور ، لاجتذاب هذه الفئة القادرة ماديا من خلال الأسماء الأجنبية للمتاجرة ، تلك التى يسعدهم التشدق بأسمائها لاظهار تفرنجهم ومحاولتهم الالتصاق بالمجتمع الأجنبى .

ومن الطبيعى فى ظل هذه الاوضاع السابقة ، أن يصبح الاستهلاك فى ذاته قيمة اجتماعية . فالأفراد يقدرون اجتماعيا ، ويتحدد مركزهم بقدر استهلاكهم ، ويرتبط باعتبار الاستهلاك قيمة فى ذاته ، الاتجاه نحو ما يسمى (بنمطية الاستهلاك) فالمشروعات الصناعية الضخمة تساعد على زيادة الوعى الاستهلاكى وتؤكد على تعميق المفهوم الاجتماعى للاستهلاك . ولكنها من ناحية أخرى تود أن يجرى الانتاج على أفضل الطرق من الناحية الاقتصادية . ويقتضى ذلك الانتاج الواسع لسلع (نمطية) متشابهة - وهكذا نجد الأفراد يتشابهون أكثر فأكثر فى كيفية الملبس ، وفى كل مظاهر المعيشة حتى فى فروع الاهتمامات ، كل شيء فى الحياة تحكمه (الموضة) [1] ولذلك تذهب بعض الكتابات المعنية بالمجتمع الاستهلاكى الحديث ، ان اتجاه الاستهلاك فى الوقت الحاضر يميل الى الطبقات الوسطى وليس الطبقات العليا . ففى الماضى كان الحديث عن الأذواق والموضة قاصرة على طبقة محددة من ذوى الدخل المرتفع ، أما الآن فان المنتجات الحديثة تتجه عادة الى المستهلك

----

١ حازم الببلاوى ، مجتمع الاستهلاك : ثورة الطلبة فى فرنسا (مايو ١٩٦٨) ، فى علم المستقبل : على أبواب عصر جديد : دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ١١٤/١١٥.

العادي ، والذي يكون الغالبية العظمى من المستهلكين وهؤلاء يشترون عادة ما يقدم لهم دون نظرة نقدية . فهم بطبيعتهم من مقدري الاستهلاك النمطي . ولذلك فان مظاهر الاستهلاك الطرفي المحيط بنا الآن ، ليست قاصرة على الطبقات العليا ، وانما هي من أهم خصائص الطبقة الوسطى ، وما دونها . بل لعل الطبقات العليا قد بدأت تميل نحو التعفف من هذا الاستهلاك النمطي.(١)

واذا كان مجتمع الاستهلاك قد أدى الى الزيادة المستمرة في استهلاك الطبقات المحرومة نوعا ، الا أنه لم يخل من انتقادات عنيفة مردها الى نظرته المادية الى الاستهلاك وعدم وجود ميكانزمات خلقية وثقافية ، الغرض منها تنمية الفرد وقدرته ، فهذا المجتمع يخلق من الفرد أداة للاستهلاك ، دون أن يجعل منه انسانا حقيقيا . (٢)

وليس غريبا في ظل هذه الخصائص لمجتمع السبعينيات والثمانينيات أن تتعالى الشكاوى عن شيوع الاستهلاك التفاخري ، وهي ظاهرة ترد عادة الى ما يسمى (بأثر التقليد Demonstration effect) ، حيث لا يتوقف استهلاك الفرد على ذوقه وما يريده هو فحسب ، بقدر ما يتأثر بما يستهلكه الآخرون . ومن هنا نفهم ما يقوم به الاعلان في العصر الحديث . ولعل ذلك يؤكد أن من أهم دوافع الاستهلاك التفاخري ، الرغبة في الحصول على

----

١ حازم الببلاوي ، التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي ، وجهة نظر اقتصادي ، المصدر السابق مباشرة ، ص ص٧٦/٧٢.

٢ المصدر السابق ص ٧٢.

رموز طبقية ، تؤكد الارتفاع على درجات السلم الاجتماعي.[1]

وبطبيعة الحال لم تسفر تلك الهجمة الاستهلاكية الشرسة - متزامنة مع تراخي الجهاز الانتاجي في المجتمع - الا عن سيادة الوصولية ، واختلال المقاييس ، واهتزاز القيم واشاعة السخرية من بعض المبادئ العزيزة كالاتقان والتفوق والضمير . ذلك أن محاولة اخضاع المجتمع لمثل تلك الهجمات الاستهلاكية لمنتجات الشركات الدولية ، دون أن تتغير قيمه وتقاليده ، هو أقصر الطرق لاجباره على التخلي عن ثقافته وقيمه الخاصة . كما أن اغراق الأسواق بمثل هذه السلع الكمالية ، من شأنه تمزيق النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع ، واحلال قيم وتقاليد مستحدثة ، مضادة لقيم المجتمع الأصلية ، أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها تمثل واحدة من أخطر التحديات التي تواجه عملية التنمية في مصر .

٤- القيم الثقافية :

مر بنا فيما سبق ، أن مصر محاطة بتحديات محكمة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، فهي بقدر ما تؤسس من تغيير في هيكلها الاقتصادي وتركيبها الاجتماعي ، وتعيد تنظيم علاقاتها الاجتماعية ، بقدر ما تتورط في محاكاة النموذج الغربي . وبقدر ما يتدفق عليها الدخل ، بقدر ما تفقد نفسها وهويتها . ومثلما قادت التبعية الأجنبية الى مجال الاقتصاد والسياسة ، كان لزاما أن تكتمل الدائرة بالغزو الثقافي ، الذي أفضى الى طمس الهوية القومية ، وتكريس الشعور بالدونية ، واهتزاز الثقة بالنفس فالتبعية الثقافية نتيجة

----

١ جلال أمين ، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر ، مصدر سابق ، ص ١٩٥.

منطقية للتبعية الاقتصادية وللتبعية السياسية الأجنبية . وهذه هى خبرة التاريخ ، التى تشير بأن القوى الأجنبية المسيطرة لن ترضى بوجود ثقافة وطنية تتطلع الى الاستقلال الوطنى كما أن القوى الاجتماعية ذات النفوذ فى الداخل لا ترى فى التبعية شيئا معيبا بل تجدها أمرا طبيعيا ، وضروريا لاستمرار نفوذها ، ولذلك فهى دائما تعمل على اشاعة ثقافة الغرب الى جانب عدائها للثقافة الوطنية.[1] والواقع أنه خلال النصف الثانى من السبعينيات وحتى الوقت الحالى ، كانت تأثيات الانفتاح ، مضادة تماما لعملية الابداع الثقافى والفكرى ، فسادت فى المجتمع قيم وأفكار غيرشرعية عملت بدورها على وأد واجهاض الثقافة الوطنية . وفى تحليله للأزمة الثقافية والاجتماعية فى مصر، يذهب (فؤاد مرسى) ، استنادا الى بعض المحددات ، لعل أهمها : ارتفاع معدلات الامية ، احتكار اجهزة الثقافة والاعلام وبصفة خاصة الصحافة والاذاعة المسموعة والمر ئية والسينما والمسرح والكتاب ، عجز الطبقات الشعبية عن تقديم ثقافتها البديلة لأسباب متعددة..الخ ، مؤكدا أنه تمت - وتتم الآن - عملية اعادة وتشكيل وصياغة الثقافة المصرية ، على أساس قيم الانفتاح الاقتصادى ، وأن هذه العملية تتحدد بشكل خاص بتجريد الشعب المصرى من انجازاته التاريخية ، لتفرض عليه قيم التطور الرأسمالى وثقافته التابعة المشوهة.[2]

لقد احكم الحصار عناصر الثقافة الوطنية ، بالرقابة المستترة من جانب ، وبالقوانين الاستثنائية من جانب ، بالاضافة الى فتح الباب على مصراعيه فى السبعينات لمدرسة العاجزين فى الثقافة المصرية - اذا ماجاز لنا استخدام تعبير(جلال أمين) - واحتضانها وكرمها بكل ما لا تستحق من تكريم ، بتقليد أهلها المناصب العليا، وتصعيدهم

----

١ عبد القادر شهيب ، محاكمة الانفتاح الاقتصادى ، مصدر سابق ، ص ١٠٧

٢ فؤاد مرسى ، حول الأزمة الثقافية والأزمة الاجتماعية فى مصر ، مصدر سابق ، ص ١٠٦

الى مواقع المسئولية فى المؤسسات الثقافية ، واتاحة فرص النشر لانتاجهم وتكليفهم بالاحاديث والتعليقات فى الاذاعة والتليفزيون . مع افتقار أعضاء المدرسة الى الموهبة والقدرة الا أنهم على درجة عالية من الطموح الى المال والشهرة ، والتعجل المفرط فى الوصول الى المنصب أو الثراء.[1] ويكفى للتدليل على ما اصاب القيم الثقافية من اعتداء ان نتفحص حال المثقفين فى مصر منذ الستينات وحتى الآن . ففى الستينات كان المثقف المصرى مدعوا لاجتماع يقال فيه كلام معظمه صحيح ولكن لايصدر الا عن شخص واحد ولا يسمح لغيره الا بالموافقة بل ولا يسمح فيه حتى بالموافقة اذا اقترنت بالتحفظ ، أما فى السبعينات فقد دعى المثقف المصرى الى مهرجان صاخب ، تتردد فيه الأباطيل بصورة يعجز العقل عن تصورها فدعى الجميع الى الكلام الجاد ، والهزل الوطنى وغير الوطنى ، ثم جاءت الثمانينات فأصاب المثقف المصرى حالة جديدة من الاغتراب لا تقل عن سابقتها قوة ، ولكنها تعود الى سبب مختلف تماما لا يتمثل فى حرمانه من حقه فى الكلام أو الاعتراض - كما كان الحال فى الستينات والسبعينات - بل يعود بشكل خاص الى أن الحديث المطروح قد أصبح خارج الاهتمام أصلا فاذا تكلم المثقف فى موضوع ، لم يجبه أحد وكأن المثقف المصرى مدعو الى حفلة يتكلم الناس فيها بغير لغته . وهنا يصاب الفرد بالاحباط فيتقوقع اما داخل ذاته أو يهاجر خارج مجتمعه ومن لم ينتقل بالفعل الى الخارج ، يهاجر الى عصر قديم من عصور التاريخ.[2]

وهكذا نلاحظ أنه مع تعمق التبعية الثقافية ، وانكشاف عجز النخبة التابعة ، تبرز

----

١ جلال أمين ، مدرسة العاجزين فى الثقافة المصرية ، الأهرام الاقتصادى ، العدد (٧٦٩) ، مارس ١٩٨٣ ، ص ٢٥.

٢ جلال أمين نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والثقافة فى مصر ، مصدر سابق ص ص ١٢٧-١٢٨.

أزمة الهوية ، ويتحول الصراع الاجتماعي الى صراع ثقافي بين الأصالة والمعاصرة ، حيث تكون الأصالة خطاب الطبقات والفئات الاجتماعية المهمشة لنفي خطاب السلطة ، وتأكيد ذاتها . ومع تجذر الأزمة المجتمعية تتحسن مواقع التيارات التقليدية والسلفية ، الدينية وغير الدينية ، وتتراجع الفئات الاجتماعية والوسطى والطبقات المثقفة عن حمل دعاوى التحديث والمستقبل والديمقراطية والعمل الاجتماعي لتسلم رايتها في النهاية للجماعات الدينية ، معلنة نموذجها الثقافي ، ووقوعها في سحر النموذج السلفي كحل للنهضة المترجاه . (١)

ونستطيع بصورة اجمالية وسريعة طرح المظاهر أو المعالم الخطيرة لأزمتنا الثقافية الراهنة التي باتت تشكل نوعا من الاضمحلال الحضاري ، حيث تميز الانتاج الثقافي بالأمية الثقافية والجهل (أو التجهيل) وضحالة الفكر ، وتقوم على مسلمات غير متفق عليها ، وليس لها من نتيجة سوى الحيلولة دون النظر في الأمور الجوهرية والانصراف الى الصغائر والتفاهات والثقافات الرخيصة ، مما يشكل افلاسا روحيا بالفعل ، يضاف الى ذلك اهدار اللغة العربية تعليما واعلاما وترويج مصطلحات وعبارات أجنبية تشكل نسخا رديئا لرصيدنا اللغوي (٢)

لقد تدهورت الكلمة المكتوبة مقارنة بالكلمة المسموعة أو المرئية ، وانشغلت أجهزة

----

١ رضا هلال ، صناعة التبعية : قصة ديون مصر وصندوق النقد الدولي ، مصر سابق ، ص ٢٠٠

٢ فؤاد مرسي ، حول الأزمة الثقافية والأزمة الاجتماعية في مصر ، مصدر سابق ، ص ١٦ انظر أيضا : عبد العزيز مطر رياح التغريب تهب على الشارع المصري ، القاهرة ، الأخبار القاهرية ، ٣٠ - ١٠ - ١٩٨٦ كمال بشر ، التغريب في اللغة العربية والثقافة القاهرة ، مجمع اللغة العربية (محاضرة غير منشورة)

الثقافة بتقديم ونقل ثقافات تصيب الناس بالبله والعته والبلادة ، أو العجز عن التفكير ثقافة لا تتصدى لطرح القضايا الجوهرية للتفكير العام بقدر ما تشجع على اهمالها وعدم الالتفات اليها أصلا . ان قضايا الحرب والسلام والتلوث النووى وقضايا الثورة العلمية والتكنولوجية ، وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مواجهة القرن الحادى والعشرون ، هذه القضايا وغيرها لاتناقش بوصفها ، التحدى الفكرى أمام المصريين اليوم ويتم الاستعاضة عنها بمناقشة مسائل أخرى عديدة مثل الحجاب والنقاب وعودة المرأة الى المنزل وقطع يد السارق ـالخ المهمة الأساسية اذا لأجهزة الثقافة فى عصر الانفتاح هى حمل الناس على عدم التفكير فى القضايا الأساسية التى يجب أن يفكروا فيها ، وحملهم على التفكير فى أمور أخرى ثانوية وتافهة . ان هذه الأجهزة تؤدى مهمتها فى منع الناس من التفكير . مجتمع الانفتاح ، ليس بحاجة الى ثقافة لكى يبقى ، أو هو بالدقة فى حاجة الى ثقافة من نوع خاص يتولى هو انتاجها وينشرها بنجاح (١)

وأخيرا نأتى لأفدح أثر تمخضت عنه سياسة الانفتاح بالنسب للابداع الثقافى والفكرى . وهو احتواء اللغة العربية الدارجة ، لبعض الكلمات ، التى واكبت عملية التغيير الاجتماعى السريع خلال هذه الفترة مثل (طنش) ، و (فوت) ، و (مشى أمورك) ، كما ظهرت أيضا بعض الكلمات الرمزية الجديدة للتعبير عن الثروة (الخميرة) أو المليون جنيه (الأرنب) الألف جنيه (الباكو) ـالخ ، وهى كلها كلمات دخيلة على الثقافة الأصيلة للمجتمع أيضا احتل عرش التمثيل شخصيات تنتمى الى الطبقات الشعبية ، أثرت ظروف نشأتها على لغة التعبير واسلوب الحوار وبل ومضمون العمل الفنى ذاته ، كما تأثر هذا باتساع جمهور المشاهدين المنتمين الى نفس الطبقات ، فقدم لهم ما يرضيهم وما يستجيب لطموحاتهم لقد

----

١ فؤاد مرسى المصدر السابق ، ص ١٠٨

كانت الأفلام السينمائية ، تنظر الى الفقر فيما مضى ، على انه ليس عيبا ، فاذا اصبح الفقير غنيا فان غناه لايكون الا بالصدفة ، اما الآن فما أكثر الأعمال الفنية السينمائية أو المسرحية التى تسخر من الطبقات العليا الأخذة فى الانحدار ، وتتجاهل فضائل الفقر والاستقامة والنزاهة والأمانة والرزق الحلال ـالخ ، لتركز فقط على امكانية الثراء الذى لا يأتى صدفة ، وانما بالعمل الشاق وان كان غير منتج .(١)

لقد اتضح لنا ، من الصفحات السابقة ، أن اهم ما طرأ على المجتمع المصرى من تحولات فى نمط القيم السائدة ، والمناخ الثقافى بوجه عام ، لا يمكن رده فقط وبشكل مباشر الى السياسات لاقتصادية المعمول بها خلال هذه الفترة التى شهدت الانفتاح الاقتصادى وسياسة الباب المفتوح فى الاقتصاد ، بل فيما مارسته هذه السياسات من آثار عميقة على مسألة التكوين الطبقى للمجتمع المصرى . أى من خلال ماأدت اليه من ارتفاع مذهل فى معدل الحراك الاجتماعى بين الطبقات . أن خطورة القضية تتمثل فى أن جيلا بأكمله قد شب فى ظل هذا الانفتاح وتنشأ على قيمه وأساليبه واحتذى مبادئه ، وأصبح الكل يريد الوصول بأى ثمن و بأى طريق ، ومن هنا فان كل هذه المتغيرات التى صاحبت الانفتاح ، قد تركت آثارها على الانسان ، أساس العملية الابداعية والحارس الأول على مقدسات الشعب المصرى وقيمه الخلاقة وثقافته الأصيلة . على أن تأثير هذه القيم على قضية التنمية خلال تلك الفترة لم يكن بسيطا أو محدودا ، فالتنمية فى ظل تلك السياسة التى ترسمها البرجوازية ؛ هى تنمية لثروات الأفراد ، وليس تنمية للمجتمع وموارده ، وهى تنمية تتصف بقصر النظر ، ولا تعترف بالتخطيط طويل الأجل ، تستند الى المصلحة الخاصة وتؤثرها على المصلحة العامة بل والقيم الانسانية بوجه عام ويكفينا الاشارة الى الاستهانة بأرواح الناس التى انهارت عليهم

---

١. جلال أمين ، نحو تفسير جديد لأزمة الثقافة والمجتمع فى مصر ، مصدر سابق ، ص ٢١٢.

مساكنهم الجديدة أو دور الجهاز الحكومي فى مساندة الفساد فى الكثير من القطاعات أو الى ظاهرة الغش الجماعى فى الامتحانات والذى يساعد عليه فى كثير من الحالات المراقبون أنفسهم.(١)

وعلى أية حال فان ما يعنينا الآن من التحليل السابق هو ايضاح تأثير انتشار قيم البرجوازية (٢) فى المجتمع المصرى ، على السلوك الفعلى للقطاعات العريضة من السكان تميل توقعتنا فى هذا الخصوص الى تأكيد زيادة حدة الازمات التى يعانى منها السكان فى مصر وزيادة حدة الصراعات الطبقية حتى تصل الى درجة يصبح معها التحول عن هذه السياسات أمرا ضروريا ، ذلك ان قيم البرجوازية تعوق التنمية فهى قيم تحث على الكسب السريع والسهل وليس على العمل المنتج ، تحض على الاستهلاك وليس على الادخار ، تبعث على الاهتمام بالواقع - دون مواجهته أو التصدي لتغييره - وليس بالمستقبل ، تفضل المنتجات الأجنبية المستوردة وتحتقر المنتجات الوطنية ، تهتم باقتناء الأشياء لا تنمية المواهب والقدرات ، بالأخذ لا العطاء ، باللامبالاة والسلبية لا المشاركة فى اتخاذ القرارات وابتكار الحلول ، الحقد الطبقى لا التكافؤ والمساواة ، تحث على الفساد الخلقى بكافة سبله فالغاية (المال) تبرر الوسيلة (النفاق - الخداع - الترحيب - التزوير - الرشوة ـ الخ) ، تحث على اللاعقلانية وهدر الملكية العامة ـ الخ . لقد انعكس ذلك كله فى وجود أزمة طاحنة فى السلوك ، وهى أزمة باتت تهدد الآن بالاضرار مصالح الجماهير فى مصر ، وبتعطيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمع المصرى ككل .

----

١ نجد تحليلا شموليا لهذه القيم فى الدراسة الهامة التالية : سمير نعيم أحمد ، أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، مصدر سابق ، ص ٣٦

٢ المصدر السابق ، ص ص ٤٢ /٤٣ .

ثانيا الأوضاع السكنية :

تعتبر مشكلة الاسكان من أهم المشكلات التى تواجه مصر فى الوقت الحاضر ، والتى باتت تشكل الآن أكبر تحديات مجتمعنا المعاصر منذ الانفتاح الاقتصادي ، وقد تمثلت أخطر مظاهرها فى ظهور أنماط جديدة بائسة من المعيشة السكنية تبتعد تماما عن المسكن الآدمى المناسب ، أو ما اصطلح على تسميته بالاسكان المشوه أو العشوائى والتى فاقم من ...رها العديد من الاعتبارات كالهجرة من الريف الى المدينة ، وقلة المعروض من الوحدات السكنية .

الا اننا يمكن ارجاع مشكلة الاسكان الى الانفجار السكانى الذى يعد أحد أسبابها الرئيسية ، والذى يمثل تحديا جوهريا ، وعقبة أساسية أمام جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما أن النمو السكانى السريع بات يمثل رنين خطر يهدد التهام الجزء الأكبر من الناتج القومى لبرامج التنمية ، كما يمثل أيضا ضغطا ملحا على الخدمات والمرافق العامة وجدير بالذكر أن معدل الاستثمار لكل من القطاعين العام والخاص فى مجال الاسكان قد انخفض من ٢٥٪ من حجم الاستثمارات على المستوى القومى ١٩٥٠ الى ١٠٪ فقط عام ١٩٦٠.[1] كما أن معدل بناء الوحدات السكنية قد انخفض من ٧ وحدات سكنية لكل ألف شخص عام ١٩٦٠ الى حوالى وحدتين سكنيتين لكل ألف شخص عام ١٩٧٥.[2] لقد بدأت أزمة الاسكان فى مصر فى أعقاب عام ١٩٦١ ، كنتيجة لاتجاه الدولة الى التنمية الصناعية ، مع عدم تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مشروعات الاسكان الذى انفردت به الدولة ، واستمر تفاقم

---

١ الأهرام الاقتصادى الاسكان ومواجهة مشكلته ، ملحق عدد أول فبراير ، ١٩٨٠ ص ٨

٢ رئاسة الجمهورية ، لجنة الاسكان ، اتجاهات عامة لحل مشكلة الاسكان فى مصر ، ١٩٨٠ ص ١٣٧

الأزمة حتى أصبح ما نحتاج اليه حوالى ٣ مليون و٦٠٠ ألف وحدة سكنية حتى عام ٢٠٠٠، منها ٨٣١,٠٠٠ وحدة لمقابلة النقص المتراكم فى الماضى و٢ مليون و١٨٠ ألف وحدة لمواجهة الزيادة فى عدد السكان...٥٨٩,٠٠٠ ألف وحدة للاحلال والتجديد وذلك بافتراض ثبات معدل النمو السكانى الحالى وهو ٢,٣١٪ سنويا أو ٢,٧٠٠,٠٠٠ مليون وحدة سكنية بافتراض تناقص معدل المواليد بمقدار ٠,١ فى الألف سنويا . وهو أحد سياسات السكان الوطنية والتى يمكن بها أن تؤثر على الأعداد المطلوبة من الوحدات السكنية ، وتقلل من الطلب الشديد عليها ، على المدى الطويل ، بالاضافة الى مايمكن أن تؤدى اليه من ارتفاع مستوى المعيشة . (١)

ونظرا لوقوع أغلب المدن المصرية داخل الأراضى الزراعية أو بجوارها، فقد أصبح النمو السريع الذى نتج عن الانفجار السكانى، والهجرة من الريف الى المدينة ، وأزمة الاسكان التى دفعت بألاف الأسر محدودة الدخل الى تخوم المدينة ، تشكل تهديدا خطيرا لمصادر انتاج الغذاء فى مصر . لقد بلغت نسبة النمو السنوية المتوسطة للمناطق السكنية على الأراضى الزراعية المحيطة بمدينة القاهرة ٨٪ ، فى مقابل ٢,٣٪ للقاهرة الكبرى ، فى الفترة التعدادية ١٩٧٦/١٩٨٦ . ويطلق على هذه المناطق « مناطق الاسكان العشوائى » نظرا لمخالفها لقوانين البناء وتقسيم الأراضى التى تمنع تحويل الأراضى الزراعية لأراضى مبان دون الرجوع الى السلطات المحلية ، وتضع معايير محددة لمساحات قطع الأراضى ، وعروض الشوارع ، كما تضع شروطا متعددة للتبادل ونقل الملكية وطرق تسجيلها ، وتحدد اساليب البناء وارتفاعات المبانى وأحجامها ...الخ . واذ يخالف التخطيط العشوائى كل تلك القوانين برمتها ، الا أن المخالفات الجزئية لبعض هذه القوانين قاعدة مألوفة فى هذا المجتمع ، فالدولة تعتدى اعتداءات صارخة على الأراضى الزراعية ، والقطاع الخاص

----

١ الأهرام الاقتصادى ، الاسكان ومواجهة مشكلته ، مصدر سابق ، ص ١٤.

الرأسمالى لا يتورع عن خرق قوانين البناء او الاستيلاء على اراضى الدولة نفسها الخ [1]

ولعل السؤال الجوهرى الذى نود طرحه هنا هو ، لماذا تتم مخالفة تلك القوانين ؟ وهل تنشأ حقا التجمعات العشوائية بشكل عفوى تام ، أى بدون تخطيط مسبق لا تحكمها أى قوانين ضمنية ؟ أم أن هناك ظروفا موضوعية تخلق محددات هذا النمط العشوائى من الاسكان ، وتجعل منه البديل الذى لا مفر منه لقوانين أثبتت عدم فاعليتها فى توفير السكن الحضرى ؟

ألا يعبر هذا النمط من التخطيط عن تقسيم جديد للادوار بين كافة المتدخلين فى قطاع الانتاج العقارى فى ظل العلاقات الرأسمالية التى سادت بدء من السبعينات ؟ ان المتتبع لقطاع الانتاج العقارى فى مصر خلال الخمس عشرة سنة الماضية ، يستطيع أن يتبين أن هناك بعض التحولات التى حدثت داخل هذا القطاع تبلورت فيما يلى : [2]

(أ) انسحاب الدولة بشكل شبه تام من قطاع انتاج المساكن المدعمة لذوى الدخول المحدودة وبعض شرائح الطبقة الوسطى .
(ب) اعادة هيكلة القطاع الخاص الرأسمالى الذى تحول من الانتاج السلعى الصغير فى الاسكان (عمارة أو فيلات) الى الانتاج الرأسمالى الموسع (أحياء متكاملة ، وأبراج سكنية تحتوى على اسكان ادارى وخدمات) .
(ج) انتقال أشكال الانتاج السلعى الصغير من المركز الى الأطراف .

----

١ جليلة القاضى ، النمو العمرانى على الأراضى الزراعية وأزمة الاسكان فى مدينة القاهرة فى لموند ديبلوماتيك (الطبعة العربية) ، جنيف ، سويسرا ، مايو / يونية ١٩٩٠، ص ٧ .
٢ المصدر السابق ، نفس الصفحة .

وقد تمت تلك التغييرات داخل واقع اجتماعي واقتصادي وسياسي يمر بتحولات جذرية ، وعلى رأس تلك التحولات سياسة الانفتاح الاقتصادي التي أدت الى اثراء فاحش لبعض الشرائح الاجتماعية ، وارتفاع طفري لدخول شرائح أخرى ، بما انعكس على أشكال تدخل القطاع العام الذي « انزلق » الى شرائح دخلية أعلى من تلك التي كان يتوجه اليها خلال فترة الستينات ، كذلك أدت هجرة العمالة المصرية الى الدول العربية المصدرة للنفط الى اعادة توزيع الريع النفطي ، وبالتالي اعادة توزيع السكان داخل الحضر .

في ظل تلك المعطيات ظهر في السوق العقاري ، أنواع جديدة من المتدخلين في الانتاج العقاري لم يكن لهم وجود في الستينات ، فظهرت شركات الانشاء العقاري الخاصة التي استطاعت تحقيق عائد سريع وأرباح فائقة ، وذلك نتيجة لتدفق مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، وخاصة العمالة ذات الكفاءة العالية من أساتذة الجامعات والمدرسين والأطباء ـ الخ واضبحت تلك المدخرا ت تقوم بعملية التمويل المسبق للبناء ، لتحقيق أرباح صافية تصل في بعض الحالات الى ٣٠٠٪(١)

أما شركا ت الانشاء العقاري العامة ، فقد اتبعت بدورها نفس أسلوب الشركات الخاصة ، وتخلت عن الطبقات الوسطى ، لتوجه مجمل انتاجها الى الشرائح الدخلية العليا وقد أدى ذلك بطبيعة الحال ، الى اختفاء سوق الايجار نهائيا في هذا النمط الجديد من الاسكان ، مما أثر بدوره على أسعار الأراضي التي استمرت في الارتفاع باضطراد ، وهكذا لم تجد الشرائح الدنيا والوسطى من الطبة الوسطى مكانا لها في التقسيم الجديد للحيز الحضري وأصبح عليها أن تتجه الى الأطراف ، حيث انتعش سوق عقاري مواز للسوق في

----

١ انظر : ميلاد حنا ، الاسكان والمصيدة : مشكلة لها حل ، مصدر سابق ، ص ٥٦

المركز يلائم امكانياتها ، ويستجيب لاحتياجتها .

نزح الى هذه السوق ايضا صغار مقاولى الباطن ، ممن تم الاستغناء عنهم نتيجة للميكنة الجزئية لعمليات البناء ، وكذلك صغار المستثمرين والعقاريين الذين لم يصبحوا قادرين على منافسة الشركات الكبرى فى المركز . التقت اذا مصالح كل هؤلاء فى ظل الأوضاع المتولدة من الحقبة النفطية التى اتسمت بوجود طلب ملح على السكن ، وسيولة مادية ، وعمالة مدربة.(١)

وبطبيعة الحال شهدت العاصمة، اعمق التحولات التى طرات على بنيتيها الحضرية، منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث نمت الكتلة العمرانية لمدينة القاهرة باضطراد لا مثيل له فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٧٧و١٩٨٢ بنسبة سنوية ٢٫٤٪، بينما تضاعفت الكتلة العمرانية بين ١٩٤٥ و ١٩٦٨ فزادت من ٧٫٩٨٠ هكتار الى ١٦٫١٤٠ هكتارا، بنسبة نمو ٣٫٠٨٪ سنويا، نجد انها زادت بمقدار ٢٤٪ فى الفترة ما بين ١٩٦٨ و ١٩٧٧ حيث اصبحت المساحة العمرانية للمدينة ٢٠٫٩٢٠ هكتار بنسبة نمو ٢٫٥٪سنويا ونلاحظ حدوث طفرة عمرانية جديدة ما بين عامى ١٩٧٧ و ١٩٨٢ حيث زادت الكتلة العمرانية بنسبة ٢٩٪خلال ٥ سنوات لتصل مساحتها الى ٢٦٫٩١٢ هكتار . (٢)

واذا كانت الفوارق الدخلية قد ادت الى احداث عملية انتقائية بين الفئات المختلفة فى المركز نتج عن طرد للشرائح الوسطى والدنيا من السوق العقارى الرسمى فان نفس الشيء بدا يحدث فى الاطراف وتم استبعاد كل الفئات الاجتماعية التى لاتمتلك مدخرات

---

١ جليلة القاضى ، المصدر السابق ، ص٧

٢ المصدر السابق، نفس المكان .

كافية من مناطق الاسكان العشوائى المتطورة ، الى الأطراف ، حيث أسعار الاراضى مازالت منخفضة نسبيا، والسوق العقارى فى طور التكوين وتبدا الدورة من جديد ، اماالفئات الاجتماعية التى ليس لديها مدخرات على الاطلاق فلا يوجد أمامها بدائل أخرى سوى اسطح المنازل ، او مناطق الجبنات التى تأوى حاليا ١٢٠,٠٠٠ ساكن او مساكن الايواء العاجل التى توفرها اجهزة الحكم المحلى باعداد غيركافية للاسر التى انهارت مساكنها فى داخل الاحياء القديمة ، وخاصة فى قاهرة العصور الوسطى.(١)

هذا الوضع يوحى - بدون ادنى شك - بوجود ازمة او مشكلة حادة فى الاسكان الا ان الحقيقة المثيرة للدهشة هى ان مشكلة الاسكان فى القاهرة تتميز بمفارقة يمكن التعبير عنها كالاتى : (مساكن بلاسكان ، وسكان بلا مساكن) (٢) اى ان هناك ازمة اسكان سماتها الاساسية ، تدهور المبانى فى الاجزاء القديمة من المدينة ، وارتفاع نسبة التزاحم وارتفاع الكثافات ، ولكن هذة الازمة ليست نتاج نقصا فى انتاج الوحدات السكنية فى مواجهة زيادة عدد الاسر ، ولكنها انعكاس لغياب الترشيد فى الانتاج وتوزيع الوحدات المنتجة من قبل القطاع العام والقطاع الخاص بشقية الرسمى وغير الرسمى كما أنها انعكاس لتوجية الوحدات المنتجة من قبل القطاع العام والخاص الرسمى الى الشرائح المتيسرة ، والشرائح العليا للطبقة الوسطى ، مما جعل هذا الانتاج يتخطى الاحتياجات الحالية والمستقبليه . وقد ادى ذلك الى تخطى عدد الوحدات المنتجة لعدُد الاسر ، ووجود مخزون اسكانى غير مستغل بلغ ١٠٨ مليون وحدة سكنية فى حضر وريف مصر منها ٥٢٢,٠٠٠ وحدة سكنية فى القاهرة الكبرى وحدها ، اى ان ١٧ من مساكن مصر خالية ، مغلقة قدرت تكاليفها بنحو ١٠ مليار دولار (اى ما يساوى ديون مصر الخارجية).

----

١ المصدر السابق، ص ٧- انظر ايضا ميلاد حنا،الاسكان والمصيدة،مصدرسابق ،ص ١١٧/١١٥

٢ ميلاد حنا،المصدر السابق،ص ٦٢

وقد اشارت دراسة حديثة عن الاسكان العشوائى فى مصر ، الى وجود نسبة عالية من المساكن غيرالمشغولة فى مناطق الاسكان العشوائى ، خاصة المناطق حديثة التكوين، تصل نسبتها الى ٥٦٫٢٪فى المناطق التى تكونت عشوائيا بالكامل [١] كما وصل النمو فى عدد الوحدات المشغولة ٩٫٣٪، وبالتالى فقد نتج عن ذلك وجود عدد من الوحدات غير المشغولة تصل نسبتها الى ٥٫٥٪من المخزون الاسكانى ، بالاضافة الى عدد من الوحدات تحت التشييد والبناء قدرت بنحو ٣٫٤٪من هذا المخزون.[٢]

وعندالحديث عن قضيةالاسكان ، ينبغى أن نشير الى أن البداية تتحدد دائما بالسياسة والفكر ، ذلك أن القرار السياسى هو الذى يتيح لنا أولا وقبل كل شىء التوجه العام لحل مشكلة الاسكان ، وفى هذا الصدد يمكننا طرح بعض التساؤلات لعل أهمها : هل تبنى أساسا لمواجهة الاحتياجات الشعبية ، أم لتحقيق تطلعات ورغبات طبقات ثرية صاعدة ؟ ما هو نصيب الاستثمارات المخصصة لمواجهة الاسكان ؟ ومن الذى سيقوم بتشييد مشروعات الاسكان ؟ هل هو القطاع العام أم القطاع الخاص ؟ وفى أى نوع من الاسكان تمنح الأولوية ؟ وهل سيكون ذلك وفق قواعد الاقتصاد الحر الذى يخضع لآليات السوق من حيث العرض والطلب ؟ ...الخ

على أن معضلة الاسكان وان كانت فى المقام الأول سياسية واقتصادية ، الا أنها

----

١ دراسة عن الاسكان العشوائى فى القاهرة وبنى سويف قامت بها الهيئة العامة لبحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمرانى (غير منشورة) استنادا الى جليلة القاضى : مدينة الموتى القاهرة : مأوى لمن لا مأوى له .

٢ المصدر السابق مباشرة ص٦

بالضرورة اجتماعية أيضا ، فهى فى الأصل قضية الانسان.[1] لقد أثرت أزمة الاسكان تأثيرا سلبيا على سلوكيات وأخلاقيات الأفراد المجتمع فالروابط القرابية تفككت ، وتفاقمت المشكلات بين أفراد الأسرة الواحدة ، بما افقدهم الترابط الأسرى ، وأشاع امكانية الحصول على مسكن ملائم ينعكس بالضرورة على نفسية المواطن وعلى اتجاهاته نحو عمله ومجتمعه فالذين يعانون من أزمة الاسكان ، لا يمكن أن نتوقع منهم تبنى قيما ايجابية نحو العمل أو الاسهام فى التنمية ، والتفانى من أجل مستقبل مجتمعهم .(٢)

ولقد شهدت مصر ، خلال سنوات الانفتاح الاقتصادى تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة الحدة والعمق ، وبطبيعة الحال كان لهذه التحولات ، انعكاساتها المباشرة على مشكلة الاسكان ، وربما كان من أخطر هذه الانعكاسات ، ظهور أنماط جديدة من المعيشة السكانية ، هى أقرب الى المأوى منها الى السكن الآدمى المناسب ، او ما اصطلح على تسميته بالاسكان المشوه أو الاسكان العشوائى ، والتى فاقم من ظهورها ازدياد ضغط أزمة الاسكان ، وتكرار انهيارات العمارات المفاجىء ، وتزايد معدلات الهجرة غير المنظمة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية ، سعيا لفرص عمل أفضل وتحقيق دخل أكبر وعديد من الاعتبارات الأخرى .(٣)

والحقيقة أن النمو العمرانى الكبير ، الذى تشهده القاهرة منذ عقدين من الزمان

----

١ ميلاد حنا ، الاسكان والقرار السياسى فى مصر ، الأهرام الاقتصادى ، العع (٨٩٣) ، فبراير ١٩٨٦، ص ص ١٤ - ١٥.

٢ سمير نعيم أحمد ، أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، مصدر سابق ، ص ٣٥.

٣ ميلاد حنا ، مساكن لسكان العشش ، الأهرام الاقتصادى ، العدد(٨٠١) ، ستمبر ١٩٨٤ ، ص ص ٣٠/٢٩.

تقريبا لاينفى أن نسبة عالية من مبانى المدينة متداعية متهالكة ، آيلة للسقوط كما نسبة أخرى تفوق الأولى تجاوزت عمرهاالافتراضى ، وأن هناك نسبة من المساكن لا تصلح للسكن الآدمى ، يرتبط ذلك بشكل خاص بنمو الأحياء الشعبية القديمة ، وتكون أحزمة ضخمة سميكة من المناطق المتريفة على أطراف القاهرة . والواقع أن أزمة الاسكان الحضرى قد دفعت الى ظهور مناطق اسكان عشوائية التكوين ، على أطراف الكتلة العمرانية ، وذلك لمواجهة احتياجات السكن نتيجة للخروج الريفى - الحضرى كثيف النطاق ، ومن ثم فقد نشأت أحياء جديدة خارج كردون المينة.[1] نشأة عشوائية دون أى تحفظ . وغالبا دون تصاريح من السلطات المختصة . ويفضل البعض تسميتها بالاسكان القزمى مرة ، أو السرطانى أو غير الرسمى ، أو المشوه ، ليس فقط لأنها تشوه جمال المدينة ، وتقزز مشاعر أثريائها ، بل لأنها تشوه أيضا نفس ساكنيها .[2] فضلا عن تعتيمها لصورة المجتمع ككل لأنها تعبر عن واقع التناقضات والفوارق فى الأوضاع المعيشية فى مصر .

والواقع أن القاهرة ، تضم نسيجا حضريا مختلطا ومتنوعا ، على نحو يصعب وجوده فى أى مدينة معاصرة أخرى ، فهنالك الأحياء الشعبية (العتيقة) المتهالكة ، والأحياء الشعبية الحديثة (المترفية) . وهناك أحياء حضرية مخططة وأحياء حضرية عشوائية ، وفى اطار السكن الفقير ذاته ، هناك تباين ملحوظ ، من المنزل الريفى على الأطراف ، الى المقبرة السكنية فى الوسط ، الى العشش والأكواخ على الأطراف مرة أخرى . ومن الطبيعى أن ينعكس هذا التنوع فى أنماط السكن الفقير ، على أية سياسات تسعى الى النهوض به ، حيث يوجد هناك بالفعل ، قطاعا ضخما من منطقة القاهرة الكبرى ، لم يتطور

----

١ السيد الحسينى ، احياء السكن الفقير فى القاهرة : تحليل بنائى ، الندوة الاقليمية للاسكان العشوائى واحياء الصفيح فى البلدان العربية ، مراكش ، يونيو ١٩٨٨ ص ٧٩.

٢ ميلاد حنا ، الاسكان مصيدة للتنمية ، دراسة نظرية لمفكرى العالم الثالث ، فى : الأهرام الاقتصادى ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة العدد (٨٥٧) ، ١٧ يونيو ، ١٩٨٥ ، ص ١٨.

فى ظل خطة حضرية واضحة وانما نما فى ظل قفزات عشوائية شكلت نسيجا مختلطا من الحياة الحضرية(١)

فماذا عن الوضع فى ظل الانفتاح الاقتصادى ؟. لقد أدت سياسة الانفتاح فى مصر ، خلال عقد السبعينات ، الى تدهور المشكلة الاسكانية ، وتحولها الى أزمة حقيقية ، لقد طفت على السطح مشكلات السكن الفقير بأنماطه المختلفة ، على أن الاشارة الواجبة التسجيل هنا ، هى أن سكنى المقابر والعشش والأكواخ وان كانت ظواهر حديثة تماما ، الا أنها قد حققت نموا سريعا خلال هذه السنوات، كما أن نمو الأطراف الحضرية قد حقق بدوره قفزة ضخمة خلال الفترة فتحولت أطراف القاهرة الغربية والشمالية والجنوبية ، الى أحزمة فقر ريفية كثيفة.(٢)

والحقيقة فان أعلى معدلات النمو العشوائى قد تحققت فى مدينة القاهرة خلال عقد السبعينات ، فهناك أحياء كاملة ، قد شهدت نموا سكانيا ، لم تشهده من قبل أحياء أخرى فى العاصمة ، فخلال هذا العقد شهدت القاهرة أخطر أزمة اسكان فى تاريخها ، ومن بين العوامل التى أسهمت فى حدة هذه الأزمة ، ما حملته سياسة الانفتاح الاقتصادى من مشكلات انعكست بشكل مباشر على قطاع الاسكان بوجه عام ، وأنماط السكن الفقير بوجه خاص.

ان قراءة أولية للعوامل المتصلة بتدهور قطاع الاسكان خلال عقدى السبعينات ، تكشف لأول وهله ، عن ازدياد المضاربات على أراضى البناء ، وارتفاع أسعارها ، كما حققت اسعار مواد البناء المنتجة محليا ، كالطوب والحديد والأسمنت والبلاط والزجاج ـالخ ، ارتفاعا ملحوظا ، فضلا عن ندرة العمالة الماهرة بسبب الهجرة الى الدول النفطية ، يضاف

----

١ السيد الحسينى ، المصدر السابق ، ص١١٦.

٢ المصر السابق ، ص ١٢٠.

الى ذلك أيضا تراجع نشاط الدولة فى مجال الاسكان الشعبى .(1)

والواقع ان هذة العوامل ، قد اسهمت فى نمو مايطلق عليه المخططون المعماريون للاسكان غير الرسمى او السكن العشوائى ويقدر الرصيد الكلى للمساكن فى مصر عام ١٩٨٠ بنحو ٧.٢ مليون وحدة سكنية، ويعتبر هذا الرصيد السكنى متساويا تقريبا مع عدد الأسرة فى مصر ، وقد يوحى ذلك بان هناك تعادلا بين عددالمساكن وعددالأسر غير أن الأمر لم يكن كذلك حيث يحسب احصائيا اى موقع على انه مسكن وبالتالى يتم احتساب العديد من الوحدات غير الصالحة للمعيشة الانسانية ، ضمن الرصيد السكنى ، ومن ثم فان بعض المساكن الموجودة حاليا ، ليست مساكن بالمعنى المتعارف علية للسكن ، مثل مناطق القبور والعشش والأكشاك ، يدخل فى ذلك ايضا بعض المساكن ذات معدلات التزاحم العالية ، وكذلك فان جانبا كبيرا من المساكن القائمة حاليا ، ايل للسقوط ، ويشكل مصدر تهديد حقيقى لحياة السكان . ويمكننا هنا طبقا لبعض التقديرات الاحصائية لهذة المساكن غير الصالحة للسكنى الجوازية بان نحصى تعدادهابحوالى ٢ مليون وحدة ، اى مايوازى ٢٨٠ من اجمالى المساكن القائمة ، كما ان هذا الرقم يمثل فى حد ذاته ، جمله احتياجات المجتمع المصرى من الوحدات السكنيه فى الوقت الراهن.(2) واذا كانت مناطق الاسكان العشوائى قد ساهمت فى تكوين المسكن الملائم لفئات مختلفة من السكان فان الكثير من هذه المناطق ، ما زالت تفتقر الى تجهيزات البنية الاساسية ، فضلا عن احساس ساكنيها من الشرائح الوسطى والدنيا للطبقة الوسطى بالدنوية ، ومن ثم فهى بيئة طبيعية للتطرف الفكرى والدينى

----

١ المصدر السابق ، ص ١١٧.

٢ محيا زيتون ، الاسكان مسئولية من ؟ ، فى : جودة عبد الخالق (محرر) ، الانفتاح : الجذور – الحصاد – المستقبل ، مصدر سابق ، ص ٤١٥.

والجدير بالذكر، ان الجزء الاكبر من هذه الاحتياجات يمثل احتياجات سكنية خاصة بالفئات الفقيرة ومحدودة الدخل ، اى القطاعات الواسعة من الجماهير . والواقع ان تضخم هذه المشكلة ، يرجع الي عامل هام هو عدم منح الاسكان الشعبى الاولوية التى تستحقها في ظل سياسة الانفتاح، بل ان هذه الاولويات ، تكاد تدور فى فلك فئات معينة فى المجتمع ،استطاعت الافادة من تلك السياسة االاقتصادية ، وحققت من وراءها مكاسب خيالية وقد يكون الوزن العددى لهذه الفئات محدودا جدا لكن وزنها الاجتماعى والاقتصاى والسياسى على درجة عالية من الأهمية(١)

ويستدل من حصاد الممارسات العملية لمشروعات الاسكان التى تمت فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى أن مناطق التوسع فى انشاء المساكن لم تخرج من كونها ردود أفعال ان ذلك يعنى مثلا ، أن القطاع الخاص كان يبنى المساكن التى تحقق أقصى ربح ، بصرف النظر عما اذا كان ذلك يتفق مع التنمية أم يمثل تحديا لها ، ويؤدى بنا فى النهاية الى العشوائية ، وتراكم المشكلات وزيادة حدتها ، ذلك أن التركيز فى انشاء المساكن ، كان موجها الى القاهرة بشكل خاص ، حيث القوى الشرائية أعلى ، سواء للاسكان الفاخر أو الاسكان الادارى ، أو الاسكان السياحى (٢)

ولقد تسببت هذه الحياة المادية المترفة ، فى خلق بعض الآثار السلبية على المجتمع المصرى ، ولعل أبرز تلك الآثار ، انها قد عملت بالفعل ، على خلق جيلا - ان لم يكن أجيالا - باكمله من المصريين ، عاجزا عن أن يدبر لنفسه سكنا ، ملائما ، وبشروط معقولة لأول مرة فى التاريخ الاجتماعى المصرى . لقد ساعد المجتمع نتيجة للممارسات

----

١ محيا زيتون ، المصدر السابق مباشرة ، ص ص ٤١٦/٤١٧.

٢ ميلاد حنا ، الجوانب الاقتصادية لمشكلة الاسكان ، الأهرام الاقتصادى ، العدد(٦٨٢) ، فبراير ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨.

المنحرفة للطبقات التى أثرت فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، ظاهرة تملك الشقق بأسعار خيالية ، بما يترتب عليها من آثار سلبية على المجتمع المصرى بصفة عامة ، حتى أضحت فكرة البحث عن المستقبل ، مسألة ميئوس منها فى مصر.[1]

لقد تضافرت عوامل عدة ، للتأثير على أزمة الاسكان فى مصر منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فضلا عن ظهور أنماط جديدة من الاسكان الفاخر الادارى والسياحى ، وسيطرة نمط التمليك على نحو ما ذكرنا قبل قليل ، هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية لعل أهمها هجرة - رأس المال أو عزوفه عن قطاع الاسكان الشعبى العادى . وازدهار الاسكان المفروش ، وسيطرة مافيا التعاونيات على الحركة التعاونية للاسكان وانتشار ظاهرة العمارات دون تشطيب -الخ ، وبطبيعة الحال كان الحصاد ، أن يجد القوى والثرى مسكنا لأولاده (وربما عدة مساكن) ، بينما يفقد الفقراء كل آمالهم ، ولم يكن أمامهم سوى اللجوء الى العشش والمقابر ، ومن ثم يتعرض السلام الاجتماعى للخطر.[2]

وعلى أية حال ، فان ما يعنينا الاشارة اليه هنا فى هذا الخصوص ، هو أن تحليل مشكلة السكن الفقير فى القاهرة ، لابد وأن يتم فى سياقات واعتبارات بنائية مجتمعية شاملة ، وفى ضوء توجيهات الاقتصاد السياسى للمجتمع المصرى . ويكفى أن نلقى نظرة قطاعية على تطور الاسكان من اجمالى الاستثمارات العامة ، وتعقب أوجه الانفاق على أنماط الاسكان والتشييد خلال الفترة التى شهدت تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى . لقد تراجع نصيب

----

١ السيد يس ، التحليل الثقافى للمجتمع المصرى ، الأهرام الاقتصادى العدد (١٠٧٣) ، اغسطس ١٩٨٩ ، ص ١١

٢ ميلاد حنا ، الاسكان والمصيدة : المشكلة والحل ، الأهرام الاقتصادى مصدر سابق . ص ٨٦

الفرد من اجمالى الاستثمارات من ٨,٨٪عام ١٩٧٣ الى ٩,٥٪عام ١٩٧٩.

وهى ظاهرة تعكس تضاؤل الأهمية النسبية للاسكان خلال تلك الفترة بالمقارنة باهميته النسبية خلال النصف الثانى من الستنيات ، حيث كان يشكل ١٢,٤٪ من اجمالى الأستثمارات .[1] غير ان الأمر لم يقتصر على اخفاض نصيب السكان بوجه عام من اجمالى الاستثمارات بل تعدى ذلك الى اختلال التوازن بين انماط المساكن المنفذة خلال تلك الفترة لقد حدث انكماش فى الأسكان الشعبى خلال عقد السبعينات بسبب سيطرة قطاع التشييد الذى ينافس قطاع الأسكان فى استخدام مستلزمات ومواد البناء ينبغى الأشارة ايضا الى اتساع نطاق التشييد الموجه لخدمة قطاع الأنفتاح ، وانشاء االأنفاق والكبارى والمبانى غير السكنية كالأنفاق والمنشات السياحية والمبانى الادارية الحكومية ، فضلا عن تجهيزات المدن الجديدة التى انفق عليها حتى سنة ١٩٨٣، اكثر من ٣٨٥ مليون جنيه يدخل فى ذلك ايضا مشرعات تعمير قناة السويس ومدنها واقامة المستوطنات الجديدة على الساحل الشمالى الغربى ٠(٢)

والواقع ان انخفاض استثمارات الأسكان ، قد واكبة انخفاض فى معدل انشاء المساكن خلال فترة الأنفتاح بالمقارنة بالنصف الثانى من الستينات ، تؤكدالاحصاءات المتاحة ان متوسط عدد المساكن المنشاة سنويا خلال النصف الثانى من الستينيات ، بلغ ٤٧ الف مسكن . بينما لم يبلغ هذا الرقم فى المترسط خلال فترة الأنفتاح سوى ٣١ الف مسكن واذا اخذنا فى الأعتبار ، انه لم يحدث عجز فى المعروض من المساكن الفاخرة والاسكان فوق المتوسط خلال فترة الانفتاح ، لاتضح لنا ، ان انخفاض معدلات البناء كان على حساب

----

١ السيد الحسينى ، أحياء السكن الفقير فى القاهرة ، مصدر سابق ، والبيانات الاحصائية استنادا الى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوى للاحصاءات العامه ، يونيو ، ١٩٧١ .

٢ مجلس الشورى ، تقرير دراسة مشكلة الاسكان ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٥

التضحية بالاحتياجات الاساسية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل.[1]

يتضح من العرض السابق ان الاسكان الشعبي الذى يعتبر الجزء الاكبر من مشكله الاسكان ، لم يمثل فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، أحد الأولويات الهامة للسلطة السياسية فى مصر ، كما أن هذه السياسة بما انطوت عليه من غياب للتخطيط الاقتصادى ومحاولة حل مشكلات الاسكان عن طريق التوجه للخارج ، وفشل القطاعين العام والخاص فى القيام بدورهما ..الخ ، قد ساهمت مساهمة فعالة ، فى تفاقم مشكلة اسكان القطاعات العريضة من السكان ، الأمر الذى يعنى فى التحليل الأخير ، أن هذه المشكلة قد باتت ترتبط بالفعل ، بالعديد من التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد القومى.[2] وأنها قد تجاوزت مرحلة النظر اليها كمشكلة فنية أو مكانية يمكن مواجهتها بتدبير مزيدا من الاستثمارات أو التقنيات الحديثة ، أو بتحقيق مزيدا من العدالة لاجتماعية ، وحسن التوزيع المكانى .. الخ ، انها باختصار مشكلة تتداخل فيها كل هذه العوامل والمتغيرات ، اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وفنية ومكانية ، وتعكس على نحو دقيق طبيعة التطور الاجتماعى - الاقتصادى بما يتضمنه من قوى وتفاعلات مختلفة . وبهذا المعنى فان السكن الفقير ، وسوء أحواله والتفاوت فى الأوضاع السكنية بين طبقات المجتمع ، تعبر عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية للمجتمع ، ونمط توزيع القوة ، ودور المصالح والأيديولوجيات المختلفة فى رؤيتها وتناولها لهذه الأوضاع .

وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بين بعض الخبراء والمحللين الاجتماعيين والمعماريين بأن السكن الفقير - وان كان شائعا فى كافة المدن المصرية - يتخذ أشكالا

----

١ محيا زيتون ، الانفتاح الاقتصادى ومشكلة الاسكان ، مصدر سابق، ص ٤١٨.

٢ المصدر السابق ، ص ص ٤٤٢ /٤٤٣.

متنوعة ذات خصائص ومحددات متباينة ، الا أن هناك بالفعل بعض الرؤى السوسيولوجية التى استطاعت بالاعتماد على بعض المحكات ، تحديد الخصائص العامة للسكن الفقير فى مدينة القاهرة . ففى محاولة للتعرف على الملامح الأساسية لهذه الأنماط السكنية بالاستناد الى بعض المعايير ، مثل مدى ملائمة أماكن المعيشة للسكن ، حجم ونوعية الخدمات والمرافق المتاحة للمسكن ، معدل التزاحم داخل المسكن ، نوعية مواد البناء المستخدمة ، الحالة الانشائية للمسكن وغيرذلك من مؤشرات اجتماعية واقتصادية ، يؤكد « الحسينى » فى دراسته السابق الاشارة اليها ، انه فى المناطق المتخلفة بالقاهرة ، تنتشر المساكن التى لم تعد أصلا للسكن ، كالعشة والكشك والجراج ،-ولكنها اتخذت كأماكن للمعيشة نظرا لعجز المعروض من المساكن ، عن مقابلة الاحتياجات السكنية عند مستويات للأسعار تتناسب مع دخول هذه الفئات التى تضطر للاقامة فى هذا النوع من المساكن . فضلا عن أن هذه الغرف غير معده أصلا للسكن فهى أيضا غير مزوده بأى نوع من المرافق لقد بلغ عدد هذه الغرف فى أوائل الثمانينيات فى الحضر المصرى ٦٧٧ الف غرفة بنسبة تصل الى ٢٠٪ من اجمالى الوحدات السكنية المخصصة ، وتضم القاهرة وحدها ٤٢٪ من اجمالى الوحدات السكنية المخصصة للسكن.(١)

والمتتبع لديناميات الحياة فى هذه المناطق الحضرية ، يستطيع أن يتبين طائفة من السمات العامة التى تميزها عن غيرها ، فهى تعانى من ارتفاع معدلات الكثافة السكانية ، كبر حجم الأسره ، ارتفاع نسبه المهاجرين انخفاض نسبه المساكن المزوده بالمياه الجاريه ، والكهرباء ارتفاع نسبه الأميه وعلى الأخص بين النساء ، انخفاض سن العمل وخصوصا بين الأحداث ، انخفاض معدلات مشاركه النساء فى مجال النشاط الأقتصادى والمهنى ،

----

١ السيد الحسيني : مصدر سابق ، ص ٥٢.

كما تنتشر فى هذه المجتمعات (اعنى الأحياء والمناطق الشعبيه فى القاهرة) الأعمال اليدويه كما ان نسبة غير قليلة من السكان يمارسون اعمالا غير منتجة كبيع الجرائد ، والخدمة فى المنازل ، والبيع المتجول او على عربات ثابتة او بيع الرصيف ، بالأضافة الى اقحام الأطفال فى العمل الحرفى ، حيث ينظر اليهم كمصدر للدخل . هذا ويعيش السكان فى هذه المجتمعات فى حالة اغتراب عن مجتمعاتهم ، ولعل هذا يرجع الى عدم قدرة الغالبية منهم على التأقلم والتكيف مع المتغيرات المجتمعية الجديدة مما يؤدى الى زيادة معدلات العنف والجريمة وعلى الجانب الآخر فان سكان هذه المجتمعات ايضا يتصفون بانخفاض وعيهم السياسى ومن ثم فهم يمثلون ماده خام للتعبئه السياسية متى وجد المحرك الذى يوجههم والتنظيم الذى يضمهم والأيديولوجية التى تقدم لهم الأطار الفكرى البديل وليس صدفه ان معظم الجماعات المتطرفه والخلايا المعارضة تتمركز فى مثل هذه الأحياء ، حيث تجد فيها بيئة مناسبة للنمو.[2]

واستكمالاً لهذه الخصائص السكانية ، يمكن الأشارة ايضا الى ان سكان هذه الأحياء يتوزعون بين مجموعات قليلة من العمال المنتجين وصغار الموظفين والحرفيين وبين غالبية من البشر ، تعيش دون عمل محدد او واضح ، اى فى بطاله سافره او مقنعة ، تقوم

----

١ المصدر السابق ، ص ص ٢٧/٢٨.

٢ حسنين ابراهيم توفيق ، أحزمة الفقر تحاصر المجتمع المصرى ، الأهرام الاقتصادى ، العدد (٨٠٩) ، يوليو ١٩٨٤ ، ص ١٩.

باعمال هامشية وغير منتجة ، بل احيانا مدمره ومخربة كبيع المخدرات او تجارة الرقيق الأبيض او التسول والفشل ، وكافة انواع الأنحرافات الأخرى.[١]

ومما لاشك فيه ان الأسكان الفقير ، وخصوصا سكنى المقابر - فى مدينة القاهرة قد ساهم فى ايواء من لا مأوى له ، وهو يدخل فى اطار الحلول الذاتية التى توصلت اليها الطبقات الدنيا فى المجتمع ، وباركتها السلطات المسئولة، لعجزها عن تقديم بدائل اخرى . ومن الملاحظ ان تلك (الحلول الذاتية) اصبحت الآن تمثل الوسيلة الوحيدة للالتفات حول مشكلة الأسكان ، حيث اوضحت معظم الدراسات التى تناولت ظاهرة السكن بالقبور ، علاقتهما الدقيقة بأزمة الأسكان ، حيث تصل نسبة المولودين خارج المقابر الى ٥٨ ، كما ان قرابة ٧١ من هؤلاء السكان قد نزحوا اليها من الأقسام القديمة بالمدينة (اعنى مدينة القاهرة) مثل السيدة زينب والخليفة والدرب الأحمر والجمالية وعين الصيرة . كما تبين ان نسبة سكان الأحواش فيما قبل عام ١٩٢٤ لم تتعد ١٫٥ ، بينما وصلت نسبة الذين سكنوها فيما بين ١٩٦٦ و ١٩٨٦ الى ٣٠٫٦ ، وهى نسبة تبرهن على حداثة السكن ، وارتباطها بتفاقم ازمة الأسكان.[٢] كما تؤكد واحده من الدراسات الجامعية ان ٢٦ من عينة الدراسة فى مدينة القاهرة ، ترى ان السبب الأساسى فى سكنى تلك المناطق هو قلة المساكن ، فى حين وصلت نسبة الأستجابات الخاصة بغلاء المساكن وانخفاض الدخل وسوء توزيع الوحدات السكنية الى جانب انعدام التخطيط والأفتقار الى التنظيم ، الى ٤٥٫٥ . كما عبرت ١٦ من اجمالى العينة عن أن انهيار وازالة المساكن الخاصة بهم ، كانت سببا فى لجوء بعضهم الى مقر

---

١ ميلاد حنا أريد مسكنا : مشكلة لها حل ، مؤسسة روزاليوسف ، القاهرة ، ص ٥٦.

٢ جليلة القاضى ، مدينة الموتى فى القاهرة ، مصدر سابق ، ص ٢٠.

الموتى الأخير ، والأقامة فيه[1]

وفى دراسة اكاديمية أجراها « محمود الكردى » على سكان المقابر مدينة القاهرة يخلص الى أن المقابر السكنية تحمل نفس خصائص وملامح السكن العشوائى الفقير فمن وجهة النظر القانونية ، لا يتمتع السكان بأية حقوق سواء فى مجال التمليك أو الايجار ، فمناطق المقابر تعتبر ملكية عامة للدولة ، تمنحها للأفراد للانتفاع دون حق التصرف بالبيع أو الرهن أو الايجار أو الاستخدام فى غير الغرض الذى خصصت من أجله . غير أن الممارسات الفعلية شيء مخالف تماما كما لبثت مناطق المقابر أن تحولت الى مناطق سكنية طرفية ، ذات بأس وقوة تتحكم فى عملية السكن ، وتفرض ايجارات ثابتة على السكان.[2] - وليس غريبا أن تتولد مشاعر الخوف وعدم الأمان لدى سكان هذه المناطق بسبب وقوعهم تحت تأثير الأوامر القاسية (للتربى) ومحاولته المتكررة طرد السكان ، وربما كانت هذا الاحاسيس بعدم الأمان ، متضافرة مع عوامل أخرى هى التى تدفع قطاعا من السكان الى ممارسة أعمال الشحاذة والتسول ، والتهريب والسرقة وتجارة الممنوعات - الخ .(٣)

وعلى الرغم من ان سكان المقابر يعانون من معظم المشكلات التى يعانى منها

منى السيد حافظ ، أزمة الاسكان كمشكلة اجتماعية ، دراسة ميدانية فى مدينة القاهرة ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، كلية الآداب جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ .

٢ محمود الكردى ، سكان المقابر بمدينة القاهرة : دراسة اجتماعية ميدانية ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٤ ، ص ص ٦٤/٨٧.

٣ المصدر السابق ، ص ص ٨٥/٩١.

سكان الاحياء العشرائية المختلفة ، على الاخص فى مجال التدهور الحضرى الفيزيقى ، الا ان سكنى المقابر لة خصوصية ، ليس فقط بوصفة نمطا سكنيا قاهريامتخلفا ، بل بوصفة نمطا سكنيا فزيدا فى طابعة على مستوى الاحياءالمتخلفة ، ليس فى مدينة القاهرة وحدها بل فى المدن الكبرى فى العالم الثالث بشكل عام[1]

وخلال العشر سنوات الماضية ، بدات الدولة تبنى سياسة تسعى من خلالها الى الخروج من اسر الوادى الضيق ، واقامة مجتمعات جديدة على الاراضى الصحراوية فى صورة مدن جديدة ومدن تابعة. الا ان تقييم اداء المدن الجديدة يعطى مؤشرات لاتوحى بالتفائل ، فالمدن الجديدة الاربعة (التى دخلت مرحلة التنفيذ) لم تستوعب حتى عام ١٩٨٦ سوى ٧٠ الف نسمة معظمهم (٨٥) يتركزون فى مدينة واحدة (١٥ مايو) ان هذا يعنى ان حجم السكان الذى حققتة هذة المدن مجتمعة خلال ١٠ سنوات ، تحققة القاهرة الكبرى فى ٧٠ يوما فقط. وفى هذا اهدار لامكانات قائمة تتمثل فى المبالغ التى انفقت على البنية الاساسية فى المدن الجديدة(حوالى ٥٥ من جملة المنصرف على هذه المدن) ولكنها لم تستغل الاستغلال الامثل نظرا لاخفاق هذه المدن فى تحقيق معدلات النمو المستهدفة[2]

وفى الوقت الذى تعانى فيه المدن الجديدة الصحراويه من نقص السكان والقاهرة

----

١ السيد الحسينى ، أحياء السكن الفقير فى القاهرة ، مصدر سابق ، ص ٥١.

٢ جليلة القاضى ، النمو العمرانى على الأراضى الزراعية وأزمة الاسكان فى مدينة القاهرة ، مصدر سابق ، ص ٧.

الكبرى متخمة بالمساكن الخالية فان المخطط الهيكلى لعام ١٩٨٢ تبنى فكرة اقامة عشر تجمعات جديدة على الاراضى الصحراوية للقاهرة ، اى مزيدا من الاستثمارات فى اعمال البنيه الاساسيه وانتاج المساكن لاضافة مزيد من المساكن الخالية ومزيد من الهدر للموارد وعدم استغلال الامكانيات والموارد المتاحة

ان تناقضات سياسات التخطيط الحضارية القديمة ، والمتبعة حاليا ، توجد على راس الاسباب التى افرزت الازمة الاسكانية الحضرية ، واوصلتها الى مرحلة حرجة ، غدا من الضروري تخطيها. اما عن وسائل وكيفية تجاوز هذه الازمة ، ربما لا تكون متاحة فى ظل الاوضاع الاجتماعية والسياسية الراهنة.

مجانية التعليم : كمدخل لفهم مشكلات النسق التربوى في مصر

مجانية التعليم :
كمدخل لفهم مشكلات النسق التربوي في مصر:

تطرح للمناقشة في الآونة الأخيرة قضية التعليم في مصر، خاصة من زاوية دراسة قضايا الأعداد المتزايدة من الطلاب، والفائض من الخريجين، وكذا ضعف التعليم وتدهور مستواه، والمطالبة بترشيد الإنفاق الحكومي....الخ . والحق أن قضية التعليم اليوم قد عُدت من كبري قضايا مصر العاجلة ، فهي تطرح أمورا بالغة الأهمية تتجاوز مسائل التمويل لتتعلق بحقوق المواطن ، وتتصل بمسئولية الدولة، ومستقبل المجتمع ونظرته لعناصر التحديث، وهي كلها أمور تنتمي إلي الفلسفة والسياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها من العلوم

ويعتبر التعليم واحداً من مجموعة الحاجات الأساسية لكل فرد في المجتمع، ومن هنا فان خطة تطويره يجب أن تستكمل مقوماتها، انطلاقا من مفهوم يفيد أن أي إصلاح أو تطوير للتعليم يجب أن يتم في إطار نظرة شاملة لكل جوانبه الثقافية والاجتماعية والاقتصادية في إطار تخطيط شامل وبرمجة واضحة ومحدده، وأن التعليم لا يكون استثمارا حقيقيا إلا بقدر عوائده الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية قياسا إلي ما ينفق عليه من جهد ومال .

ونأمل أن تسهم هذه الدراسة في دعم الحوار المتواصل الآن لتطوير التعليم في مصر، وأن تؤدي محاولتنا هذه إلي مزيد من النقاش حول الموضوع، لتكملة ولتصحيح بعض وجهات النظر التي طرحناها، خاصة إذا استطاع زملاء آخرون إثراء هذا الحوار من خلال إطلاعهم علي مصادر وتجارب وخبرات بيئات أكاديمية أخري يمكن تطويعها والاستفادة منها علي ضوء الظروف والإمكانات المتاحة في مجتمعات مغايرة .

وبداية فنحن لا نجد أنفسنا مضطرين إلي التأكيد علي حق التعليم كأحد الحقوق الأساسية للإنسان، وضرورة هامة لتأهيل " الفرد المنتج "، " والمواطن الصالح " بغض النظر عن جنسه أو عقيدته أو موقعه الاجتماعي، وهو ما نص عليه دستورنا (١٩٧٠) من أن التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية ومجاني في مراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية [١] . ولكننا نود أن نشير أن ثمة تطورا تدريجيا في تـ[illegible]

المصرية المختلفة (١٩١٣،١٩٥٦،١٩٦٤،١٩٧٠) لتأكيد الحق في مجانية التعليم، وكفايته للجميع، وعلي الدولة تيسير هذا الحق ودعمه، وصولا إلي مجتمع الجدارة [٢] (Meritocrtic Society) ذلك أن نهوض المجتمعات وتقدمها وإبداعها ومشاركة أعضائها المشاركة الفعالة يعتمد علي خصائص البشر ومنها التعليم".

والمجانية تعني ببساطة أن أبناء الطبقات الاجتماعية الواقعة في أدنى السلم الاجتماعي وذات الدخل المنخفض، وعلي وجه التحديد أبناء بعض العمال والفلاحين الفقراء، يملكون الفرص لدخول النظام التعليمي والارتقاء فيه، دون أن تعترضهم حواجز المقدرة المالية .[٣]

وقد ترتب علي كفالة الدولة لحق التعليم المجاني إقبالا واسعا علي التعليم بجميع مراحله إلي حد أن وصل الإنفاق علي التعليم في عام ١٩٨٤/٨٣ إلي ١٠٢٠ مليون جنيه، غير أن هذا الحق قد أسيء استعماله أحيانا مما جعله يتنافي مع مبدأ تكافؤ الفرص، لذلك صدر القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بترشيد هذا الحق دون إهداره .[٤]

وتثار أيضا مشكلة الربط بين المجانية وبطالة الخريجين كجزء من إشكالية العلاقة بين الإنفاق علي التعليم والعائد من التعليم وكذا الربط بين المجانية وزيادة أعداد المعلمين كجزء من إشكالية العلاقة بين الكم والكيف في التعليم .

وتساق مبررات عديدة لاعادة النظر في المجانية، مثل القول بأن الإنفاق علي التعليم لجعله مجاني عبء ضخم تنؤ به الميزانية العامة للدولة، ويطالب أصحاب هذا القول بضرورة أن يجزي علي مجانية التعليم ما يجري علي الدعم من ترشيد، وأن – يدفع القادرون تكاليف الأداء . ومن تلك المبررات أيضا أن المجانية قد هبطت بالتعليم إلي مستوي لا يُرضي عنه، فأصبح يتعلم من هو أهل للتعليم ومن هو ليس أهلا له، وأن المجانية قد ضاعفت خريجي الجماعات حيث يتخرج من نحن في حاجة إليه ومن نحن لسنا في حاجة إليه، مما أدي إلي البطالة المقنعة في الحكومة والقطاع الاقتصادي للدولة .

وقبل مناقشة هذه الجوانب المختلفة يمكننا أن نسجل هنا طائفــة مــن الأمور التي تمثل في الواقع – إجماعا قاطعا – حول بعض النقاط الأساسـية لعل أهمها (٥):

(١) إن مجانية التعليم تعبير حضاري عما بلغه المجتمع من تقدم، وأنـها ركيزة من أهم ركائز الديمقراطية، وأنها عنصر أساسي فـي بنـاء إنسانية الإنسان وفي تعميق شعوره بالمواطنة، وفي تنميـة ملكاتـه وقدراته بما يعود عليه وعلي المجتمع بـالتقدم المـادي والمعنـوي كاستثمار طويل الأجل .

(٢) انه ليست هناك علاقة بين مجانية التعليم وبين ما نراه من تدهـور التعليم في مصر ، ذلك الذي يتمثل في انصراف عدد رهيـب مـن المعلمين إلي الدروس الخصوصية وفرض مؤلفاتهم الجامعية، بـدلا من أداء واجبهم التعليمي علي الوجه الأكمل، وهو بمنزلة خلق سوق سوداء في التعليم نتيجة لقصور الكـوادر التعليميـة عـن الوفـاء باحتياجات المدارس أو الجامعات من المعلمين.

(٣) إن ما يتطلبه التعليم المصري الآن هو إصلاح مساره، وليس التفكير في إلغاء (أو مراجعة) مجانيته التي لن نصيب منها إذا ما حدث ذلك إلا رده إلي عصور الظلام .

(٤) إن التعليم المجاني في مصر ليس سياسة طارئة أو بدعه جديدة ولكنه تقليد مصري أصيل مستقر علي الأقل منذ إنشاء الأزهر في العصور الوسطي حتى بناء الدولة الحديثة في عصر محمد علي، واضطـلاع الدولة علي التعليم المدني علي كافة المستويات من المرحلة الابتدائية إلي التخصصات العالية والبعوث العلمية . وإن مبدأ " إباحة " العلـم والتعليم لم يظهر إلا بظهور المجتمع الطبقي في عصـر الخديـوي إسماعيل، ويتغلغل السيطرة الأجنبية .

والمجانية كمبدأ أساسي في ديمقراطية التعليم، لابد لها من ضمانـات حتى تحقق الهدف الذي ترمي إليه، فالمجانية في ظل الزيادة العالية في أعداد الطلاب وقصور الخدمات التعليمية، وانخفاض ميزانية التعليم ....الخ، تعتبر تماما بعيدة عن الاتجاه الصحيح وقد تسهم في خلق مشكلات عديـدة تلقـي بعاتقها علي النظام التعليمي .

إنها (أي المجانية) لا تعني كذلك إلغاء المصروفات، وفتح الأبـــواب علي مصراعيها وحشر التلاميذ، ليصل الأمر في كثير من الأحيان أن يتوزع اليوم الدراسي علي ثلاث فترات متصلة، وحشر التلاميذ في مدارس وفصول آيلة للسقوط دون وضع خطة مناسبة لاستيعابهم علي أسس سليمة تتناســـب وطبيعة المرحلة التعليمية التي يمرون بها، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلــي إعاقة تحقيق تكافؤ الفرص في التعليم .

وقبل أن نعرض لبعض الممارسات السلبية التي تخل بتطبيق المجانية الفعلية في نظامنا التعليمي في مصر سوف نشير إلـــي بعـض المعطيــات التاريخية، ونتائج الدراسات والبحوث التي تمهد طريق المناقشة وتوضحه .

إن المجانية القانونية لمراحل التعليم المختلفة في مصر، قد وجـــدت منذ زمن طويل، بدءا بقرار مجانية التعليم الابتدائي عام ١٩٤٤، ثـم قــرار مجانية التعليم الثانوي ١٩٥٠ وأخيرا قرار مجانية التعليم الجامعي١٩٦٢ .[٦] وقد تقررت المجانية كاملة في التعليم الثانوي العام والفني بمقتضى القـــانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١، الذي أصدره طه حسين، فألغي المصروفـــات فـــي التعليم الثانوي، ونادي بأن التعليم يجب أن يكون مباحا للناس جميعا، وترتب علي ذلك فتح الباب علي مصراعيه للالتحاق بالتعليم الثانوي، وزاد الإقبـــال علي هذا النوع من التعليم للذين يتمتعون والذيـــن لا يتمتعـــون بـــالضرورة والاستعداد لمواصلة التعليم فيه، وأدي ذلك بطبيعة الحـــال إلـــي انخفـــاض مستوي التعليم الثانوي، وزيادة مشكلاته .

وعلي أثر قيـــام ثـورة ١٩٥٢ وتولـــي " القبـــاني " أمـــر وزارة المعارف،انتقد سياسة التعليم التي ارتبطت بالمجانية ذاهبا إلي ضرورة بنـــاء المدارس، وإعداد المعلمين، والتحقيق من إمكانات الدولة قبل فتح باب التعليم الثانوي أمام الجميع. ونادي بأن يكون توزيع التلاميذ علي المدارس الثانويـــة والفنية حسب مجموع درجاتهم، وكان ينبغي من ذلـــك أن يقتصـــر التعليـــم الثانوي علي من لديه الاستعداد لمواصلة التعليم فيـــه، وأن يكـــون مجانيـــا للمتفوقين فيه، وبمصروفات كاملة لغيرهم .

وإعمالا لمبادئ ثورة يوليو، قررت الحكومة مجانية التعليم في كـــل المراحل التعليمية تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص، لقد نص دســـتور ١٩٥٦ فـــي مادته (٥٠) علي أن التعليم حق المصريين جميعا وتكلفـــة الدولـــة بإنشـــاء

مختلف أنواع المدارس والمؤسسات التعليمية والتربوية والتوسع فيها تدريجيا، "وأن تشرف الدولة علي التعليم العام، وينظم القانون شئونه، وهو في مراحله المختلفة بمدارس الدولة بالمجان، وفي الحدود التي ينظمها القانون". وقد تتابعت محاولات إصلاح التعليم منذئذ مستندة إلي مبدأ مجانية التعليم في كل مراحله ومبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع والقضاء علي الأمية والاهتمام بالبحث العلمي (٧) .

ولعل الطرح الدقيق لقضية المجانية يستلزم منا أن نتناول هنا بالرصد والتحليل وجهات النظر المناهضة لحق المجانية باعتبارها قضية اجتماعية سياسية، فالواقع أن التعليم بشكله ومحتواه ومضمونه والمكاسب والقيود التي تفرض عليه، هو قضية اجتماعية سياسية تؤثر وتتأثر بسياسة المجتمع، والتوجيهات الاجتماعية للطبقات السائدة أو المسيطرة والأنماط الحضارية المستلهمة، والقيم التي ينبغي ترسيخها، وأنماط الفكر والثقافة المستهدفة وبالتالي بناء الشخصية التي يسعي النظام إلي صياغتها ...الخ . الأمر الذي ينعكس في النهاية علي خريطة الواقع الاجتماعي متمثلا في موقع ودور الطبقات المختلفة ونصيبها من الثروة والعمل الاجتماعي .

ولكي تكون لدينا بعض المسلمات التي نحتكم إليها عند مناقشتنا لهذه القضية، فإننا نؤكد علي القضايا الهامة التالية كمنطلقات يجب أن تدور حولها المناقشة (٨) :

(١) إن العملية التعليمية لا تقتصر علي تلقين المعلومات المجردة، كما أنها لا تتم بمعزل عن البنيان الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، فهي بذلك تؤثر وتتأثر بمجمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل النمط الحضاري الذي يعيشه المجتمع، كما تتأثر علي وجه الخصوص بمجمل القيم والعادات والتقاليد التي يغرزها ويتركها هذا النمط أو ذاك، مما ينعكس في النهاية علي العملية التعليمية شكلا ومضمونا. أيضا فانه في إطار العملية التعليمية ومخرجاتها من نشاط ثقافي وإبداعي تصاغ فلسفة المجتمع وأهدافه، كما تتحدد التوجيهات الاجتماعية ودور الطبقات وكذا موقفها من قضية السلطة والثروة .

(٢) أنه لا يكفي لرصد بعض ظواهر المعايشة اليومية، والخبرة الذاتية لكي نتناول المشكلات ونطرح الحلول، بل يلزم التسلح بالنظرة الشمولية والفهم العام لقضايا المجتمع في تداخلها وترابطها . أو

بمعني آخر نظرة اجتماعية تشكل مرجعا عهم الواقع الاجتماعي في حركته وعلاقاته وتطوره . كذلك يلزم أن نتبع منهج علمي في التفكير وفي معالجة مثل هذه القضايا (مجانية التعليم) مما يمكننا أن نفلت من قبضة الرؤية الذاتية إلي رحاب الرؤية الموضوعية .

(٣) إنه يجب أن نتفق جميعا علي ضرورة تحديد العامل المادي في العملية التعليمية، أو ما اصطلح علي تسميته بديمقراطية التعليم أو مبدأ تكافؤ الفرص وذلك كمبدأ نتمسك به ولا نحيد عنه، أو بمعني آخر يجب ألا تكون الأوضاع الطبقية أو القدرات المادية أساسا للتمييز أو المفاضلة بين هذا وذاك في حق التعليم والارتقاء فيه .

وعلي صعيد آخر لو أجملنا المثالب التي يعددها الآخرون في النظام التعليمي فإنها في رأينا لا تعدو أن تكون نتيجة لأمرين أساسيين :

أ): حجم ومحتوي خطة التنمية وما تستهدفه من آفاق للإنماء والتطور وما تطرحه من إمكانيات للنهوض بالاقتصاد وتوفير فرص العمل والإنتاج، إنه يلزم أن يكون خطة التنمية بحيث تفي بمتطلبات الواقع الاجتماعي واحتياجاته وبذلك ينشأ نوع من الاتزان بين المتطلبات المتزايدة بقوة العمل الاجتماعية وبين الفرص المتاحة في المجتمع .

إن قصور خطة التنمية عن خلق هذا التوازن وما يستتبعه من مشاكل مثل عدم توافر الإمكانات وفائض الخريجين وغيرها من قصور يتحتم علي الدولة أن تواجهه بطرح سياسة جديدة أو نمط جديد للتنمية، تتحقق معه إمكانية الاستغلال الأمثل للموارد، وتتسع معه آفاق النمو المتطور، أيضا فان نمط التنمية الذي تتركز فيه الثروة في أيدي قلة ضئيلة، ولا تتناسب فيه دخول الجماهير مع نفقات حياتهم المعيشية يدفع بهم إلي تلمس سبل العيش عن طريق آخر غير الوظيفة أو المهنة الرسمية، وهو ما يفسر اشتغال الكثيرين بأعمال لا تتناسب مع مؤهلاتهم وأوضاعهم الاجتماعية، وهذا يفسر ظاهرة مثل الدروس الخصوصية في كافة مستويات التعليم بما في ذلك التعليم الجامعي .(٩)

أيضا فان نسق القيم الذي يصاحب هذا النمط وذلك من أنماط التنمية يستطيع أن يؤثر تأثيرا بالغا، قد يكون مدمرا علي القوي المنتجة، وعلي شعورها بالانتماء وحماسها للعمل والعطاء. فعندما تتواري قيمة العلم

والعمل المنتج امام قيم الانتهازية والربح السريع فان المواطن يفقد إحساسه بجدوى العلم والتعلم وتضعف مناعاته ويفتر حماسه مما يولد حالة من الإحباط ينعكس أثرها علي أدائه ومثابرته الأمر الذي ينعكس علي قطبي العملية التعليمية (الطالب / الأستاذ) فيضعف مستوي أداء المعلم ويهبط ويتدهور مستوي تحصيل الطالب، ويتخلخل النظام التعليمي بأكمله [١٠].

ب):هيكل التعليم بمدخلاته ومخرجاته ومدي اتساقه مع احتياجات خطط التنمية من القدرات والمهارات الفنية والعلمية .

إن الهيكل التعليم القائم الآن لا يعمل بحيث يتم توزيع الطلاب في فئات التعليم التي تتفق وقدراتهم، وتتواءم متطلبات المجتمع، بحيث لا تكون هناك ضغوط في اتجاه علي حساب قصور في الاتجاهات الأخرى. أيضا فان التعليم الثانوي لا يكسب التلميذ أية مهارات أو قدرات تؤهله لممارسة الحياة العملية فلا يبقي أمامه إلا أن تتطرق أبواب الجامعة التي تعلن كل عام علي لسان المسئولين أن هناك مكانا في التعليم العالي لكل من حصل علي شهادة الثانوية العامة .

إننا ندرك أن إصلاح هيكل التعليم ليس قضية مهنية بحتة، ولكنه أيضا قضية ترتبط بالنمط الحضاري الذي يعيشه المجتمع، ونسق القيم الذي يعمل علي تسييد مهنه علي أخري ....إن هذا يستلزم أن تتواكب مساعينا في إصلاح الهيكل التعليمي مع محاولتنا لاعادة صياغة المجتمع في مصر . أننا نري أن مثالب النظام التعليمي لم تأت أو تتولد كنتيجة لمجانية التعليم، بل إنها ناتج لمجمل العوامل الاجتماعية الكامنة داخل النظام الاجتماعي بأكمله وتلك المتعلقة بهيكل النظام التعليمي في حد ذاته .

(٤) :إنه في إطار النظرة الجزئية لقضايا التعليم فان الكثيرين يطرحون فكرة ترشيد مجانية التعليم، وذلك من منطلق أنه لم يعد من الممكن أن تقوم الدولة بالإنفاق علي الطلبة الراسبين أو غير القادرين علي مواصلة التعليم، ونحن نؤيد الفكرة من حيث هي فكرة مجودة ألا أن الحلول المطروحة في هذا المجال تتلخص في أن يدفع الراسبون مصاريف تعليمهم إذا شاءوا مواصلة التعليم والدراسة .

إن هذا في رأينا ينطوي علي انحياز طبقي واضح، ذلك أنه من بين الراسبين غير القادرين علي مواصلة الدراسة سيتمكن أصحاب الأوضاع

الطبقية المتميزة من دفع نفقات تعليمهم بينما سيعجز أصحاب الدخول المحدودة عن الوفاء بهذا الالتزام مما يعمل علي زيادة أعباء المتعلمين من الفقراء، بينما تتزايد فرص الموسرين في التعليم .

إننا نتفق مع القول بأن مجانية التعليم في ظروف مجتمعنا الحالية، فقد فقدت مضمونها وأن ما نطالب به هو أن تصبح مجانية التعليم مجانية حقيقية يتمتع بها الجميع كل علي أساس موهبته وقدراته ونوع التعليم الذي أهل له .

(٥) :إنه في إطار النظرة الشاملة لقضية التعليم، وفي إطار ترابط هذه القضية بسائر مكونات البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، فإننا نري ضرورة إعادة صياغة واقعنا الاجتماعي والاقتصادي أو صياغة مشروع حضاري جديد، يتجاوز تحديات هذا القرن، ويقفز بنا إلي آفاق القرن الحادي والعشرين [١١]. ومن هذا المنطلق فإن قضية التعليم تصبح قضية محورية كما تصبح مسئولية العلم كالماء والهواء ضرورة لا مندوحة عنها. إن المشروع الحضاري الذي نتطلع إليه لا يمكن أن يضطلع إليه شعب نصف مواطنيه من الأميين، كما أنه يحتاج إلي الإسهام المبدع الخلاق للملايين من علمائه ومثقفيه ورواده الفلاحين. إن هذا كله لا يمكن أن يتم إلا بفتح الطريق أمام الكافة من أبناء المجتمع علي اختلاف مواقفهم الفكرية لكي ينهلوا من العلم والمعرفة كما لا يمكن إنجازه إلا في إطار من الحريات السياسية والحقوق الاجتماعية المتكافئة.

يتبقى في إطار هذا العرض أن نناقش بعض الممارسات السلبية التي تحيط بالمجانية :

لعل أول هذه القضايا ما يتحدد بمشكلة الأمية [١٢].. فالثابت أن شعبنا مازال يرزخ تحت عبء الأمية، وأن هناك ما يربو علي ١٥ مليون من الأميين، يزيدون بمعدل نصف مليون كل عام. إن هذا الموقف يضعنا أمام تحد خطير لمجتمع يستشرف آفاق التقدم والتطور، فإذا أضفنا إلي ذلك أن نفقات التعليم لا تقتصر فقط علي نفقات العملية التعليمية، بل إن الأمر يستلزم نفقات أخرى إضافية من مأكل وملبس وغيرهما. فإن إقرار مجانية العملية التعليمية لا يمكن إلا أن يمثل الحد الأدنى من وسائل مواجهة هذا التحدي .

والمرجح أن نسبة الأمية اليوم رغم مجانية التعليم العام تتأرجح بين ٥٥% و٧٥% من عدد السكان، بعد أربعين عاما من مجانية التعليم الابتدائي، وبعد ثلاثين عاما من مجانية التعليم الإعدادي والثانوي، فهناك فئة عريضة تعلمت " فك الخط " ولكنها عاجزة عن القراءة، مما يثبت أن فقراء مصر لم ينتفعوا من هذه المجانية بحال من الأحوال .

ولعل من أهم هذه المعوقات قلة عدد المدارس، والفصول والمعلمين عما يحتاج إليه واقع التعليم لتعميم التعليم العام حتى إلي حدود محو الأمية، ومنها تهرب أولاد الفقراء وتسربهم من التعليم لحاجة ذويهم إلي عملهم في الحقول أو في الورش وفي الخدمة المنزلية...الخ . كمصدر دخل للأسرة، ومنها عدم دخول القراءة والكتابة كجزء من الحياة اليومية للطبقة العاملة السفلي فهي لا تقرأ صحيفة ولا تكتب خطابا ولا تجري حسابا، فتنسي بعد حين القليل الذي تعلمته في مرحلة الإلزام (١٣).

أما في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، فقد ضعفت فاعلية مجانية التعليم بسبب استشراء الدروس الخصوصية علي مختلف مستويات التعليم العام، وها هي الآن تجد سبيلها إلي الجامعات. كما أضعفت فاعلية مجانية التعليم عودة نظام المدارس الأهلية بمسميات جديدة (المدارس الخاصة ومدارس اللغات)، وما إلي ذلك من الاستثمارات الرأسمالية في التعليم، بعد أن كانت الدولة قد ألغت التعليم الأهلي وأممته في وزارتي الوفد(١٩٤٢-١٩٤٤) و(١٩٥٠-١٩٥٢) لتوحيد معاهد التعليم العام علي كافة المستويات، منعا للاتجار بالعلم، فوضعته تحت الإشراف المباشر لها حفاظا علي أن تصب كل قنواته في "دلتا اجتماعية واحدة " (١٤).

فإذا كانت نسبة التسرب عام ١٩٨٢/٨١ هي ٦,٢% وكانت جملة تلاميذ المرحلة الابتدائية كما يقول الإحصاء الاستقراري، في ذلك العام هو ٤,٧٤٨,٤١٤ فمعني ذلك أن جملة المتسربين تصل في ذلك العام إلي ٢٩٤٤٠٢ أو ما يزيد علي ربع مليون تلميذ في العام الواحد، فإذا ما قدرنا تكلفة التلميذ ب ٢٥جنيها، حيث قدرها المجلس القومي للتعليم قبل عام ١٩٨٠ب ٢٤,٨ جنيها فمعني ذلك أن جملة الفقد تصل إلي مالا يقل عن ٧,٣٦٠,٠٥٠ ونحن نعلم أن مستوي الأداء التعليمي في المدرسة الابتدائية يتدني إلي الدرجة التي تجعل -غالبا - من يتسرب منه، يرتد إلي الأمية مرة أخري (١٥). وتفيدنا بعض الإحصاءات بأن نسبة من وصلوا إلي الصف السادس من جملة المقيدين بالصف الأول لا تتعدى ٦٥,٦% للذكور، ٥٩,٢%

للإناث، للأفواج الأخرى دون ذلك. وأن نسبة الحاصلين على الابتدائية من جملة المقيدين بالصف الأول لم تتعدى ٤٧,٩% للبنين و٤١% للبنات، للفوج الرابع، ودون ذلك للأفواج الأخرى، فيما عدا نسبة البنات الحاصلات على الابتدائية في الفوج السادس فقد بلغت ٤٢% الأمر الذي يعني أن الفقد في التعليم – رغم كافة الجهود المبذولة –يصل إلي نصف عدد التلاميذ الملتحقين بالمرحلة الأولي (١٦).

وتؤكد نتائج دراسة ميدانية للمجلس القومي للتعليم إليٰ أعلي نسب التسرب كانت بين أبناء الفلاحين (٤٥,٦%) وأقل نسبة بين أبناء التجار (٣,٤%) أما أبناء العمال فكانت نسبتهم (٣٢,٦%) بينما احتلت نسبة التسرب بين أبناء الموظفين(٦,٧%) وتؤكد ذات الدراسة أنه لا يوجد بين المستويين حالة واحدة لذوي الدخل المرتفع، بينما تمثل ٥٦,٢% من الحالات لذوي الدخل المتوسط، ٣٧,٥% لذوي الدخل المحدود. (١٧)

يمكن النظر الآن إلي قضية أخرى هي الرسوب الدراسي باعتباره أحد المشكلات الناجمة عن التوسع في مجانية التعليم، إن ذلك يقتضي منا مناقشة تكلفة التعليم المجاني في المراحل التعليمية المختلفة وفقا لموازنة عام ١٩٨٣/٨٢ . يتكلف طالب الثانوي العام ١٢٦,٨جنيه، وفي الثانوي الصناعي ١٩٢,٤جنيه وفي الثانوي التجاري ١٤٤جنيها، أما في دور المعلمين والمعلمات فقد وصلت جملة تكلفة الطالب إلي ٢٠١,٣جنيه، وبطبيعة الحال فإن إعادة قيد أي طالب في أي صف من صفوف المراحل التعليمية يعني إعادة الإنفاق (التكلفة) مرة أخري وبالتالي إهدار لجانب كبير من إمكانات الدولة . وعلي سبيل المثال :

تبين لنا الإحصاءات الخاصة بالثانوية العامة (١٩٨٣/٨٢) أن عدد الطلاب المتقدمين لهذا الامتحان بلغ ٢٤٢٨٩٧ حضر منهم الامتحان (٢٤٠٧٢١) ونجح منهم ١٤٧٦٤٧، أما الراسبين والمتغيبون فقد وصل عددهم إلي ٩٥٢٥٠ بنسبة تقترب من ٣٩% .(١٨).

وتؤكد نتائج دراسة حديثة حول التعليم والصراع الطبقي في القرية المصرية، أجريت علي ٧٤٣ أسرة ، تضم ٣ مجموعات من الأسر (أسر معدمة لا تملك – أسر فقيرة تملك أقل من ٥أفدنة – أسر غير فقيرة تملك أكثر من ٥أفدنة) تؤكد هذه الدراسات جملة من الحقائق الهامة يعنينا منها :

- إن الفرصة التعليمية لطلاب العينة ليست متكافئة ولا متساوية بل عبرت عن انحيازها لصالح من يملكون ضد من لا يملكون . فبالنسبة للأسر الريفية المعدمة بلغت نسبة أبنائها الملتحقين بالتعليم الابتدائي حوالي ٢٨,٥ % والإعدادية ١٦,٣ %، وفي التعليم الثانوي العام بلغت حداً متدنياً يصل نحو ١,٦ مقابل ٦% في التعليم الثانوي الفني أما بالنسبة للتعليم العالي فبلغت فقط ٠,٠٦%.

- أما بالنسبة للأسر الفقيرة فبلغت نسبة أبنائها بالتعليم الابتدائي حوالي ٣٣,٣% والإعدادي ٢٠%، و٢,٦% للتعليم الثانوي العام وحوالي ٥,٥% للتعليم الثانوي الفني أما التعليم العالي فبلغت نسبتهم ٠,٩% .

- أما الأسر غير الفقيرة فبلغت نسبة أبنائها بالتعليم الابتدائي حوالي ٩٤,٤%، الإعدادي حوالي ٨٠,٤% والثانوي العام حوالي ٦٣,٨% والفني حوالي ٢٠,٤% أما في التعليم العالي فبلغت حوالي ٢٨,٧%.[١٩]

أما عن العلاقة بين الموقع الطبقي لأسرة التلميذ وفرصته التعليمية، فقد تبين وجود علاقة واضحة بين مهنة الأب، وفرصة الابن في التعليم الثانوي والعالي، فبينما يتمكن ٣٣,٥% من أبناء رجال الأعمال من الالتحاق بالمدارس الثانوية، و٣٠,٨% من الالتحاق بالتعليم العالي ١,٤% لم تخرج نسبة أبناء العمال اليدويين عن ٢,٨% في المدارس الثانوية، ١,٤% في التعليم العالي، وهو استقطاب طبقي صارخ في مجال التعليم، وفي ظل مجانيته .

كما بينت دراسة أخري لجامعة القاهرة أجريت علي ٤٧٥ طالبة أن الدراسة الجامعية ما تزال منحصرة إلي حد بعيد في أبناء الفئات الاجتماعية الأسعد حظا من غيرها وأنه في الستينات لم يكن أبناء العمال والفلاحين " الذين كانوا يمثلون ٨٢% من السكان "، لا يزيدون عن حوالي عشر الطلاب في الجامعة، وفي نفس الوقت كان أكثر من ٨٥% من الطلاب من أبناء المهنيين وأصحاب الياقات البيضاء والبرجوازية الصغيرة " وهي فئات لا تمثل في مجموعها سوي أكثر قليلا من ١٥% من السكان "[٢٠].

ولهذا فإننا نري أن ما يثيره البعض حول كثرة أعداد التلاميذ أو تضخم أعداد الدارسين في المعاهد والجامعات لا يعبر عن تعاظم أعداد أبناء الفقراء أو إتاحة فرص متكافئة لهم في مجال التعليم .

فالمجانية كمبدأ لا ينبغي أن تصرف أنظارنا عن واقع اسيف، هناك فرق بين المجانية كمبدأ، والمجانية في التطبيق، ونحن نعلم أن الدروس الخصوصية وإن كانت نتاجا للتطبيق، إلا أنها تنسف عمليا مبدأ مجانية التعليم. فالمجانية يقصد به أساسا كما أوضحنا قبلا – تكافؤ الفرص أمام أبناء المجتمع جميعا، ولكن هذا المبدأ في الواقع غير مطبق، وفي علم الاجتماع القانوني يفرقون بين القانون في الكتب وبين القانون كما تطبقه المحاكم، وهناك مدرسة اجتماعية في فلسفة القانون تخلص إلي أن القانون هو ما تطبقه المحاكم، ونحن كاجتماعيين نري أن المبادئ هي ما تطبق بالفعل [٢١].

ومن الناحية الأخرى، لو تناولنا مجانية التعليم بمنظور تحليلي لوجدناها أبعد ما تكون عن الحقيقة [٢٢]. فكيف تكون هناك مجانية في التعليم وهناك ضآلة في الإمكانات المادية المتاحة للنظام التعليمي ؟ وكيف يحدث ذلك وكثافة الفصول تصل في بعض الأحيان إلي أكثر من ٦٠ طالبا ؟ وكيف يحدث ذلك أيضا ومرتبات المدرسين تقل كثيرا عن مرتبات فئات عديدة من قطاعات أخرى بالمجتمع ؟ وكيف تكون هناك مجانية في التعليم وقد منعت التغذية عن تلاميذ المدارس ؟ ثم كيف يكون هناك قصورا واضحا في الخدمة التعليمية بعد هذا النقص الواضح في عدد المعلمين كنتيجة لتصدير المعلمين المصريين إلي البلاد العربية، وبعد أن بلغت الإعارات المفتوحة مبلغ الهجرة الدائمة في أكثر الأحوال ؟

وبطبيعة الحال بعد كل هذه التحديات، ليس غريبا ألا يجد التلاميذ والطلاب علي كل المستويات قصورا واضحا في الخدمة التعليمية لنقص عدد المعلمين (٥٠ألف معلم مصري يعملون في الخارج)، ولضيق المدارس والفصول، ما يدفع بأبناء القادرين وأنصاف القادرين إلي استكمال هذا النقص بالدروس الخصوصية علي نفقة أوليائهم وهو ما يهدم هذا المبدأ العظيم الذي التزمت به كل حكومة ديمقراطية وهو المساواة في حق المواطنة وتكافؤ الفرص، والمجني عليه هم أبناء الطبقات محدودة الدخل، الذين لا يجدون الخدمة التعليمية المقترنة بالدروس الخصوصية، والجاني هو الحكومات المتعاقبة منذ إعلان استقلال مصر في ١٥ مارس ١٩٢٣ حتى الحكومة القائمة الآن، لأن منها ما ناهض مجانية التعليم، ومنها ما أقرها وشرع لها، ولكن تبطأ في تطبيقها أو أحبطها بالاستسلام للظروف المدمرة أو لعدم اليقظة لمخططات أعداء الديمقراطية، والجاني هو آلاف المعلمين الخربي الذمة الذين ذهبوا مذهب الحرفيين في استغلال قانون العرض والطلب في نهب التلاميذ[٢٣].

لقد مر المجتمع بمراحل من التطور تكسرت خلالها كثير من الحواجز الطبقية وانتشر التعليم وأصبح حقا مكفولا لكل التلاميذ، بل أصبح يلزم عليه صاحب هذا الحق إذا توانى أو أهمل في المطالبة به..ومع ذلك لم تختف الطبقة التي تتميز بها البعض دون البعض الآخر، وكما لو كان تقليدا عائليا وراثيا يستحيل التنازل عنه، وازدادت هذه الظاهرة اتساعا بعد أن تقررت مجانية التعليم، فقد ظل بعض أولياء الأمور خصوصا الموسرين منهم ، ينظرون إلى الدروس الخصوصية بعد ذلك على أنها بديل للمصروفات فالتلاميذ يذهبون إلى المدارس ليتلقوا تعليمهم بالمال، فالأول قليل القيمة لأن التلميذ لا يدفع مقابله مالا مباشرا، أما الثاني فهو لابد كبير القيمة لأنه يدفع عليه المال[٢٤] . كذلك درج عدد من أولياء الأمور على اعتبار مجيء المدرس الخاص إلى البيت يمثل تقليدا عائليا، فلأسرة ينبغي أن يكون لها مدرسها الخاص،كما أن لها طبيبها الخاص وهكذا.

يتبقى في إطار العرض الراهن أن نشير إلى أن مجانية التعليم التي استهدفت العدالة الاجتماعية في الحصول على التعليم المناسب وفقا للقدرات الفعلية للأفراد، وليس وفقا للقدرات المادية، قد اختل أثرها نتيجة لانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية في مختلف المراحل التعليمية، فالتوسع الكمي في التعليم من ناحية قبول أعداد كبيرة من التلاميذ أو الطلاب دون ما زيادة، بنفس القدر في الإمكانيات التعليمية(الوسائل -المباني المدرسية...الخ)قد أثرت إلى حد كبير على الجانب الكيفي إذ أدت إلى عدم القدرة على التحصيل لعدد كبير من التلاميذ، مما دفع بأولياء الأمور الاستعانة بالدروس الخصوصية حتى يتمكن أبنائهم من استيعاب المناهج التعليمية ، وقد أدت هذه الظاهرة إلى عدة آثار لعل أهمها :

(أ) القضاء على مبدأ تكافؤ الفرص بين التلاميذ حيث منحت فرص للنجاح أكبر للتلاميذ القادرين ماديا .

(ب) أضافت أعباء مادية على كاهل الأسر المحدودة الدخل، وقضت تقريبا على الميزة الخاصة بمجانية التعليم .

الهوامش والمصادر:

١- حول مجانية التعليم في الدستور. انظر العروض التحليلية التالية :
- مرزوق فكري، مجانية التعليم في الدستور، الأهرام، ١٩٨٦/٧/٢١.
- سعاد الشرقاوى، مجانية التعليم في الدساتير: غاية أو وسيلة، الأهرام، ١٩٨٦/٧/٢٤.
- جمال الدين محمود، مجانية التعليم الجامعي وقضايا التطبيق، الأهرام، ١٩٨٦/٨/٢٧.

٢- نعني" بمجتمع الجدارة" ذلك المجتمع الذي يشغل فيه الأفراد ذوي المؤهلات العليا والخبرة، المناصب الممتازة، والمراكز ذات المكانة في المجتمع، بجدارتهم الشخصية، أي عن إستحقاق طبقا لقدراتهم واستعداداتهم، وجهودهم، وليس بسبب امتيازات ورثوها، وبطبيعة الحال يتأسس مجتمع الجدارة علي الفرص المتكافئة، وتصفية (القضاء علي) الاستثناءات والامتيازات....الخ. والاحتكام في النهاية إلي قانون واحد هو قانون العرض والطلب وقوي السوق التي تتمثل في جهاز الثمن والندرة والتكلفة الحقيقية ومبدأ تكافؤ الفرص .
- حول تصفية الاستثناءات والوصول إلي مجتمع الجدارة. انظر : السيد عليوة، إعلان الحرب علي الاستثناءات، الأهرام الاقتصادي، العدد ٨١٥، ٢٧أغسطس، ١٩٨٤، ص ص ١٩/١٨.

٣- صدر قانون التعليم الثانوي رقم ١٠ لسنة ١٩٤٩ وفيه تأكيد لمبدأ المجانية، فنصت المادة الخامسة منه علي أن " التعليم مجاني بالقسم الأول من المدارس الثانوية علي ألا تقبل لهذه المدارس إلا من حصل علي ٦٠% علي الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات في امتحان شهادة الدراسة الابتدائية " .انظر :
- وزارة المعارف العمومية، القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٤٩ بشأن تنظيم المدارس الثانوية (المادة الخامسة)، القاهرة، مطبعة وزارة المعارف العمومية، ١٩٤٩.

٤- إسماعيل القباني، دراسات تنظيم التعليم في مصر، القاهرة، دار النهضة المصرية، ص ١٢٣.

٥- اعتمدنا في رصد هذه المسلمات علي ما ذكره لويس عوض في مقالة الأهرام، (مجانية التعليم) بتاريخ ١٩٨٦/٨/١٦ . ص ١٤ .

٦- يذكر لويس عوض أن ملف مجانية التعليم قد فتح وأغلق لمصلحة الشعب ثلاث مرات: مرة في حكومة الوفد (النحاس - نجيب الهلالي) عام ١٩٤٤، حين تقررت مجانية التعليم الابتدائي، ومرة في حكومة الوفد(النحاس - طه حسين) عام ١٩٥٠، حيث تقررت مجانية التعليم الثانوي والمتوسط، ومرة في حكومة الثورة بعد الميثاق عام ١٩٦٢ حين تقررت مجانية التعليم الجامعي والعالي.

انظر : لويس عوض،انتبهوا أيها السادة، الأهرام القاهرية،٨٦/٨/٢٣،ص١٥ .

٧- انظر عرضا توثيقيا لتطور مجانية التعليم من بداية القرن التاسع عشر حتى الآن،استنادا إلي دراسة هامة أجريت بالمركز القومي للبحوث التربوية في: محمود مراد، الاقتصادي يفتح ملف مجانية التعليم، الأهرام الاقتصادي، الأعداد : ٨١٤/٨١٣/٨١٢، أغسطس، ١٩٨٤.

٨- انظر عرضا ضافيا لهذه القضايا في :
- عبد الجواد سيد عبد الجواد، ترشيد المجانية أم إلغاء المجانية، الأهرام الاقتصادي، العدد ٨٢٧، ١٩ نوفمبر ١٩٨٤، ص ص ٥٠/ ٥٣.
- عبد الجواد سيد عبد الجواد، مجانية التعليم قضية سياسية اجتماعية، الأهرام الاقتصادي، العدد ٧٧٠، ١٧ أكتوبر ١٩٨٣، ص ص ٢٥/٢٤.

٩- الأهرام الاقتصادي، المصدر السابق، العدد ٨٢٧، ص ٥٢.

١٠- المصدر السابق، نفس المكان.

١١- يطرح البعض إمكانية أن يلعب التعليم دورا فاعلا في تحقيق المشروع الحضاري العربي المستقبلي، والنظر إليه باقتدار وثقة علي القيام بهذا الدور، وكذا المساهمة في عملية تحديد الهوية القومية، واعتباره النظام الاجتماعي الوحيد من بين سائر النظم الاجتماعية الذي يستطيع أن يفي بنجاح بهذه المهمة. انظر في تفاصيل ذلك : عبد اللطيف محمود محمد، التعليم والمشروع الحضاري العربي، اليقظة العربية، العدد الرابع، السنة الأولي، يونيو ١٩٨٥، ص ص ٩٤/٨٢.

١٢- عبد الجواد سيد، ترشيد المجانية أم إلغاء المجانية، مصدر مذكـــور، ص ٥١.

١٣- لويس عوض، انتبهوا أيها السادة، مصدر سابق.

١٤- نشرت حديثا الصحف المصرية إعلانا تجاريا (دعوة للاكتتـــاب) لشركة مساهمة مصرية وفقا لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، باسم شركة الإسكندرية الأهلية للتعليم، ويتحدد غرض الشركة فـــي إنشاء وادارة واستغلال كافة المؤسسات التعليمية المتكاملة بمختلـــف أنواعها ومستوياتها ومراحلها وإنشاء وإدارة كافة المرافق المتصلـــة بالتربية والتعليم كدور الإقامة والمطاعم والمنشآت الثقافيـــة والفنيـــة والتربوية والتدريبية والرياضية .
انظر : الأهرام بتاريخ : ١٩٨٦/١٢/٢٧، ص ١٦.

١٥- سعيد إسماعيل علي، مستوي كفاءة النظام التعليمي، فصـــل فـــي : محنة التعليم في مصر، كتاب الأهالي، العدد الرابع، نوفمبر ١٩٨٤، ص ١٣٣.

١٦- انظر : ثابت الشاروني، دراسة إحصائية لظاهرة التســـرب بيـــن صفوف المرحلة الابتدائية وعلاقتها بالفاقد في نفقات التعليـــم، وزارة التربية والتعليم، الإدارة العامة للإحصاء، ١٩٧٧.

١٧- سعيد إسماعيل علي، المصدر السابق، ص ص ١٣٣/ ١٣٤.

١٨- نقلا عن سعيد إسماعيل علي، محنة التعليم في مصر، مصدر سابق، ص ١٣٦، انظر أيضا : محمود مراد، هذه المجانية ولمـــن تكـــون، الأهرام الاقتصادي، العدد ٨١٤، ٢٠ أغسطس ١٩٨٤، ص ٣٩.

١٩- نقلا عن :
- شبل بدران، الدعم ومجانية التعليم، الأهالي، ١٩٨٦/٩/١٧.

٢٠- نزيه نصيف الأيوبي، سياسة التعليم في مصر : دراسة سياسية وإدارية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص ص ٧٣/٧٢.

انظر أيضا :

- محمد حافظ، العلاقة بين التفوق الدراسي والتمايزات الاجتماعية- الاقتصادية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٠.

٢١- رضا هلال (مقرر) ، المجانية الضائعة..وتعليم الجهل، في : (ندوة الاقتصادي "١")، الأهرام الاقتصادي، العدد ٩١٩، ٢٥أغسطس ١٩٨٦، ص ٦٣.

٢٢- انظر عرضا تحليليا لمجانية التعليم في :

- سالم عبد العزيز، المعوقات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة عين شمس ، ١٩٧٥.

٢٣- لويس عوض، المصدر السابق، نفس المكان.

٢٤- سعيد إسماعيل سعد، محنة التعليم في مصر، المصدر السابق، ص ص ٢٠٢/ ٢٠٣.

المدن الكبرى : مشكلاتها وتطلعاتها
دراسة في أثار النمو الحضرى للمدن العاصمية فى مصر •

المدن الكبرى : مشكلاتها وتطلعاتها
دراسة فى آثار النمو الحضرى للمدن العاصمية فى مصر .

تعد المدينة المصرية قضية من القضايا الحيوية المؤثرة فى شتى جوانب الحياة بالمجتمع ، وهى وان كانت طوال تاريخها على قدر كبير من الأهمية والحساسية ، الا أنها اكتسبت فى تاريخنا الحديث قدرا خاصا ومتميزا من الثقل والتأثير ، ولعل ذلك يرد بالدرجة الأولى الى التغيرات الجذرية التى لحقت بالمجتمع المصرى بصفة عامة منذ أوائل هذا القرن .

وتعد الأنماط المعيشية (حضرية كانت أو ريفية) بمثابة الأطر التى تنعكس فيها بوضوح مثل تلك التغيرات ، كما تتجسد فى صورة آثار ايجابية حينا ، ومشكلات حينا آخر . وايا كان الأمر فان المدينة المصرية تعد بحق نموذجا طيبا وصالحا لدراسة أحوال المجتمع المصرى عامة ، وذلك اذا ما وضعنا فى الاعتبار أن قضاياها لا تمس المجتمع الحضرى ، وانما هى انعكاس طبيعى لكل التفاعلات الناجمة عن التكوين الاجتماعى — الاقتصادى لمصر ككل عبر التاريخ المشكل لهذه التفاعلات (١) .

والقاهرة تلخص بحق كما يقول « جمال حمدان » كيان مصر البشرى خلالها بموقعها المركزى المتوسط بين الدلتا والصعيد ، تستمد سكانها بتوازن معقول من كل أقاليم مصر ، وبالتالى تؤلف تماما عينة ممثلة للمجتمع المصرى برمته . فثلث سكانها — تقديرا — من المهاجرين أصلا من الأقاليم . وتؤكد دراسة حديثة عن الهجرة الى القاهرة الكبرى

(*) قدمت هذه الدراسة ضمن برنامج الموضوع العلمى للمؤتمر العام الثامن لمنظمة المدن العربية (النمو العمرانى الحضرى فى المدينة العربية : المشاكل والحلول) ، المنعقد بالرياض بالمملكة العربية السعودية فى الفترة من ٢٢ — ٢٦ مارس ١٩٨٦ .

فى نقطـة زمنيـة بعينها أن ٤٦٫٨ ٪ من المهاجرين آتوا من ريف الدلتاء مقابـل ٤١٫٤ ٪ من ريف الصعيد (٢) •

وإذا كان النيل يصب فى مصر ، فان مصر برمتهـا تصب فى القاهرة • حقـا أن كل الطرق تؤدى الى القاهرة ، القاهرة اذن عنق الزجاجة ، عنق مصر • وليس من المبالغة فى شىء أن تكون مصر هى القاهرة ، فتـاريخ مصر ليس الا تاريخ العاصمة أو يكاد ، وليس صدفة أن تكون مصر من البلاد القلية التى يطلق فيها اسم البلد على العاصمة •

يترتب على ذلك أن عملية التحضر فى مصر تتميز بخاصية أساسية ، هى امتداد وتضخم احدى مدنها (أو مدينتين على الأكثر) بشكل يتعـدى كل الحدود ، ويكون ذلك فى العـادة على حسـاب المدن الأخـرى • وتعتبر القاهـرة أفضـل مثال على ذلك ، حيث تفوق معدلات الهجـرة الداخليـة اليها غيرها من المدن المتوسطة والصغيرة • وذلـك بالنظر الى فرص العمـل ومستوى الخدمات وتوفرهما فى العاصمة بشكـل لا يتحقق فى غيرها من المدن • ولعل ذلك يرجع أيضا الى أن مشروعـات التنميـة الاقتصاديـة قـد ارتبطت بتحيز حضرى واضح ، اذ يكشف التوزيـع المكانى للاستثمار الصناعى والتجارى ، عن تركيز الجزء الأكبر منه فى القاهرة والاسكندرية ، ولم يحصـل الريف على نصيب يذكـر ، الا حيث كانت هناك ظروف اقتصاديـة قوية تجذب الصناعة الى مكـان معين •

ونظرا لأن الأجانب يؤلفون الغالبية العظمى من رجال الاعمال ، فقد كانوا يفضلون الاقامة فى العاصمتين (بل والتنقل بينهما) .وبالتـالى فقـد حدث التصنيع فيهما على نطاق واسـع • لقـد سعت مشروعات القطـاع الخاص الى التمركز فى المناطق التى تتمتع باتسـاع حجـم السوق والتى تتوافـر بهـا وفورات اتسـاع النطاق (بطبيعة قطاعهـا الثالث) الى الاستفادة قدر الامكـان من الانتـاج الصناعى للهيكل القائم ، كذلك من التسهيلات والخدمات الصناعية (الكهرباء ـ الغاز ـ المياه ••• الخ) (٣) •

لقد أصبحت القاهرة ــ فى السنوات العشر الأخيرة ــ كأنها بئر بلا قاع لكل استثمارات مصر وقروضها وما يقدم لها من منح (٤) . فالمعروف أن الصرف الصحى فى القاهرة يستهلك نحو ٢٠٠٠ مليون جنيه ، أما مشروعات مياه الشرب فربما لا تكتفى بنصف هذا المبلغ أما شبكة الكبارى والانفاق والمترو والتليفونات والمدارس والجامعات والمستشفيات ، ومنافذ توزيع المواد التموينية وكافة الخدمات الأخرى فلا بد أن تصل استثماراتها الى أرقام فلكية تعيق التنمية فى مواقع أخرى (٥) .

ويستدل من احصاءات مختلفة أن أكثر من نصف التجار المهرة يعيشون فى القاهرة فى منتصف الستينات ؛ كما كان ذلك حال ٣٦٪ من العمال المنتجين ، كما أن المدينة (العاصمة) قد حوت ٦٦ ٪ من مستقبلى الارسال التليفزيونى وحوالى ٥٧ ٪ من تليفونات مصر ، و ٣٣ ٪ من الأطباء والصيادلة (٦) ، ورغم خطورة أن تضم القاهرة ربع سكان مصر (تقدير الثمانينات) من حيث العدد المجرد ، فهى بالفعل تزيد عن نصفها من حيث الوزن الفعال . فلوقيمنا الدخول المرتفعة والعقارات والأملاك ، والصناعات والمرافق والخدمات الراقية وكذلك ما لا يمكن قياسه رقيما كالسلطة والنفوذ ... الخ ، فقد ترجح كفة العاصمة دون المناطق الأخرى ببساطة وسهولة . أنظر جدول رقم (١) ملاحق الدراسة .

ودون الدخول فى تفصيلات توزيع الوحدات الحضرية ، عددا أو سكانا حسب فئة الحجم فى التعدادات المتعاقبة المختلفة ، يمكن القول بأن الهيكل الحضرى فى مصر يتصف بوجه عام بدرجة عالية من التركز فى عدد محدود من المراكز الحضرية . أعنى بالتحديد أن نسبة سكان الحضر فى المدينتين الكبيرتين بمصر (القاهرة والاسكندرية) تميل دوما الى الارتفاع . يشير ذلك أيضا الى وجود عدم توازن فى توزيع أحجام المراكز الحضرية المصرية ، ومما يؤكد هذا الاستنتاج

أيضا أنه لا توجد مدنا كبيرة تحتل مكانه متوسطة بين هاتين المدينتين الكبيرتين (المليونيتين) والمدن الأصغر المتوسطة الحجم والتى تتراوح أحجامها بين ١٠٠٠٠٠ و ٢٠٠٠٠٠٠ نسمة • ان ذلك يدفع بنا الى القول أن علاقة القاهرة بالمدن الاقليمية والمناطق الأخرى فى مصر لم تكن علاقة منفعة متبادلة ، بل هى علاقة استغلال من جانب الطرف الاول لغيره من الأطراف أو هى بالفعل علاقة « اقطاعية » أدت الى اختفاء الطبقة الوسطى من المدن • فمن بعد القاهرة (والاسكندرية) تهوى أحجام المدن الأخرى ، وتهبط هبوطا ذريعا (٧)•

وقد بلغت هذه النسبة ما يزيد عن خمس سكان مصر فى تعدادى ١٩٦٦ ، ١٩٧٦ كما أن المدينتين حافظتا على تزايد نسبة سكانهما فى كل تعداد عن سابقة ، على العكس من بقية أقاليم مصر السكانية التى تعرضت اما لانخفاض نسبة سكانها الى جملة سكان مصر ، أو لذبذبات فى هذه النسبة على الأقل • ولا شك أن السبب الرئيسى فى توالى ارتفاع سكان القاهرة والاسكندرية بهذه المعدلات المرتفعة يرجع الى تضافر الهجرة الداخلية مع الزيادة الكلية لسكانها ، وذلك على حساب بقية الوحدات الحضرية الأخرى • ويوضح الجدول التالى تطور حجم العاصمتين منذ منتصف القرن الحالى :

وبدراسة حال القاهرة الكبرى — من حيث أوضاعها الديموجرافية — يتضح أن الهجرة الريفية اليها — وبخاصة فى العشرين سنة الأخيرة — تمثل مصدرا أساسيا لسكان العاصمة ، وسببا رئيسيا فيما تعانى من مشكلات ، فوق ما يعكسه ذلك من تدنى فى أوضاع الريف •

ان انحسار الريف ونمو الحضر فى المجتمع المصرى ، يمثلان تحولا كميا وكيفيا فى العلاقة التاريخية بينهما ، تلك التى كانت مستقرة طوال مئات السنين • صحيح أن مصر قد عرفت ظهور المدن منذ عرفت حضارتها القديمة ، وأن بعض هذه المدن قد نمت وتضخمت فى مرحلة باكرة من تاريخ هذا المجتمع ، الا أن ذلك كان يحدث فى اطار توازن سكانى تقليدى مستقر ، ظلت الغلبة فيه للريف • فحينما كانت

تنمو مدينة ما — القاهرة مثلا — بمعدلات تبدو مرتفعة — في بعض الأحيان — في فترات الازدهار والرخاء ، فان هذا النمو كان يتم أساسا بقوة الدفع البيولوجي لسكان المدينة ، نتيجة لتحسن الأحوال الصحية من ناحية ، وبفضل الهجرة من المدن الأخرى والمناطق الريفية من ناحية ثانية (٨) .

« جدول رقم (١) يوضح تطور حجم العاصمتين منذ منتصف القرن ٤٧ — ١٩٧٦ »

حجم السكان	١٩٤٧ *	١٩٦٠ *	١٩٦٦ *	١٩٧٦ **
القاهرة والاسكندرية	٣ر٠٠٩ر٦٧٨	٤ر٨٦٥ر٠١٣	٦ر٠٢٠ر٩٠٩	٧ر٣٩١ر٧١١
الجيزة وشبرا الخيمة	٠ر١٠٧ر٥٤٦	٠ر٤٩٩ر٢٥٧	٠ر٧٤٤ر١٥١	١ر٦٢٥ر٠٠٠
حضر مصر	٦ر٢٠٣ر٢٠٦	٩ر٦٥١ر٠٩٧	١٢ر١٢٩ر٨٩٢	١٦ر٠٣٦ر٤٠٣
(١) / (٣) + (٢) × ١٠٠	٤٨ر٥ ٪	٥٠ر٤ ٪	٤٩ر٦ ٪	٤٦ر١ ٪
((١) + (٢)) / (٣) × ١٠٠	٥٠ر٢ ٪	٥٥ر٦ ٪	٥٥ر٨ ٪	٥٦ر٢ ٪

المصدر :

* محمد صبحي عبد الحكيم ، التحضر في الوطن العربي (جزء ٢) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٩٢ .

** حسبت بمعرفة الباحث استنادا الى بيانات الكتاب الاحصائي السنوي (١٩٥٢ — ١٩٨٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٢٠ .

ان الأسباب الحقيقية للطرد الريفى ، وانخفاض الانتاج فى المناطق الريفية ، لا تتمثل فى الظروف البيئية والطبيعية ، بقدر ما تتمثل فى العلاقــات الاجتماعية الاستغلاليــة التى تربط كبار الملاك بالمعدمين وتلك التى تربط الأخيرين بمراكز القوة السياسية والاقتصاديـــة على المستويين القومى والعالمى (٩) . لقــد عبر نمو المدن فى مصر أصدق تعبير عن تركز رؤوس الأموال ، وارتفــاع الانتاجيـــة ، وانتشار التعليم والقوة السياسية ... الخ ، وهى كلهـا عوامل جذب لا تتمتـع بهـا سوى المناطق الحضرية .

والقاهرة ــ مع سنوات الانفتاح (الاقتصادى) بالذات ــ قــد قدمت لاسباب كثيرة فرص عمــل أكثــر ، بمرتبات وأجور أعــلى ، ومن ثم فقد زادت الهجرة اليها ، فزادت مشكلاتهــا ، وتدهورت مرافقهــا الحيوية (١٠) ، وستظل تشرب من المــاء المــالح فتزداد عطشـــا ، أو نضطر لتحسين الخدمـات والمرافق ومستوى المعيشــة فى القاهــرة لأنـا قريبة من مراكز اتخاذ القرارات ، وهــذا فى حــد ذاتـــه عامل جذب جماهيرى أساسى (١١) ، فيزداد ارهاق مرافقها التى أصلحت .... الخ ، وهكذا تدخل العاصمة فى حلقــة مفرغة ، وهذا هو المأزق القاهرى الذى ينبغى أن تخرج منه (١٢) .

ان استحواذ المدينة (العاصمة على وجه خاص) على الجــانب الأكبر من الأنشطة الرأسمالية واتســاع الفرص الاقتصادية ، وتخصيص نسبة عالية من الخطط التنموية لها (التعليم ، الصحة . المرافق والخدمات الاجتماعية ... الخ .) مــع ما يترتب على ذلك من تجاهل وأهمــال للمناطق الريفية ، قــد دفــع بالقاهــرة وبغيرهــا من المراكز الحضرية الكبرى فى مصر ، لأن تحقق نموهــا الطفرى الذى فاق نمو المنــاطق الريفية فى معظم الأحوال .

لعل ذلك يدفعنا الى مناقشة سريعة لمحددات العلاقة بين القرية والمدينة • فقد أوضح أحد الباحثين أن العلاقة بين القرية والمدينة ليست علاقة بين طرفين متكافئين ، ومن ثم فلا يفيد دراستها فى ضوء التكامل أو التساند ••• الخ ، بل لابد وأن ينطلق الفهم الصحيح بشكل أساسى من علاقات السيطرة والاستغلال التى تمارسها المدينة على القرية (١٣) •

ولعل أفضل أشكال التعبير عن هذه العلاقات : ما يتعلق بتجميع الفائض الزراعى الذى ينتج فى المناطق الريفية المختلفة ، التنظيمات التعاونية ، محطات خدمة آلية ، الضرائب ، الاثمان ••• الخ • والجدير بالذكر أن مثل هذه الاجراءات التى تتحقق فى الريف تم اختيارها واتخاذ القرارات بشأنها — فى جميع الحالات أو يكاد — بواسطة المدينة ، أى بواسطة القوى المسيطرة فى المدينة ، وهو ما يتحقق عادة بطرق ادارية ، ولا يكون للمنتجين المباشرين آية دور (صوت) فيما يتعلق بهذه التغييرات ، بل يقتصر دورهم على تحمل هذه التغييرات وفى نفس الاتجاه نجد مسار التدفقات الثقافية والايدلوجية والسياسية التى تفرضها المدينة على القرية (١٤) •

لقد شكل الفلاحون النازحون (١٥) الى المناطق الحضرية ، ضغوطا مكثفة على سوق العمل ، لاتاحة مزيد من فرص العمالة للسكان الحضريين فى القطاع الصناعى « الحضرى » فى المدن الكبرى • ذلك أن هذا القطاع ما يزال محدود التأثير فى المدن الصغرى • بيد أن « **الطلب** » المحدود لم يكن دائما يفى « **بالعرض** » المتزايد • فبعكس الحال فى البلاد المتقدمة ، تتزايد الحاجة الى الاستخدام بمعدل أكبر من قدره الصناعة على الوفاء بها ، ومعدل أكبر من نمو المساكن والخدمات الصحية والاجتماعية المختلفة • فجاذبية حياة المدينة لسكان الريف هى اذن معظم الأحوال جاذبية خادعة ؛ اذ يكون البديل عن انخفاض مستوى الدخل فى الريف ، هو مجرد

البطالة السـافرة أو المقنعة فى المدينة - وفى معظم الاحوال تحـول (يتحول) سكان الريف الفقراء ، الى سكان مدن فقراء .

ان خطورة هذه الظاهرة يكمن ليس فقط فى وجودها ذاته ، بـل أسـاسـا فى عجز القطاعات المنتجة عن استيعاب تلك الاعداد الكبيرة التى تتدفق سنويـا على سوق العمـل ، ومن ثـم لم يصبح أمـام هؤلاء سوى الالتحـاق بقطاع الخدمات الهامشية ، ليشكلوا ما يمكـن تسميته « جيش البطالة الاحتياطى » فى المدن ، وقـد يطول بهم الزمن حتى يجيىء اليوم الذى يندمجون فيه بالجهـاز الانتاجى للمجتمع (١٦) .

وينعكس ضغط الوافدين على مدينة القاهرة ، على فرص العمل ، وعجزها عن استيعاب الوافدين من الريف بصفة خاصة ، فى تضخم اعداد الباعة الجائلين فى العاصمة ، حتى بلغ ٢٠٠ ألف بائع معظمهم لا يحملون ترخيص عمل ، فى حين لا تحتاج القاهرة لأكثر من ٣٦ ألف فقط (١٧) . وبطبيعة الحال فان هذه الفئة وغيرهـا من الفئات تمارس أنشطـة يصعب تصنيفها وفقا لمعن محددة (دائمـة أو مؤقتة) تنتمى الى قطاع الخدمات الهامشية . وتتسـع هذه الشريحة لتضم أولئك الاشخاص الذين يمارسون أعمالا متقلبة ، ويعيشون على هامش الحياة الحضريـة أو ما يسمى أحيانا بالبروليتاريا الرثة Lumpen Proletariat ؛ ويتوزعون بين ما سحى الأحذية ، جامعى النفايات والقمامة ، الحمالون والمتالـون غير المنتظمين ... ، كذلك الأنشطة غير الواضحـة وغير القانونية التى ترتبط باللصوصية وارتكـاب الجرائم البسـيطة أو الجسيمة أو الافراد المساهمين فى شبكة توزيـع المخـدرات وأعمـال الدعارة والانحراف والبلطجة .

ان جانبا هاما عن قوة العمـل فى المدن المصرية (الكبرى بالذات) لا ترتبط بفروع النشـاط الاقتصـادى المنظم ، ولا تشترك فى تسيير عجلات الجـاز الانتاجى . لقـد انعكس ذلـك بصورة واضحـة على

تضخم طاع الأنشطة الهامشية والعمالة الرثة فى مدينـة القـــــاهرة فحيث لا ينموا القطـاع الصناعى بالقدر الذى يسـمح باستيعاب هذه العمالة الوافـدة ، فان قطاع الخدمـات يظل أملهـا الوحيـد . ومن ثم فان معظم الوافدين يقنـع بممارسـة أى عمل يمكن الحصـول عليه مهما كان تافهـا أو مؤقتـا . واللافت للنظـر أن اعدادا كبيرة من سكان العاصمة ، يمارسون أعمـالا اخترعوهـا بأنفسـهم ولأنفسهم وعينوا أنفسـهم بهـا ، كما هو الحال مثلا بالنسبة لملاحظى السيارات فى مواقف الانتظـار ، أو الذين يقدمون خدماتم للنـاس دون أن يطلب أحد منم هذه الخدمات ، أو مثـل الباعة الجائلين الذبن يحاولـون أن يفرضوا على الناس سلعهم التافهة التى لا تتعدى فى كثير من الاحيان بعض أقلام الكتابة أو علب الكبريت ... الخ ، والتى يتخذون منهـا أحيانا ستارا يمارسون من ورائه الشحاذة والتسول ... الخ .

لقـد أوضح تعداد السكان لعـام ١٩٧٦ ، أن ٤٥ ٪ من جملة العمالة فى قطاع الخدمات الهامشية فى المدن المصريـة يعملون فى النشـاطات الخاصـة ، وعلى الأخص البيـع المتجول أو بيـع الرضيف على أقل تقديـر ، أمـا التجارة الرابحة لهؤلاء الباعـة من المهاجرين فتختلف من مدينة لأخـرى ، ومن موسـم لآخر ، ولكنهـا تدور عموما حـول أوراق اليانصيب ، وأقلام الحبر الجافة ، والأحزمة ، وعلب الكبريت ولعب الاطفـال ، والاقمشـة الرديئة ... الخ (١٨) .

لقـد نتج عن تركز السكـان فى المنـاطق الحضرية فى مصر ، وفى مناطق الجذب الكبرى (القاهـرة ، الاسكندرية) ـــ دون أن تكـون تلك المدن مخططة فى الاصـل لاستيعـاب هذه الاعداد المتزايـدة الوافدة عليها ـــ نتج عن هذا التركز ، ازمة حضريـة حادة . لذا فقـد نمت المدن الكبرى (القاهرة مثلا) بطريقـة فوضوية غير مخططة . وفى كل الاتجاهات ، وفى أغلب الاحوال على أرض زراعيـة خصبة ، وأخذت الاراضى الزراعية المتاخمة للمدن الكبرى تتآكل على حساب الاستخدمات الحضرية الأخرى (اسكان ـــ طرق ـــ خدمات ... الخ) ، بالاضـافـة

الى المستوطنات العشوائية التى نشأت حول المدن الكبرى والتى تنموا بطريقة سرطانية • ومثال ذلك أن الاستخدام الفوضوى للأرض فى القاهرة الكبرى قد أدى الى امتداد عمرانى للعاصمة فى كافة الاتجاهات وبصفة خاصة على محور الشمال (الساحل ، شبرا ، شبرا الخيمة) ، ومحور الجنوب (عابدين ، السيدة زينب ، مصر القديمة المعادى ، حلوان ، التبين) وكان هذا النمو على حساب الأراضى الزراعية الخصبة حيث نشأت المستوطنات العشوائية فى اطراف المدينة شمالا وجنوبا ، وهى بطبيعة الحال خالية تماما من المرافق والخدمات (١٩) •

لقد أصبحت القاهرة الكبرى مشكلة حقيقية ، ومنطقة مأزومة ، وأزمتها الطاحنة أصبحت حلقة مفرغة • لماذا ؟ لان القاهرة الحديثة لم تخطط أصلا فى القرن الماضى الا لتكون مدينة متوسطة معقولة الحجم • ولكن سمح لها أن تنمو نموا واسعا بلا ضوابط بحيث تحولت الوفورات الخارجية External Economics والمكاسب العمرانية والحضارية والاجتماعية للحجم ؛ الى خسائر خارجية وداخلية External and Internal Diseconomies محققة وفادحة • وبالتالى فانها ككائن عضوى وككيان عمرانى لم تعد جهازا اقتصاديا يمثل تكاليف وانفاقات مادية باهظة ومتزايدة الى درجة اقتصادية ، رغم انه لم يعد يعدو بالضرورة سياسة المسكنات والترقيع (٢٠) •

ومن شأن هذا النمو السريع والمذهل لمدينة القاهرة ، الاخلال ببرامج التنمية ومشروعات تطوير العاصمة • فرغم التسليم بأن مشكلة المدينة هى مشكلة سكانها الاثنى عشر مليونا ، الذين يشكلون ربع سكان مصر — وهى جزء من المشكلة الام التى تعانى منها مصر — الا أن القاهرة كمدينة لها مشكلاتها الخاصة التى تحتاج الى دراسة والى حلول من شأنها أن يضع المدينة فى المستوى الحضارى اللائق بتاريخ مصر ومستقبلها •

لقد نمت القاهرة الكبرى من ٨ر٤ مليون فى عام ١٩٦٠ ، لتصل الى ٨ ملايين فى عام ١٩٧٦ ، أى من ٦ر١٨٪ الى ٢٢٪ من اجمالى السكان . وقد كان نمو القاهرة الكبرى أسرع من نمو القطاع الحضرى ككل وتتسم بكل أعراض المدينة المتضخمة التى لا تستطيع مواجهة المشكلات الأولية فى البنية الأساسية والاسكان والمواصلات .... الخ .

فرغم عظم توسع الكتلة المبنية ، تعد القاهرة من أشد عواصم العالم اكتظاظا بالسكان ، وتكاثفا بالبناء . فسكان القاهرة آخذون فى الزيادة بالقياس الى جملة سكان الجمهورية ، اذ ان نسبة سكان القاهرة كانت فى عام ١٩٢٧ (٢ر٨٪) ارتفعت فى عام ١٩٤٧ الى (٩ر١٠٪) ثم بلغت عام ١٩٦٠ (٩ر١٢٪) ، الى أن بلغت فى الست سنوات التالية (١٤٪) . وقد أحصى تعداد ١٩٧٦ نسبة سكان القاهرة الى جملة سكان الجمهورية بـ (٣ر١٣٪) . والواقع أن هذه الزيادة المتفاوته بين القاهرة والمجتمع ككل ، تكشف عن دور ظاهرة الهجرة فى زيادة سكان القاهرة ، حيث يمثل المهاجرين الى مدينة القاهرة حوالى ٣٦٪ من جملة سكانها حسب تعداد ١٩٦٦ ، وأصبحت هذه النسبة تشكل الآن (١٩٧٦) نحو ٢٣٪ من جملة السكان الذين ولدوا خارج المدينة . كما أن نصيبها (أى القاهرة) من مجموع سكان الحضر فى ازدياد مستمر مما يشكل العديد من العقبات أمام النمو الاقتصادى الذى يمكن أن تحققه المناطق الحضرية الاخرى (المدن الاقليمية) والمدن الصغيرة ، والتى يتطلع أبنائها الموهوبين دوما الى العاصمة .

واذا كنا قد أوضحنا أن « القاهرة » تعانى من تضخم سكانى حاد ، فاننا نستطيع أيضا التعرف على خط التركيز السكانى وتوزعه على أقسامها . ان ذلك من شأنه أن يستكمل لنا جانبا هاما فى دراسة المشكلات الرئيسية التى تتعرض لها القاهرة وخصوصا فى احيائها الفقيرة المتخلفة .

ان الملاحظة الأساسية الواجبة التسجيل هنا ، أن ثمة تباينا كبيرا من ناحية توزيع السكان على رقعة مدينة القاهرة • ويكمن هذا التباين فى مجموعة من المتغيرات الخاصة بحجم الاحياء ، ووظائفها الاساسية، وخصائصها الاقتصادية ، وأهمية الموقع ••• الخ • والقاعدة العامة فى هذا التوزيع هى انخفاض الكثافة السكانية بالنسبة للكيلومتر المربع قرب منطقة القلب التجارى أولا ، حيث تسود الوظائف والاستعمالات غير السكنية بالطبع ، كذلك ينخفض نوعا فى ضواحى الاطراف الراقية • وفيما بين القلب والاطراف ترتفع الكثافة الى أقصاها وخاصة فى الاحياء السكنية الشعبية الفقيرة (٢١) • على أن الاطراف الشعبية هذه ، لا تقل اكتظاظا وتزاحما عن سابقتها ، حيث تتدفق عليها بصفة خاصة هجرة الفقراء ، والمعدمين النازحين من المدن الصغرى والقرى ، فتتحول بهم الى معسكرات انتظار ومدن عشش وصفيح تمثل الريف فى العاصمة (ترييف المدينة) الى جانب ما يمكن أن تحدثه هذه الكثافة السكانية المرتفعة من تأثير سلبى على الخدمات والمرافق الاساسية الخاصة بهذه المناطق كثيفة السكان • (تصل الكثافة السكانية فى حى باب الشعرية الى ١٣٩ ألف نسمة / كم٢ ، وفى روض الفرج تتجاوز ١٠٠ ألف نسمة /كم٢ وفى روض الفرج تتجاوز ١٠٠ ألف نسمة / كم٢ أما فى السيدة زينب فتبلغ ٧٣ ألف نسمة / كم٢) (٢٢) •

ويوضح الجدول التالى رقم (٢) فئات الكثافة السكانية لاقسام القاهرة الكبرى (١٩٧٦) :

الكثافة	الأقسام
ـ ٥٠٠٠	الهرم ، قصر النيل ، المطرية ٠
٥٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠	مصر الجديدة ، مدينة نصر ، النزهة ٠
١٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠	المعادى ، الدقى ، الجيزة ، العجوزة ، بولاق الدكرور ٠
٢٠٠٠٠ ـ ٣٠٠٠٠	الخليفة ، مصر القديمة ، الوايلى ، حدائق القبة ٠
٣٠٠٠٠ ـ ٤٠٠٠٠	الجمالية ، الازبكية ، امبابة ٠
٤٠٠٠٠ ـ ٥٠٠٠٠	حلوان ، التبين ٠
٥٠٠٠٠ ـ ٦٠٠٠٠	الظاهر ، الدرب الاحمر ، عابدين ٠
٦٠٠٠٠ ـ ٧٠٠٠٠	الزيتون ، بولاق ، الساحل ٠
٧٠٠٠٠ ـ ٨٠٠٠٠	السيدة زينب ، شبرا ، الشرابية ٠
٨٠٠٠٠ ـ ٩٠٠٠٠	الموسكى ٠
١٠٠ ٠٠٠ +	باب الشعرية ، روض الفرج ٠

المصدر : جمال حمدان ٠ شخصية مصر ، الجزء الرابع ، القاهرة ، عالم الكتب ١٩٨٥ ص ٣٥٥ ٠

والوضع كله ينعكس بطبيعة الحال على كثافة السكان ، تلك التى لا تكف عن الاتساع فى ظل التزايد الرهيب فى السكان ٠ فمنذ نحو ٧ آلاف فى الكيلو متر المربع سنة ١٩٢٧ وصلت الى ٢٤ ألف سنة ١٩٧٦، أى أكثر من ثلاثة الامثال فى نصف قرن ، ولعلها اليوم أربعة الأمثال ٠ ففى تعداد ١٩٧٦ بلغت كثافة محافظة القاهرة نحو ٢٤ ألف مقابل ١٦ ألفا فى مدينة الجيزة (٢٣) ٠ يترتب على ذلك ان مدينة القاهرة تعانى من ضغط سكانى بالغ ، وما يتبعه ذلك من أعباء خدمية تؤثر بلا شك على امكانية اداء الخدمات والمرافق الاساسية لوظائفهما بشكل جيد ، فتظهر بالتالى غير قادرة على الوفاء باحتياجات أفراد المجتمع لمثل هذه الخدمات الضرورية سواء من ناحية وفرتها ، أو حسن أداءها لوظائفها الأساسية (أنظر الجدول رقم ٣ ملاحق

الدراسة) . لقد فاقت كثافة السكان بمدينة القاهرة ، كثافة السكان في الجمهورية في جميع السنوات وحتى عام ١٩٨٣ ، حيث نجد أن نسبة سكان مدينة القاهرة الى مجموع سكان الجمهورية قد ارتفعت من ٨٫٢ ٪ عام ١٩٢٧ ، الى ١٠٫٩ ٪ عام ١٩٤٧ الى ١٢٫٩ ٪ عام ١٩٦٠ الى أن وصلت ١٣٪ عام ١٩٨٣ (٢٤) .

ولا شك أن الزيادة السكانية المطردة في المدن الكبرى في مصر كان لها انعكس كبير على مشكلة الاسكان وتفاقمها ، بما يترتب على هذه الزيادة من تكوين أسر جديدة في حاجة الى مساكن جديدة تسمح باستيعابها ، ان مقارنة عدد الاسر بعدد الوحدات السكنية في تعداد ١٩٧٦ تبين أن ثمة عجزا في عدد هذه الوحدات قدره ٥٥٥ ألف شقة ، بينما لو أضيف الى هذا الرقم العدد المطلوب من الشقق لمواجهة الزيادة السكانية لعام ١٩٨٠ وهو ٢٧٦ ألف شقة (أنظر الجدول رقم ٢ ملاحق الدراسة) لاصبح التراكم قدره ٨٣١ الف شقة . هذا ويقدر العدد المطلوب لمواجهة التقادم والاحلال حتى عام ٢٠٠٠ حوالى ٥٨٩ ألف وحدة سكنية (٢٥) لقد تحول الاسكان الى عملية مضاربة عقارية سافرة ووصلت الأثمان والايجارات الى حد الاستغلال .

وتعتبر محافظة القاهرة من أكثر محافظات الجمهورية طلبا للسكن ، حيث تبلغ احتياجاتها (٦١٨ الف شقة) ، يليها في ذلك محافظة الجيزة (٣٨٨ ألف شقة) ثم محافظة الاسكندرية (٣٨٥ ألف شقة) طبقا لتقديرات الفترة ١٩٧٦ — ٢٠٠٠ . ذلك شأن الكم ، أما عن الكيف فذلك شأن آخر . ان نسبة كبيرة من مبانى المدينة (القاهرة) متداعية ، متهالكة ، آيلة للسقوط (تمثل نحو ٢٥ ٪ من مجموع الوحدات السكنية) ونسبة أكبر تجاوزت عمرها الافتراضى ، وتوشك أن تلحق بالفئة السابقة (٤٠٪) وبين الفئتين نسبة ثالثة لا تصلح للسكن الآدمى ، وفوق هذا فان ثلث مبانى القاهرة لا تصل اليها

اما المياه أو المجارى أو الكهرباء • ومع ذلك فالمقدر أن نسبة ٢ : ٤ أفراد يعيشون فى حجرة واحدة فى المتوسط (٢٦) •

ويثير احصاء ١٩٧٦ مسألة هامة تتعلق بوجود نمط من السكنى فى غرف مستقلة فى المدن الكبرى وخصوصا فى القاهرة والاسكندرية • وقد أحصى التعداد ما يزيد على ٢٩١٦٠٩ حجرة مستقلة مقابل ٧٦٣٦٦٩ • ففى القاهرة تتوزع النسبة بين ٤٢ حجرة مستقلة لكل ١٠٠ شقة (٢٧) • والارقام المماثلة لمدينة الاسكندرية تعطى ٣٥ حجرة مستقلة لكل ١٠٠ شقة • يترتب على ذلك أن اسكان الفقراء فى العاصمتين هو فى الواقع اسكان الحجرات المستقلة وليس الشقق • وسوف تثبت نتائج تعداد ١٩٨٦ ان ظاهرة العشش وسكنى الحجرة الواحدة والتزاحم الشديد داخلها قد زادت ، وأصبحت خطرا يهدد القاهرة ما لم يتخذ بصددها إجراء عاجلا • وما لم تعنى الدولة بهذه القضية وتوليها اهتماما خاصا فان الامر لن يؤدى فقط الى خلل فى التوازن الاجتماعى وانما سيكون له انعكاساته على الاجيال المقبلة وعلى معدلات الجريمة والامراض الاجتماعية بشكل عام •

والواقع أن ازمة الاسكان الحضرى فى المدن الكبيرة ، قد دفعت الى ظهور مناطق اسكان عشوائية التكوين على اطراف الكتلة العمرانية وذلك لمواجهة احتياجات السكن ، نتيجة للخروج الريفى ــ الحضرى ، كثيف النطاق ، ومن ثم فقد نشأت أحياء جديدة كامتداد لاحياء شعبية قائمة ، أو تكونت تجمعات سكنية جديدة خارج كردون المدينة (٢٨) ، وفى كل الاحوال يكون الانشاء عشوائيا دون أى تخطيط ، وغالبا ما يتم دون تصاريح من السلطات المختصة ، كما يكون الانشاء أيضا بمواد من نفايات المدن مثل الكرتون والصفيح وما الى ذلك ، وتسمى هذه المناطق بالاسكان «التزمى» مرة و «السرطانى» أو « العشوائى » أو « غير الرسمى » مرات أخرى ؛ ويفضل البعض تسميتها « بالاسكان المشوه » ليس فقط لأنها تشوه جمال المدن وتتزز مشاعر أثريائها ، بل أيضا لأنها تشوه نفس ساكنيها ، ومن

ثم يقل احساسهم بالمواطنة ، فضـلا عن تشويهها لصورة المجتمع ككل لأنها تعبر عن واقـع التناقضـات والفوارق فى الدخول فى المجتمع المصرى .

ثمة ملاحظة أخرى جديرة بالذكـر وهى أن عددا غير قليـل من هذا الرصيد السكنى فى الاسكان الحضرى الفقير فى كافـة المدن المصرية هى أصلا أماكن غير معدة للسكنى أو المعيشـة الانسانية ، ولا تصلح لأن تكون كذلك . ولعل السمة الاساسية البارزة التى يمكن ملاحظتها فى هذا الصدد هى أن سكنى المقابـر قد بات نمطا عاديـا فى حياة العاصمة . لقد اعتاد جانبا كبيرا من السكـان ان يتخذوا من المقابر بيوتـا ، حتى أصبحت مناطق المقابـر (القرافـات) جزء لا يتجزأ من المدينـة . أن مشكلة الاسكان فى هذه المناطق ما هى الا مظهر من مظاهر المشكلة فى الاحيـاء المجاورة التى هى بدورهـا جزء من مشكلة الاسكان بمدينـة القـاهرة .

ان ظاهرة السكن فى مناطق المقابـر تعبر بجلاء عن الازدواجية الحضرية فى مدينة القاهرة ، تلك التى تتبدى فى اعتماد بعض احيائهـا على خطة حضرية ، بينمـا تنمو الاحياء الأخرى بطريقـة عشوائيـة ... الخ ، وتتضح هذه العشوائيـة فى القطـاع الشرقى والجنوبى من القاهرة شرقى النيـل حيث بدأ الاحيـاء يزحفون على الأمـوات ويطاردونهم ، حتى أن مدينة الاحياء قد تداخلت مع مدينة الموتى بصورة قابضة للنفوس . لقـد كان المقدر رسميـا قبل احصـاء ١٩٤٧ ان عدد سكان المقابر فى القاهرة لا يتجاوز ٢٠ ألف نسمة ، تزايـد هـذا العدد الى ٥٠ الف نسـمة فى تعداد ١٩٤٧ ثـم الى ١٤٠ ألف نسـمة فى تعداد ١٩٧٦ . غير ان بعض المصـادر الرسميـة الأخرى تعلوا بهـذه الأرقام لتصـل بها بين ٣٠٠ ألف و ٥٠٠ ألف أى نصف مليون نسمة أو ١٠٠ ألف أسرة (٣٠) .

وتؤكد دراسة جامعيـة حديثة أجريت على مدينة القـاهرة أن ٢٦ ٪ من عينة الدراسـة ترى السبب فى السكنى فى تلك المناطق هو نتيجة لقلة

المساكن . في حين وصلت نسبة الاستجابات الخاصة بغلاء المساكن وانخفاض الدخل وسوء توزيع المساكن الى جانب انعدام التخطيط والافتقار الى التنظيم الى ٤٥ر٠ ٪ ، كما عبرت حوالى ١٦ ٪ عن اجمالي عينة البحث عن أن انهيار وازالة المساكن كانت سببا في اسكان البعض لمناطق الموتى والاقامة في الشوارع يضاف الى ذلك الاقامة بشكل دائم في دور العبادة وما الى ذلك (٣١) .

ان الضغط الرئيسي على الحكومات العربية يتمثل أساسا في المدن الكبرى والعواصم حيث يتركز النشاط السياسي ، ومن ثم تصبح مشكلة الاسكان العشوائي في هذه المدن مشكلة ملحة وضاغطة ، ويتوهم خبراء أغلب الدول أن الحل هو انشاء مناطق اسكان شعبي جديدة ينتقل اليها شاغلوا الاسكان العشوائي . ان النظره الصحيحة الى قضية الاسكان العشوائي تتطلب أساسا دراسة الظروف الاجتماعية والاقتصادية لشاغلي هذه المساكن ، والاسباب التي دعت الى تكوينها ، والا فستكون المساكن الشعبية الجديدة وسيلة لجذب آخرين من مناطق الطرد الريفي ، لانشاء مساكن عشوائية في المدن كوسيلة للحصول مع الزمن على مساكن شعبية حكومية ، ولذلك فان دراسة الأسباب التي تبعث على انشاء المساكن العشوائية هي أولى الخطوات لاتخاذ قرارات تعالج مصدر المشكلة (٣٢) . وبدون ذلك فان الازمه ستزداد حده ، وسيكون لها اخطر العواقب من جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، اذ أن هذه الشريحة من المجتمع تمثل نسبة كبيرة من السكان لهم قسط غير منكور في عملية الإنتاج والخدمات .

ولعل أهم أعراض أزمة الاسكان الطاحنة ، ان العاصمة أصبحت بيئة طافحة طاردة للسكان والانتاج . فعلى سبيل المثال فان الشركات الأجنبية التي استجابت لسياسة الانفتاح الاقتصادي مؤخرا ، عجزت أحيانا عن تجد لنفسها مقارا ومواقع في العاصمة . اما الطبقات الفقيرة من أبناء المدينة فقد تكدست في مدن الصفيح والعشش على الأطراف

أو حتى فى بعض مناطق القلب (٣٣) • ومن ناحيــة اخــرى فقد عمــل الانفتاح الاقتصادى على انعاش بعض الفئات الاجتماعيــة الجديدة انعاشــا كبيرا ، فلقــد اظهرت الشريحة العليــا فى جناحهــا العقارى (المقاولات) رغبة قويــه فى استثمار اموالهــا ، فى مجالات البنــاء ذات العائد المضمون ، فجاء الاهتمــام ببنــاء مساكن فاخرة ، وعرضها للبيــع كسلعه فى السوق التجارى •

لقد خلقت شركات الانفتاح الاقتصادى ومشروعاته طلبا عــلى الاسكان الخاص الفاخر ، والاسكان الادارى وخاصــة فى المدن الكبرى ، مما دفع بهذه الفئة الى الاستثمار فى هذا النوع من الاسكان ليس فقــط لمواجهة الطلب الموجود بالفعل ، ولكن أيضــا توقعــا لزيادة الطلب على مثل هذا النوع من الاسكان فى المستقبل (٣٤) •

لقد جاء أنشاء الضواحى الجديده ، والصناعات الجديده عــلى اطراف المدينــة ليضيف الى المشكلة ابعــادا خطيرة للغاية ، فمثــلا معظم سكان مدينة نصر يعملون فى قلب القاهــرة ، فى حين يعمــل بهــا سكان احياء متفرقة من العاصمة • أسوا من هذا أيضــا نجــده فى منطقة حلوان ، حيث تخلف الاسكان العمالى عن التصنيع السريــع كثيف العمالة فاذا بها قلعه صناعية كبرى دون اسكان عمالى ، أو مدينــة عمالية خاصة ، والنتيجة أن نسبة كبيرة من عمالهــا من ســكان القاهرة يتنقلون بينهمــا يوميــا • ان معادلة (ملاءمة) فرص العمــل مــع فرص السكن ، هى خطوه اساسية للوصول الى مراكز عمران صناعية حقيقيــة (٣٥) •

ويقتضى الامــر هنــا الا نغفــل ذلك الدور المفقود لبعض المدن الجديدة الاخرى فى مصر (٦ أكتوبــر ، العبور ، مدينة بدر ، الامــل) وهى لا تبتعد كثيرا عن العاصمة ، قصــد منها ان تكون محلا للعمل لبعض سكانها على ان يعمــل البعض الاخــر من الســكان خارج نطــــــاق هذه المدن • ومما يضاعف من هذه الازمــة غياب التنسيق فى التخطيط

بين مواقـــع السكن والعمـــل ، خاصـــة السكن والصناعة . فنسبة كبيرة جدا من سكان العاصمـــة يعملون حيث يسكن الاخرون ، ويسكنون حيث يعمـــل الاخرون ممـــا يعقد تيارات الرحلة الى العمـــل ، ويبدد الجهـــد والوقت ويضاعف الضغط على قلب المدينة التى تفتقر من الناحيـــة الاخرى الى الطرق الدائرية الكاملة (٣٦) .

وهناك نوعية أخرى من المدن الجديدة لا تعدو ان تكون توابع العاصمة ، أو هى اشبه بالضواحى (١٥ مايو ، السلام وغيرهما) تفتقـــر الى فرص عمل حقيقية ، ومن ثـــم فهى مدن سكنية فى المحل الأول ، أو هى مقامه جديدة لبعض العاملين بالعـــاصمة قصد منها تخفيف حده ازمة الاسكان بها ، ويتحتم على ساكنها ان يطع رحلة عمـــل يوميـــة من مقر السكن الى مقـــر العمل . وبطبيعة الحال كلما كانت مواقع العمل بعيده عن سكان هذه المدن ، كلما ازداد التكدس والاختناق من خـــلال الرحلات اليوميـــة لهم من مقـــار الســـكن للعمـــل ذهابا وعوده (٣٧) .

ان الفهم الامثل لدور هذه المدن الجديدة فى مصر لا يستقيم دون الاهتمـــام بباقى المناطق الاخرى (الوادى) المستقبله للسكان . ان الدور الحقيقى لهـــذه المدن والمراكز العمرانية يتمثل اساســـا فى الحد من التكدس الســـكانى والتخفيف من معدلاته المتزايده ، ولعل ذلـــك يقتضى بالضرورة وقف (الحـــد من) موجـــات الهجرة الى مناطـــــق التكدس من جنوب الدلتا ومناطق الصعيد . فلن تكون القـــاهرة مركز طرد ما لم يقابلهـــا فى مناطق اخرى مراكز جذب ، وهذه خطوه لا تقـــل فى أهميتها عن انشاء المراكز العمرانية الجديدة ، ويجب ان تتم معها جنبا الى جنب .

يدفعنا الفهم الســـابق الى الاهتمام بتنمية المناطق الريفية ، وخصوصـــا تلك التى يتضح انهـــا تمثل مناطق طرد الى المدن ، فهى غالبا ما تكون الباعثة على هجـــرة القوى العاملة من القـــرية الى المدنيـــة . وقد اتضـــح من التجربة ان اى استثمار يوفر للتنمية القرويه

هو فى الواقـــع اقلال لحجم أكبر ، تفرض نفسها فى المدن (٣٨) • وليس من الضرورى ان تعمـل الدولة على انشاء مراكز حضرية جـــديدة تماما ، خاصـــة اذا ما كانت امكـانانها المادية تحول دون ذلك • اذ يبدو تدعيم المدن الاقليميـــة القائمة حلا مقبولا اذا ما اردنــا تصفية مشاكل المدن الكبرى والعواصم • ولا يمكن تحقيق ذلك كله الا من خلال النهوض بالمناطق الريفيـــة • ان تجاهل علمـا الاجتماع لهـــذه الحقيقة البنائيـــة كان سببا فى التشخيص الخاطىء لمشكلات القريـــة والمدينة على السواء ولعل الوقت مازال متاحـا لتدارك هذه المواقف المتدهورة من اجل مستقبل افضـل لكل من مناطق الطـرد والجذب معا (٣٩) •

تذهب بعض التقديرات الحالية الى أن عد سـكان القـاهرة يزداد بمقـدار ٣٥٠ ألف نسمة سـنويا وان عدد سكانها فى عام ١٩٨٥ يقارب ١٢ مليون نســمة • وأن نسبة السيارات الخاصة تزداد بنسبة ١٧ ٪ سـنويا ، وهذا يعنى مضاعفة عدد السيارات كل ٤ أو ٥ سنوات وقد قدرت ملكية السـيارات بأنها ٦ سـيارات لكل ١٠٠ فرد • لعـل ذلك يســمح لنـا بتناول جانبا آخر من مشكلات العاصمة ، وأعنى به **مشكلة النقل والمواصـلات** •

يمكن بلورة أسـباب المشكلة باختصـار فى تزايد حجم الحركة نتيجة للزيادة السـكانية من جهة ، وزيادة عدد ومتوسط رحلات الأفراد فى القاهرة من جهة ثانيـــة • ويضـاعف من المشكلة ويفجرها ، الزيـادة الكبيرة فى ملكية السـيارات الخاصـة والتى ترتفع بمعدلات متزايدة فالسرعة وصلت الى حوالى ٢٣٪ سـنويا خـلال الفترة من ١٩٧٦ ــ ١٩٧٩ • واذا كان تزايد ملكية السيارة الخاصـة ظاهرة صـحية ، وتطور طبيعى يرتبط بارتفاع المستويات الاقتصادية والاجتمـاعية فى مجتمـع معين فان مـا يبعث على التساؤل هنا مدى ارتباط ملكيـــة السـيارة الخاصـة فى مصر بمثل هـذه الظاهرة الاقتصادية والاجتماعية خاصـة اذا علمنا أن الغالبية العظمى من أصحاب السـيارات الخاصة بالقاهرة يمتلكونها أساسا لاستخدامها للرحلة من والى العمـل ، ويرجع هذا فى معظم الاحيان لانخفاض مسـتوى خدمة النقـــل العـام ــ

بالمقارنة بالنقل الخاص — بل لعدم توافره بشكل يسمح باستخدامه بطريقة تحفظ للانسان المصرى كرامته ، وخاصة بالنسبة للنساء العاملات واللاتى يتزايد عددهن سنة بعد أخرى (تبلغ نسبة النساء العاملات حوالى ٧ ٪ من مجموع نساء القاهرة ، ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة الى حوالى ٣٠ ٪ فى المستقبل المنظور (٤٠) .

ويقدر عدد السيارات اليوم بالقاهرة الكبرى بنحو نصف مليون سيارة ، أى أقل نوعا من نصف عددها بالقطر (١ر٢ مليون) . أضف الى هذا عشرات الآلاف يقذف بها الانفتاح كل سنة منذ بدأ ، لتزداد الطرق اكتظاظا واختناقا ولتبدو المدينة فى النهاية كغابة من من العمارات وسط بحر من العربات(٤١) .

وتؤدى الزيادة فى ملكية السيارات الخاصة لطول وزيادة فترات الذروة فى حركة المرور وطول الطوابير والاختناقات بالطرق الطوالى ، ويظهر ذلك بوضوح فى وسط العاصمة وعند المداخل المؤدية لها وشبكة الطرق المحيطة بها .

وقد خلقت الزيادة فى ملكية السيارات الخاصة أيضا مشاكل الانتظار بمنطقة وسط المدينة ، حيث يقدر عدد الاماكن المستخدمة للانتظار فى منطقة وسط المدينة حسب آخر التقديرات بنحو ٢٥ ألف مكان منها ١٠ آلاف مكان فى الممنوع . هذا فضلا عما خلقته هذه الزيادة (أى زيادة ملكية السيارات الخاصة) الى تفخم مشكلات الفشاد وعدم توافر الارصفة الكافية .

لقد أصبح الخروج من قلب القاهرة الى أطرافها عن طريق السويس أو الاسماعيلية مثلا أسهل وأسرع من الوصول من تلك الاطراف الى السويس أو الاسماعيلية . تماما مثلما أصبح الوصول الى مطار القاهرة أشق وأبطأ من الوصول بالطائرة منه الى أسوان وربما الخرطوم أو بيروت ؟

والسبب فى هذا كله ببساطة أن هناك سكانا أكثر من وسائل النقل ، ووسائل نقل أكثر من طاقة الطرق ، وطاقة الطرق قاصرة لان القاهرة الحديثة لم تخطط فى القرن الماضى لعصر النقل الميكانيكى • ومن هنا ولا غرابة فى ذلك ، لا تعد زيادة وحدات المواصلات الحديثة حلا للمشكلة بقدر ما هى تضاعفها ، اذ تكاد زيادة اعدادها تتناسب الآن تناسبا عكسيا مع سرعة حركتها وسيولة تدفقها (٤٢) •

لقد استدعت هذه الاعداد من السيارات الخاصة ، ضرورات بعينها ويؤر للضغط لصالح توظيفات للموارد تخدم السيولة المطلوبة فى حركة السيارات ، فكان بناء الكبارى العلوية والمزيد منها ، هو الارتباط الجدلى بين التيسيرات الجمركية ، والتوظيفات المحددة والطبقية للموارد الاقتصادية (حديد تسليح ـ أخشاب ـ أسمنت ـ عمالة •••••• الخ) كل هذه وغيرها كان من الممكن أن تتجه لصالح توظيفات أخرى لحل أزمة الاسكان وايجاد مسكن ملائم لساكنى القبور الذين تجاوزوا مائة ألف أسرة ، بدلا من الصراخ حول انعدام الموارد والامكانيات لاقتحام مشكلة الاسكان التى باتت أحد أهم محاور الفساد الاخلاقى والانحراف الاجتماعى فى مصر المعاصرة(٤٣) •

لقد خلصت شعبة المواصلات المنبثقة عن مجلس الانتاج فى دراستها لمشاكل نقل الركاب فى القاهرة الكبرى ، الى ضرورة التركيز على خدمات النقل العام ووسائل انتقال الجماهير بدلا من الاستمرار فى الطرق العلويه لصالح اصحاب السيارات الخاصة الذين لا تتجاوز نسبتهم ٥ر١ ٪ من سكان العاصمة (٤٤) •

ولعل الحديث عن السيارات الخاصة يدفعنا أيضا الى الحديث عن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التى يتحملها المجتمع نتيجة الابطاء (تعقيدات المرور) وما ينتج عنه من ضياع آلاف ساعات العمل ، وتدمير طاقات المجتمع وثرواته • فبالاضافة للحجم الاكبر اللازم لتنقل الفرد ، فهناك المشكلة الاخطر لانتظار السيارات الخاصة

فى بعض الاماكن ذات الاهميـة الخاصـة فى منطقـة قلب المدينـة لفترات كثيرا ما تمتـد ليوم عمـل كامل ــ كمـا يتضح من نظـرة سريعة للعدد المتزايـد من السيارات الخاصـة المغطاه والواقفة على شوارع منطقة قلب المدينة ــ وهو ما تقدر تكلفته للسـيارات الواحـدة بحوالى ١٠٠٠ جنيه سنويـا (٤٥) •

ويجدر الاشارة فى هـذا الصدد أيضا الى مدى التكلفة الاقتصادية التى تتحملـا هيئة النقل العام نتيجة لتعقيدات المرور التى يسببهـا استخدام السيارة الخاصـة ، فبينما زاد عـدد السيارات العاملـة بالهيئة من ١٣١٥ سيارة عام ١٩٧٢ الى ١٣٩٠ سيارة عام ١٩٨١ ، وانخفض عدد الادوار المقطوعـة من ١٩٢١٦ دورا عام ١٩٧٢ الى ١٦٠٧٠ عام ١٩٨١ • وانخفضت السرعة الفعالة من ١٨٫٣ كم / ساعة الى ١٦٫٨ كم / ساعة وزاد زمن الدورة من ٥٧ دقيقة الى ٧٨ دقيقـة اى اصبحنا نحصـل على انتاج اقل بتكلفـة اعلى (٤٦) •

ومثال اخر على التكلفـة الاقتصادية الباهظه التى يتحملها المجتمع سنويا نتيجة لعدم توافر نقل عام مناسب ، واضطرار كثير من المنشـآت الحكوميـة والخاصـة لتمتلك اسطولا لنقل العاملين بها يمثـل طاقات انتاجية عاطله معظم الوقت ، ويعمـل لفترات محدوده خـلال اليوم ، وتمثل توظيفـا لجزء متزايد من رأسمال المشروع فى شراء اساطيل لنقل العاملين • ولعل هذا يتضح من ان نسبة وسائل النقل ، لاجمالى الاصول الثابته لعينه من المشروعـات المتوطنه فى مدينة القاهرة ، زادت ثلاث اضعاف خلال الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٦ ووصلت النسبة الى ٧٪ (٤٧) •

وبديهى ان تورط المنظمات فى تحمـل مسئولية نقل العاملين بها ، يرجع بالدرجة الاولى لفشل النقل العـام فى توفير خدمات نقل مناسبة • ممـا يؤثـر على الكفـاة الانتـاجية للعاملين • فتحت الحاح وضغط جموع العاملين فى الشركـات والمنظمات المختلفـة ازداد اعتمـاد الشركـات على النقل الخاص ، فبينما كان المرخص من اتوبيسـات

النقل العام بالقاهرة منذ حوالى عشر سنوات ١٧٢٣ ، كان المرخص من الاتوبيسات الخاصة ــ عدا الاتوبيسات السياحية ــ ٧٤٤ فقط ، اما فى عام ١٩٨٠ فقد انقلب الوضع تماما فاصبح عد الاتوبيسات الخاصة اكثر من ضعف عدد اتوبيسات النقل العام (٤١١٥ مقابل ٢٠٥٧ اتوبيس نقل عام) (٤٨) .

لقد اوضحت البيانات والاحصاءات ان معدلات نمو حجم الخدمات المقدمة من شركات وهيئات القطاع العام كان محدودا ، مما افسح مجالا لكل من القطاع الخاص وكذلك المحليات . فعلى سبيل المثال فى اقليم القاهرة الكبرى (ويشمل محافظات القاهرة وبعض اجزاء من محافظتى الجيزة والقليوبية) لم تتعد نسبة الزيادة فى عدد الركاب المنقولين بوسائل النقل العام فى هذا الاقليم ٤ر١٢ ٪ للفترة من ٦٩/١٩٧٠ ــ ١٩٧٩ . لقد ترتب على ذلك ان انخفض مستوى نصيب الفرد فى اليوم من سكان الاقليم من رحلات النقل العام من ٥٠٤ ر من الرحلة عام ٦٩/١٩٧٠ الى ٤٥٦ ر ٠ من الرحلة عام ١٩٧٩ بنقص نسبة ٥ر٩ ٪ .

الا ان محدودية نسبة الزيادة فى عدد الركاب المنقولين بوسائل النقل العام خلال العشر سنوات المبينة ، لا تعنى محدودية الطلب على خدمة نقل الركاب داخل الاقليم والتى لابد ان تكون قد زادت لاعتبارات اجتماعية واقتصادية وتعليمية (٤٩) . لقد استوعبت هذه الزيادة السيارات الملاكى ، والسيارات الاجرة التى تطورت تطورا كبيرا فى الفترة من ١٩٧٣ ــ ١٩٨٠ بمحافظتى القاهرة والجيزة كما توضحه الارقام والنسب التالية .

جدول رقم (٣) الزيادة فى المركبات فى محافظتى القاهرة والجيزة عن عامى ١٩٧٣ و ١٩٨٠

نوع السيارات	١٩٧٣	١٩٨٠	نسبة الزيادة ٪
سيارات ملاكى	٨٣:١٧	١٩٠٧٢١	١٢٩ر٧ ٪
سيارات اجرة	١٥٥٩٥	٣٨٦١٠	١٤٧ر٦ ٪

المصدر : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، مصدر سابق ، ص ٥٧١ ٠

لقد رافق محدودية نسبة الزيادة فى عدد الركاب المنقولين بوسائل النقل العام باقليم القاهرة الكبرى زيادة فى ظاهرة الزحام ، مما اوضح ان التطور فى وسائل النقل العام كان محدودا ، وتوضح الارقام التالية تطور هذه الظاهرة لركاب الاوتوبيس بهيئة النقل العام بالقاهرة ٠

جدول رقم (٤) مؤشرات الزحام بوسائل النقل العام بالقاهرة

النصيب اليومى	١٩٧٥	١٩٨١/٨٠	التطور ٪
النصيب اليومى للسيارات العاملة	٨ر٤	٩ر٣	١٠ر٩ ٪
النصيب اليومى للكيلو متر من الركاب	١٨٤٨	٢١٠٠	١٣ر٦ ٪

المصدر : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، مصدر سابق ، ص ٥٧١ ٠

من الاوفق الان ان نستعرض بعض التطلعات التى نرى فيها سبيلا الى الخروج من « المأزق القاهرى » وهو مأزق لم يعد بالامكان تحمله حضاريا أو اجتماعيا أو اقتصاديا ... الخ .

لعل أول هذه الخطوات فى هذا الاطار يتطلب أولا وقف (ضبط) الهجرة الى القاهرة . وقد تكون هذه القضية قد استهلكت على كثرة ما ترددت ، بيد انها فى واقع الامر هى القضية الام . ان ذلك يعنى ان ضبط الخروج الريفى لمنعه ، يستدعى أولا ضبط النمو العاصمى والحد منه . علينا ان نحول مدننا وعواصمنا الاقليمية الى « اقطاب للتنمية » الاقليمية ، فعالة مؤثرة ، تعمل كمغناطيس مضاد لجاذبية العاصمة — أعنى وظائفها وخدماتها ومرافقها ومزاياها — الى الريف .

وتجدر الاشارة هنا الى اعادة النظر فى سياسات انشاء المدن الجديدة حول العاصمة اعنى المدن التوابع ، والتى تحولت فى واقع الامر الى ضواح او توابع ضخمة ، أو هى بالفعل فى بعض الاحيان « مدن نوم » Dormity Towns على اطراف المجتمع العاصمى . ليس المطلوب اذن ان تحيط بالقاهرة كوكبة من المدن الجديدة حتى لا تنفجر على نفسها من الداخل ، لكن المطلوب من القاهرة ان تكون بلا مدن جديدة على الاطلاق . اننا ندعو الى تفريغ جانبا كبيرا من السكان بعيدا عن العاصمة ، تصفية المركزية العاصمية واعادة توزيع المدن الاقليمية فى شبكة متكافئة حضاريا وبشريا واقتصاديا . ان ذلك وحده هو السبيل الى اعادة توزيع السكان والكثافة السكانية فى مصر واعادة رسم خريطتها .

ولعل التوسع فى تطبيق نظام الادارة المحلية فى المدن الصغيرة فى مصر ، يتيح لها أن تصبح أكثر اجتذابا للسكان فى المستقبل ، اذا ما توفر لها مزيد من الخدمات والنشاطات الادارية . ان ذلك يعنى بطبيعة الحال اعادة النظر فى التوزيع السكانى للمؤسسات التعليمية والتربوية والصحية ... الخ . على نحو يضمن العدالة الاقليمية (اى بين الاقاليم المختلفة) ، ويسمح بتوزيع اعباء المركزية العاصمية ، ويعمل على حل كثير من المشكلات بالعاصمة والمدن المختلفة .

ان اعادة التوزيع الحضرى هى عملية حتمية لتصفية الكثير من مشكلات العاصمة والمدن الاخرى المتضخمة ، بحيث تصبح « العواصم الاقليمية » وسيلة لارساء الاسس الحضارية لاقاليم الدول المختلفة. ومن هنا تبدو التنمية الريفية هى المدخل الحقيقى للتنمية الحضرية • ان تأكيد هذه الحقيقة البنائية خليق ان يدفع بنا الى مصاف التشخيص الموضوعى لمشكلات المدينة والقرية على السواء •

أما عن الدعوى حول بحث عن « عاصمة جديدة لمصر » تكون مركز ثقل جديد للمجتمع المصرى ينقل اليها الاجهزة الحكومية من الوزارات المختلفة •••• الخ • فهى بالاساس دعوى باطله ، فمشكلات القاهرة ليست نابعه من موقعها كعاصمة ، بقدر ما هى راجعة الى تجاوزات الحجم • ونحن نتفق فى ذلك مع « جمال حمدان » فى ان الحل السليم لا يتمثل فى نقل بعض الوزارات (كاملة وكلية) الى مواقع اخرى أكثر مناسبة لوظيفتها ، كوزارة التعمير والمدن الجديدة ، لمدينة السادات ، أو حتى بانشاء عاصمة جديدة خارج كردون المدينة ، فهذا فهم خاطىء ومقلوب تماما لكل من وظيفة الحكومة واعادة توزيع جهازها الادارى على السواء •

ان العلاج الشامل للاسكان فى مصر ، يجب أن يبدأ بتوفير السكن أولا للطبقات ذات الدخل المحدود •••• وهو ليس مجرد تفكير اشتراكى أو انسانى ••• بل هو ضرورة اقتصادية لتوفير القدرة على حل المشكلة الكاملة لاسكان القاهرة والتى يمكن أن نوفر بها مأوى لكل المستويات من العامل حتى شركات الاستثمار والسياحة • يدخل فى ذلك أيضا ان اتاحة الفرصة لكافة القطاعات (عام — خاص — تعاونى) للمساهمة فى حل المشكلة بتوفير التسهيلات والامتيازات المتساوية وبعدم تفضيل قطاع على اخر فى ضوء ضوابط محدده منعا للاستغلال والسوق السوداء • ان الاهتمام بالاسكان الشعبى أو الجماهيرى كقضية تمس الفئات العريضة من المجتمع المصرى ، الى جانب توفير المرافق الاساسية اللازمة لهذا النوع من الاسكان مع رفع

كفاءة ادائهـا الوظيفى ••• الخ ، تعـد مدخلا اساسيا لتناول مشكلات السكن فى مدينة القاهرة •

ان مشكلات المرور بالقاهرة يكمن حلولها فى الاساس ، عن طريق تحسين وسائل المواصـلات العامـة والحـد من استيراد السيارات الخاصـة • أو الاستفاده من الاستثمارات الضخمة التى ترصد للكبارى فى تنميـة المدن الجديدة حتى تخفف الضغط السكانى عن القاهـرة • صحيح ان بناء الكبارى العلويـة قـد حقق فائدة ملموسـه فى تسهيل حركة المرور ولكنهـا مع ذلك لا تخـدم المصالح الاجتماعية للفئات العريضه من المجتمـع المصرى سواء التى تعيش غالبيتها خارج القاهرة أو حتى تعيش فى القاهرة ولا تمتلك سيارات خاصة ، ان اهتمام الحكومة المتزايد بانشاء الكبارى هو فى المحل الاول خدمة طبقيـة لأصحاب السيارات الخاصـة • هـذا علاوه على ان انشـاء هذه الكبارى يتنافس مباشرة مـع الاسكان الشعبى من حيث يخصص لها (اى الكبارى) وبطريقة ميسرة ، مواد البنـاء الرئيسية •

ان مشكلة النقل والمرور بالقاهرة لا ترجع اساسا لقصور الامكانات بقدر ما هى حصيلة سوء استخدام الامكانات المتاحة ، وعدم تحقيق النقل العام لمـا انيط به فى ظل تخطيط علمى شامل •

ملاحق

جدول رقم (٩)

نصيب القاهرة ٪ في بعض عناصر الانتاج في الاستهلاك والخدمات (١٩٦٨)*

البند	٪
المنشآت الصناعية (١٠ عمال فأكثر)	٤٢
الصناعات الكبرى	٢٧ – ٣٠
عمال الصناعة	٤٠
رأسمال الصناعة	٣٦
الأطباء	٣٣٫٧
المحال التجارية (جملة / نصف / قطاع خاص)	٣٤٫١
الصيدليات	٣٥٫٦
المرتبات العالية	٥٢٫٥
وسائل النقل الميكانيكي	٦٠
السيارات الخاصة	٥٥
التاكسي	٤٠
الأوتوبيسات	٤٥
اللوريات	٢٨
الموتوسيكلات	٥٢
عدد التليفونات	٥٢
القوة الشرائية	٣٢

* الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

جدول رقم (١)

السكان والكثافة السكانية فى القاهرة والجمهورية (سنوات مختلفة)

السنوات	عدد سكان القاهرة (بالالف)	كثافة السكان بالقاهرة (نسمه / كم٢)	كثافة السكان بالجمهورية (نسمه / كم٢) المساحات الماهولة
١٩٢٧	١٠٧١	٦٥٨٤	٤١٠
١٩٣٧	١٣١٠	٧٩٥٧	٤٦٦
١٩٤٧	٢٧٦	١٧٠٤	٥٤٦
١٩٦٠	٣٣٤٩	٥٦٣٤	٧٣٣
١٩٦٦	٤٢٢٠	١٩٥٩٤	٨٤٥
١٩٧٦	٥٠٨٤	٢٣٧٤٧	٦٩٥
اغسطس ١٩٧٨	٥٢٩١	٢٤٧٠١	٧٢٧
يناير ١٩٧٩	٥٣٥٥	٢٥٠٠٠	٧٣٦
يونيو ١٩٧٩	٥٤١٤	٢٥٢٧٥	٧٤٥
ابريل ١٩٨٠	٥٥١٢	٢٥٧٣٣	٧٦٣
يناير ١٩٨١	٥٦٠١	٣٦١٤٨	٧٨١
نوفمبر ١٩٨١	٥٧٠٠	٢٦٦١١	٧٩٩
اكتوبر ١٩٨٢	٥٨٠٣	٢٧٠٩٢	٨١٨
اغسطس ١٩٨٣	٥٨٩٢	٢٧٥٠٧	٨٣٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، سكان ج٠م٠ع ، فى ١٩٨٣/٨/٤ ص ١٢ ٠

جدول رقم (٣) : الكثافة العمرانية للمباني والوحدات السكنية والكثافة السكانية بأحياء مدينة القاهرة تعداد ١٩٧٦ (*) :

الاحياء	المساحة كم٢	المباني عدد	المباني الكثافة مبنى / كم٢	الوحدات السكنية عدد	الوحدات السكنية الكثافة وحدة سكنية / كم٢	الكثافة السكانية فرد/كم٢
الازبكية	١ر٧	٢٠٤١	١٢٠١	١٦٢٣٨٨	٩٦٤٠	٣٥٠٩٨
روض الفرج	٢ر٧	٩٩٠٨	٢٦٧٠	٤٠١٥١	١٤٨٧١	١٠٠٩٠٢
الجمالية	٤ر٨	١٠٢٢٧	٢١٣٣	٤٠٦١١	٨٤٦٠	٣٤٧٢٩
الخليفة	٨ر٦	١١٨٢٩	١٣٧٥	٤٤٩٠٨	٥٢٢٢	٢١٧٤٠
الدرب الاحمر	٢ر٨	٧٤١٤	٢٦٤٨	٣٢٠٥١	١١٤٤٧	٥٢٣٥٦
الزيتون	٤ر٢	١٤٢٦٩	٣٣٩٧	٥٨١٨٦	٢٨٥٤	٦٣٧٢٩
الساحل	٦ر٥	١٦٩٨٨	٢٦١٤	٨٩٥٥١	١٣٧٧٧	٦٧٥٠٠
السيده زينب	٣ر٥	١٠١٠٣	٢٨٨٧	٥٥٢٥٠	١٥٨١٦	٧٢٠٧٤
الظاهر	٢ر٠	٢٥٥٦	١٢٧٨	٢٣٢٠١	١١٦٠١	٥٢٠٢٧
المطريه	٦٧ر٨	٤٩٠٣٥	١٠٢٨	١٢١٧٤١	١٧٩٦	٧٨٨٥
المعادى	٢٥ر١	٢٥٧٦٣	٧٢٣	٦٧٠٢٣	٢٦٧٠	١٠٦٤٠
الموسكى	٦ر٠	٣٧٧٧	٤٦٢٨	١٣٥٥٩	٢٢٥٩٨	٥٧٣٣٧
مصر القديمة	١٠ر٤	١٣٤٤٦	١٢٢٢	٦٣٣١٣		٢٧٠٩٦
الوايلى		٥٩٣٩		٤٩١١٤	٦٢٦٩	
	١٦ر٥		٩٩٣			٣٦٩٢
حدائق القبة		٩٠٤٥٣		٦٢٨٣٠	٥٦٩٤	٦٥٩٠٠
بولاق	٢ر٧	٨٧٦٠	٣٢٤٤	٤١١٢٣	١٥٢٣١	
باب الشعرية	١ر١	٤١٠٥	٣٧٣٢	٢٢١٢٤	٢٠١١٣	١٠٠٣٢٥
حلوان		٢٤١٦٧		٧٠٤٦٠		٤٩٤٠٥
			٤٣١٧		١٢٣٦٥	
التبين		٢٨٢٣		٨٦٧٩		
شبرا		٤٨٥١		٣٣٣١٢		٧٩٥١٧
الشرابية	٧ر٢		٣٤٧٤		٨٠٢٢٢	
قصر النيل	٦ر٠	٢٠٩٦٢		٨٣٠٧٧		٧٩٥١٧
		١٥٠٤	٢٥٠	٢٥٨٤٧	٣٦٤١	
منشأة ناصر		٢٨٦٠		١٧٧٣٠		٦٥٥٧
مصر الجديدة	٢٢ر٣	٥٢٠٨	٢٧٨	١٦٥٣٦	٣٦٢٨	٩١٠٥
النزهة		٤٠٢٧		٣٠٦٠٧		
عابدين	٦ر٢	٣٣٣٦	٢٠٧٩	٢٦٧٤١	٢٦٧١٣	٥٥١٧٦
جملة محافظة القاهرة	٢١٤ر٢	٢٧٣٦٦٦	١٢٣٥	٦١١٤٠٢١٦	٤٧٨٨	٢٣٧٣٧

(*) : تم تجميع هذا الجدول من واقع بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مصادر مختلفة . والجدول نقلا عن : منى السيد حافظ ، ازمة الاسكان كمشكلة اجتماعية ، مصدر مذكور ، ص ٤٢٥ .

المصـادر والهوامش

(١) محمود الكردى ، المدينة المصرية : مشكلاتها وظواهرها (مشروع بحث ملامح المجتمع المصرى « التقرير الاول ») فى : محمد الجوهرى (اشراف) ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد الرابع ، دار المعارف بمصر ، ابريل ٨٣ ، ص ص ١٨/١٩ ٠

(٢) جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة فى عبقرية المكان ، ج ٤ (شخصية مصر الحضارية) ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٤ ، ص ٢٦٩ ٠

(٣) رافت شفيق ، دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويلية بمصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فى : رؤية مستقبلية للاقتصاد المصرى فى ظل التطورات العالمية والاقليمية (بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ٢٧ ــ ٢٩ مارس ١٩٨٠) ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٨٣ ٠

(٤) هدى محمد صبحى ، حول الفوارق الاقليمية ومشكلة توزيع الاستثمارات بين الاقاليم ، فى : التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فى الفكرى التنموى الحديث مع اشارة خاصة للتجربة المصرية « (بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين ٣ ــ ٥ مايو ١٩٧٩) ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ص ٣٠١/ ٣١٠ ٠

(٥) ميلاد حنا ، الخروج من المازق القاهرى : ترشيد القاهرة بدلا من نقلها وما هى البدائل ، الاهرام ، العدد ٣٥٩٧٩ ، ١٢/٦/١٩٨٥ ، ص ٧ ٠

(٦) على الجريتلى ، السكان والواد الاقتصادية ، مطبعة مصر ، ١٩٦٣ ، ص ٢٢ / ٢٣ ٠ انظر ــ جمال حمدان ، شخصية مصر : دراسة فى عبقرية المكان ، ج ٢ (شخصية مصر التكاملية) ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٤ ٠ انظر ايضا :

Galal Amin, Urbanization and Economic Development in The Arab World, Beirut University, Beirut, 1972, pp. 15-17.

(٧) حول دراسة الجوانب الهيكلية للنمو الحضرى فى المجتمع المصرى ، انظر : ــ محمد حافظ ، التصنيع والتحضر فى المجتمع المصرى : دراسة اجتماعية تاريخية ، المنصورة ، مكتبة عشام ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ، ص ٢٥٧ ٠ السيد الحسينى ، المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، دار المعارف بمصر ، ط ٢ ، ١٩٨١ ص ٢٧٥ ٠

(٨) محمد حافظ ، التصنيع والتحضر ٠٠٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ٢٣٨ ٠

(٩) السيد الحسيني ، المدينة ٠٠٠٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ص ٣٢١/٢٢٩ ٠

(١٠) فى دراسة ضافية حول اثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال عقد السبعينيات يولى سمير نعيم قضية انهيار المرافق الحيوية فى مدينة القاهرة ، اهمية بالغة ، ويرى ان شانها شان غيرها من الازمات (المواصلات ، الاسكان ٠٠٠ الخ) تمثل ضغوطا مدمره على الانسان والمجتمع فى مصر ٠ وننقل هنا الوصف التالى لحالة التدهور الشديد فى المرافق الحيوية لمدينة القاهرة ٠

« توزعت المشكلات بين (احياء) القاهرة السبعة لا فرق فيها - وان اختلفت بين المناطق الراقية والمناطق الشعبية ٠٠٠ فى (شرق) القاهرة مثلا مشكلتهم اليومية الحصول على رغيف الخبز ٠٠٠ وفى حى (غرب) طفت مشكلة المجارى على السطح بين المشكلات الاخرى ، اما حى (جنوب) فمشكلته الرئيسية تراكم القمامة فى عرض الشوارع وعدم وجود شبكة للصرف الصحى ، وفى (شمال) القاهرة تقفز مشكلة التعديات الى الترتيب الاول بين مشكلات الحى ، بينما يعانى المقيمون فى حى (حلوان) من تلوث البيئة بسبب تعدد المصانع فى المنطقة » ٠

انظر : اقبال السباعى وجيهان المغربى ، مجلة روز اليوسف القاهرية ، العدد ٣٧٩٢ فى ١٩٨١/١٢/١٣ استنادا الى : سمير نعيم احمد ، اثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال حقبة السبعينات على انساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الاول ، السنة الحادية عشرة ، دولة الكويت ، جامعة الكويت ، مارس ١٩٨٣ ، ص ص ١١٣ /١٣٠ ٠

(١١) رفع اللواء يوسف صبرى ابو طالب محافظ القاهرة ، شعار « القاهرة مدينة مغلقة » ، كما طالب بعض المسئولين (د ٠ ميلاد حنا رئيس لجنة الاسكان بمجلس الشعب) بضرورة فتح حوار قومى واسع ومتصل ، بين كافة التخصصات ورجال الفكر من كل الاتجاهات ، ليدلوا بدلوهم فى هذا المجال الهام ، للمساهمة بالراى فى الخروج من هذا المازق القاهرى ، كما اوصى المؤتمر الاقليمى للقاهرة الكبرى (يونيو ١٩٨٥) بضرورة المشاركة الشعبية لحل مشكلات القاهرة ٠ انظر :

– زكريا نبيل ، القاهرة مدينة مغلقة ، الاهرام ، العدد ٣٥٩٦٥ ، ١/٦/ ١٩٨٥ ، ص ٧ ٠

– زكريا نيل ، القاهرة مدينة مغلقة ، الاهرام ، العدد ٣٥٩٨٢ ، ١٥ / ٦ / ١٩٥٤ ، ص ٧ ٠

– ميلاد حنا ، الخروج من المازق القاهرى : ترشـيد القاهرة بدلا من نقلها وما هى البدائل ، الاهرام ، العدد ٣٥٩٧٩ ، ٢/٦/١٩٨٥ ، ص ٧ ٠

– جمال حمدان ، شخصـية مصر : دراسـة فى عبقرية المكان ، ج ٤ ، مصدر سابق ، ص ٣٧٠ و ص ٣٧٥ ٠

(١٣) نجد مناقشة تفصيلية لعلاقة القريـة بالمدينة ، فى : السيـد الحسينى ، المدينة ، مصدر سابق ، ص ١٢١ ٠

(١٤) انظر : محمـد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ٢٠٠ ٠ انظـر كذلك ما يكل ا ٠ كوعين ، المدينـة فى الـدول النامية (١٩٧٥ – ٢٠٠٠) ، فى : التمويل والتنميـة (ملحق الاهـرام الاقتصادى) مؤسسة الاهرام ، القاهرة ٠

(١٥) يحلو للبعض تشبيه الزحف البشرى على مدينة القاهرة « بهجمة استيطانية » يرون انها (اى هذه الهجمة) تمثـل تراكمـات السنين فى العقود الثلاثة الماضيـة ، حتى بلغت اعلى درجـات الذروة منـذ بدايـة الانفتـاح الاقتصـادى واليهـا يعود السبب فى زيادة سكان العاصمة الى اثنى عشر مليونـا ٠

انظر : زكريا نيل : « وعن القاهرة ٠٠ لا نريدها ملحمة كلاميـة ٠٠ » الاهرام القاهريـة ، العـدد ٣٥٩٨٢ ، ١٥/٦/١٩٨٥ ، ص ٧ ٠

(١٦) Rogers A., William J., « Migration, Urbanization and Thrid World Development An Overview », Economic Development and Cultural Change, Vol. 30, No. 3 April 1982, pp. 436-482.

انظر ايضـا :

– محمود عبد الفضيل ، العمالة الهامشيه او « المتسولة » فصـل فى : تاملات فى المسألة الاقتصـادية المصرية ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ ، ص ٣٢ ٠

(١٧) انظر المصدر السـابق مباشرة نقلا عن صحيفة الاهرام القاهرية عدد ١٥ سبتمبـر ١٩٧٠ ٠

(١٨) السيد الحسيني ، المدينة ، مصدر سابق ، ص ٣٦٩ .

(١٩) على فهمى ، الأزمة الحضرية في مصر : مشاكل وحلول ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع المركز الفرنسي للتوثيق والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية ، في : ندوة التحولات في المجتمع الريفي : دراسة مقارنة بين مصر وتونس ، القاهرة ، ٢٤ – ٢٦ أكتوبر ١٩٨٣ ، ص ١١ .

(٢٠) جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة في عبقرية المكان ، الجزء الرابع ، مصدر سابق ، ص ٣٥٣ .

انظر كذلك : محمود مراد ، ندوة حول مواجهة قضية السكان والموارد والتنمية ، الأهرام ، ١٠ ، ١٧ / ٥ / ١٩٨٥ ص ١١ .

(٢١) المصدر السابق مباشرة ، ص ٣٥٤ .

(٢٢) على فهمى ، مصدر سابق ، ص ص ١١/١٢ .

(٢٣) جمال حمدان ، شخصية مصر ، ج ٤ ، مصدر سابق ، ص ٣٥٣ .

(٢٤) يمكن الحصول على إحصاءات مقارنة في : أحمد إسماعيل ، توزيع سكان مصر وكثافتهم ، في : دراسات في سكان مصر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ص ٧٣/١١٤ .

(٢٥) في مجال الإسكان تتميز القاهرة بنصيب الأسد – حتى عام ٨٣/١٩٨٤ بلغ جملة ما تم إنشاؤه ١٦٠ ألف مسكن خص منها القاهرة وحدها ٨٥ ألف وحدة أي ما يزيد عن النصف – (في مقابل ٤٢٦ مسكنا في أسوان وبلاد النوبة ، ٦١٤ مسكن في محافظة قنا ، ٤١٠ الوادي الجديد ، ٧٦٢ مرسى مطروح ، ٣٠٠ لسيناء الجنوبية) أي أن جملة ما بني في خمس محافظات تنتمي إلى الحدود والتنمية لا تتعدى ٣٪ مما بني في القاهرة . على الرغم من ذلك تعتبر أزمة الإسكان أزمة حادة وخصوصا لدى الفقراء ومحدودي الدخل في مدينة القاهرة – حول احتياجات القاهرة من المساكن الجديدة انظر :

- المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢ – ١٩٨٠) ، لجنة الإسكان ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٣٣ - ٣٧٤ .

[illegible] محمد الجبري : مشكلة الإسكان في مصر ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة .

- احمد خليفة ، نحوه الاسكان الاقتصادى ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالاشتراك مع المركز الفرنسي للتوثيق والدراسات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية ، القاهرة ، ١٩٧٦ ٠

(٢٦) جمال حمدان ، المصدر السابق ، ص ٣٥٥ ٠

(٢٧) ميلاد حنا ، اريد مسكنا ، : مشكلة لها حل ، القاهرة : مكتبة روز اليوسف ، ١٩٧٨ ، ص ٥٨ ٠

(٢٨) انظر : ميلاد حنا ، الاسكان مصيدة للتنمية : دراسة نظرية لمفكرى العالم الثالث ، فى : الاهرام الاقتصادى ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد ٨٥٧ ، ١٧ يونيو ١٩٨٥ ، ص ١٨ ٠

انظر ايضا :

Abu-Laghod J., Magrant Adjustment to City Life : The Egyptian CCase, American Journal of Sociology, Vol. 67, 1961-1962, p. 22.

(٢٩) حول الاسكان الفقير فى مدينة القاهرة ٠٠٠٠ انظر :

- احمد زايد ، ظاهرة سكنى المقابر فى مدينة القاهرة بين نظرية التضخم والتحليل التاريخى البنائى ، فى : الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد الثالث ، دار المعارف بمصر ، ١٩٨٢ ص ص ١٠١ / ١٣٨ ٠

- ميلاد حنا ، الاسكان الفقير ، (فصل فى : اريد مسكنا) مصدر سابق ، ص ص ٥٦ / ٧٣ ٠

- عزت حجازى ، الاسكان الحضرى : دراسة مقارنة لاحوال الاسكان الشعبى القديم والجديد فى القاهرة ، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد ٣ ، المجلد ١١ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٧٤ ٠

(٣٠) اعتمدنا فى تقديرات اسكان المقابر على ما اورده جمال حمدان فى دراسته عن شخصية مصر الحضارية ، مصدر سابق ، ص ٣٥٦ ٠

(٣١) نجد تفصيلا اوفى حول اوضاع سكان المقابر والعشش فى مدينة القاهرة فى : منى السيد حافظ عبد الرحمن ، ازمة الاسكان كمشكلة اجتماعية : عواملها وآثارها - دراسة ميدانية فى مدينة القاهرة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٤ ٠

(٣٢) ميلاد حنا ، الاسكان مصيدة للتنمية ٠٠٠٠ ، مصدر سابق ص ١٨ ٠

وعلى سبيل المثال نجد تحليلا للاسكان فى العالم الثالث فى المصدر التالى ٠

Peter Lioyed, Slums of Hope ? Shanty Towns of The Third World, Manchester University Press, London, 1971.

انظر ايضا : محيا زيتون ، الانفتاح الاقتصادى ومشكلة الاسكان ، فى : جوده عبد الخالق (محرر) ، الانفتاح : الجذور ، ٠٠ الحصاد ٠٠٠٠ المستقبل، القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٣ ، ص ص ٤١٥ / ٤١٧ ٠

(٣٤) انظر : محمد حافظ ، الملامح الاساسية للنظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، ندوة « النظام الاجتماعى العربى المعاصر آفاق الثمانينات (٩ ـ ١١ فبراير ١٩٨٥) » ، جامعة عين شمس ، مركز بحوث الشرق الأوسط ، ١٩٨٥ ٠

(٣٥ ، ٣٦) جمال حمدان ، المصدر السابق ، ص ٣٥٨ ٠

(٣٧) شريف العبد (تحقيق) ، المدن الجديدة لماذا ؟ فى : الاهرام القاهرية ، ١٩٨٥/٦/١٦ ، ص ٩ ٠

(٣٨) ميلاد حنا ، الاسكان مصيدة للتنمية ، مصدر سابق ، ص ٢١ ٠

(٣٩) السيد الحسينى ، المدينة ٠٠٠ ، مصدر سابق ، ص ٣٣٥ ٠

انظر أيضا : محمود الكردى ، المدينة المصرية : مشكلاتها وظواهرها ، مصدر سابق ، ص ١٨ ٠

(٤٠) سعد الدين عشماوى ، حل مشكلة المرور بالقاهرة فى الامد القصير الاهرام الاقتصادى ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، ع ٧٠٢ ، يونيو ١٩٨٢، ص ٣٥ ٠

(٤١) جمال حمدان ، شخصية مصر ، ج ٤ ، مصدر سابق ، ص ٣٥٧ ٠

(٤٢) المصدر السابق ، ص ٣٥٧ ٠

(٤٣) عبد الخالق فاروق حسين ، الاثار الاجتماعية للانفتاح الاقتصادى دراسة فى نسق القيم والمفاهيم ، فى : شئون عربية ، العدد ٩ ، جامعة الدول العربية ، تونس ، نوفمبر ١٩٨١ ، ص ١١٠ ٠

(٤٤) المصدر السابق ، ص ١٧ ٠

(٤٥) سعد الدين عشماوى ، مصدر سابق ، ص ٣٦ ٠

(٤٦) اقتبسنا هذه الارقام من المصدر السابق مباشرة ٠

(٤٧) سعد الدين عشماوى ، مصدر سابق ، ص ٣٦ ٠

(٤٨) المصدر السابق ، ص ٣٦ ٠

(٤٩) المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، مصدر سابق ، [illegible]

(٥٠) المصدر السابق ، ص ٥٧١ ٠